





اوراقی ابراهیم فی سبک و سحر

بقیہ المجلد

شرح البقرة  
عن ابن جریر  
عن ابن جریر  
عن ابن جریر  
عن ابن جریر



دودہ جونکی



۶۶۶









وهو ضد العطف وهو هنا كما ينبغي النضارة والظراوة لأن الزهرة اذا ثبت طهرت نفاها وازدادت  
ظراوةا وهما نافذة جليل للابدان ينبت لها وهي من امر كركه استفاضة من تفسير فعل التفضيل من كركه تخفيفه  
وقد يكون تقديره وفرضه اعتقاده وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وقوله عليه  
السلام اللهم ابني بهم جنة مني في اعتقادهم وابدلهم من شر امرئهم في اعتقادهم والاكسب من عبادك السلام  
شروحه هذا التفسير قوله يومئذ يعلم محارومهم وفتح من الاشجار اي لو كان المحار علم والاشجار رفعت وفائدة هذا النمط  
الشريك في شئ معلوم الانفا قطعاً لأن الغرض الزيادة بعد الثبوت وقد يستعمل الفعل بيان الكمال والزيادة في وصف  
خاص وان لم يكن الوصف الذي هو الاصل مشركا وعليه قوله لهم الصنف ابرد من ان في الصنف اكل في حار من في الشئ  
في برودة وقد يقصر نحو صاحب وتباعد عن الغيرة الفعل لا بمعنى تفضيل بالنسبة اليه بعد ان كركه في اصل الفعل  
لا بمعنى تفضيل بالنسبة اليه بعد ان كركه في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل من ابدان الكمال فصد لا  
غايه عنه في اصل مع الكمال في تصاف بحجث بغير وجود اصل الفعل في الغيرة ووجوده الكمال فيه على وجه الاختصاص يحصل  
كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافعال في صفات ثلثا انما لم يترك احد في اصله بغير قصد التفضيل نحو انك اكبر وامام  
قبل بهذا المعنى ورد في تعاليم حكايه عن يوسف م م رب السج احب الى عاتد عونه اليه وقول علي رضي الله عن  
الصوم يومئذ شعبة احب الى منان افطر من افطر مضاه ومثل كثر وقد يجرد فعل التفضيل عن معنى التفضيل  
ويأول بالوصف وذلك مشروط بان يكون مجرداً عن الامور الثلاثة اللام والاضافة ومع وهذا في سن عند كبره واما  
عند غيره وفي ان صاحب الكثر والقاضي وغيرهما ذكره في تفسير قوله تعالى اسوا الذين عملوا ان اسوا يعني السي اسوا  
الانقض والانسج اعدا بني مروان مع الاضافة وقال ابن مالك وقد يستعمل الفعل الفارس عن مجرود اذ التفضيل مأثراً  
باسم الفاعل قوله تعالى هو اعلم بكم وماؤلا باصفة الشبهة كقولهم تعالى وهو اهلون عليه فاعلم هنا بمعنى عالم اذا شارك  
في علمه بذكرك والاهون بمعنى يهين اذا تفاوت في نسب المقدرات الى قدرته تعالى ولا يفصل بينه وبين من التفضيل  
وقد يفصل بينهما بل هو فعل نحو هي احسن لو انصفت في الشمس لا يتقدم عليه في فلا يقال عمر وجم من زيد افضل  
وقاروي من هذا القبيل فهو في قبلي الاضمار والتفسير فانه لا يفصل بينه وبين من التفضيل وقد يفصل بينهما بل هو فعل  
ولا بأس باجتماع الاضافة في التفضيل اذ لم يكن كضاف اليه محضاً عليه كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل  
فلاضافة الى البصرة للتوضيح وحذف من فعل ما يقع في المجرور الوصف لان الجوزي يجوز حذف باسره لمقام الدلالة  
عليه يجوز حذف بعضه ايضا وقد يحذف المفضل عليه اما لاجلال المفضل من ان ينسب اليه كما قال الفقيه في تفسير قوله تعالى  
انتم بمنزلة خير وانا لكم سيئ كما قال ابن كمال باش في قول الفروق بيننا بين دعائم اغروا طول من دعائم كل بيت

فائل میں

مظالم  
وسايله احوالها

قال ابن الرشيق في العدة قال الطيحي بوجه الفروق انت الفاعل ان الذي يحكم السامعين ان اخرهم او اطولهم فاذا وزن  
المؤذن فقال الفروق بالكسر الاتساع ما يقول المؤذن الكبير فافانقطع الطيحي انقطاعا فاضحا وبهذا النسخ ان ما رآه  
بعضهم من ان مراد الفروق غير طويل ولكنه بناء على فعل مثل احمروا بياض وما شاكله فان جعلنا لا زعاما في ذلك  
من النسخ منه اللفظ ليس كذلك والظاهر حذف في هذا الكبير لتعظيم من تعظيم الفروق وفيه مجوز حذف المنفصل على التثنية  
والله يدري بفتح الزا والواو جمع زهرة بفتح الزا وسكون الواو انوار التثنية بالفتح وغطاءه والرياض جمع روضة وهي موضع  
فيه البقل والعشب اي الكلام الرطب وزنه ايجل الاصل واخى قلب الواو بالكسرة ما قبلها الكلام في التثنية تطلق على  
فسيح الدوال الارجح لفظ والاشارة وما يفهم من حال الشيء زو على النكاح وعلى التكليم كذلك وعلى ما في النفس من  
الشيء بعد عنها وعلى اللفظ المركب اذا دام لم يفيد مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة  
الا على الجمل المفيدة وهو من مذهب ابن جني فعل هذا هو مجاز في النفس كما هو احد المذاهب وقبل حقيقة في النفس في  
في تلك الجمل حقيقة فيها على مذهب بعض وعلى خطاب على جنس ما يتكلم به من كل واحد على حرف واحد او العطف او اكثر  
من كل واحد مكانا ولا يعرف بعض الاصوليين بان ينظم من محروف مسمى من متبذرة وقد زاد فقدان آخر ان فيقال المنفرد  
عليها هو اذا صدرت عن قادر واحد وقال الله الرضى الكلام واللفظ والقول من حيث اصل التثنية بمعنى يطلق على كل واحد من محروف  
المعجم ومما على كثر منه مضى كان لولا ان كان الكلام شذرا لفت في مركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفهم  
القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله والقول شذرا من مفيدة وقال ابن الانبارس ويطلق بمعنى اقبل وقال الخليل  
وعلى وبمعنى الرأى والمذهب وبلفظ منصرف في العقل وقال صاحب النهاية العربي تطلق القول على غير الكلام بالمتن  
واشروا قالت رجب بن سفيان وطاعة اي اومات ومنه الحديث سبحان الذي يعطف بالفرق قال به اي احبه وافقته  
بنفس ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال فيقول قال بيده اي اخذه وقال بجلداس ضرب بها او شئ وقال برأسه اي  
اشار و قال لا على يده اي قلب وقال ثوب اي رفع قال ابن خبار واختلف في مصدرية وعدمها فقال بعض هو  
مصدر كظم وقال بعض هو اسم المصدر وليس مصدر وهو هنا فائدة يبين ان يثبت لها وصلى الفرق بين المصدر  
واسم المصدر ان المصدر موضوع للحديث من حيث اعين تعلق بالنسب اليه على وجه الابهام ولذا يفتقر الفاعل  
والمفعول ويحتاج الى تعبير ما في استقار واسم المصدر موضوع لنفس الحديث من حيث هو بلا اعين تعلق بالنسب اليه  
وان كان له تعلق في الواقع ولذا لا يفتقر الفاعل والمفعول تعيينهما ولما الفرق بين الفعل واسم الفعل هو ان  
الفعل موضوع للحديث ولكن يقوم بذلك الحديث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة ناطقة به على وجه

مکمل  
معرف فی الفرق بین  
و اسم مکمل



بمعرف وفيه الفرق بين الفعل و  
اسم الفعل

مطالعہ فیروز آباد

2

مقام يعرف بجميع الاسماء والوارد عليه  
والاجابة الواقف

4



المقام الذي تنزل فيه اقدم الاقدام **السجدة** على نوازل النوازل الاخرة الظاهرة **اقول** سبحان الله  
 للتسبيح مصدر سجد بمعنى نزل بها بلفظ تسبيح اذ اذهب وبعد لك ابعدت عن سجدتها  
 عن اوله السجدة يعني الفراغ من الشغل كالك جعلت فارغاً عما قد انشغل به من الشغل كالك جعلت  
 مخصوصاً به جعلت معنى التزنية البليغ من جميع الفاعل لازم للاضافه اليه كما يجب بالقطع عنها في اللغة الفصحى  
 وقول العبد في الكشاف والمفضل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وان لم ينصرف للالف والنون مع العلة  
 وزعم ابن الحاجب وموافقه ان الاستعمال مضاف الى الله تعالى بل اسم مصدر لان الاعلام لا تضاف واذا افردت  
 الاضافه كان علماً غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسرقة ان التزنية البليغ يستلزم النعم في بعد  
 مازة عنه في المنزلة فكانت اذا استعمل مضافاً الى الله تعالى بل اسم مصدر قبل ما بعده من هذا المسمى استعمل عند كل تعجب في شئ  
 فارة بقصد التزنية بليغ اعانة والتعجب في شئ في قول سبحان الله الذي السرى وانه بقصد التعجب ويجعل  
 التزنية ذريعة لذكره قول سبحان الله هذا بهنائه عظيم اذ المقصود التعجب من عظم امره الاول وانتقابه بفعل مضمر كذا  
 اظهاره بتقديره سبحان الله سبحان الله تنزل منزلة الفعل وسدسه ودل على التزنية البليغ من جميع الفاعل الى بضعها  
 الى اعداد الله تعالى اي بناوكره ونفاظهم **ومن** فائدة جليدة لا بد ان يبينها وهي ان اذ كنت اسم الله تعالى  
 بالنعظيم كونه جل وعزه وبما حفظ على تبة الصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا باسم ملول كونه  
 تكملة وان لم يكن في الاصل وفي عقله ذلك حرم حفظاً عظيماً وبصلي على كل ما كتب ايضا وكذا التزنية والرحم  
 على الصبي والعلى وبكره الاحتضار وسلام وبالعكس وبكره الرمز بالصلوة والتزنية في الكناية بل يكتب  
 ذلك بكمال وانما تفتيح المصنفين الحديث في الاحتجاج بالحوار اقر بوقد قل مالك والبخاري ومنه لا  
 يحصل في الائمة وقال ابن الصلاح هو لا يخفى كرايمه ويعلم من ان تفتيح الآية لا يحتاج الى ذكر كرايمه صحيح  
 النتائج من قولهم تواترت الكتب اي جاءت بعضها ببعض في التزنية غير ان ينقطع وفي التواضع في النون و  
 وضمتها فان فتحت النون مددت كما هو في الرسالة وان ضمت قصرت وقلت نعم الاخرة الكثرة الترادف النتائج  
 والآثار جمع ابي بالفصح والكسر وهما اي الآثا والنوازل من اذ في لغة وقيل الآثا هي النعم الظاهرة والنوازل الباطنة وتكون  
 فكل من قولهم صممتهم افرون اي صممتهم ونوفروا في بيان معنى التام في الوفاء يعني التمام المتطابقة لدرجة  
 من طرفة باطلا اسم الله بطرفة اذا وثب **قول** ثم الصلوة على نية وثم للترتيب مع الفاضي وهو مختص بعطف  
 المفرد على مفرد دون جملة على جملة صرح به الامام المروي وفيه في ثم لمجرد الاستبعاد كقولك ما بعد فون ثم

يعرف في كلمة سبحان الله

يعرف من بكلمة ثم

الله ثم بكلمة سبحان الله فان الانكار يستبعد بعد معرفة وقد يجعل تباين الجنتين والكلامين بمنزلة الله  
 في الزمان فيستعمل لفظ ثم كرمه في حاله الصلوة وقديحي الله على ان يبين ان بناءات مع والتام  
 في تحقيق ما تقدم من بصر على نية وطمانينة ذكره في حواشي الكشاف وقديحي فيصيح كما قيل في قول  
 المفتح ثم ليتفرغ في حال الوصول الى فصاحتها من خوف اي فيحصل لا بما ثم يتفرغ وقديحي في بحمد الله في الزمان  
 كقول ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد ابوه قبل ذلك جده فان المقصود بهنا اظهار الترتيب في ذكر درجات  
 فضيلة المحمدي من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده فبدأ بالاخص ثم الاخص وقديحي في الترتيب  
 في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب براد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب  
 وقديحي في الاستفاح الكلام ذكره في شرح مشارق وقديحي في زائدة اثبتت الاخفش والكوفية وما كان كل  
 سعادت وسنة او نبوة عاجلة او آجلة واصلة بنا بوسيلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد امر الله تعالى بان نقل  
 عليه حيث قال يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً اخذ في الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم السلام الصلوة لغة  
 الدعاء وايضا عليه فيما صدر عن الملائكة والمؤمنين للمؤمنين واما الصلوة في الله تعالى على عباده فقبل اي معنى  
 الرحمة مراد بها الا تمام وقبل اي ايضاً بمعنى الدعاء ففيه يصلى عليه هم يدعوا وان لا يصلح التحية اليهم فصلوة  
 تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعظيم شانه في الدنيا باعلام ذكره واظهار دعونه وابقاء شريعته في الاخرة بنسبوه  
 في امته وتضعيف اجرهم ومثوبته وقيل هو هي شدة كنه بين الرحمة من الله تعالى والدعاء عبادة والاستغفار  
 من ملائكة وشعر الاركان المحصورة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقة  
 تحريك الصلوة سميت الاركان بها التحريك الصلوة فيها ثم سجد الدعاء صلوة تشبيهاً للداعي بالصلوة  
 في تحنن فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازاً مرسلأ واما ما قيل ان الله  
 وملائكته يصلون على النبي محمول على ان المراد به معنى مجازي من العظم المحقق وهو ايصال النفع والابحار  
 واحد والاختلاف في طريقه وقال بعض الافاضل الصلوة في الاصطلاح بطول على عشرة معانٍ وعند اهل المعرفة  
 على اربعة معانٍ واحال معرفتها الى التحقيق لا بقاء الدعاء اذا استعمل بكلمة على بل هو المصنوع لا الفعل ذلك لا يقتضيه  
 ان يهمل لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمصنوع كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللهم صل على آل ابي اوفى  
 فان قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم معصوم فالألف في الصلوة عليه قل في ما فاندنان احدهما راجعة  
 الى المصلي كما يدعى عليه في قولك اللهم صل على آل محمد فيكون المصلي هو الله عليه عشرة مرات الثانية راجعة الى النبي

يعرف في معنى الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم



يعرف منه جواز القنوة على غير  
وعدم جوازها  
اشكال القدماء على كلامنا يعرف  
بعضهم بعضا حتى يصلح  
فلا يندب غيرهم فلا يقال بغيره على وجه  
وان كان معناه صحيحا  
مفهوم يعرف فيه استحباب التخلي للصحابه و  
والترحم لثلاثين ومنه يندبهم في العلاء  
وعليه لهم

بمرف الغزو بين الرسول والسليمان







اسلام غديره يقول الردة لا تحبط العمل بالآلوات على الردة والنبي عليه ابو حنيفة وما كان ان مجرد الردة يحبط العمل  
 فالنبي عليه السلام ما في النبي عليه السلام مسلم ومات على الاسلام من غير تخطي الردة والفتح ان التفتوى لا يخفى الى  
 ما على الردة مما ذكره العرف بحسب العرف والظاهر ان هذا هو اصل مسلم عليه السلام وهو ساعته واما المات  
 المفهوم من غير ان يكون له صاحب انما فيعرف بمجرد قوله ان اصل الرواية عند فاته عليه السلام وقبل ان يرى  
 من سب من عليه السلام مائة الف واربعين الفا **فان قيل** لو كان ان يكون ولا ريب عليه السلام لان  
 يكون له صفة مع العتابة ولا ان يكون له رواية منهم بل عدم الصفة به عدم شرط ان يكون له صفة لا يفرح في كونها  
 اذ لم يكن صفة عليه السلام بل التابع فهو الذي رأى الصفة وقيل روى منه او لا يقال للواحد تابع وتابعي الاعلان  
 علم وهو الرواية ويجعل العلامة لازمة لجمع رعايا وهو مقتضى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمد عبده و  
 رسوله وقام الصلوة وابنا الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب والايان الاعتقاد بانه ملائكة  
 وكند ورسوله اليوم الاخر بالخير خيرة ورثة وطل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عن ابطال من الاعتقاد باله  
 وقع الاسلام عبارة عما يظهره اعمال الصالحين وثلاث ان الاعتقاد بالحقة يظهر انما على صحتها الايمان  
 الصالحون انما الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة ومن العكس اذ رتب شخص يرى سلامة الظاهر وهو غير  
 متقاد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين انما لفظ من زاد في كل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو مضاف الى الاعمال  
 واما التفتوى فالايان هو التفتوى والاركان والقبول الاسلام وهو الاصول في اسم الاصول وباقى البحث  
 المذكور في الاصول **وبعد** فنقول بعد نظرف من ظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه مغاير  
 كان في الاصل في الجهات الست لانه السبع للزمان اذ كان مضافا اليه لتقدير بعده فالتفتوى في جهاته كذا قبل  
 وفي بحث لان الصحيح التفتوى فالاهو من الظروف الزمانية التي لا يمكن ولو كان في الاصل في جهاته الست لبيته  
 سيما صاحب الصحيح والفاموس وقد يعترض في مثله بانه شهادة على النفي في محصور باننا استقر على النفي  
 وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول للمقدمة القائلة ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان  
 هذا مقدمة ذكرت في المطالب العلمية بوضعها لا يدل لانه قطعية فغيره لا يكتفي بالظن لا تفتى هذا المقدمة  
 ذكره في بعض حواشي التنوع وبان العالم يفتى اذا علم من الفحص والتحقيق قبل من النفي فيه ذكره في شرح التنوع  
 الاسنوي وبان هذا ليس بشهادة النفي انما هو اخبار منية على الظن الغالب مستند الى الاستقراء او من هو اصل  
 لذلك ذكره في حواشي التنوع بجمع الجوامع وبانه لا يدل على عدم بل يبين الورود ذكره العبرة وبان هذا كلام في مقابلة

تابعي

بعضه في مفسر خطاب مع اسوة  
 واجوبة

من يدعي

من يدعي الوجود والكثرة ذكره في حواشي التنوع **فان قيل** طول المطول فاما ان يكون معطوفا  
 على ما قبله عطفاً فانه على قضية وجماع ما سبق تمهيداً للتصنيف وهذا بيان له في ما قبل  
 في الكتب ان الواو وحطت عاطفة محضة لا عوضا بل من عطفاً الاخبار على الاثنان لان الكلام السابق  
 للحد والصلوة واللاحق اخبارا واما الجواب بان الكلام السابق اخبارا يحصل من انشأ الله لانه تعالى  
 تعالى بجملة التعظيم فلا يثنى مثله في الصلوة لانه لا يلزم من الاخبار بان عليه السلام متعلق الصلوة او متعلق بها  
 الصلوة عليه السلام الدعاء والعامل في الظرف يقول ودخول الناف على بهم اقام اجراء للموصوفين في التحقيق اولا في  
 الاضافة اوله بعد قائما مقام ما لا يشترطية واما ان يكون مفصلاً عنه فصل الخطاب وهو نوع من الاقفا  
 وثب من التخصيص اما مقدرة واما فاته ولا ريب ان يكون على مكانها وهي اما مكية في الظرف والواو مكية في  
 عن صورة ما وتزنها للفظ وقد يقال ان الواو عوضا فيقتضي مناسبة بين الواو واما صحته فتعويضها عنها  
 ولا يجوز بينها وما وقع في عبارة المفتاح من قوله اما بعد كان خلاصة الاصلين فليس الاقفا في  
 شيء بل ذلك قد تلمس سابق وخطا جمالي بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو في العطف  
 وفائدة اما تأنيده فهو من الكلام واستدار صفاء السامع وتفصيل يحمل الرفع في ذهنه لا يقال انما ذكره في  
 معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاعل لتعقيب ممنوع ولو سلم ففقيه ففصيل لما اجل الغرة بالضم يتجانب  
 في جهته الفرس فوق الدرهم ثم استعمل كل باضة ومعنى يتقرب عدة احوال الى كثرة باضها الامان مع امل  
 وهو الرجا **فان قيل** آه **المأظرف** بمعنى انا وقبل معنى حين يستعمل استعمال الشرط بل في فعل ما في لفظ  
 او معنى قال سبويه لا يوقع امره لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط لانه لا ان لو  
 لانها الثاني لانها الاول ولما ثبتت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم وردا من حروف على معنى الا  
 الاسمية يجوز انما كرمع امس كرمك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس  
 وجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقلته علمية والشرط لا يثبت الا مستقلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته وكذا  
 بهذا المعنى لما ثبت اليوم كرمك امس كرمك وقال الشيخ في شرح الكشاف وليس بكلمة لما لا يثبت مستقلا  
 بل كونه قائما بلزم ان يقع مضمون الشرط والجزء في يوم واحد او شهر واحد او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف  
 الامور فنقول لما ظهر الاسلام ظهر البلاد عن ذنبي شرطا والاتحاد وما كرمك السلطان فتح انار الشر والفساد  
 ويخرج جوابا فعلا ما ضا لفظا او معنى اتفاقا وما ضا بتعريفنا او جملة اسمية مفروضة باذا الفعالية او باننا



عند ملك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور وبلو حرف استثنائي بمعنى الا فتحل على الجوز الاسمية نحو قوله تعالى  
ان كل نفس لما عليها حافظ وعلى معنى الحافظ لفظي لا معنوي نحو اشكر الله لما فعلت اي ما اسلكك الافعال  
فقولهم هري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللفظ ليس على ما ينبغي وبلو فعلا نحو لم يالموا او جازمة اذا دخلت  
على مضارع مختصر التعريف الاضافي بمعنى في اسحق في علم التصريف والاختصار ما قل لفظا وكثر معناه ما خف  
من الاختصار وهو يجمع فوق الموردين ومنه المختصر فان الجوز المذكور في مادة خبر فتلوه وزنه فعلا قال الجليل  
الكلام ببسط الفهم ويختصر ليحفظ يقال صفت الشئ اذا جعله اصفا وميزة بعضها به بعض ويقال  
صفت الشجرة اذا اخرجت ورقها مع صفتها على الاول مبهمة وعلى الثاني اخرج والامام اتدني فيقدي  
به ذكره اكان او انه ومنه قليل يجزا ابنا امام وامام كل شئ في قوله واصلاحه والقرآن امام المسلمين والنجي  
امام الامة والخليفة امام الرعية ويجمع امام ايضا ذكره في الفاموس ونظيره صحيح فاعلم بهذا ان ما ذكره الجوز  
والفصح ومن تبعها في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما فاعلم ان محمل الاخرة اليه وكثير الجمع على ائمة والا حصل ائمة  
على وزن افضله القدوة بضم القاف وكسرها الاستواء التقدي والتحقيق اثبات الشئ بالادلة  
الدين لغة الطائفة والعادة بدليل قول القرآن وغيره دين الرجل عاداته واحسب في قوله تعالى ذلك الدين  
القيم اي احسب مستقيما وعرفا وضع الآيات التي تدل على المعقول باعتبار صحتها في ما هو خير بالادلة  
ويقال اي اي الاوضاع والآيات ومن حيث ان بطاع به دين من حيث ان على وليك ملك والاعلان بضم الهمزة  
وقيل من حيث ان يجمع عليه ملته ومن حيث ان يظهر الشريعة اباه شريع وشريعة فالفعل واحد بالذات مغاير  
بالاعتبار رغم الدين لفتح على الحق والباطل جميعا لانه عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا او باطلا ولهذا يقال دين  
اليهودي ودين النصارى باطل ودين الاسلام حق والتمسك لا يضاف الى الله تعالى لانه احد اياته على السلام  
الذي هو صاحب ذلك الدين ولا يطلق على احد الاشياء بل على جملتها فلا يقال ملته والتمسك زيد ويقال دين  
الله ودين زيد والطاعة والتمسك اعني الطريق الثابت من الدين على السلام معتبر عنه بوضع الله تعالى الخيرات  
الحقيرة والسعادة الابدية بضاف الى الله تعالى لصوره عنه والتمسك عليه امام الظهور منه والامة لتدبيره  
به وانقادهم له والانطواء مطوع طواه بطويع طيا فانطوى وتعدية بفتح التضمين معنى الاشتغال وقد يجعل حرف  
اجتزأ امثاله من صفة معناه لانه حلة لفظ كما قيل في قولهم في بيتك الغيرة معين لفظه في الصلة فانه الذكر  
من معنى الدول لاصلة لفظه وقال الامام الواحد مرشح في قولهم لا ابا والبيت يقول احش الى

والاصلة بمعنى الاباء لا بسند لفظي لانه يقال لك عذره بفتح الهمزة بك بدوئك لا اكل من الاباء  
الاحش وحيلنا بالي وقال الذين البسط في حاشية المطول وقد يجعل بعض اوجه مفهوم اللفظ عاجلا  
في اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا من بدع القواعد وقال السبعاوي في  
قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن لتضمين المعاهدت معنى الاخذ فالحقيقة في امثال ذلك التقدير  
التضمين ناس من عدم الوقوف لهذا النوع من التوسع وصاحب لكش ومع كونه عاما بالوقوف على سائر  
كلام العرب ودقائق الانواع الادب قال في تفسيره قوله تعالى سائل سائل عذاب واقع ضمير سائل معني دعا  
فتدني بغيره كانه قبله عذاب واقع في تقديره بالبايعين بجانب معنى لا باعتبار التضمين لان السؤال  
مشتمل على معنى العاقلة عاجلا للتضمين والتمسك لغة التفتيش والتقص واصطلاحا ما وثبات المحمولات  
للموضوعات والشرف العلوي والاحتمال بالجمع قال الجوز امري حواه يجوز جبا اي جبه واحتماله من فاسق  
بمعنى باعتبار تضمين معنى الاشتغال ان التضمين يقصد بلفظ فعل معناه حقيقة وبلو حظه معني فعل آخر  
بنسب وبتدليل على من متعلقات كقولك اعد اليك فلانا فانك لا خطت مع محمدي الا انما وادلت  
عليه بذكر صلة اعني كلمة الا اي انما حمده اليك وقائدة التضمين اعطا مجموع المعنيين حقيقة فالفعلان  
مقصودان معا قصدوا بتعاقب صاحب الكشاف من شأنهم انهم يضموا الفعل مع فعل آخر فيجرون  
مجراه فيقولون ينبغي شوقا معني لا مفعولين وان كان هو يتدني الى ان في يقال هيجة الى ان  
لتضمينه ذكره وقال ابن جني لو جمعت تضمين الرب لا جمعت مجلدات فان قلت اللفظ ان كان مستقلا  
في معنى ما كان جمعا بل هو حقيقة والمجاز وان كان مستقلا في احداهما ولم يقصد به الاخر فلا تضمين قلت هو متعلق  
في معناه حقيقة والتمسك الآخر ملو بلفظ محذوف آخر يدل عليه ذكر ما هو متعلق فانه يجرى مجرى المذكور  
اصلا والمحذوف محال كما قيل في قوله تعالى ولتكنوا الله على ما هداكم كما هداكم قبل ولتكنوا الله حامدين على ما هداكم وما هداكم  
بالكسر فيجعل محذوف اصلا والمذكور مفعولا كما مر او محالا كما قيل في قوله تعالى يؤمنون بالغيب ان ضمير معنى  
الاعتراض اي يمتنعون به مؤمنين فان قلت اذا كان المعنى الآخر ملو لا يجب بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور  
فكيف قيل ان متضمن آية قلت لما كان مناسبة للمعنى المذكور بمحوته صلته وتبنيته على اعتبار جعله في ضميره  
ومرته كان جملة حال او متعلقا للمذكور في منكم وقيل كونه صلة كونه بدل على انه مقصود وورد باننا  
يدل على انه مراد في الجملة اذ لو لم يكن مراد واما يقال ان المعنيين معاً التضمين بلفظ واحد على كناية

هذا هو التفسير وفائدة



لا بد منها معانيها الاصل لتبطل بفهمها ما هو المقصود الحقيقي فلذا حاجة الى تقدير التصويبه المعنى والبرازة  
وقد ضعف لان الكلمة في الكتابة قد لا يقيد بثبوتها في النسخين كجاء في القيد بالثبوت كل من المضمين والمضمين فيه  
والاظهر ان يقال التفظ مستعمل في معناه الاصل قبله هو المقصود اصاله لكن قصد تبعيته مع آخره ناسية  
من غير ان يستعمل في ذلك التفظ او بقدره لفظا آخر فلا يكون باب الكلمة ولا في باب الاضمار في قيل كحقيقة  
التي قصد بمعناه الحقيقي مع آخره ناسية ويتبعه في الارادة ووجه يكون مع التضمين واضحا بل ان كان كذا في  
الكشاف للشرىف **باب** ان التضمين وكذا الحذف والابصال وقد سمع هذا التضمين على من في الحفظ  
سماعى لا قاسى حجة به في معنى التيب وقواته شرح المفاج وكذا ما شئنا عما صار كالقالب حتى كثر العمل  
التصرف والقول بهما في السماع فيه وتخلله ما ذكره الفقهاء ان ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا  
يلتزم كالتثبت بالقياس في جواز القياس عليه ذكره التسهيل وشرح انما هو القوم اجمع قاعدة هي الاصل  
في القانون ايضا امر على تنطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة كلية تقبل ان يكون كبرى لصغر هذه الحصول  
ليخرج ما هو بالقوة الى الفعل والتعليق الدقيقة في لفظ الشيء في وصفه والتلفظ في العمل في وقت وفي  
ان التوفيق والعصمة والتطاول تطلق على اربعة معان رتبة القوام وقبول الانعام والافرا وصغيرة جدا  
وسريعة التأثير والملاق والشفافية والكشاف بطلان على مقابلات هذه المعاني والشرح الظهور التبدل  
التبليس قال الجوهري الدل بكسر اللين وهو ضد الصعوبة والقصا جميع صعب يقضي في قول والفتاب ما تارة  
المرأة على وجهها والكنون المسرة وكثير من الشيء الى سرته والقامض من الكلام خلاف الواضح والسر ما يكتم والجهر  
مقابل كذا ذكره او ذكر البياض والابيض وان كانا مصدرين في الاصل فقول في تفسير سورة الانعام وليس  
في السموات وفي الارض متعلق المصدر وهو السر والجهر لان حصة المصدر لا تقدم عليه ليس على ما ذكره علماء  
الدين البسط في شرح الكتاب فاما قولهم كل مصدر مما عدا العمل ما اول بان مع الفعل ليس على الاطلاق بل قد  
يكون عاملا بدون وقولهم لا يجمع تقديم شيء مما في خبره عليه لانه في ما قبل ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد  
يعمل بدون فمجيء فقول البياض ايضا في تفسير سورة الرعد ان مما صبرتم متعلق بعليةكم لا بلام فان الخبر فضل  
ليس على ما ينبغي على ان صاحب الكشاف قد ذكر ان عليكم نظرا ليس باجيب في ان تفصيل نوم ذكره علماء الدين  
المذكور في شرح الهداية الفصل بين المبدأ ومعمول بالخرجة عند النية والحدود والحا مض من محض الشيء  
باب سئل نادى مثل فاره وفيه جيب في صغر وهو صغير وعظم وهو عظيم ذكره في مختصر التلوه والاضافة

الضم

الضم قال الضفت اليه اي ضمت اليه والقائد فاسم ما استقرت من علم او مال عشر عليه بعثه باب نحر الى الطلع  
عليه والفكر بكسر السين وبالفتح مصدر والقوة الضعف والنظر المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة النفس  
تحوها في الرجوع عنها الى الخطاب والنظر ملاحظة العمل ما الواقع في ضم تلك الحركة وتطلق الفكر على حركة  
النفس في المعقولات اي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي بعده من خواص الاشياء وبقيت التجديد وهو كنهها في الحس  
وعلى الحركة الاله او ما كثر بين وحدها والعونة الفخرية على الله وجميع العوان والمعمول على الاعانة بقاها في حرفة  
والاعون معاونة ولا عونة قال الكسائي والعونة والعونة اي المعونة وقال الفراء هو جمع معونة والقادر  
هو الذي يجمع منه الفعل والترك واما الذي ان شاف فعل ان لم يشأ لم يفعل فهو مخير ولا بد له ان يكون قادرا  
ان يكون مشية الفعل لا زمانه وصحة القضية الشرطية لا يقتضي وجود المقدم وانما بالمد هو الطمع فيما يمكن  
حصوله ويرادف الامل ويترق بينه وبين الرجاء جميع الخوف باستعمال الاول في الايجاب والتمني كقولهم ثقوا به رجوا  
من الله ما لا يرجون والثاني في التمني فقط نحو ما لكم لا ترجون الله وقاروا بينه وبين التمني بان فيمكن في غيب  
والتمني فيمكن ومستعمل في بعض من الرجاء جميع الخوف بالتمني لقوله تعالى وارجوا اليوم الآخر وقال ابن الجوزي الرجاء  
الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني وبغضاضة والتوقع اقوى من الطمع ويستعمل في التمتع في الفعل وفي  
الطمع في معنى والعشرة الذاتية والدر الدرع وحسنة والسيرة من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الاسماء  
في الاستعمال من غير موصوف كالقائمة وهما نطلقان على كل ما يحد ويديم والعاشية من الاعمال ما يسوغ الشئ  
وحسنة وقال صاحب الكشاف كل ما استقام من الاعمال بلبيل العقل والكتاب والسيرة اشارة الى مذهب  
من ان الحسن عنده ما حسنة العقل وثانيها على ثوابي فحسنة لا تحته وفي جاز كونه ثانيا للفظ او اخذه من  
فزع مما بالكسر بفتح فزاعا مثل سميع سماعا اي انصب افرغته انا وفرغته اي صبية والغالب ان يصب  
فيها الاجسام كذا به من تشكك الشكل ويقدر يقدره لا يكون نافعا ولا زائدا او المراد من الاستغارة التشبيه انا  
هو القيد الاخير والرتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم  
الواحد ويطلق بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والآخر والترتيب من صنف ايجاز في رتبة البناء هو  
اصفها اذا ضمت بعضها الى البعض **مختصر** على لفظ اسم الفاعل حاله فاعل فزعته وما فاعله مفعوله  
وكان الشارح يوم تأليف هذا الشرح ابن سبعة عشرة سنة في تلك السنة ولد الشريف الجرجاني  
ذكره في روضة ابن القاسم ومنه تصحقات المطول شرح النجاشي في معارف صنفه حين كان في الطلبية و

في نسخة بخط الشريف الجرجاني

تأويل مختار

يوسف بن ابيات الفاضل شيخ  
والدين الشافعي عبد الرحمن بن محمد



ولا ذكره الا في شرح ابي حنيفة معناه بقوله قال بعض الطلبة حيث نقل عن ابي حنيفة في مغلوط المخفف  
الذي اخبره منه بعد سنين وشرح المفضل في معناه الارشاد في النحو وشرح الكافية وشرح الشريعة في  
المنطق وشرح العقايد والمفاصل وشرح في الكلام وشرح البرزخ والتمويل وحقبة مخفية من حجاب  
في الاصول شرح الغاية القصوى في فقه مذهب المذاهب الشافعية وشرح الفرائض السجادية وشرح حجاب  
الكبر الا خلا على في فقه الخليفة وشرح الكشاف وهو آخر تصنيفه والاستقانة طلب معونة وهي ضرورة  
وهي مالا يتأتى العقل ولا كفاية الفاعل وتصوره وحصوله ومادة بفعل فيها وعذا سيجعلها بوصف العمل  
بالاستقامة ويحجب ان يكلف بالفعل غير ضرورية وهو يحصل ما ينسب الفعل وبسر كالآلة في السفر  
القادر على المشي بقرب الفاعل لا الفعل وبجدة عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والالتزام وكذا الزلف  
القربة ومثله ومنه قوله تعالى انما كان الله عاظما للايمان وهو اسم مصدر كان قال عندنا اولافا والموكل لغة تفويض الامر  
الى الغير واصطلاحا طاعة البدنة العبودية وتعلق القلب بالربوبية في البداية والنهاية وقبل التوكل تفويض الامر الى  
الله تعالى الاعتماد على الله مع رعاية السباب لكن لا يقول بغيره عليه بل يقول على عصمة الله تعالى قال عليه السلام  
فقدتها وتوكلت عليها على الله تعالى امر الله تعالى بالثبوت والبرهان وهو وجه ونعم الوكيل المحاسب بمعنى محاسب  
بدل لئلا يقول هذا رجل محاسب بوصف النكرة لان الاضافة تكون بمعنى المحاسبة غير حقيقية ذكره في الكشاف في قوله  
احسبه في الكافي في قوله تعالى في بعض كتبه هذا العطف بان جملة الثانية مثبتة فلا يعطف على الاولى  
الاخبارية ولا على حسي باعتبار تخمينه مع محسب لانه خبر ايضا واجيب بان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل الاخبار  
عنه تعالى كانه كافيه وبان يجوز ان يعطف عطف الفقه على الفقه بدو الاخبارية والاثباتية ورتبان حسي  
لو كان انشاء المكان لاثبات معنى الكفاية تعالى كما في بيت اذا كان انشاء يكون لاثبات معنى السبع والعبد لا  
يقدر على اثبات معنى الكفاية له تعالى وان المعية في عطف الفقه على الفقه ان يكون محل من اجمل مفردة كمن خرج  
به المحقق الشافعي في شرح المفتح وحواشيه على المطول ويكن ان يقال المقصود اظها مع التوكل وهو مقصور  
للعبد وخبر المقصود من مثل هذا لا يقع على خبرية بل خبرية او صريحة به صاحب الكشاف فتأمل واما المنابر  
من عبارة الفقه وان كان كونها زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على اظهر من كلام صاحب الكشاف حيث  
قال ان القلة تجب ان تكون فقه معلومة ومعلوم ان القلة لا تجب ان تكون زائدة على جملة واحدة ذكره المدقق  
ابن كمال في شرح المفتح واما ما اعتبره المحقق الشريف في مثال زيد يعاقب بالقبول والارفاق ونحوه

حسبي مع السورة والواجب

عمر وبالغفو الاطلاق جوابا عن الاعتراف بان ليس فيه عطف حمل سوفه لغرض على حمل اخر سوفه لغرض آخر بل انما  
حملت من مختلف خبرا وانما اعطفت احدها على الاخرى من ان اراد بذلك مثل عطف فقهه على قوله والاداء على احسن  
حال على فقهه زيد الدالة على سوء حاله البوافي ما مثل به في الآية لكنه في فقهه الغضيب على ما هو العدة فيها فيعلم  
منه الباقي فكان قال زيد يعاقب بالقبول والارفاق لما اسو حاله وما احسن لا غير ذلك وبشرع وبالعفو  
والاطلاق مما احسن حاله وما ركب لا يجتمع عليك امكان اعباره في نحو فيه على تقدير لزوم التقدير وقد اجاب المحقق  
الشيخ على اصل الرد بان يجوز ان يفقد مبتدأ المعطوف بقربة المعطوف عليه اي هو ونعم الوكيل فيكون اخبارية  
كالاول وبان لا حاجة الى اعتبار النظمين مع محسب بل ان يحمل على محسب اللزوم واقعة موقوفة كقوله فيجوز  
عطفها على مفردات وعكس ويجوز ان يروى في النظمين بكتبة وبان يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما لم يخل منه  
الاعراب وبان عطف قطاعة لا يعاقب لولا احسن الله ونعم الوكيل لان هذه الواو من احكامه لان المحكي اذا جاز  
للعطف فيه الا بانه لا يعادى لا يفتى اليه وهو ان يعاقب بغيره وقد نفي الوكيل وليس هذا مخضا بما بعد القول  
بمحسب فوننا زيد بوجه محسب وما افقه رد عليه بان يحمل ان يكون الواو في الآية من المحسب به بغيره لئلا يفتى  
المعطوف او يعطف على خبر مقدم وبان حسن مثال المذكور بدون التقدير ممنوع وبعد بغيره مبتدأ المعطوف  
بنحو اخبارا المعطوف عليه وبان لا يجوز ان يفقد في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي  
قالوا حسبن الله وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء  
على الاخبار وبان مذهبنا كان وجوب تقدير القول في الاثبات الواقعة خبرا لم يكن عطف ما  
افقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسي من عطف جملة انشاء  
محل من الاعراب على المفرد بل عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشاء واجيب عن الاول وان انشاء بان هذه  
جملة الامة فتدبرها بكتبة الشرح فان التقدير خلاف الظاهر نحو الجملة فطعية بهذا التقدير محتمل  
وقد يجاب عنه الاول بان تقدير مبتدأ الجملة المذكورنا وبل بعيدا انما هو تقدير مخصوص مؤخر القول  
حسبن الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم العبد ايوب وبان بعد ان وبل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره  
ليس كون المفرد لفظه فلما بل جردان في تقديره ابتداء فلو عطف جملة المذكورة على حسبن الله مع ان نحو  
الانشاء خبرا يفتى التقدير عنده لكان تكلفا مشددا بحسب ما اذا لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى  
كافيهم والاخبار بانهم قالوا نعم الوكيل هو مناسبة معتد بها يحسن بها العطف وهذا القيد موجود



في تقديره بمبدأ البطلان المصحح وهو مقول في حقه نعم الكوبل وهذا مؤدى قوله نعم وفلان نعم الكوبل  
وعنه الثاني بان يجوز كاف في الغرض ولا يفتقد منع الحسن فاقبل وعنه الرابع بان مراده تصحيح عطف  
الاشارة على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيها التركيب الذي رده استرح قائل وليس مقصود  
الاشارة ردم مثل هذا التركيب مطلقا كيف قد اشار في شرح الكتب وفي تفسير قوله تعالى بشاره  
ولا تكذب بايات ربنا لا يجوز عطف الاخبار على الاشارة باقتضاها فاما ما مقصوده الاعتراض على صاحب  
التمحيص او تحقيق توجيها العطف وتبين بطريق التركيب على ما قلناه فلا بد على الشرح ان رده هذا التركيب  
مطلقا غير مستقيم وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم  
بالتطفيل ان التطفيل السليم يفهم من معنى الشرح نوع فخرج في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون  
الراو في قوله نعم الكوبل استنباطا من غير نص في آخر الكلام وخاتمة اي مقولته في حقه نعم الكوبل لكن  
قبل وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف قال الشرح في شرحه مفتاح وما يجب التنبه لافرق بين الواو  
الاعتراضية والحيائية ثم قال وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية الى تنفيذ الحكم ولا بعينه معنى الاختصاص  
بما فيه واثار صاحب الكتب في ان الاحائية في غير ما عمل ما او وصفه في كنهه بخلاف الاعتراضية  
فان لها تعلقا بما فيها لكن ليست بهذه الكمية وبقية هذا فائدة مرادته وهي وجه تخصيص تقدير  
القول في تأويل الاشارة باخبارية وذلك كونه في غير الخطاب العام فكذلك ان الخطاب يقتضي  
ان يستعمل في الامر الخطير الذي قد حقق ان لا يتحقق به احد ودون احد كذلك في فحاشته ينبغي ان يقول  
كل من يتأني من القول فعلم من هذا ان العدول في الاخبار الى الاشارة انما يكون في مرمى هو قول  
قوله زيدا خذ به انما يقال في حقه اذا كان مستحقا للضرب والهوان فكل من رآه يقول صاحبه في حقه ضرب  
لاستحقاقه له وهوانا وفي ادخالها للتنبه على من يرفع المنفصل مع ان خبره ليس  
اسم اشارة وقد صرح ابن هشام في معنى التنبه وحوادث على التنبه بل عدم جوازه والملك هو المتصرف  
بالامر والنهي في الامور من الملك وان كان هو المتصرف في الاعيان كما في كيف يستأثر الملك  
والملك بضم الميم بضم النون في ذوق العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العباد ذكر في شرح الكتب في  
وقال الطيبي نقله عن الرغب وبالكسر ضبط الشئ المتصرف في الحكم فكل ملك بالضم ملك بالكو  
وليس كذلك العكس والعبادة اسم مخصوص للفعل مخصوص ابتداء في الادنى بفعله فظبط الله تعالى خيرا

معرفة الفرق بين الواو الاعتراضية والحيائية

لفظ عبادة

للطاعة على الهوى وفي الكتب وفي الفقه غايه الخضوع والتذلل وجهه يعطى فحق بان الخضوع حد  
ونهايات ولفظ الغاية شاملة لما يكون اسم جبر من مضافا ففتح اضافة اليها كان قبل افعليتها  
وقبل فعل بوقى بتعظيم الامر الله تعالى او ترك فعل ومن قال فعل باني بالمكلف على خلاف هوى نفسه تعظيما لامر  
ربه فحق بان العبادة غير مختص بالمكلف وان ترك احد في العبادة وهو ترك فعل الزا غير مشروط بان يكون  
على خلاف هوى النفس والابدن ان لا يكونا فعالا من ساس نفسه وجعلها مقادة لامر ربه بحيث لا تنهى  
غير رضا عبادة نعم ذلك غالب فيما كن لمعجزتهما فيما ذكره في الحدود والاطراد وفيه نظره قال الرغب العبودية  
اظهار الله تعالى والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل قبل العبادة لانك درجات الاولى ان بعد الله تعالى طمعا  
في الثواب وبراءة العقاب وهو مستحب بالعبادة والثانية ان بعد الله الاجل ان يتشرف بعبادته او يقبول  
لنكاحه او بالاشارة اليه وهذه اعلم الاولى كنهها غير خالصة وهو مستحب بالعبودية والثانية ان بعد الله تعالى  
كلمة الزا وخالفه لا يكون عبدا والاولوية توجب الهبة والفرقة وهي توجب الخضوع والذلة وهذا على الاحكام  
وهو مستحق بان يستحق العبودية فالعبادة لغوام المؤمنين والعبودية لخواص المؤمنين والعبودية  
لخاص خواص المؤمنين وقيل العبادة لمن لا يعلم اليقين والعبودية لمن يعلم اليقين والعبودية لمن  
لمن له حق اليقين كذلك في شرحه مستحبه للطاعة لما كان من الواجب آه حجت عادته بتقدير  
كسبه بالمقدرة وهي في المشهور عبادة من ثلثة امور ما به ذلك العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه وقدر  
يكتفي بالولس والمص لم يصدربها وحاصل توجيها الشرح انه وان لم يبدأ بها ظاهر الكنه بدا وبنا في تبيينه  
عليه ما كان يعلم بتفسير لفظ التعريف فكذلك غاية العلم كان ابتداء العلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم من  
المعرفة بالرسم فابتدأ به بتفسير لفظ التعريف كان ابتداء به العلم وبيان الحاجة ولم يلتفت الشرح  
لان فيه شذوذا في موضوعه حيث ذكر الاشارة وهما توجيها آخر منها ما قيل اراد بالتعريف علم الاتقان  
فهو في الغاية كما تعرف الحكمة بغايتها وبها حكمته استكمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية والعلمية  
وانما فعله بناء على ان النامي بين العالين او الجبروتية ومنها ان المراد بالتعريف هو علم العرف كما هو الظاهر  
لكن على تقدير مضاف الى التعريف معرفة احوال الخلق هو ايضا تعرف بالغاية وهذا عرف العلم بما هو  
كثير الوقوع في ذلك العلم انما يثبت انما يقال في تعريفه والتعريف كلمة الادب فان قيل ظاهر قوله من  
الواجب بدل على ان المراد بالتعريف المتصور بوجه ما كن قوله يكون على بصيرة في طلبه بدل قوله ليكن

معرفة الفرق بين الواو الاعتراضية والحيائية



الشرع يدل ان اراد بانفسه بوجه مخصوص قلنا يمكن ان يقال المراد الواجب العرفي المستحسن على ما  
 ان عليه من استيعابه لان الواجب العقلي الذي لا يمكن شرعه بدون التصور بوجه ما والتصديق بالغاية والشرع  
 بالبصيرة اهل البصيرة التي لا يمكن الشرع بدونها ومنه بيان ان يتصور ذلك الشيء قد تمت اليقظة فان قبل فهم  
 من تصديق امكان الشرع بالتصور بوجه ما كونه به وقد قالوا الوجوب يكون بالذات وبالطريق وكذا الامتناع  
 واما الامكان فلان يكون الذاتيا قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة لا الثاني فيصير  
 نوقفه على الغية وكذا المراد بالامتناع في استعجال الاداء ما هو في مقابلة التحقيق والوجود وقوله على  
 على بصيرة القلب مما يستتبعه الانشائي ان البصر نور في العين ما يبصر به وقيل البصيرة نور في  
 القلب كما ان البصر نور في العين وقوله وان يتصور غاية اراد بتصور الغاية التصديق بها لان تصور  
 ليس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب عليه امر مرتباً ذاتياً يستتبع غاية له حيث انه على طرف الفعل  
 ونهايته وفائدة من حيث ترتبه عليه هي في مختلفه اعتباراً بوجوه الافعال الاختيارية وبغيرها فان كان  
 له مدخل في اقدام الفاعل على الفعل بسبب غرضه بالقياس اليه وعلة غايته وحكمة ومصلحة بالقياس  
 الى الغيرة وقد تجاوز الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها وهو اذا كان ما يتشوق الكل طبعاً  
 بسبب منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة على غاية الغاية ونهايته مطلقاً ولا شك ان كل الغاية اعم  
 من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه يوم الافعال الاختيارية وبهذا يقال افعال معلقة بالحكم  
 والمصلحة والغاية والمنفعة ولا يقال معلقة بالغرض وقد يقال الامر مرتب على الفعل بسبب غايته ونهايته  
 باعني راد طرف الفعل وفائدة اذا كان فعل الفاعل وغيره وحكمة ومصلحة اذا كان مشتملاً على نوع  
 اتفاق وصلاح وهذه كلها نعم الاختيارية وبغيرها لكن لا خبر من لانتها ولا من الغير الاختيارية الا ان  
 كان فيه الايجاب ناشئاً عن علم تافه كالفعل الذي على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية والاختيارية  
 وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض وقد تجاوزها فبينها وبين العلة الغائية والغرض عموم  
 من وجه وقد يستعمل الغاية بمعنى العلة الغائية وقد تكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل الغرض بمعنى الابعث سواء  
 تصور ترتيبه الا بان يكون حامل الفعل فقط مقدم الوجود عليه وقوله انه هو السبب الضمير يرجع الى  
 التصور الغائية فلا شيء وان رجع الى الغاية فالتكذيب باعتبار خبره واما قول القاضي في تفسيره قوله تعالى فذكرنا  
 الشمس بالزخلة قال هذا يعني ان تكذيبه بهذا بالنظر الى الخبر ففيه تأمل اذا لم يفتقر لتأنيث كمنه ان يخبر

يقال لافعال الله بأحكامه المعنى والغاية  
 والمنفعة والمصلحة بالانفراض

الى جعل

الى جعل التكذيب بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذاته الشمس وان تأنيث انما هو في لفظها وهذا يقال مؤنث  
 لفظه ويمكن ان يقال اذا اشتركت في ضم اطلاق لفظ عليه بلا حظ ذلك مستح في ضم هذا اللفظ وهذا  
 الاعتبار ربيعة ان تأنيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ونظيره كثير ولما يقال ان تأنيث الغاية ليس  
 بحقيقتي تأنيث التهمة والمعرفة والاشارة فخرج عن قانوه النسخة لانهم لم يفرقوا في الضمير بين ان يكون المؤنث  
 حقيقياً او غير حقيقي ان يقال ان من اعتبر كون انما من نفس كنه لم يجعل مؤنثاً لفظياً وقوله على وجهه يتبين  
 فائدة اي معرفة غايته حيث قال لعمري مقصودة لا تحصل الا بها وقوله مقصوداً المقصود في ذكر  
 له بقوله في التفتة النفعية وقوله اشعاراً بالمنااسبة الشعور اذ رك من غير انشائه هو اول مراتب العلوم  
 وكان ادراك من الزل ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى قبل الشعور من الشعور من الاشعار هو ما يلي  
 نحو جسد من الثياب وشعر كذا او قد يؤخذ من مشاعر الشعور بعينه من التمس من استعمال المشاعر  
 للحواس فاذا قبل فلا من لا يشعر ذلك ابلغ من انهم من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حواس التمس اعلم  
 من حواس البصر والسمع ذكره في شرح التبيان ان تعين بعض الالفاظ بالادب بعض المعاني اللغات  
 صحيح من غير ان يراعى هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاح ان الغالب فيها رعاية المنااسبات  
 واعتبار المحتاجات وقوله فاعمالها قد يكون المذكور بعد ما كلاً ما مرتباً في الذكر على ما قبلها من غير قصد  
 الى مضمونها عقيب مضمونها ما قبلها في توثيق الزمان وهو النفعية الذكرى ومن هذا القبيل عطف  
 تفصيل الجمل نحو نادى ارجح رتبة فقاو نحو ضاف فصل وجهه ويد به ورجليه وسر رأسه وقد يقال في مثل  
 الامر بالفعل الجمل ارادة قال الشارح في شرح الكشاف حمل قوله تعالى نادى نوح ربه فقال على ارادة النداء  
 ليس المقامع القول تفصيل لنداء وهو هنا فائدة وهي ان الغاء قد يكون بمعنى ثم وبمعنى واو وبمعنى لا ولا غير  
 ولا استئناف والتفصيل والفصل وفائدة وقوله بالخطاب العام ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع  
 العام لكل معاني مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كل شرط استعماله في  
 في خبر ثبات المعنى فالخطاب اذا لم يقصد به معين يكون مجازاً على كمال التقديرين لان عموم الخطاب عبارة  
 عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لانه ارادة مفهوم كلي شامل لهم ولهذا كان اصل الخطاب  
 وحققان يكون المعين واحداً كان او اكثر وقد يترك للاخيرة بمعنى الخطاب لكل مخاطب على سبيل الدلالة  
 كقول تعالى ولتري اذا هجر منة ناكسوا رؤسهم وقوله عليه السلام بشر امم ان الله جدد الطائر



بالنور التام يوم القيامة وقول الشرائع انك اكرمت الكريم منك وان انت اكرمت التقيم نمر او منك كثر  
فلابد انما يطلب بعينه بل كل من يتأني منه الرؤية وكل من يتأني من البشارة وكل من يتأني من الاكرام فله مثل  
في هذا الخطا ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير الخطاب واحدا او متغايرا اذا كان جافا فاطا  
اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قبله بوجوه الفدان ولا في كلام العرب العربا  
خطاب عام بصيغة الجمع وينظر قوله العلم في بعض حواشي الكشاف وان اعلم خطا عام من الكلام  
لنفس بطريق التجرى بوجه من نفسه شخصا وخطاب فان قبله جعل بوجه من نفسه شخصا على مذهب من  
لم يشترط سبق التعريف بطريق آخر كالتكالي والزمخشر ومنعهما فان الامتيازات بينهما كما اشار اليه  
الشارح في شرح الكشاف والكرمان في شرح البخاري وقد يقال مبنى التجرى على مفارقة المنع للمنع عنه  
منه ليعزب عليه ما قصد به من المعاني في الوصف ومما لا يلتفت على اتحاد المنع بتحصل ما يريد  
به من ارادة المنع في صورة اخرى بخير ما يستحق بحسب الظاهر ان القوم اذا اعتنوا بامروا اهتموا بشايعهم  
قبل الشروع فيه كونه اعلم تنبيهها لا سامع على ما بلغ اليه من القول كلام يجب حفظه ويجب ضبطه  
قريبه السامع له وبصفي اليه ويحضر قلبه وفكره ويقبل عليه بكلية فلا يصنع الكلام وفي معناه خرق فاذا  
ارادوا الاعتناء بوضوحه ويضمونه اليه فانفردوا وتنشأ به اذا انقرض هذا وجب عليه ذلك ولكن على  
بالمنكر وفنا مثل او اعرفه فانه دقيق والعلم يقال الا لا ادرك الكلي او المركب والمعرفة للجزئي والوسط  
ولهذا يقال عرف الله دون علمه وايضا المعرفة لا ادرك مسبوق بالعدم ولا خيرة لا ادركين بشي  
واحد تخلف بينهما عدم بان ادرك لا اول ثم دخل من ثم ادرك ثانيا والعلم لا ادرك من غير هذا من الاعتبارين و  
لهذا يقال ان العالم لا يقال عارف فان قيل قوله عليه السلام ان من العلم كسبته الممكنون لا يعلمون الا العلم بالله  
بنا فيه اوجب بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله او من على وجه الباطن اللام مجاز لاصلة العلم الى  
العلم المختص كما اشار اليه بقوله عليه السلام ما خسرته اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من  
قلبي لك ز واما قولهم العلم انك عالم بالله وعالم باحكام الله وعالم بايام فلا يجري فيه التوجيه  
المذكور للزوم التعليل بقول حروف الشئ اي خبرته اعلم ان الكلام قد يفهم باذا كما يفهم  
باني لكن قال الشارح الهادي اذا فسرت جملة فعلية مستندة لا ضمير متكلم باني ضميت تاء الضمير  
تقول اسكنته سرى اي سالت كتمان سرى بضم تاء سالت لانك على كلام المعبر عنه نفسه واذا

اقرتها

واذا فسرتها باذا فمحت وقت اذا سالت كتمان لك بخاطبي تقول ذلك اذا قلت ذلك القول  
قبل في شروح الكشاف السرية ان اي مفسرة فينبغي ان يطابق ما بعد ما قبلها والاول مضموم فالتا  
مشد ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء للمفعول وان اني بكلمة اذا كان صدر  
الكلام في موقع الجزاء قال الفاضل مولانا خسرو ولا يستقيم ان يكون صدر الكلام على لفظ يقال لا  
اذا قدر ان الفاعل هو المخاطب وقال العلامة الرازي في شرح الكشاف يقال الغيبة ولا قبله اذا افتتحة  
غيبه مستقيم لان يقال غائب فالقواب تقول واخره على ان اراد عدم الاستقامة فوشتا مناسبة  
فالتعجيب عنه غير مستقيم وان اراد عدم صحة المنع فم لا يقال لازم تقول وكل موضع يصح فيه  
وضع المذموم يصح فيه وضع التام واجب ان ما قاله العلامة صحيح بالاعتبارين اما الاول فلان المذموم  
بالاستقامة ليس معناه الخفي وهو ضد الاعوجاج بل يجازى عنه المناسبة بعلاقة كمنه في باب  
الاجزاء وحسن فعدم الاستقامة مجاز عن عدم المناسبة واما الثاني فلان لفظ يقال ليس يلزم  
لتقول بل ما متباين وان طاعة المذموم لازم لمعناه فقول كل موضع يصح فيه وضع التام  
المذموم يصح فيه وضع التام لم يلزم ان يقال كل انما طلق ولا يصح كل حيوان ناطق وفي باب  
عن اعتراض العلامة بمنع له يوم مناسبة ثم تسليم وجعل قوله استقبلت بعد قوله يقال التفاتا على  
مذهب من لم يشترط سبق التعريف بطريق آخر كالتكالي والتكالي ومنعهما وهو موقوف وعلى مذهب  
الجمهور ايضا بليل ما ذكره بعض المحققين من شرح المفتاح من ان مثلنا الذي سئل امي حبيزة ومثل  
انتم قوم تجهلون ما سأل في طريق الغيبة الى المتكلم او الخطاب من باب الالتفات فمثل في نظيره  
لك ما فيه فان قيل قد نقل الادباء على ان جمع المفسرة ومفسر باطل وهما قد جمعوا حيث قال صرفت الشئ  
اي غيبت فلتا بطلان الجمع فيما لم يشأ الا بهام في المفسرة لا يجوز واما المفسرة التي في ابراهيم بدون حرف  
فيجوز الجمع بينه وبين مفسرة كقولك جاني رجل اي يذكركم الشريف في حواشيه الوافية وابنه في الشئ  
وشرح الارشاد وهو ما وضع له واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي ما وضع واضع لغة العرب  
لفظ التعريف لذلك المعنى اللغوي وتسمى المعاني قبل استقار كلمة ما في التعريف مع انه بالعرض  
العام الشبه كما صحح به بعض المحققين اما لانه في الكلام على المحققين واما لانه في ذكر العام واردة  
وقد يقال كلمة مائة الا انها العامة فلا يصدق التعريف على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان مائة

بصرف في جوارح حروفه  
اصح في بعض حروفه

بصرف فيه



بطرك غلاما فانت حرة فلو لبث غلاما وجار به لم يعنى لان الشرط ان يكون جميع ما في بطرك  
البطل غلاما بله ما عامة لا يقال فعل هذا بغيرهم من قول تعالى قرءوا ما ينشرون وجوب ذات ... جميع  
ما ينشرون ليس كذلك لان نقول بناء الامر على التنبه ونعلم ان المراد ما ينشرون بصفة الانفراد لا بغير  
الاجتماع فيقلب متعسدا او بحسب ان عموم ما ليس للآزم فلا بد من شئ اخلف قوله واضع لغا  
العرب فذهب المحققون كابن الحسن الاشعري الى ان الواضع هو الله تعالى وبسبب هذا المذهب مذهب  
التوفيق وذهب الآخرون الى ان واضعها هو الانشا وهذا المذهب الاصطلاحي ومنهم من ذهب الى  
التوزيع وقال متوفيق البعض اصطلاح البعض الآخر وقبل اول من تكلم بالعربية اسمعيل بن ابراهيم الهاماني  
من اهل بغداد واللفظ اللفظ هو موضوعه قال صاحب القاموس هو اصوات يعبر بها كل قوم عن  
اشياء فهم قال الرازي في شرح الكشاف للفظ الموضوع لا يقال لام التعريف بطل المحبة فذهب الجميع  
واممنا سواء نقول هذا في اجتماع الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين ثم ولو سلم فاستواء هذا  
الجميع اممنا ثم لما في لفظ الجميع من الاشعار بالعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكثر بغير  
فيما لا يتعد غاية انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية بالتام اذ لم يكن للاستغراق  
والعهد اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات فلما كاد ذهب اليه البعض فنص عليه  
المحقق ابن كمال باشا في اواخر شرح الهداية لما قال في مسئلة الخلق والاقراء والوحدة في قولها اخلع  
عاما في بدل من ادر ايم وقوله فلما علمت ادر ايم وقوله وصيت فلما علمت ادر ايم من ان ينصرف الى  
ثلاثة در ايم في هذه الصور الثلاثة لانها اقل الجميع فلما ما ذكر في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية  
بالتام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي والاثبات نص عليه في الهداية والنهاية وبسوط وكتاب  
في كتاب الشهادة ولكن ان تقول للفظ في الاصل مصدر فتجمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا في  
قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار في قوله تعالى كانا نقاتلهم جميع السمع ولم يثن ترقاوان كان بمعنى يرون  
فكونه في الاصل مصدر وقوله نفى بالفتح نفى نفى ونفى فعل بفتح الفاء والعين لان مصدر  
باب علم اذا كان لازما يجرى على فعل غائب كفتح بفتح ونفا اذا كان متعديا يجرى على فعل بكسر الفاء  
وبكونه العين نحو علم علما وفعل بفتح الفاء وسكون العين نحو جعلهم علما وان شئت حقيقة احوال  
فتفتح الاقوال اهل في مصدر الفعوال وفيما فاعل اهل في عطفا او في وقوله اذ الراجح بالكلام اني لفظ

بہ وکرم

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

[illegible]

بحرہ ارسفالم اشارہ



لان امراد بالقناعة الاصطلاح **كان** قبل فلم له ان اضطلع **فكان** لا يستعمل غالباً في العلم الذي يحصل  
 معلوماته بالنظر والاستدلال والقناعة في الذي يحصل معلوماته بتبع كلام العرب ومعلومات هذا  
 العلم يحصل بالتبع ثم هو لغة الاتفاق وعرفا اتفاق طائفة على تسمية شيء باسم مدلوله ينتقل عن موضوعه  
 الاول وقيل هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة وقوله يجوز ان اصل الواحد هو احد فاعلى معنى المتوحد  
 وقوله يطلق الواحد الذي هو مبدأ العدد والفرق بين الواحد والاحد اسم من شئ ركبة في صفاته  
 والاحد اسم من شئ ركبة في ذاته واصل احد واحد حذف الواو وابدلت منها الهمزة والاصل الواحد ما جعل لغة  
 للمعاني المختلفة والمراد منه مصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين **والناسخ** الصلح لان اصل الشئ ما بين  
 عليه ذلك الشئ والاشياء مما خفوة مبنية عليه وواحد لان العلة حتمها ان يكون واحدة بالنسبة الى المعلوم  
 والاصل ما بين عليه الشئ **المتبني** اما على صيغة الجمع والانه يجرى متعدياً قال في الصحيح **ما بين**  
 دارا وبني يمين **والمتبني** صيغة المعلوم بني عليه فابتنى ولو قد بقوله من حيث بينت عليه كان اولى  
 التسقف على جدار واعضان الشجر على دوصته وللعقيل كابتن الافعال على مصدره الحكم على  
 البلية والاحكام على القواعد الكلية والمعلومات على علمها **فان قلت** ابتداء الشئ على الشئ اضاف  
 بينهما وهو امر عقلي قطعاً **قلت** امراد بالابتداء حتى يكون الشئين محسوسين وعرفه الامام في  
 المحصول المحتج اليه وورد بان لا يبطر لعدم صدق على العلة الفاعلية والصوربة والفاعلية والشروط  
 واجيب بمنع اشتراط الطرد في مطلق التعريف لا سيما لاسي **فان كنت** التفة مشحونة بتقييد  
 لفاظ بما هو اعم من مفهومها وقد صرح المحققون بان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون تمييزه  
 عن شئ معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عند ورد بان الامام ممن بشرط مساوات كما صرح به  
 في شرح المشايخ بان المذكور في كتب اللغة انما هو التعريف التفظي لا سيما غالباً وقوله لا امثلة **فلهذا**  
 الجزئيات التي تذكر لا يفيح القواعد وايضاً الى فهم المستفيد وانما الشئ هو الجزئيات التي  
 يستشعر بها في اثبات الواحد كونها مثلاً لقراة والحديث والكلام من يوثق به في العرب في اخص  
 من الامثلة **وامراد** بها ايها الانبياء الجزئية **وهي** الكلام باعتبار ثبوت **الكلام** جنس  
 الكلمة كما ذهب اليه الجمهور **حقان** يقع على التظليل والكثرة كما لا يمكن غلب على الكثير ولم يقع التظليل  
 ما فوق الاثنين لاجتماع ما ذهب صاحب الصحيح والمصلي واللباب والكلمة في لغة العرب يقع

على جزء

على جزء الكلام اسماً او فعلاً او حرفاً وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني المجموعة وعلى العقيدة ومجمل  
 واستغيد الرضي اشتقاق الكلمة من الكلام بمعنى الجمع وايراد بالكلمة مشتقات افعال كانت واسماء  
 لا يجوز ان يكون حرف بطريق ذكر العام واردة الخاص وقيل ان لا يجوز ان العام لا يدل على الخاص باحدى التال  
 الثالث ذكر في مفتاح مصنف وحاشية تفسير القاضي وقيل ان يجوز مع الفرية للدلالة معها ذكره في حاشية  
 اصطلاح العلماء الذين وقح لا يبق عاماً وقال شارح في اصطلاح اذا اطلق لفظ العام على خاص لا يوجب  
 خصوصية بل باعتبار عمومه فهو ليس من المعاني في شئ كما اذا رابت زيداً فقط انما او رابت جلاً  
 فلفظ انشاقا او جعل لم يستعمل لاجل وضع لفظه في موضع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل كزمت  
 زيدا او اطمعته او كسوته فقط نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازاً لكونه لفظ الحيوان في قولنا الانشاق  
 حيوان ناطق ثم قال وهذا بحث يشبه على كثرة المحققين حتى انهم يوافقون ان مجاز باعتبار ذكر العام  
 واردة لخاص وتعتبر ضمنون ايضا بان لا دلالة للمعاني لخاص بوجهه الوجهه ومنشأه عدم التفرقة  
 بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والسفاح وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج ثم امراد بالكلام حرف  
 الكلام **ان الحكم** بما يفهمه من بعد عرض الهيئة وسماءها كقوله باعتبار ما يؤول اليه باعتبار التجربة كقوله تعالى  
 سبحانه الذي سري بعبد له او كحرفه مع الهيئة وذكر الهيئة بعد ما تنصبص للهيئة كقوله لم العلم صفه  
 قائمة بعينه **فان** الصفه ما قام بعينه وقوله من الحركات والكنات ايرادها بجنس التناول القليل  
 والكثير **والا** و **بعض** او **بعض** من الخواص لا ينقض نحو ضرب **والمعينة** في شخص الصفه شخص الحركات  
 فيختلف الصفه بالشخص باختلاف الشخص الحركات كما خلد فيها في ضرب وطلب مثلاً مع  
 انما رابها بالنوع **والمعينة** في نوعها نوع الحركات فيختلف الصفه بالنوع باختلاف انواع الحركات كما  
 خلد فيها في ضرب وضرب وقوله وتقدم بعض الحروف باعتبار التقديم والتأخير في مفهوم الهيئة لا سيما  
 عن الهيئة ضرب اذا صدر عن ثلثة اشخاص وقد علق عليه جبريل لفظاً واحداً فانها ليست صفه اصطلاحاً  
 وان كانت تلك الهيئة حاصلة للحروف باعتبار الحركات **والعند** من عليه بانها لو كانتا معبنة من في  
 مفهوم الهيئة لكان تقديم الحروف كمنها على حرف المتقدم موجباً لاختلاف الصفه بالنوع كما ان خلد  
 الحركات كذلك فيلزم ان يكون صفه ضرب مخالفة بالنوع للصفه ربح وليس كذلك واجيب بان المعينة  
 في مفهوم الصفه نوع التقديم والتأخير بشخصها المتقدم والمؤخر عنها لا يختلف باختلاف نوع الصفه



التقديم والتأخير وان اختلف شخصها وبقى بهنما شئ واحد وان صيغة فاعل مخالفة بالنوع الصيغة افضل  
مع ان الهيئة الحاصلة لها باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات وسلكها اسكنات متحدة الا  
ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيها ثم كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت  
شئيا على شئ فقد اخرت المتقدم عليه المتقدم ويتفضل احدهما على الآخر بالقصد دون التحقيق  
التحقيق فكانه اعني القصد او ذكره تأكيدها كلمة قوله تعالى يستأخرون ساعة ولا يستقدمون  
وهو في الاصل مصدر بمعنى يمكن ان يعينه مصدر المعلوم والمجهول وضع موضع المفعول كما و  
وضع لفظ موضع المفعول وضم باللامير موضع مفعول باللامير وان يعينه اسم مكان على مفعول وان يعينه  
اسم مفعول محقق معنى بالتشديد والتجويد الى منع كون اسم مفعول شاء على انه هو ليس يقوى واما ما نشأ  
جمال الدين الاقراني بان صحة الطلاق المصدر على المفعول كما سمعت في غيرهم في هذه المسألة لا يلزم  
من صحة في غيرهم صحة فيه واما في شرح اللب لسيد عبد الله ان المفعول في هذا استعمال المصدر الغير  
المحدود بان فليس شئ لان معبره صحة التجوز وجود العلاف وسماح نوعها من العرب لا سماع شخصها  
وقال جمال الدين الاقراني لا تحول الى المصدر ببناء الفعل للمفعول وذكره في تفسير الفاتحة لمولانا محقق القاري  
ان صيغة المصادر يستعمل اتماء في اصل النسبة ويسمى مصدر اتماء الهيئة الحاصلة منها المتعلق بمعنى كانت  
او حصة كهيئة الحركة الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل المصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالحركة والهيئة  
من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وتلك في استحقاق كالحالة والمعلومية في العلم وباعتبار شئ من اهل العربية  
في قولهم المصدر المحقق قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدر المجهول يجوز بهما الامة في الالفين هما معينا  
الحاصل بالمصدر والاف كان كل مصدر متقدما شئ كالا فاعل به بل استعمال المصدر في المصدر في الحاصل بالمصدر  
استعمال الشئ في لازم معناه وهو ما يراه في اللفظ وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على ما لم يستعمله  
اللفظ ان اللفظ اذا وضع بارأى شئ قد كان الشئ من حيث يدل عليه اللفظ ليس مدلولاً ولا يقصد  
باللفظ ليس بمعنى وقد ثبت يحصل منه ليس مفردا وما وجد في الامور ليس له اسم ليس مع والرسخ  
اعلم انه المعنى في الاستعمال تناول الالف او الفاء قد يخفى بنفس مفهوم مثلا يقال الكل من زيد وبكثرة  
وسمى اللفظ الرجل ولا يقال انه معناه والادول قد يرمي به اسم في تناوله كدلول النضج والالف اى يوان  
اسم ثم وصف المعاني بالمقصود معان المعنى هو اما بالجزء في الاول والتنقيص في الثاني لتأكيد

المعنى هو اما بالجزء في الاول والتنقيص في الثاني لتأكيد

وقوله لا رجل هو في الاصل مصدر اجل شئ اذا اجناه اسما استعماله في تعديلات كقولهم من جازك  
فعدت اى من ان جازك اى جازك ثم انزع فيه استعماله في كل جليل المعاني الآتية اى لا تحصل  
افادة تلك المعاني لا تحقيقا الواقعي غير موقوف على الامة فكان الغرض ان يقال لا يستفاد الا باليد على  
ما ذكرتم انه لا يخفى ان هذا المصدر تعالى لا يحقيق فلابد ان يكون التعبير عنها بغير تلك الامة اعلم ان  
الكلام الوارد لا مخطئ على وجه لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه التحقيق بل هو أسلوب الدلالة عند  
معنى بناسب المقام ينبيه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف على لسان الفقير  
من الناس في تفسير قوله تعالى فاضلتم على العالمين وانه أسلوب الدلالة في معناه لا أصلي الى المعاني في الكثرة  
والتميز في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام لا المعنى الذي وضع له وان كان قد يلاحظ لانه مقصود  
بل الانتقال من المعاني المقصود وبذلك يرفع الشكوك والالهام عن الآباء والاحاديث النبوية المنصحة  
للمعاني لا مخطأ بناسب المقام كقولهم تعالى جحدوا صاحبهم في ذواتهم فان ما يجعل في الاذن بول  
الاصابع وذكر الاصابع مبالغة فلا يجوز في لفظ الاصابع والافات مبالغة كما يفوت اذا كان لفظ العمل  
مجازا عند العدل رجل عمل كقولهم علموا الفرض وعلموا الناس فانها نصف العلم فان المبالغة في الكثرة  
كلمة قوله تعالى فاضلتم على العالمين وهذا ينبيه على ان معنى العلم محقق اليقين لان حصول المعاني  
المقصودة كالحج اليها كلها اذا كان مقصودا على حصول الابنية ان احولها مسائل العلم كان هذا العلم  
محتاجا اليه مثلا القرب هو الاصل الواحد قوله في الضرب لم يحدث في الزمان معناه  
اشارة الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس مجرد الزمان الحديث المعنى مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان  
مصدر الفعل حادث في هذا الزمان ولا بد من علم الله تعالى بعامة الافعال كخلة في حق الله  
تعالى ان يحدث هناك راجع الى المتعلق وهو حادث وقوله او حال تغذيه في الوجود والنبات والافهم  
البعد الاطلاق او لئلا الى رجبان فله المفضل حقيقة في كماله في بحث المفضل وقوله ومناسبة  
بينها ظاهرة اى بين التعريف بين التعريف والتجويد لان في التجويد تغذية والتغير في التجويد مع التجويد هذا ما ذكر  
ما ذكرنا في ان التعريف للمعنى التفويش شعار لمناسبة بين معنيين ولما كان التعريف صحتها غير  
علم التعريف لان الظاهر ان مصدر تعريف لفظ التعريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف  
علم التعريف مستهزلا للمعنى فلا بد ان التعريف ليس بجامع لخرج اسم الله لا يتعلق بتجويد الاصل

المعنى



الواحد والامانع لا يقوم له نحو قول محمد بن يعقوب كالحارب مثلاً تعريفاً بالصدق التعريف عليه وهو باطل  
 لا متعدي كونه اجزاء عين الكل وقبلنا قال والله بالتعريف ههنا غير علم التعريف نظراً لان قوت نحو قولنا  
 الواحد لا يجهل علم التعريف بالموطاء فان العلم في قبل الانفعال والنحويل من مقولة الفعل والتعريف في ان  
 بجل على معرف وفيه بحث لان تقديره التعريف علم بنحويل الحاصل الواحد وانما لم يكن تعريف علم في العلوم  
 الا باعتبار متعلقه اقتصر في التعريف عليه فهو بالي فهم الطالبين الذي هو معرفة احوال الابنية فال بعض  
 بعض الفضلاء في تعريف التعريف علم بالحصول يعرف بها احوال ابنية الكلام التي ليست باخرها وانما قل  
 احوال ابنية الكلام ليكون محتملاً معاً فيخرج عن عنه بعض احكام الامام نحو ضرب بعدك وانما قيدنا ببعض  
 لان بعضها داخل في النسبة وهو الامام في كل واحد واحدة نحو شدة شدة واذا كان في كل من في بعضه داخل في الا  
 حوالا لان حاله على الكل في كل واحد فيخرج ابني بعض احكام التفاضل السانين مثل ضرب  
 الرجل وانما قيدنا ببعض لان البعض الآخر داخل في البنية وهو النفس في كل واحد واحدة اذ هو راجع الى ابنية  
 الكلام لا الى احوالها نحو انطلق بكون الامام وفتح القاف في النطق ويخرج ابني احكام الوقف لانها  
 ليست راجعة الى ابنية الكلام لان الوقف على جعفر وزيدوا شياهما باسوة او بالروم وبالا شمام ليس  
 راجعاً الى بناء الكلمة واور على هذا الحد ان زيادة قول احوال ان افاد ما ذكرتم لكن اخل به في وجه آخر لا  
 خرج به معرفة ابنية الكلام لانه لا يلزم من استفا ومعرفة الى المضاف في اسناده الى المضاف اليه فبهم ان  
 لا يكون ابنية الكلام في التعريف وهي منه وجوابه ان يقال ان اريد ابنية الكلام مولودها وجوابه باقلاً باس  
 بنحو جوابه اذ هي من مباحث اللغة وليس من مباحث التعريف وان اريد ما يطرد على الكلمات الرئاسات  
 والاحوال فهي نفس ابنية الكلام والاضافة في كمال قولهم شحراك كقوله قول احوال ابنية الكلام على هذا التقدير  
 احوال ابنية الكلام كذا ذكره ولكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال ان ابنية الكلام هي الاتفاق باعتبار  
 حروفها وحرركاتها وسكونها الموضوعية هي ما باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال ابنية العوارض التي تلحقها  
 بحسب كل عرض كما ذكره بعض الفضلاء في تعريفه وانما كان كذلك فلا يتغير زيادة قولنا احوال ينطبق احد  
 على علم التعريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منه فانه انما هو علم بقوله تعريف بها  
 احوال ابنية اى ما فيه والمضارع والامر والنهي لا غير ذلك فان جميع ذلك راجع الى احوال ابنية لا الى  
 نفس الابنية هذا تفصيل لطيف فانظر ليطهر لك ما فيه واخبرنا النحول على التفسير اقبل الفرق بين

التخويل

فيقول التفسير لا يكون الا مقديا يقال غيرة في فقه النحول يعني لاننا ومقدنا وقبل النحول يستعمل  
 في الذات والغيرة البصفاة قبل النحول خص من الغيرة كما شرح قال في المغرب هو بالفتح  
 اموجه كتاب في اللغة للمطري المفسر في صاحب مصطلح في النحو ولكنه خلق باللغة الفقهية في كتاب  
 في اللغة ايضا النحول استعماله بالمغرب بالعين الكاملة يمكن بان بعض اللغات اليه الى موضع آخر  
 وهذه الاصل الوضع افضل التفضيل بشهادة الصرف نحو اختلافه اخرون اخرى اصحاب اخرات  
 واخر ومع اخرى الاصل اشتدنا خبرا ثم نقل الى معنى غيره فوقع جازي زيد ورجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل  
 الا في موضع جنس المذكور او لا فلا يقال جازي زيد ورجل اخر ولا امرأة اخرى فاذ تعين جازي زيد في موضع  
 يفهم منه ان المراد رجل اخر بخلاف جازي زيد وغيره ويستعمل اخرات اخرات واو اخر في المعنى الاول مع اللام  
 او الاضافة كما هو محقق نحو جازي زيد في اخرات الناس في جملة اخرات اخره فلما خرج اخره  
 وتاخره عن معنى التفضيل استعملت من المون لوازم الفعل التفضيل في من واللام واللام  
 الاضافة فان قيل اخر في قوله كافتة من ايام اخر جمع اخر لانه اليوم واخر لا يقع على فعل وانما يقع عليه  
 اخرى فاجابه قلنا ما كان اليوم مما لا يعقل اخرى فيكون كذا كان من التاسب بين ما لا يعقل  
 وبين اللامات مما يعقل لانها ناقصات العقل فكان اخر اخرى فيجمع على اخر كذا في القلب  
 في الصحيح النعم بل المتفعل الواقع في الجملة النحول المتفعل من موضع الى موضع ولما وقع فيه حصول  
 فانه اجاز للشارح ان ينسب اليه ورود النحول الذي هو مصدر حصول فاحصه يجمع التفضل في الصحيح  
 بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى صحيح يقال صحته صحيح وصحاح بالفتح واجاز في السنة الاكثر من كسرة  
 الصاد على ان يجمع صحيح وبعضهم ينسبه بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مسند الا لا يثبت رواة  
 عنه مضاف وهو اسمعيل ابو يونس حماد الجوهري نقلت الامم كتبت بالقبول والابن زهير عليه السلام  
 مفيدة توفي سنة ثلث وسبعين وثلثمائة قال باقوت في معجم الاباء كان من قارب وبن منه بل  
 اسمه الشريف ونحن من انك العالم اخذ من خاله ابيه الفارابي وعنه السيد الخوارزمي ودخل المدينة  
 ومصر فقام بها مدة فطلب اليه ثم عاد الى آخر ائسان فادركه ابو الحسين الكاتب عنه واكرمه فافا  
 فاقام بينا بومدة برنة في اللغة ونظم الكتاب وحسن خط جمة ابتكر مع ابن مقلة وانشاره قال القطعي  
 مات بمدة سنة ستمائة واربعة وعشرين وعشرين وشهد بها كالجناحين وقيل اريد ان يطبع ووقع

اصول

مؤلف: ابن خلدون



من علة ذلك فان قيل ان كان في علة الفاعل بقية غير مبيضة فيبصر انما يبالى بالبراهين بها  
 فقلنا في اشياء كثيرة انما هي في الحقيقة لا في الوجود والاشياء لا ينفصل  
 الا مع الشئين بينهما توافق يمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالاشياء من كونها في الحقيقة مقتضا  
 عليه لفظ او تقدير او باللفظ فيكون جارا ومات ايضا وبما كان المستغنى نحو اخضر زبد وكر وابتدا  
 قلنا يقال شئ من ذلك ثم هو مفعول المطلق عند عامله وجوبا بسيماها او حال حذف عاملها  
 وصاحبها **ان** قد يستعمل الفعل الواحد في موضع متعدبا بنفسه وفي موضع لا يوافق مثل هذا  
 كثيرة كقوله العرب زنتني امارة وستين مثل خادم اذا او امر او وسع واقبل واحسن واخص  
 واظلم وانقل وخبر واجل واجمع **ان** فاطلب البواني في الدستور كتب اللفظ **ان** والاسم في المحول  
 قال المازهرى المحول مصدر كالصفر ويجوز ان يكون الاسم والمصدر على وجه واحد كالسبل  
 ولكن دائرة التفسير قالوا انه في الالة مصدر كذا في جامع اللفظ **ان** ولا يخفى انك تتدخل حروف الضرب  
 الى الضرب وبضرب وغيرهما **ان** قلنا لا يخفى ان لا يوجد صورة خالصة من النقل والنقل مستلزم التغير  
 ضرورة استلزام الخاص العام قبله التحويل والامارة التغير لانه لو لم يمتثل التغير بل التحويل لوجب الوهم  
 الى ان تغيير الضرب لا ضرب وغيره قد يكون خالبا عن النقل لانه لو لم يمتثل التغير ان يوجد مادة لا يوجد بها  
 النقل تحقيقا لمعنى العموم وقوله لان اخص من التعريف اي بمعنى التغيير والتغير فالأخص ممنوع فيجب  
 لانه قالوا التفسير على تسعين تفسير حقيقي السمع وتفسير حقيقي والاول بوجه للماهية الاعتبارية والاشياء  
 للماهية حقيقة ولا سطح شرط في الطرد والعكس فيسمى ويقتضيه من قطع جوار التفسير بالاعراض والاشياء  
 فان قيل فينبغي ان لا يجوز تفسير التعريف اصطلاحا بالنحو بل العيان ما ذكرتم قلنا كسب التفسير بالاصطلاح  
 لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده وهما متساويان بظهور التماثل **ان** ثم التعريف يستعمل على  
 العلة الرابع اعترض عليه بان العلة مبانة للمعلوم فلا يعرف بها وبان مادة الشئ وصورة لآية  
 وان يكون داخلين فيه والاصل الواحد هيئة ليس كذلك بالنسبة انما التعريف انما على ما عرفت  
 هو الفعل المخصوص وهو التحويل ليس الفعل مادة وصورة واجب بان المراد من التعريف بالعلل  
 الرابع ليس ان يكون هي بالنفس معرفة بل المراد ان يؤخذ للمعلوم بالقياس الى العلة محولات انما هي  
 ان يكون عليه لان كمال التحقيق يكون بين المعروف والمعرف فيعرف بها ورة عليه بل ان هذا هو الحق لو

انما هو التحويل باللفظ لا بالواقع  
 انما هو التحويل باللفظ لا بالواقع

انما هو التحويل باللفظ لا بالواقع  
 انما هو التحويل باللفظ لا بالواقع

انما هو التحويل باللفظ لا بالواقع  
 انما هو التحويل باللفظ لا بالواقع

لو كان التعريف بتلك المحولات لكن التعريف الواقع ليس بالماخوذات من العلة المحولة على معرفة  
 وقد يقال ليس المراد ان يؤخذ في كل تعريف بالقياس الى العلة محولات بل المراد ان يؤخذ في كل تعريف محول  
 واحد في اشارة الى العلة الرابع وهما تحويل الاصل في محول واحد في اشارة الى العلة في مجموع الامور  
 من جهة التحويل المراد بالتعريف ما وقع في التحويل على الابنية والصنع لبطانة المادة والصورة للمادة  
 وقد اجيب عن الاشارة الاولى بان المعروف مجموع العلة لاكل واحدة منها فيكون ان يكون مجموع محولات وان لم يكن  
 كلها واحدة واحدة كذلك وبان المعروف محولات انما هو في بعض الماهيات الحقيقية المعروفة بحقيقة انما  
 الكل كالجمون والبيت ورت عليه بان العلة ان اخذت مجموعة يكون علة تامة وان اخذت بخلافها يكون علة  
 ناقصة وكل من هذه الماهيات للعلوم بحسب الذات لا بحسب العلة بان المعروف على ما قيل لما يجب ان يكون محولات  
 اجزا للمعرف يجب ان يكون محولات على مشهور وبانه مخالف لما هو مشهور بين الجمهور من ان المعروف يجب ان يكون  
 مابا للمعرف في العموم والمخصوص كما هو مذهب المتأخرين او متصادق له في الجمل كما هو مذهب  
 المتقدمين وكون الفاعل هو المحول والفاعلة هو حصولها المقصودة تحقيقا ولو كان الاصل الواحد هي  
 المادة والتحويل هي الصورة على سبيل التشبيه لان الفرض لا مادة له ولا صورة له وقد يناقش فيه بالمنع  
 ثم ذكر ان الرابع عدم التائيد وثباته قبل التذكير ذكره في شرح الكتاب وهو مخالف ما ذكره في رفع  
 سؤال الخامس في احاق علامات التائيد من الثلاثة الى العشرة بالذكرة دون المؤنث فان كان المعر  
 هذا كجمع فكون مؤنثا فينبغي انما انما بعده واذا الحق لم يلحق بالمؤنث يفرق بينهما فهذا راجع الى ان التا  
 للتائيد وقال صاحب الكشوف في تفسير قوله تعالى ولا هم ينحدون انت ثلثه النفس على تاوليل شخص  
 واعلم ان ما يتوقف عليه الشئ اما ان يكون جميعه اول والاو العلة التامة وانما اما ان يكون داخل  
 في المعلوم اول والاو اما ان يكون من الاجزاء العينية او لا والاو ان يكون الفصل الثاني الصورة ومادة وغير  
 الداخل اما ان يكون معلول من اول اجله ولا من اول اجله والاو الفاعل والثاني الغاية والثالث اما  
 ان يكون المعلول موقوف على وجوده او عدمه او كليهما والاو الاشياء والآلات والثاني ارتفاع الموانع  
 والثالث اعداد **ان** ويدل بالادلة انما على الفاعل **ان** سبيل بالادلة انما العلة المعبر عنها من العربية لا العلة  
 حتى يرد يمكن تفعل التحويل مع الماهية الفاعل وحصولها هي الغاية **ان** كالجملوس في راسه على ما قالوا  
 وبيان الجملوس حصولها من انما فلا يكون علة لان يقال المراد تصورهما **ان** المحول هو الواضع ام غيره

انما هو التحويل باللفظ لا بالواقع



قَالَ قِيَمُ الْفَلَانِ امْتَحَنَهُ وَلَا يَفْعُ قَبْلَهُ الْآخِرَةُ امْتَحَنَهُ فِي الْأَكْثَرِ بَعْدَ امْتَحَنِهِ لَوْ صَارَتْ بِمَعْنَى التَّهْنِ  
وَهَلْ فِي الْأَقْلَى يَكُونُ أَحَدُ امْتَحَنَيْنِ وَالْآخِرَةُ امْتَحَنٌ عَلَى مَعْنَى أَنْ كَانَ مَا يَلِيهَا اسْمًا مَفْرُودًا مِنْ مَابِلِي الْهَمْزَةِ كَذَلِكَ  
وَأَنْ كَانَ فَعْلًا وَحَرْفًا مِنْ مَابِلِي الْهَمْزَةِ كَذَلِكَ وَانْزَعَتْ مِنْ جُلْدٍ سَمِيَّةٍ أَوْ فَعْلِيَّةٍ كَانَ مَا يَلِيهَا كَذَلِكَ وَهِيَ الْمَرْسُ  
كَذَلِكَ فَلَمْ يَفْعَلْ الْهَمْزَةُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَاتَّبَعَتْهُ فِي الْمَعْطُوفِ أَنْ عَطَفَ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالْأَقْلَى عَلَى الْأَرْضِ  
قَالَ جَوْزِي الْخِثْلَةَ بَيْنَ حَاوِي الْهَمْزَةِ وَآمٍ فِي خَوَائِجِ لَيْلِيَّةٍ بِمَعْنَى عَمْرٍو وَزَيْدٌ عِنْدَكَ آمٍ فِي الدَّارِ الْفَيْتِ زَيْدًا آمٍ وَاجْوَارًا  
جَمْعًا كَمَا فِي سَبِيحِهِ لَكِنْ الْمَعَادِلُ أَحْسَنُ وَبِمَا ذَكَرْنَا مَوْضِعَ هَلْ قَبْلَ امْتَحَنِهِ لَمْ يَكُنْ لَوْ جَاءَ مَا قِيلَ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ فِي  
الْمَطْلُوعِ هَلْ هِيَ وَاقِعَةٌ أَمْ لَا فَتَقَرَّرُ فِي التَّحْقِيقِ امْتَحَنٌ أَنْ يُوْنَى لِلْهَلْ مَعَادِلُ وَاجِبٌ أَنْ يَفْعَلَ اِتِّفَاقًا مَحْصُوفِينَ  
وَمَسَامِي تَهْمُ فِي تَرْكِيبِهِمْ **قُلْتُ** لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ **أَجَلٌ** هَكَذَا الرَّهْبَةُ التَّرَكِيبِيَّةُ فِي تَرْكِيبَاتِهَا فَكَانَتْ  
تَرْتِيبًا لَهَا لَيْسَتْ بِمَوْضُوعَةٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً بِمَعْنَى مَا كَانَ تَرْكِيبُ الْمَعْدُودَاتِ بِمَعْنَى دَارِدَةٍ  
مَنْ يَكُونُ بِهَا بَلْ تَوْقُفٌ كُلُّ تَرْكِيبٍ عَلَى مَعْنَى وَضْعِهِ بِخُصُوصِهِ تَمْلِكُهُ الْمَعْدُودَاتُ كَذَلِكَ لَيْسَ كَذَلِكَ فَتَنَا تَرْكِيبُ تَرْكِيبَاتِهَا  
مُخْتَلِفَةٌ وَلَا تَعْرِفُ أَنَّ الْوَضْعَ وَضْعُهَا وَلَا يَسْلُجُ تَجَاوِزُهَا بِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ هَذَا التَّرَكِيبَ بِمَحْضٍ وَاجِبٌ أَنْ لَا تَمُ  
الْمَعْلُومَةُ وَأَنْ يَصِحَّ أَنْ كَانَتْ الرَّهْبَةُ التَّرَكِيبِيَّةُ مَوْضُوعَةً بِالشَّخْصِ وَتَسْ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ بِالْبَيْتِ الْأَوَّلِ  
بِشَيْءٍ أَنْ يَبْنَى تَرْكِيبُ الْمَعْدُودَاتِ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ فَإِنْ تَقَدَّرَ مَعْنَى الْمَعْدُودَاتِ عَلَى مَعْنَى مَعْنَى جَانِبٍ فِي  
الْفَارِسِيَّةِ دُونَ الْعَرَبِيَّةِ فَلَوْ لَا عَنِ الْوَضْعِ فَوَاعِدُهُ تَأْيِيدُ الْمَعْدُودَاتِ فِي كُلِّ لُغَةٍ لَاحِظًا لَهَا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ  
عَلَى أَنْ وَجَدَ بَرَادُوَأَنَّ كَانَ وَضْعُ الرَّهْبَاتِ نَوْعًا كَانَ لَارِدَةً مَتَكَلِّمٌ مَدْخُلٌ فِي خُصُوصِيَّةِ التَّرَكِيبِ أَوْ لَا أَنْ يَطْبُقَ  
تَأْيِيدُ هَذِهِ الْمَعْدُودَاتِ عَلَى قَاعِدَةٍ وَأَنْ يَطْبُقَ عَلَى قَاعِدَةٍ أُخْرَى لَكِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ التَّأْيِيدُ مَعْرُوضًا لِلْبَيْتِ الْبَاطِلِ  
أَنْ لَا يَدْرِي غَايَةَ الْقَوَائِدِ الْعَرَبِيَّةِ وَقُوَّةُ الْعَرَفِ وَهُوَ فَخْصٌ أَنْ لَطَائِفَ مَحْضُوعَةٍ وَعَقَامٌ أَنْ لَطَائِفَ غَيْرِ مَحْضُوعَةٍ  
وَالْعَادَةُ وَهِيَ مَا يَسْتَقِرُّ فِي النُّفُوسِ مِنْ الْأُمُورِ الْكَثِيرَةِ الْمَعْقُولَةِ عِنْدَ الطَّبَائِعِ السَّلِيمَةِ لَهَا وَقَدْ تَفَرَّقَ بَيْنَهَا بِهَا  
بِاسْتِعْمَالِ الْعَادَةِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْعَرَفِ فِي الْأَقْوَالِ ثُمَّ الْعَرَفُ عَلَى نَوْعَيْنِ لَفْظِي مَخْرُوجٌ عَنْهُ بِفِعْلِ لَفْظًا بِالْفَرَسِ وَتَمْلِكُ  
أَيُّ الْعَرَفِ مِنْ حَيْثُ الْاسْتِعْمَالُ لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ كَالْمَقَالَةِ بِفِعْلِ لَفْظًا بِالْأَلْوَانِ مَعْنَى أَنَّهُ بِحَسَبِ الْاسْتِعْمَالِ مَحْضُوعٌ بِوَضْعِهِ  
مَنْ عِنْدَ الْأَطْلَاقِ الْعَرَفُ الْعَامُ كَمَا أَنَّ امْتِحَادَ الْوُجُودِ وَالْوُجُودَ الْخَاجِي وَقُوَّةُ التَّحْقِيقِ هُوَ جَمْعُ الشَّيْءِ إِلَى مَحْضٍ خَفِيفٍ  
وَالثَّبُوتُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِحَيْثُ لَا يَشُوبُهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْذِ بِالظَّاهِرِ وَبِأَشْبَهِ الْحَقِيقَةِ وَلَيْسَ بِمَحْضٍ حَقِيقَةٍ  
وَقَدْ لَمْ يَضَعْ وَهِيَ فَالْمَعْلُومَةُ جَلِيلَةٌ وَهِيَ أَنَّ الْوَضْعَ أَمَّا شَخْصٌ أَنْ يَكُونَ مَحْضُوعٌ فِي جَانِبِ اللَّفْظِ بِأَنْ يَكُونَ

مَحْضُوعًا

مَحْضُوعًا وَحَاقًا أَنْ يَكُونَ الْوَضْعُ وَهُوَ مَوْضِعٌ خَاصٌّ بِأَنْ يَتَوَصَّرَ مَعْنَى جَزْئِيًّا وَيَقْبَلُ اللَّفْظَ بِأَنْ  
كَامِلًا الشَّخْصِيَّةَ أَوْ يَكُونُ عَامًّا بِأَنْ يَتَوَصَّرَ مَعْنَى كَلْبًا وَيَقْبَلُ اللَّفْظَ بِأَنْ الْعَامَّةَ التَّكْرَارَ أَوْ يَكُونَ الْوَضْعُ  
عَلَمًا وَهُوَ مَوْضِعٌ لَمْ يَخْصُصْ بِأَنْ يَتَوَصَّرَ مَعْنَى كَلْبًا وَيَلْاحِظُ جَزْئِيَّةً وَيَقْبَلُ بِهَذِهِ الْمَعْلُومَةِ الْأَجْمَلِيَّةِ اللَّفْظَ  
دَفْعًا وَاحِدَةً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْجَزْئِيَّاتِ كَالْمَضْمَرَاتِ وَالْمَوْصُولَاتِ الْأَوَّلَاتِ أَوْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ  
وَبَعْضُ الظُّرُوفِ كَالْبُيِّنِ وَحَيْثُ وَغَيْرُهَا مَا يَتَقَضَّى مَعْنَى الْحُرُوفِ فَالْطَّلُقُ عَلَى تِلْكَ الْجَزْئِيَّاتِ اخْتِصَاصِيَّةٌ  
بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ وَلَا تَطْلُقُ كَذَلِكَ عَلَى تِلْكَ الْمَعْنَى الْكُلِّيَّةِ لَمْ يَوْضِعْ لِهَذَا الْوَجْهَ مَكْنَى تَقَدُّرِ مَعْنَى الْفَرْقِ وَاحِدَةٍ  
غَيْرَ اشْتَرَاكَ وَتَقَدَّرَ الْوَضْعُ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ الْوَضْعَ الْعَامَّ لَمْ يَخْصُصْ وَمَعْنَى خُصُوصٍ وَبِشَيْءٍ وَقَالَ أَنَّ الْفَرْقَ  
وَأَسْمَاءَ الْأَشْيَاءِ مَوْضُوعَاتٌ لِمَا كَانَ كَلِمَةً إِلَّا أَنَّ الْوَضْعَ مَوْضِعٌ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي جَزْئِيَّاتِ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ وَلَوْ صَحَّ  
مَا قَالَهُ الْكَانُ الْأَوَّلُ وَهُوَ مَجَازَاتٌ لِحَقَائِقِهَا لَهَا الْأَجْمَعُ اسْتِعْمَالُهَا فِيهَا وَضَعَتْ مِنْهَا مَعْنَى الْكَلِمَةِ وَلَوْ كَانَتْ  
كَذَلِكَ لَمَا اخْتَلَفَ أَمَّا الْفَرْقُ فِي عَدَمِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا أَمَّا خِلَافُ مَعْنَى اسْتِعْمَالِهَا إِلَى أَنْ يَتَمَسَّكَ فِي ذَلِكَ  
بِأَمْلَةٍ نَادِرَةٍ وَأَمَّا الْكَانُ الْخَاصُّ الْوَضْعَ خَاصًّا وَهُوَ مَوْضِعٌ لَمْ يَخْصُصْ بِأَنْ يَتَوَصَّرَ مَعْنَى كَلْبًا وَيَقْبَلُ اللَّفْظَ بِأَنْ  
الْفَرْقُ وَهُوَ قَدْ يَتَوَصَّرُ قَاعِدَةً دَالَّةً عَلَى أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ يَكُونُ بِكَيْفِيَّةٍ كَذَلِكَ مَتَقَبَّلٌ لِلدَّلَالَةِ بِنَفْسِهِ عَلَى مَعْنَى فَيَفْهَمُ مِنْهُ  
بِوَسْطَةِ تَعْيِينِ لَمْ يَكُنْ يَحْكُمُ بِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ آخِرُهُ الْفَاءُ أَوْ يَأْتِي بِمَفْرُوعٍ مَا قَبْلَهُ وَنَوْنٌ مَكْسُورَةٌ فَهُوَ لَفْظٌ مِنْ مَدْلُولٍ  
مَا حَقَّقَ بِأَخْرَجَ هَذِهِ الْعِلَاقَةَ وَكُلَّ اسْمٍ عَدَدٌ لِلْمَوْجُودِ جَانِبًا وَمُسْلِمًا فِي مَسَائِلِهِ وَتَجَمُّعًا مِنْ مَسَائِلِهِ ذَلِكَ الْأَسْمَاءُ  
وَكُلُّ جَمْعٍ عَرَفَ بِالْأَمْرِ فَهُوَ جَمْعٌ تِلْكَ مَسَائِلُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَمِثْلُ هَذَا بَابُ الْحَقِيقَةِ بَلْ كُنْتُ لِحَقَائِقِهَا فِي هَذَا الْقَبِيلِ  
كَالْقَصْرِ وَالْمَسُوبِ وَعَادَةُ الْأَفْعَالِ وَاسْتِعْمَالُ تَرْكِيبَاتِهَا وَبِأَلْجَاءِ كُلِّ مَا يَكُونُ دَالَّةً عَلَى مَعْنَى بِالْبَيْتِ وَقَدْ يَتَوَصَّرُ  
قَاعِدَةً دَالَّةً عَلَى أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ مَقْبَلٌ لِلدَّلَالَةِ بِنَفْسِهِ عَلَى مَعْنَى فَهُوَ عِنْدَ الْقَرِينَةِ الْهَامَّةِ عَزَاوَدَهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَقْبَلٌ مَا  
يَتَقَلَّبُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى تَعْلَاقًا مَحْضُوعًا وَدَالَّةً عَلَى مَعْنَى أَنْ يَفْهَمُ مِنْهُ بِوَسْطَةِ الْقَرِينَةِ لَا بِوَسْطَةِ هَذَا التَّعْيِينِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَثْبُتْ  
مَنْ الْوَضْعُ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ الْمَعْنَى الْجَانِبِيَّةِ الْكَانَتْ دَالَّةً عَلَيْهِ وَقَدْ يَفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ بِجَانِبِهَا وَمِنْ مَجَازِ  
تَجَاوُزِهِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ ثُمَّ الْوَضْعُ النُّوعِيُّ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ كَالشَّخْصِ الْأَوَّلِ وَضْعٌ خَاصٌّ مَعَ مَحْضُوعٍ مَوْضِعٌ لَمْ يَوْضِعْ  
أَعْلَامُ الْجِنَاسِ الصَّغِيرِ مِنْ فَعْلٍ يَفْعَلُ وَغَيْرِهَا مِنْ جَمِيعِ الرَّهْبَاتِ الْمَكْنَى الْجَانِبِيَّةِ عَلَى تَرْكِيبِهَا فَانْزَعَتْهَا  
أَعْلَامُ الْجِنَاسِ الصَّغِيرِ الْمَوْزُونَةِ بِهَا وَقَدْ تَوَحَّدَتْ حَيْثُ الْوَضْعُ بِعَنْوَانِ كُلِّ مَا يَطْلُقُ عَلَى تَرْكِيبِهَا فَوَضْعُ  
كُلِّ مَوْضِعٍ وَضْعًا نَوْبًا فِي مَعْنَى ذَلِكَ الْعَنْوَانِ عَلَامَةُ الْجِنْسِ مَا يَوْزُونُ بِهِ مِنَ الصَّغِيرِ فَالْوَضْعُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ خَاصٌّ مَعَ مَحْضُوعٍ



الموضوع له خصوصية لا ينافي الوضع النوعي لان الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص الموضوع انما هو باعتبار الوضع لان مقابلة عموم الوضع واشبهه ان ذلك عموم ليس باعتبار ملاحظة المعنيين الوضع على وجهه  
العموم والثاني وضع عام مع عموم الموضوع كوضع غايه المشتقات والثالث وضع عام مع خصوص الموضوع  
كوضع عامة الافعال فانها موضوعه بالوضع بلا حفظ عنوان كل شيء من خصوصية كل نسبة جزئية من النسب النان  
بالموضوع تلك النسب الجزئية المملوطة بذلك العنوان لكل في الوضع عام والموضوع خاص فالوضع عند الاطلاق  
براد بنوعين اللفظ للدلالة على معنى بنوعين سواء كان ذلك بان يفرق اللفظ بعينه بالنوعين او بين معنى القاعدة  
الدالة على النوعين وهو امر ارباب الوضع المتخوفون تعريف حقيقة ومبهمات شمل الشغف والقسم الاول من النوعي  
الذكر اولها علم تلك فانه ينفعك في مواضع اي اشتق الامثلة منه الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء  
فهو متصرف في الاصطلاح بحد ثارة باعتبار العلم وثاره باعتبار العمل فان اعينناه من حيث انه صادر عن الواضع احسن الى العلم  
به لا الى العمل فاحسن الى تحديده باعتبار العلم وان اعينناه من حيث يحتاج اخذنا الى علمه فاه باعتبار العمل اما بنوعيه  
باعتبار العمل فهو ان تأخذ اللفظ ما يناسب في التركيب فيجعل اللفظ على معنى ما يناسب معناه واما تعريفه باعتبار  
العلم فهو ان تجزئ علمك اللفظين تناسب في اللفظ الى تركيب حروف واصول والمعنى والنتيجة انواع صغيرة  
يلتزم بينها تناسب في الحروف والتركيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ او في  
التركيب نحو جيز من الجذب وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في المعنى نحو نفع من النفع اذا اطلق يشار منه الاشتقاق  
الصغير ثم الاشتقاق الجبر قبل ما يكون في الاحداث في يكون في الاعيان كما ينبغي ونحو استجر ونحو استجر ونحو استجر وهو على  
خلاف القياس سيما في الله في الجود فاننا نكفرهم بل باله على من شكس شكاسة انما نفي في رعية الابل واس  
القيام بمصالحها واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق وامن مفصلة من التاكيد في مشتق من لفظها واما ان وضع  
لان يؤكد بان كذا فانها حاكك في وقال كل الذين في حركه اللثاق ولو قبل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت  
اسما كان قولنا لا تعرض عليه وجوه هو الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز وان في ذلك لا يمتنع للاشتقاق الا  
الابتنان بحرف لفظه لفظ الدلالة على اشتقاله على معناه وهو متحقق في فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا انزوي  
مشتق من سوف وهو حرف اجماعا واجب بان لا دليل على ان الاشتقاق يجوز من الحروف اتعافا بعض النحويين  
على ان المشتقات مشتقات المصدر واتعافا بعضهم على ان اصلها الفعل ولاقا في بئره وقولهم النسب مشتق  
من سوف معناه كونه مأخوذاً ومثل قول بعض العربية المضارع مشتق من الماضي في بحث لانه يقتضي عدم

جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل وقوله ان في الضبط قرب في معنى ما علم فيكون متدياً بنفسه  
نحو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقبحي من باب حسن فيكون لازماً فلا يستعمل الايسر بمعنى الى وقد اطرز  
استعملهم الفعل التفضيل من قرب بالي لئلا تنوهم في اول الهمزة النباش من الصلة بين التفضيلية وعدم  
التفضيلية وتعلق حرفي حرفي واحد بامل واحد حيث لا يصلح الابدال عند وجود هاتين هرتين يربو بوضع  
ذلك وذلك باطل وقوله ان قرب للتقوى اللام في الاختصاص بغير غناه صلة القرب وهي في الفعل  
والى في الفعل التفضيل المستعمل من رفع الالنباش ذكره التقاضي في خواش الكنت فيهم جرحش الوجه الثاني  
قوله تعالى ما زلت فؤادك من رزقا وقوله من رزقا وقوله من رزقا وقوله من رزقا وقوله من رزقا وقوله من رزقا  
ان يقال ان ما ذكرتم كنتم لا تطردوا استقار الي في حالة الاضافه وتحويل اللام مع عدم الهم للاظهار ووجه الصحة  
في الاول تعلق الطرف الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ذكره صاحب الكنت فيمكنه بعبارة امثلة مثل قوله الكنت في  
بساكنك من اللعب والعمدة في استدلالهم المصدر اهـ والعمدة اي بغير العين ما يعبر عليه وقوله  
واجب ماخوذ من جاب القلاء اذا قطعت سبل الجواب جوابا بالقطعة كلام القائل وقوله تأخير الفعل عن نفسه  
المصدر هذا جواب عن سؤال قدر تقديره ان يقال ان السلم كون الفعل متدياً في الاعلان يلزم ان يكون مشتقا  
منه والارزوم كون الفعل متأخرا فاجاب بقوله وتأخير الفعل في وقوله فأنتم ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من  
ملاحظة الالات والصفات ليس بحد بل بحد ان نحن نقول على طريق القياس كما ان اصل في الاعلان بالانفا  
فليكن هو اصلها فيه اختلف على هذا الابداعين عند وعد البرس في جبهه اخذوا الكلام في جبهه اشتقاق  
جبهه اختلاف في نفس في على المتفق عليه فام المحقق بالقائل في ان هذا القياس مع الفارق وان جعل الهم  
اصل في محل والآخرة آخر اولى رعاية للتعداد واعلم ان المراد بالمصدر اهـ بمعنى ان المراد به الفعل  
من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر الجذر لان المصدر المزيد في مشتق من الفعل وفي استعمل بقوله موافقة آياه  
بحروف ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد في بالحرف والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر زيد من حروف الفعل  
ومعنى المصدر محدث فقط في المشتق الفعل فان معناه مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر الجذر مشتق من  
الفعل بهذه العلة بل هو اولى بهام المزيد في لان حروف مساوية لحروف فعل وان اريد ان المصدر المزيد في مشتق  
من المصدر الجذر فاما موافقة اللفظية منتفية فلو قيل ان المراد موافقة في اصل الحروف في يستقيم قلنا ان اصل  
حروف الاكرام مثلا هو بعيد الكرم فيكون بالحقيقة الكرم موافقا لكرم وهو باطل وبالجملة المعنى الثاني لا يلا اداة



家

مذهب الكوفى والاشعافى من مذهب

المجلد الثاني



الجوهري ايضا واجب بان هذا انما به لو كان المراد بالحدث هو مصدر الفعل بفعل وانما المراد الغيب  
 مثلا وقد بان قلت على اي شيء يعطف ثم قوله ثم الفعل قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم  
 المفعول في غير جائز سواء كان قبل مفعول اخر او بعده قلت ان هذا مكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا لم  
 موضع مفعولي اعلم على الصحيح ويجوز ان يكون عطف هو متوهم الى الاسم اما ثلث او رابع ثم الفعل وهذا ما  
 شائع وقوله اما ثلثي واما رابعي وهما بمنزلة الاولى والثانية فان كانتا متوهمان الى ثلثة واربعة والقياس  
 ان يقال ثلثي واربعي يقعان الاولى وقبلهما متوهمان الى ثلث واربعة والقياس ان يكونا متوهمين الى  
 ولوليه الامر على ما ذهب اليه سيبويه فيهما مجازان من قبيل الاستعمال في جزاء المعنى الالائي فكذلك في قوله  
 وغيرهما وقوله محذوف الاصلية ثلثة واربعة في اشارة الى ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثلثي واربعي وانما  
 لان محذوف الاصلية فيهما ثلثة وقوله لا اذ لم يكن من قبله ولا ثلثي في المثال الاصل في كل حال ان يكون على  
 ثلثة احرف حرف يداينها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدأ والموقوف عليه او يجب  
 ان يكون المبتدأ متحركا والموقوف عليه ساكن فلما تنافيا فيكونا متوهمين الى ثلثة واربعة فان قلت المتوسط  
 لاخ من ان يكون متحركا وساكن او ابا ما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط  
 من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب شيء من الحركة والسكون عليه واما الخاسر فللمثلة لفرقه  
 ولانه ينقل به الضمير في المفعول ويجوز ان يكون منه بدل ليل اسكان ما قبله في الجائز في كماله في الاسم وهو  
 مرفوض باسبغ وقوله اولجه والتعليل كما ذهب اليه جماعة من انما حرف تعليل كلام من انما حرف  
 الزمان يستفاد منه التعليل من قوة الكلام لانه اللفظ والامع للظرفية بهما وانما كلنا حيث وجب ما استعملنا  
 لجهز التعليل في السطوح فوقعها موقع اذ وقوله بشهادة التنوين والاستفاد تقول قوت البلاد قوتها وقوتها  
 واستفادتها او يتبعها تنوين في ارض الى ارض كذلك في الصريح فالاستفاد اعطف بنفسه للتنوين وان كان بالواو  
 فلما لان الواو مفتحة مغايرة وهو عين صفة واما بالافعال فيجوز قبل جود كونه في حركات الكسرة  
 وقوله ولم ينجح الخاسر في الاسم اي يجوز ان الاسم رابعا وعاشرا للتنوين ولم يجوز ان يكون رابعا  
 عن الاعتدال فيكون هو ان كانا اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون على ثلثة احرف وقوله واما ما كان قابلا لقب  
 على اذ خبر كان وما زائدة فاعلم مستند راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بغيره في المظهر  
 ولا يقال هذا في قسم الشيء الى ثلثة قولنا لان نقول الفعل الذي هو مورد القسمة اعلم فان قبل

او انما كان قابلا

العام لا يتحقق الذي ضمنه خاص فبذلك يجوز فلما فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم  
 من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام وبعبارة  
 حيث من قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمنه الخاص انما يصح في الموجودات  
 الخارجية فان الاثر مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمنه فذلك ما افرد مع ان وجوده في الخارج مجردا عن خصوصية  
 الافراد واما الموجودات الذاتية فليست كذلك لان العام لا يتحقق فيها كونه ضمن الخاص نارة وبذلك  
 اخرى وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله في نفسه وذلك لا يتحقق الا في ضمن خاص وليس علما  
 به وتحققه في الذهن انما حصوله فيه بصورته التي هي علم به وكذا الحال في العام الذي في فان له تحقفا في نفسه وليس  
 علما به وهذا بالنسبة اليه كالموجود الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته التي هي علم به وهذا  
 بالقياس اليه كالموجود الذاتي للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذاتيا لا يتحقق في نفسه  
 حصولا في نفسه ولا يثبت الا في ضمنه فذلك ما افرد مع وتحقق حصوله بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصية  
 الافراد الان كلما حصوله في الذهن كما كان في الذهن اشبه احدهما بالآخر وقوله فان مطلق الفعل لا يقال ذكره في  
 بعض شروح انما بان بين مطلق الامر والامر مطلق فرقا واضحا فان الاول عبارة عن علة والامر والثاني  
 في الامر فيخرج من القيد بينهما بفرق بعد فذلك مطلق الفعل والفعل مطلق لاننا نقول هذا الفرق لا يطرده  
 في شرح معنى كل واحد منهما اي في الثاني والثاني في الاول لاننا نقول لاننا نقول بان يكون باقي الخيرة لان راجع الى  
 كل واحد منهما يحمل ما يتغير مضاف في الثاني الى ما هو الاول كما قال صاحب المعنى اذا خرج الكلام الى حذف  
 مضاف يكون تقديره مع قول الخبير ومع ثانياه فتقديره مع الثاني اولى اى ما ذوالان يكون او في الاول  
 اى كل واحد منهما يتأويل ان مع الفعل بالمصدر والمصدر بالوصف اى كباين كاحصه جوابه في قوله تعالى وما  
 كان هذا القرآن ان يخفى وقوله تعالى يهودون لما قالوا اجبت قالوا ان التقدير ما كان اقرا ويصح تقديره  
 وان المعنى ثم يهودون للمفعول بمعنى المفعول لانه لفظ الظاهر وقد نعت ابن هشام على هذه القاعدة في  
 ابواب الثامن من المعنى التيب وانما رابعا في تفسير قوله تعالى لا تذكروا ما كان حيث قال مصدره  
 على ارادة المصدر المفعول من المصدر وصاحب الكشف في تفسير قوله تعالى فاعلموا ما تؤمرون حيث  
 قال امركم بمع ما مورك على ان ما مصدرية ولكن قال التفت زلني جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول اى  
 انما مورك بمع ما مورك فليجربا واما ثلثة في صفة المصدر وكلامه بالغا حيث قال في قوله تعالى فاعلموا

يعرف في الفرق بين الامر والامر مطلق



مما تجوز تجوز عند أبي علي كون ما مصدرية والمصدرية ناو بل اسم المفعول تقتضيه عدم تجوز ذلك لغيره  
 على ذلك قول بعض شيوخ الفاضل ان الباب في اصله ليس بقياسي وانما في المصدر حقيقة لانه باب الاختصاص  
 ولما انفصل المصدر عما وان فظن بل قد عدل عنه حتى المصدر الى الفعل كما علم ليس ان اختصاصا مطلقا  
 نظروا قالوا حبان في تسمية قولنا عافا صريح باننا نؤمن والقبح ان ذلك لا يجوز في علية في نحو السعدية لتفسير  
 بان هذه دعوى صريح الثقات بخلاف ما قال في بعض شيوخ الكثرة ذلك المحققون في النهاية انما هو في حكم  
 شيء لا بد من ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الفقه في بحث الامر في امتناع وقوع المصدر خبرا  
 عن المحنة لعدم كونه والاعا فاعل وزمان والفعل المصدر بان يدل عليه ما يجوز الاخبار به وان لم يجز بالمصدر  
 مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر والصورة معتبرة عندهم فان قيل قوله لا لا تقدر الا بالياء فيجب حذف  
 المعطوف والياء العاطف وهو باطل صريح في معنى اللب وتطهير قولهم ان فعل هذا لا لا احل ام  
 لا تفعل قلنا الحكم عليه بالاطلاق عند محققي النهاية حذف المعطوف وما كان من متعلق ان في الاجزوة والحذف  
 بهما جزمه لانه لا ينف فلا بد من شيء منه قوله تعالى والذين يتبوء الدار والايمان من قبلنا احب  
 والعبونا وقول الآخر عافا صريحا وما يارد اقولهم اشتبهت به بوجه فصاعدا لان المحذوف في اجمع ما هو  
 المعطوف بدون متعلق **ل** وكل واحد منها اما سالم او غيره سالم قال البهشي في شرحه قلنا ان يقول  
 قال كل واحد منها اما سالم او غيره سالم وظن احدنا ما اما جزمه او غيره فيكون اولى لان تحقق المزيد في سالم  
 او غيره سالم منقضى على باد محذوف من حروف اليوم تنه على احده وزيادة الشيء على الاصل في وجود الاصل  
 وقيل نظرنا في **ل** والاشارة نصر ووعده واكرم واولعه **ل** وهذا القول السليم في هي المضمرات للامكان  
 المهمات **ل** ولا بد من الواو الجامعة وهذا التي بها ليس الحجب حيث قال وهي المضمرات والاعلام والمهمات  
 الى وصاحب اللب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال فعال الغلوب حسب وظننت انه لا انهم  
 فيما كان ابتدا متقدرا حقيقة واخر متقدرا لفظا نحو يدك يدان يد يدي واهرى لاعدائها قابضة  
 بان حكم هذا القسم لا يجوز ترك العطف فيه لانه لان ابتدا في تقدير الفاء والاصل اي احدي يدك  
 كذا والآخر كذا وقال الرضي ونحوهما عالم وجاهل لا بد منه في الواو لان ابتدا في تقدير الفاء في التقدير اي احدهما عالم  
 والآخر جاهل وقال الشريف في حاشية عليه مراده تصوير الفاء لانه من قبيل العطف فيما بين اجمع وكذا  
 قولهم هم عالم وجاهل اي بعضهم عامل وبعضهم جاهل وقول المحقق الشريف ترك العاطف بين

جازم في قوله لا لا تقدر الا بالياء

جازم في قوله لا لا تقدر الا بالياء

الاخبار رتبة على ان اجمع بحسب الحقيقة خبر واحد لا فم كما في قولهم انهم من الاشياء وقوله  
 اما ان يقال ان خبر اذا تعدد خبر واحد حكما وجب الواو بين الفاظ خبر فم يفت اليه كمال الشارح  
 العاطف باستقاما لكل خبر على حدة اظهره الا بيري ان ترك الواو في حلو فاض اولى منه اذ حار جوزه ابو علي  
 ليس ما ينبغي على انه قد صرح في تعليلاته على التلخيص في حاشية ما ذكره حيث قال انهم بقوله في حلو فاض ان خبر  
 ابتدا ليس في شيء منها وان لم التناقض بل في اجمع ما حيث هو مجموع وان اردت ان تميزه في ذلك اجمع  
 بلفظ واحد قلت من فازهم اعتبروا المتعدد صورة المتعدد حكمي والفرق بالواو وعدمه لا يجري فاعاله لانه الواو  
 على تأكيدهم الاتي وهو مجموع وفي حاشية شرح العضد حيث قال وفي معنى العطف كذا مسرورة اشعر  
 بالاستقلال لان تقديم الخبر على قوله وفي معنى اية ظاهر في الحذف وما قال المحقق ابن كمال بان من ان  
 لا شاعرا في الواو بالاستقلال كل خبر على حدة ولذلك اشعر واكمل ابو علي ما عذ القصد الى الاشعار المذكور  
 على ما عذ به الشريف حيث قال في بحث تنكيره من الية من شرح ما مضى واشاروا على الواو واشعار بان  
 كل واحد من المتساويين كونه في التبيين ملوك فلا يخفى ما فيه وقد حصر جوابان كل واحد من العطف وتركه بحسب كونه  
 الاستعمال الاستقلال وعدمه والتعدي الى القرائن وهذا النكت وبملا منظمها مع القولان بانه ان العطف  
 بمشعر بالاستقلال واخرى بان تركه مشعر بعدم الاستقلال وما قيل في ان الوجه ان يجعل ما ذكره من قبيل حذف  
 واو العطف على عطفه كما وجوه فابومنا ناعمة و **ل** معطوف على وجوه يومئذ خاشعة وقولك  
 اشتريت ما بين الموضع الفاء الى اعره والى اعره الخ حذف الواو وقد رتب بان حذف حرف العطف  
 بانه المشعر بل قبل انه غير ثابت والآيات التي تدل ظاهرها على ذلك يجعل وجه آخر كما فعل ابن هشام  
 في معنى اللب وما حكى ابو زيد من اكلت خبزا كما نرا وما حكى ابو الحسن في واعظوه وقالوا صهيون ثلثة  
 وقد قيل على بدل الاخبار ذكره في معنى ذلك ان يقول الاستقلال بما ذكره في كسك بالمضيق للظن  
 الكافي في مباحث الالفاظ فلان في في الاحتمالات البعيدة على ما قال الشريف في موضع من شرح  
 امضى وقال في موضع آخر منه والذين الظاهر بكنفي في مباحث الالفاظ وقال علماء الدين في حاشية  
 والتمسك بالاولى والراجح يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل وان حذف العاطف سايق  
 شاع في مقام التقدير والشرح ايضا جوزه في التلخيص وقال الكرماني في شرح البخاري قد جوزه  
 بعض النحاة حذف العاطف اذا قارنه عليه وفي جامع الشرح للبرذوي حذف العاطف بلفظ

جازم في قوله لا لا تقدر الا بالياء











قد رافا رادوا في الزنة ان يتجهوا على ذلك الغرض وانما ترك الاستثناء المشبهة وقيدنا الزائد ما كثر لان  
 الزائد لما في الغرض فكل ما لا يقابل بالغا ولا يغيره كس تركه لظهوره وقوله وانما انما انما هو الغرض والعين  
 واللام وان قلت تربية ليكن جعل وزنا للمحركات بالحرركات المختلفة من ضرب وعلم وحس وقوله انما العلم  
 بمنزل معين احد حتى ان لا علم منكم علم الاشياء يعني ان لا اعلم منه وان كان رسا واما ما في الجمع وهو الظن قوله  
 الراغب جعل لفظ عام في الافعال كلها وهو اعلم من فعله في كلامه في الايقال لراد في اعمية فعله وفيه ما لا يخفى  
 وقوله لمخف اي لمخف فعل لان الفاعل هو النفس حال خروجه عن حيزه بخلاف الجحيم فان حيزه  
 يجتنب النفس عن حيزه ووجه خروجه وقوله لمخف جعل بمعنى آخر اعلم ان جعل بمعنى في لغة العرب معان بمعنى  
 اخلق كقولهم اخلقوا جعلوا النور اي خلقوا وبمعنى التخيير كقولهم جعلت ثوبا سوداى حيزا سودا وبمعنى  
 التسمية كقولهم جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا اي سموهم انا وبمعنى اخذوا كقولهم جعلوا النور  
 اي اخذته وشرعته بمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا وكذا وبمعنى التخيير كقولهم جعلت بعض متاعى على بعض وبمعنى  
 بعث كقولهم جعلنا مع اخاهما فريرا او بمعنى اخلق كقولهم تعالى وجعلوا الله اولادهم بين كفورهم  
 انا جعلنا فرادى عتيا وبمعنى ايجاد كقولهم جعلت لهم من انفسكم الزوجا وبمعنى اخرج  
 على الشئ جعلنا كقولهم جعلناهم سلبين او باطلا كقولهم تعالى وجعلوا للذات وبعضهم بعضا هذه المعاني  
 في بعضه قوله ولما فيه حروف الشدة والوسط والخلق وهي الخاء الكسبية والافكل حرف مخج مخاف  
 لمخرج الاخر والالكان اياه اعلم ان هذا وجوه مستقلة لا اختصاص فعل للوزن ولا بنا فيه شمول غيره اياه  
 لكن اذا طلب لهذا الوجه وجع على عينه فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مر جلالا في فعله باب في فتحه وفتح  
 من باب علم **قوله** واما التاليف فيجوز ان يكون اما حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فيدل  
 لزوم الفاعل بعد الفعل قد استغنى عنه في قوله واما الفاعل الا ان لم يكن لانا نقول هو ضرورة كقولهم تعالى  
 يفعل بحسب يشكرها ولا يقال قد حرف في التاليف في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم انهم لم يقولوا  
 الاصل فيقال لهم انهم لم يقولوا كقولهم استغنى عن بالمفعول فتبعت الفاعل في حرف ورسب في نصيبه واما ما في  
 استفلا لا كما في خارج عن غيره بعبارة ركعت الطواف والوجه في غير هذا الموضع على الصحيح وقال بعضهم ان  
 الفاعل جواب افعال مخوف في غير الضرورة اصلا وان يجوز في آية قد فو القذا والاصل فيقال لهم فو فو فو  
 القول والقلب الفاعل المفعول ما بينهما اعتراض **قوله** التفصيل فاعب حاله وقد يترك تكرارها استفاء

بذكر احد القسمين عن الاخر وبكلام بذكر بعد هذا موضع ذلك القسم فالاول نحو قوله تعالى واما الذين آمنوا بآياته  
 واعلموا انهم في رحمة ربهم وقيل اي واما الذين كفروا بآياته فلهم كما اكدوا التاليف في قوله تعالى واما الذين  
 في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشاء ابدا اي واما غيرهم فمؤمنون به ويحكمون معاه الى ربهم ويدل على ذلك و  
 والراسخون في العلم يقولون امانا به كل من عند ربنا وكان فيل واما الراسخون في العلم فيقولون قبل الصحيح ان  
 لا يلزم ذلك فقد لا لفظا ولا تقديرا الصحيح ان يقال امانا ففقد فعلت كذا فيك وتورده في اول الكتاب  
 وقد بينا تفصيل ما في نفس الكلام في الجمل واما واقع الاسئلة والنوابع المقتدة فتفصيل الجمل مع لا  
 المتكلم والكلام ذكره علماء الدين البستان في شرح التباب وقد باني لغير تفصيل اصلا نحو امانا زيد فطلق واما  
 التاكيد ففعل منه ذكره ولم ارجع احكام شرعية غير الترخي فان قال فائدة امانا في الكلام ان لفظه فضل توكيد بقوله  
 زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وان لا محالة ذاهب وانما يصدر الترخي وانما منه غرضه فت امانا زيد فذهب  
 ولذلك قال سبويه في تفسيره ما يكون من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل على انه توكيد  
 وان في معنى الشرط وقوله وبناف التمثيل اه اجب عنه بان في الهم في بعض النسخ فكانه من النسخ وبان المراد  
 مجوز التمثيل بما فيه حرف الخلق مع قطع النظر عن سلامته وعدمه فلما ضاقت به شئ لعدم انحصار حرف الخلق  
 في **قوله** واما ان يكون ما ضربه **قوله** فوالله فقدم الابداء اس كس لان الحرف المطلق في انا مقدر  
 على حركة كباية او على حركة مجاورة كغيره او على لين فلي يجرى كركب كباية وصادا ووجهه في قصد  
 هذه الاعتمادات تفاد المتكلم وليد الترخي وهذا كذا ذلك فقد ذكره العيان وسائر المحسوس وبمعنى يجوز الابداء  
 باسكن على ما هو المتفق است كس لان التلغظ بالحركة انا يحصل هذا التلغظ بالحروف وتوافق الشئ على ما  
 يحصل بعده محال وجوابه منع انما بعده بل هي معدة الا لا يمكن مكنا الابداء بالحروف من غير الحركة وان محال  
 وانه امر ابداء الابداء في النطق بالحرف بعد ما سالت في كذا كذا في بعضهم من النظم وفتح الابداء  
 بالسكس لكن قال الشريف في حواشي الكشاف والحق جواز ذلك امانا على لا يسمع من الاحكامية  
 عن ان واد استقرت لغة الجمع وجدت فيها الابداء باس كس المتكلم لا يستلزم لغة محو ارام الا ان غير  
 في لغة العرب وقوله لا يلزم المتكلم كس في هذا لا يخفى عنه دورا لان يقال لا يستلزم سكونه  
 اختلاط الابداء وقوله وهذه جارية في كل اسم وفعل على مسو العين وعند حروف الخلق شرط الجريان للنفات  
 الرابع في كل ما كان على فعل بكسر العين ككون العين حرف صدق او غير تنقاه هذا الشرط يجرى الثلث منها











بين الشاذ وان درو الضعيف ان الشاذ انى يكون وفوقه كثير الكس بخالف القياس والتاد وهو  
ان يكون وفوقه قليل الكس على القياس والضعيف هو الذي يتصل حكمه الى الثبوت فاما فان قيل كيف  
ابى يابى شاذ انما القياس وقد قال في امور طول ان ابى يابى يكون عور واستحزوه فلفظ شاذ وال  
ومال وما اشبه ذلك ليس من مخالفة في شئ لانها كذلك ثبت عند الوضع ففى حكم مستثناة فجاز  
قال القياس كل الذى هذه القصور اجب بان يكون هذه الامثلة في الشواذ مخالفة للقياس بالنظر الى القياس  
القياس السابق في الاعتبار فلا ينافى جعلها مندرجة تحتها فندبروا حكم ان عند الفقهاء اقياس واستحز  
كذلك عند البديع اقياس واستحز جميع ما جاء على خلاف القياس الاصل على موجب الاستحز وقوله وار  
في اوضح الكلام فان قيل قد خرج في التبان من القاعدة الثامنة من معنى التيب ان اسم التفضيل لا يضاف  
الى معرفة مفردة كما لا يضاف اليها كل وى لا يقال الا باللام للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول لم يسمع زيد  
افضل الرجل وان لم يرد ذلك على ان قد تقرر ان ما يضاف اليه افضل التفضيل يجب كونه لانه لا يفسر فقط  
فقوله شرح مختصر الوفاية تصحى لقوله اقوى الذريعة جعل اللام للاستغراق ليس صحيح ولا يقال ايضا اللام  
زائدة فكان مضافا الى كثره مفردة لانا نقول فيه بعد لا يخفى اجب بان المضاف مخذوف والتقدير افضل  
افراد الكلام كما في قولهم وجه زيدا احسن اى احسن اعضاءه لكن قوله كما لا يضاف اليها كل وى يتنقض  
بقوله تعالى كل الطعام كان حلالا بنى اسرله بقوله تعالى السلام كل اطلاق واقع الاطلاق المعنوية وبقوله علم  
كل ذلك لم يكن في حديث زى الدين وبقوله الشاذ قد اجمعت اسم اجتمع في ذنبه كل لم يصنع وابتسا يتنقض  
بتلك الامثلة قوله لفظه كل ان دخلت على معرفة اوجبت عموم اجزاها اذا مراد في كل منها الافراد ووجبت  
حديث ابى موسى قالوا يا رسول الله السلام افضل حديث عبد الله بن عمر بن عاص الى الاسلام خير و  
بقوله لم يبق بعد اذ طيب وقد يجازى في الانخفاض الشايع يمنع كونه هذا القول واجاب نوح الدين السبكي في شرح  
منهاج البضاوى في الحديث الا قال ان اللام فيها للجنس والمعنى كالكثرة وهذا جواب عن الا  
شكال اسم التفضيل ايضا لولا عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن الحديث انما والشعر ان الاسماء الاشارة  
والشماير على في حواشي العصف حكما حكمت رايها ومرجعها في العموم والمخصوص والتمس رايه جهنا  
متعدد وكذا امرج اليكون تنوين ذنبا للتكثير وكونه بقرينة المقام ولانا سمعنا من يرفع على القليل  
والكثير كذا ذكره السرخي وقال في البداية مرادهم ان الكل الداخل على معرفة نوجب العموم الافرادى في اجزاها

بتقدير

بتقدير خبر منكرو ومخفى في قولهم كل الزمان ما لول كل خبره اجزاء الزمان ما لول والجواب عن انى هو  
الجواب عن فعل انى في قولهم الاسلام واني خصاله واني درى وبقى جهنا بحث وهو ان فصاحة الكلام  
خلو صدى عن ضعف التاكيد وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ولا شك ان هذا هو المعنى مما لا  
يقبل التاكيد والتفاوت بالزيادة والنقصان كالقدم والخلع والغوب فلا يصور فيه افضل  
التفضيل الزيد في الفصاحة مع التكرار ولكن ان يجاب عنه بحمل على الابلغ والاختلاف تفاوت البدعة  
بالزيادة والنقصان وحمل على التجريد عن المعنى التفصيلي وتحويل بالوصف كما يدل عليه قوله في الجواز في كلامه فصيح  
هذا جواز اشكال المضاف ايضا ولكن ذلك مشروط بان يكون خبره داعيا لامر التثنية اللام والاضافة  
ومن منع كونه سماعا يجب النقل في هذه اللغة عن غير مبرر على ما صرح الرضوي فان قيل على تقدير التجريد  
ما فائدة صيغة التفضيل قد افادتها بما لا يوافقها وادعاء الزيادة فيمنع هذا فان ينفع جدا وقوله القياس  
اللفظي ان مستنبطه تنبع تركيب البديع وقوله دون الاستعمال في موضع وضع الوضع يقال هذا اللفظ  
مستعمل في موضع باني المعنى ويقال هذا مرادى موضوع باني المعنى فامر ادب الوضع في قبيل اطلاق المذوق  
وارادة الذم كذا قيل علم ان معنى دون في الاصل انى مكان من الشئ يقال هذا ذاك اذا كان خط من  
قيل لا ومنه تدوين الكتب لانه انى البعض من البعض وروى في هذا اى حقه في اوله مكان منك ثم  
استعمل للتفاوت في احوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اشبع في فاسم في كل تجاوز  
حد وتخطى حكم الحكيم والاختلاف في سقط بالانواع المذكور في التفاوت والاختلاف على ما صرح به في  
وقيل معنى قدام في الاصل قول الشريف في تفسير قوله تعالى ادعوا شهداءكم من دون الله ان دون فعل  
بمعنى قدام الشئ بين يديه متعارضة معناه تحقيق الذي يناسب الحق انى مكان من الشئ ياباه كلام  
صاحب الكشاف في الاساس حيث ذكر عرجي دون بمعنى قدام ولم يجد في الجواز لان دابر في الكتاب المذكور تفضيل  
استعماله في هذه المعنى المحقق بتصوره بها بقوله ومن الجواز ويجوز بمعنى بعد وبمعنى عند وفي الفاموس  
موقوفون ونقيب وبمعنى الشريف والمحبس وبمعنى الاول والاولى وبمعنى القرب وبمعنى امام واولاؤه  
غيره وقوله ومنه مخالف للاستعمال دون القياس لا ينافى كيف يكون في شاذ الشئ وهو عند من يخالف  
القياس كما يشير اليه تفسيره السابق حتى يصير ثلثة اقسام لانا نقول لفظ ان يطق كثيرا على التاد ايضا  
ثم معنى مخالفة الاستعمال قد ذكرنا مخالفة على سبيل المثال في وضع الشئ بلفظ غيره لو قولى

هذا هو المعنى مما لا يقبل التاكيد

هذا هو المعنى مما لا يقبل التاكيد







وامتثلت عند محذوف تقديره فعل مضارع فعل مكسور العين على وزن يفعل فتح العين في قولنا  
 جميع الموضوع الاماثة وسماه النجاة بالرفع وان كان المفعول في الحقيقة هو العالم قبل لا زجر  
 مشغل عنه بمسئنة عند فعل في مسئنة ولا يكون الالف في اللفظ الالف في وقيل مسئنة بحسب  
 الظاهر في عن <sup>اللفظ</sup> بالمتسنة منه اذ هو محذوف فقولهم مسئنة مرفوع على ظاهرة الالف  
 وصفه لوجوب الاستئناس في جميع معولات الفعل الالف المفعول معه والالتزان يكون في الفضل وقد  
 يقع في غير الفضل نحو جرك العلكة للمفل في الاكل واعده ص عليه التمام في شيء من غير ان ينفى الخلاف في  
 هذه مسئنة سبوا قول مراد الشرح نفي الخلاف المسند في مقابلة لابر اخت خاله واعلم انه قد  
 يقع بعد الالف الاستئناس المفعول به في اسمية كقولك ما جاني احد الا زجر خير منه وهذا في قول القريض  
 باعتبار الصفة والافرق بين ان يكون الوصف بالمفرد او بالجمع واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حال  
 كقولك ما مررت بزبد الابوة قائم في الاصل صفة واذا وقعت بعد النكرة في صفة والاحود ان يكون  
 حال عند من يجوز احوال في النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا زجر خير منه ولا يجوز ان يكون  
 بدل من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد كما قيل في نظر لا زجر عن الدبر البسطة في خواصه شرح المفل في  
 الاجرام ثم ان اثاره لا تبدل من ضمير الاجرام وقال يجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال صرح العلامة ببديلية لا محذور  
 بتفضل من شعبة وجوز الرضى وصاحب الكشاف في كون الجملة استغناء صفة بلا زجر واما فعلية  
 وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زبد لا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم قبل لا يقوم وبعدها حال نحو ما جاني زبد لا  
 بضمها وكثير ما يقع احوال بعد لا ما جاني زجر واذا قد والواو نحو ما انبه الالف لانه قد لزوم تعقيب مضمون ما بعد  
 الالف قبلها فان شرطه اجزاء وهذه احوال ما لا يفرق مضمون في مضمون عامد الالف تاويل الغرض والتقدير وجعل  
 المفرد م عليه المحذور به كالواقع في اصل وقد يقال لا وقع ما ضمن بعد الا شرط معه قد نحو قال لئلا لا قد عجزه او احوال  
 اخرا سبق منع نحو ما انفت على الاشكر او مضارع متفق كقولك تعاوما يا تيسر من رسول الاما كانوا في معنى  
 النفي نحو اشكر او انشرك الالف في هو وان كان فعلا صورة الالف متول باسم وفتح ما اطلب منك  
 شيئا الالف في فلكل من شدة على الطلب ووجه التعدي الى اثنين انهم مضمون في ذكرت اولان بمنزلة ولان  
 حيث قالوا انشرك بالله والله كما قالوا دعونه بزبد زبدان قبل المذكور مثبت في وجه معنى النفي فلهذا هو  
 من باب تعين مثبت معنى النفي ذكر صاحب الكشاف في قولنا تعاوما الذين لم يفر وجههم حاقطون يا زجر

يضمن

بضمن حاقطون مع النفي اي غير حاقطين وذكر صاحب الكشاف في مثل قولهم لولا اني لكان ارضى كان مع  
 النفي كان قبل كانا نوعا من الالها كما قد يوجب بان الانقضى مع النفي الذي ضمنه القسم لاكتفاء اخلفت  
 غيرك بان قد صيغت الامر في فعل فلو بك فلكل وقت ما اطلب منك الالف في وفي قولنا فانه  
 وهي ان والاف يكون حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة العاطفة ان الاما بعد ما في الف مما قبلها لكن ذلك  
 منفي بعد الجاب وهذا موجب بعد في وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها وباليها منكرة وتبديله والرادش به جمع المذكر  
 جمع معرف بلام الجنس والمفرد الغير المختص باحد ومقتضى كلام سيبويه انه لا بد ان يكون الموصوف جمعاً ونظر  
 ابن الحارث في وفيه الا صفة تعدل الاستئناس بان يكون تابع للجمع منكر غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها وقد  
 تكون عاطفة بمنزلة الواو وفي التشريك في اللفظ ومعنى ذكره الاخفش والفرابي بعيدة وقد يكون زائدة  
 فالاصح في ابن جني وابن مالك **واما فاضل بفضله** فان معناه من الفضلة والزبد في الالف بفضله  
 والعلية في الفضل لان التاثير في الالف في ضم الغرض في مضمون وبعضهم جعله انما صاحب المراج  
 وكل عطية لا بد من من يعطى يقال **فاضل قول** وان كان ما فيه على وزن فعلة **اقول** رعاية للتاسب  
 بين الالفاظ ومعانيها لان ما اخبرنا به ومضارع حركة لا تحصل الا بدوم احدى الشفتين للاخرى واتصافا  
 بها والفتحة لها من زيد خصائص الزوم بالنسبة الى غير ما كان الفعل لازم بالنسبة الى فاعله والمفعول الذي لم  
 يسم فاعله نائب لاوضع هذا التاثير وهي الصفة الدائمة للزوم وهو في الحقيقة الغرض الغير المتعارف فاحتر  
 في اللفظ ايضا التاسب وقوله ويكون لافعال الطبايع اي العارضة على الطبيعة وهي القوة الموجودة  
 في الشيء التي لا شعور لها يصدر عنها وتكون العارضة منها انزوا وحروا فاعلى نزع واحد قبل الطبع في اللغة السجدة  
 اي الخفة الى جبل الالف الانشا وقوة الاصل مصدر الطبيعة والطبايع بالكره في رتبة وقول بعض الاصل  
 ان الطبع قوة النفس يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب فالكمل وحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح  
 فالطبع اعم مطلق في الطبيعة اذا الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة سواء كان لها شعور كحركة الحيوان او لا  
 كحركة الفلك عند من يجعلها غير شاعرة والاهجار واهم ابداء الحركة الصورة النوعية والنفوس على ما حقق في  
 الحركة والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور كالصورة الحسية ان يكون مبدأ الحركة لها بطانة غير شعور كذا قال  
 الامام في شرح الاشراق وقال الشريف الجرجاني قد اطلقوا في الاصطلاح الطبايع والطبيعة على الصورة النوعية  
 وقالوا الطبايع اعم منها لان يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولى لكل شيء والطبيعة قد يخص ما يصدر عنه الحركة

في قولنا تعاوما الذين لم يفر وجههم حاقطون يا زجر  
 في قولنا تعاوما الذين لم يفر وجههم حاقطون يا زجر

في قولنا تعاوما الذين لم يفر وجههم حاقطون يا زجر  
 في قولنا تعاوما الذين لم يفر وجههم حاقطون يا زجر



وكون  
 فيها هو اولها لا غير اشارة الى ان كل ما ليس له لون ولا طعم ولا رائحة  
 وهو ذلك بل هو لا يكون الا عفا متناهي على ما ينبغي ان يكون وبالفتح خلاف ذلك فهو مقتضى  
 الطبيعة اذا اختلفت ذلك فالعبدان الذين الكرام كهيئة نفسانية يقتضى اجمال النفع الى الغير بالذات  
 او الغير بالعفو وقال سيد عبد الله الكرم نقيض الكرم وهو جامع للخصال المرضية فالتدات بيد النفس  
 فهو شبيهة وان كان بالمال فهو مود وان كان بكيفية من الغيرة فهو عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر  
 هو انما بالغير بان اخذ بالذات والعفو يكون ذلك ملكة للنفس الزكية بملاحظة لطف وحسن عقلا وشرا  
 وتقوتها فيكون الكيفيات النفسانية الخلقية والاربعية ونحو الصغر والكبر امراتهما ليس عظم الهيكل وقصر  
 اذا الصغر قد يكون اعظم من الكبر بل الكبر والافتقار الظاهر من الذي بعض الشيء صادرا عن الطبيعة انما  
 باختلاف الاحوال والاقوال وقوله ولا يكون الا لازما ان ابواب الشك لا يكون متعديا ولا انما الالهة البتة  
 فانه لازم لا غير عليك التنبه لامتداد في موارد الاستعمال وقوله وشذرتك الدار والاصل جنب بك الدار  
 فخذوا الى اختصار الكثرة استعمال فيكون غير متعدي في الحقيقة فانك لو قلت في شذرتك كذا شذرت كذا الا  
 يكون متعديا فشدوده من جهة استعمال على صورة امتداد فيكون متعديا بل ان يكون ان يكون تعديا بعض  
 معنى واسع قال الخليل قول نبيس سباد حكم الدخول في طاعة الكرم اني وسعك شذرتك في الصغر فعل ضم  
 العين متعديا غيره وانما المتعدي فخذوا في قول الكرم في اصل قوله وقال سيبويه يجوز ذلك  
 لازم متعدي وقيل المتعدي اذا الشك امره بجل على الصغر ولم يجر في الصغر فعل ضم العين متعديا قوله وانما الرباعي  
 المجرى قول العلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا او زيادة حروف على الشك امره بجل على كان او  
 موازنا يكون متعديا ولا زما وكن على المتعدي مواردها وفعل قد يضاهي اسم رباعي الفعل مستعمل في  
 القوموس اذا حفره ومحاكاة المسند كعقرب الشيء اذا الفراء والعقرب ويجعل في شيء كفضل الطعام وسفر  
 الثوب والاصابة مسماة كعقوبة اذا اصابه عرقوبة ولا اصابة بسم كعقوبة اذا اصابه بعرجون ولا طبا  
 مسماة كعقوبة الشجرة اذا خرجت عن الجاه والاختصاص ككافي كسمل وجعل حبيل وسجل وجعل  
 جفضل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وحسب الله وسجى الله وحده وجعل الله ذكرك ذكره في شيء التسهيل  
 وقوله لا ليس في الكلام اربع حركات فان قيل هذا منقوض بنحو يهدد وهو اللين الغليظ وعلينا بال  
 العين الهاء المضمومة ووقطع من الغنم فن الاصل صداد وغلا بفتح الف لا تخفيف وقوله وقطع

بإي بارباعي الجود نحو جوب تفون جوبية فتجوب البسة تجوب قلبه والجوب معرب وجمع الجوابية  
 ولما استغنى ويقال الجواب ايضا وجبت اي ليس كجوابية هي ملحقه وبيطراي على البطة البطة وهو الشق وبغير  
 يقال بغير الرجل الى عام بالمرور ترك قومه بالبادية والبقرة اسرا نطحا ارجل اس وهدول الدون ضرب  
 من العدد هو بغير الشيء والعود كذا في القبح وشريف والشاق ورق السجل الزرع اذا كثر في بياض فانه  
 فيقطع تقول شرف الزرع اذا قطعت شرا فان قيل لم يحكم على اخرج لانه ملحق بغير مع اني ومصدرها  
 لان يقال دغج ودغجا يقال اخرج اخر اجفقت لان الاعتبار بالفتحة لعمومها واطرادها في جميع صور فعل دون  
 الفعل محبة في بعض الصور منه وان لم يقولوا ابرها شيا وتخطا بواو عدا ببل بشت ومخطبة وعربة يقال قشت  
 الشيء اذا قشته بالواو مخلفة ومخطبة اي حرد وجعل معرب بوزن ندبة في سكره والعربة سوا خلق ولان  
 انشط نوافي امصادر جمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاقل ولان زيادة الهزة لقصد معنى التعدي للبناء  
 في تفرقة اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال الزيد من زيادة حرف او اكثر موازنا له في عدد الحروف و  
 في محركاته وان كان ذلك لا يجوز لانه مطلقا ملحق ولا لاعتدال في نحو والاشد في غير الآخر ويجعل ذلك  
 الحرف الزائد في كلمة برفه مقابل للاصل في ملحق به فبما ملحق بالملحق معاملة الملحق في احكامه في التصغير والتكثير  
 وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثل وموازنا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في الفعل كما هو الامر هنا ولذا يقال  
 ودليل الالحاق انما المصدرين وقد ينفرد الاسم ومع موازنة وقوع الفا والعين واللام في الفاعل موقعا  
 في الاصل الملحق به وان كان ثم حرف زائد فلا بد ان يمانته في ملحق بالجر والنوافي في الحركات والسكنات  
 ولذا الحكموا على النفس بانه ملحق بالغير غير ملحق بالاسم استخرج بانه ملحق بالجر نعم مع انه موافق له في الحركات  
 والسكنات لان استخرج بالنسبة لا احرجهم على خلاف ما ذكرناه في الاصلية والزيادة جمعا في الاصلية فلان النحاف  
 وهو موافق في النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الف والعين  
 والتيسر في الف نون في موقعا والفرق بين الاصل ان الملحق يجب ان يكون فيه ما يزيد للالحاق دون الملحق به  
 مثلا يجب في باب حوف زيادة الواو بين الف والعين دون باب دغج وفي باب النفس وجلب وجلب  
 تكسر اللام دون باب ارجم ونفخ ونفخ على هذا القياس بين الملحق والمنشعب ان زيادة الحرف في  
 المنشعب لقصد زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ اللفظ ليعامل معاملة الزيادة معنى وقوله  
 وقوله ودليل الالحاق انما المصدرين ان الحاق الفعل على ان يكون الكلام عوضا عن المتعارف اليه كقاف ابو



ابوتهم في قوله بدأت بسم الله في التكميل والاصح في التكميل وقال صاحب الكشاف في وعلم آدم الالهة  
 ان الاصل اسمها سميتا وجوز في قوله تعالى تجري منحتها الانهار يكون اللام بدل اللام في الاضافة ومنه ايضا جئت  
 قال في معنى فان يحكي ما هو وادى التكميل به لانه الاضافة في المعنى والمعروف في كلامهم ما هو التكميل في المعنى  
 فيكون اللام بدل اللام في الاضافة في المعنى وهو من باب الكوفا في المعنى الكشاف في المعنى في المعنى في المعنى  
 البوتة وتبين من المتأخرين ايضا على ما في المعنى وقيل ان ما كلف وجوز ان هذا البغية الصلة او معنيان  
 الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما ذهب اليه البصريين وهو الصواب قال ابن ابي حنيفة في شرح المفصل  
 ان دليل الحاق وجوه الاول بحرف الحاق هو الذي ليس بمعنى وضعت الكلمة بسبب تلك  
 الحرف لذلك المعنى والتام موافقة المصدر ثم قال واعلم ان الحرف في الوجة التام في الوجة الاول هو التحقيق  
 لا يجوز ان اسما والافعال والتام في الافعال لان الاسماء ليس لها مصادر **واما التام في المعنى**  
 قوله التام في المعنى هو الذي ليس له مصدر لان الافعال في كلامنا في الفعل **واعلم ان الحرف في الوجة**  
 العلم ان زيادة الحرف في كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائدة كقوله انفعوا في قوله تعالى انفعوا في قوله تعالى  
 كبير زعموا في قوله تعالى كالف حماره وادعوا في قوله تعالى كالف حماره وادعوا في قوله تعالى كالف حماره  
**الحروف في التام** العلم ان الحروف في التام هي التي هي مشتقة من قول الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا  
 فقال اليوم تنهوا او سألتمونيها او انا مسلمون او انا مسلمون او انا مسلمون او انا مسلمون او انا مسلمون  
 وقوله هو بيت السماء فثبتني وقد كنت في ما هو بيت السماء فثبتني في جارية العلامة سئل عن الروايات  
 فقال هو بيت السماء ثم سئل مرة ثانية فقال هو بيت السماء ثم سئل مرة ثالثة فقال هو بيت السماء  
 حكى ايضا ان لا خفيش ما في هذا المكان فيجب سلب هذا السؤال قال التام في الافعال ثم لم يفهم معناه  
 فافهم بيت السماء فقال لا اسأل عن السماء حتى اجبت في محبتك السما في كبر جوابك مطابقا لسؤال  
 فففسد الخفيش وقال يا اجبت في محبتك السما في كبر جوابك مطابقا لسؤال  
 انقباس هو سؤال يا عثمان مما زعمت عن الروايات في قوله هو بيت السماء البيت فقال له الجواب  
 انه فقال في محبتك فثبتني بيت السماء في المعنى وليس هو من كوزها في رواياتنا  
 يكون زائدة لانها قد يكون الكثرة منها وكذا اصول قولك سأل ونام بل اردت ان ازيد حرف غير  
 الحاق والتعجب فلا يجوز الامتناع وقوله لا في الحاق الذي هو على وجهه بذكر الحرف نحو قد ورد ولما

زيادة الحاق لا على وجه التكميل فلا يكون الا حروف سألتمونيها كقوله تعالى انفعوا في قوله تعالى  
 وقوله اي حرف كان هي تامة في وجهه ووقع وثبت وحدث قال علماء الدين البهائيون حاشية  
 امطول على وفق ما في كشاف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية قد تقرر ان كان  
 التامة معناه ان تدخل على الاحداث دون الاشياء وقول حسن الفارسي وانه ان يدخل على الذوات  
 اذا وجد فيه كنهه وكذا ذكره في شرح التلب السبعة وغيره ان كان في الآية تامة **الاول في الافام**  
**الثاني في** قوله الاول صدق اول على وزن فعل على ما هو منهيب البصريين وهو الاول  
 قلبت الهمزة او على غير القياس وادخلت بدليل قول مكث وجمع على او كل او اول من اول فقلت  
 صفة واو وادخلت او اول على وزن فاعل على ما هو منهيب الكوفيين فقلت الواو الاولى همزة ولم يجمع  
 على او اول الاستفهام قالوا هو كسقي معنى ونصرفا واستقيا **الثالث في تفسيره** الاول ان  
 الاولون هم الاولون في الاولين والاولون في الاولين والاولون في الاولين والاولون في الاولين  
 الاولون هم الاولون في الاولين والاولون في الاولين والاولون في الاولين والاولون في الاولين  
 ما استعمل منه اسم حسن في معنى الوصفية اذ هي في التام باعتبار مشتق منه وانما  
 ذلك مشتق به كما علم في قوله علم الهمزة على غير واحد حسنك اي ذو حسنك استعمل منه حسنك وغيره  
 وانما يظهر وصفية اول السبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل سداي جري فلما جرم  
 لم يعجز وصفية التام ذكره في قوله في قوله تعالى انفعوا في قوله تعالى انفعوا في قوله تعالى انفعوا  
 دليل على انه ليس اسما فكل ما يدع فان خلا من ماعولم يكن مع التام والاضافة دخل فيه التام  
 مع الحرف في وصفية كما في قوله تعالى انفعوا في قوله تعالى انفعوا في قوله تعالى انفعوا  
 الحذف اليه ما اول وبنائه على الضم اذا كان مؤلّا بخلاف النعمان نحو قوله تعالى انفعوا في قوله تعالى انفعوا  
 لا وجعل على بناء تقديره اجدية اول اي اول اوقات عذرها وبادكرنا ببيت ما في قوله تعالى انفعوا في قوله تعالى انفعوا  
 ويقولون ابداء اول الفوا **الثاني في** قوله تعالى انفعوا في قوله تعالى انفعوا في قوله تعالى انفعوا  
 لان الاضافة مرادة فيه وتقدير الكلام ابداء اول الناس فلما انقطع عن الاضافة في كلامنا انما  
 التي هي قبل وبعد ونظايرها ومعنى شعبية هذه الاسماء انما جعلت غايه للنطق بعد ما كانت مضافة  
 وهذه العلة مستوجبة ان ينسب لان آخرها حين قطع عن الاضافة حصارا كوسط الكلمة ووسط الكلمة



لا يكون الامنيا وانما بنيت على الضم لانها في حال الاضافة تقرب بالنصب والجر فحققت عند  
 البناء الذي جالف حركتي اعرابها ليعلم بانها مبنية لا عربية على ان اقل اعرابها لا ينفرد لانه  
 على وزن افضل فهو منفرد وانما قالوا كان ذلك عاما اقل ما رتبة هذا اول من اسس ولم يسم صرفة  
 الا في قولهم ما تركت الا ذرا ولا آخر الجملة في هذا الكلام اسم جنس واخرجه عن حكم العطف وجره وهذا  
 الكلام بمعنى ما تركت قريبا ولا حرجا انتهى علم ان المحط في محط **له** وهو ثلثة كما فعل **ال**  
 وقول افضل ومصدره يجر افعالا الا في ارضي فليس مصدره ارضي وازالة واثره ولا نقل اذ كان  
 في القاموس نعم قد جاز في مصنفنا انما لا يذول الاعتدال بان من قبل الطلاق مصنفين في  
 في استعمالهم كاستعمال قطرة المضاعف في امه مستخدم مع اسل او حال الكلام على غير وجه بل في  
 والاستثناء والتعني نحو ما زيد لا قام لا فاعلم مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانون  
 ليس بواجب اصله ليس بواجب الوجه ان يقال استعملت التثنية بجعل ثلثة تقديم روايتهم على ما ذكره  
 صاحب الكشاف حين استشهد بشطبي تمامه في اظهر مقدا وتطبيقه ما ذكره الشيخ في شرح الكشاف  
 في قوله تعالى والمطلقات يتربصن على وفق ما ذكره علماء الدين البسطاني في حاشية شرح المفتاح  
 السعدى من ان الوكادة بمعنى التاكيد لا بوجوه كتب اللغة ولا في استعمال العرب وليست من لغة العرب  
 الا انهم تفرغوا في اللغة فكتبوا استعمالا وما ذكره علماء الدين هذا في شرح الكتاب الا عراب جرت في اللفظ وفي  
 كافي معنى في غير حال في كلامه فلا يوثق بعربهم ثم قال وفي نظره ان صاحب الكشاف استعملها مضافا الى  
 المنفصل حيث قال في ان التثنية في الاعراب مجوزة في بابها والسؤال ما مصدرها في الكشاف حيث  
 فسر قوله تعالى وما ارسلناك الا كاهن من الناس ثم قال والقول بان لا يوثق بعربهم خطأ من ان الاربعة ان جعل  
 استعماله في ثلثة بمنزلة روايتهم وما ذكره علماء الدين في حاشية الهداية حيث قال في الدبيان واختلفهم  
 من اختلفه زيد في معنى جديدا خليفه له لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب الا ان حسن الظن بالمصنف  
 بان وجد ثم قال وتظهر انهم حيث استعملوها صاحب الكشاف في مقدمه مع ان كتب اللغة لا تروى ثم قال على وفق ما  
 قال النفا زاني في انهم ان استعمال التثنية في اللغة انما هو بجعل ثلثة تقديم روايتهم وما ذكره صاحب  
 الدنيا في اخر ادب اللغة في شرح الهداية ان الامة بمعنى جعل الغيبة لبا عن نفسه لوجوده كتب التثنية  
 بل على مستعمل فيها بمعنى الجرح ومن هذا اخذ بعضهم من استعمالها في هذا المعنى ثم قال لكن ليس موضع مواخذه

لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة الروم وتغيرها  
 وكفي بصحة في اللغة نعم ذكر في التبع وجمع البحر من الصفاني ومحقق اللغة ان التوكيد بالواو  
 اوضح وذكر في الاساس ايضا بنه من ابى واستند وقوله بزيادة الزيادة قال الرضي في شرح الكافية  
 اعلم ان المنبذ في بغية الاحاق لا بد بزيادة من معنى لانها اذا لم يكن لغرض لفظي كانت في الالحاق ولا معنى  
 كانت عينا فاراد قبل مثله ان قال بمعنى قال فذلك من مناسم في العبارة فذلك ما يقال ان البناء  
 في كفي بالذات ومن في مامن انه زائد ان لم يبق في الكلام فائدة زائدة سوى معنى محصل وتاثيره فلما  
 لا بد في الزيادة في ان من مبالغة ثم قال والاغلب ان يجر هذا الابدان مما حانت فعل التثنية وقيد في محالهم  
 بان من ذلك نحو كرم واشم وجند وفرد وابح الكمان واستنوق بجل في ذلك وقوله وهو للتقدير في  
 واني ان بعض الفعل مع التفسير في الفعل في معنى مفعولا للتفسير في هذا الفصل في معنى وبيان ذلك  
 اذا اردت ان تجعل اللزوم متقدما فسمت معنى التفسير باو خال الزيادة متدجيت باسم وصيرت فاعلا  
 لهذا الفعل ضمن معنى التفسير وجعلت الفاعل لادل الفعل مفعولا لهذا الفعل لقوله يخرج زيد  
 واخرجه ففعل جازم هذا الذي صيرته خا جاقبل فاعدا ان تجعل الفعل لفاعل نسبة من كان فاعلا  
 قبل التقدمة منسوبا الى الفعل لينا اول وتو قال وهو غالبا يجعل الشيء اذ اصله كان اعم لا زيد خالفه  
 ما كان اذا اصله جازم نحو اني قد راي جعلها ذات طاء واولا ابرار واجراي جعلها جرس واذا جعلها  
 جعلها اذ ذهب وقد جعل فعل جعل الشيء نفسه لانه وان كان جازما نحو اهديت الشيء اى جعلته هدية وهديا  
 كذلك في شرح الرضي للثنية وقوله نحو اعد العبيد والعدو هي التي في اللحم والواحدة عند فو غدة العبيد طائفة  
 ومن جعل الفعل للثنية في اخذ النزاع ان قارب وقت حصول والفرق بين وبين ما ذكره ان  
 الشيء ليس يحصل بجاصلة في بعد بل قارب حصول فتركت مفارقة منزلة حصوله الا ترى انك تقول  
 اصم النخل واحصد الزرع ولم يصم ولم يهضم ولم يصعد بعد بكون الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان  
 افضل هذا الحينونة وكذا الضرب واخره حال الامم واراب واجزوا بشره وانما كذلك في مفصل وقوله  
 لجود الشيء على صفة معناه لان وجده مفعول موصوف بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة  
 في معنى معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو اني وجدته بجلا وفي معنى المفعول ان كان متقدما  
 نحو احدثت اى وجدته مجزوا واما قوله لم ينجح اى وجدته في مكان الفعل في منقولاً من نفس الفعل



كقولك في التبع اعطاك المذنب روقه والسب كونه الهمة افضل لسبب والازالة سماعي وقوله نحو  
اجئت كنت اي ازالت عجز اي ابهامه بنقط ما بنقط والعمال ما بهل قال الجوهري في النقط  
بالسواد وغيره مثل التاء عليها نقطتان تقول عجت بحروف وعجز مشدودا ولا تقول عجة مخففة  
حروف الجمع هي حروف المقطعة التي تجل بها بالنقطة من بين حروف سائر الهموم ومفاهة حروف  
المخاطبة كقولك سراجي مع وناس جعلون معهم مصدر بمعنى الايجام كما دخل اي من شان هذه الحروف  
ان يجمع اي ان ينقط ونقول الازهرى عذابي البش ان الحروف المقطعة نسبت بوجه لانها عجيبة  
اي لا بيان لها وان كانت لصلها للمتكلم كلاما واذا كانت مع جمعة منقطع التبيين عجيبة بنقطة فالجمع حروف  
الاجام اي ازالة الجمع وقال الفصحى جواز الشئ يكون معنى الاجام مازال الجمع بالنقطة وهذا ان يتم اذا جعل  
كون الهمة للسبب مقبلا ومسموعا فلهذا الكلام وهو نحو شغف قل بعضهم شغل وشغل في واحد على  
هذا ينبغي ان يراد بالزيادة عدم افادة الهمة معنى زائدا على معنى الجرد ويكون النقل ج الى الافعال الجرد وتوسع  
البناء ويجوز ان يراد بالزيادة امبالف بيان يكون الشغل يبلغ من شغل كثر هذا من فوق على القول في اللغة  
لا يثبت بالقياس وقوله وللغرض وهو ان تجعل مفعول الشغل مع خالان يكون مفعولا لاصل الحدث  
سواء صار مفعولا لا ولا نحو اقبلت اي عرضت لان بصير مفعولا قبل او لا واسفيرة اي جعلت له مأوفا  
شربا ولم يشرب واقرت اي جعلت له قبرا او لا وابعت الفرس اي عرضت للبيع وجعلت منسبا اليه  
محال الشئ المظهرى العرض التقديم والتعريض تقديم احلام اي ادخاله ويقا فيه ولغير ذلك يكون للتمكين  
نحو اقرت اي جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه وكذا اخرته وللتمكين في الشئ نحو اخرته  
النهى اي حذره والاتبان التماس اي لجب الى مكان اصله كاجل اي الى البرج والى الكثير  
كابتدأ كثر البعد وذلك التبين الرجل واشهر واحرم واثره على اي عمل مفعول على اصله ككذبت اي جعلت على  
الكذب ولقد عار اي التكلّم بما يدل على ادعاء النافع كاشفية اي دعوت بالشفا وحصول السؤال كاستجبت  
فاجبت بالذل امه اي سأل من الاعانة فاعنت وللإعانة كما حصلت فلانا وارعبت واقرت وابغيت واطبنت  
واصربت اي اغنت على حب وعلى الرعي وعلى قس الاضياف وعلى متفاهه وعلى طلبه وعلى حرب اعدائه  
وطاوع فقل كقطر كقطر في طرعا وبشرته فابشرته وهو قبل ذكره الرضى في شئ الشافيه ووطاوع  
فعل نظارت النافذ على حوز غير فاطارت وتسفت الريح السحاب فاسف ولسفت فالسبح في السوفقة

مخبر

حزب زمامه فوقف وكسبت الرجل فكتب ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وبما ذكره يظهر  
فيما ينبغي في اكب مصاحبه لكثرت ولا بيان الفاعل الموصوف باصرا كرم الرجل اي انه باولاد كرام وبعثه فقل  
بالتحفيف كالبكر وبكر واقلت البعج وقلت وخرته واخرت وحب فلان فلانا واحبه وشغلته الامر وا  
وانفرد ذكره في شرح التسهيل وذكر الشرح التقارنه في المثال الاخير مما يجي في الزيادة في لغة الرضى انه  
لا يدر للزيادة في معنى وان لم يكن الا التاكيد ووقى الرضى بين السج والبطي وثلاثهما بان سج وبطي ابلغ  
لانها كانا غيريين كصغر وكبر وقال الجوهري سج في الاصل متعدي وبغى استعمل نحو اغلظت واستعظمت  
وبغى الغول في مكان نحو الجوارح دخل في النج والغور ولغى الصول في عدو وهو اصل كالعشرت الدرام  
والثنت واربع واثنت واسرست واسعت واثنت واثنت واثنت واثنت واثنت واثنت واثنت واثنت واثنت  
وثلاث واربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والالف ولا غناء ثلاث  
كار قل واعني بغى ساريرا سريعا وقسم بغى خلق وافلح بغى فارس اعلم انه قد ينقل **فعل** الى **فعل**  
بنقط قد الدلالة على جزيته الحكم لا في قيل جدا وما ذكره القطب في امي كاشفة ضاع الامام حيث قال الامام  
احمره الشيخ بنقط قد الدلالة على جزيته الحكم في قوله الجسم الطيع قد يعترض في الانفصال والانفكاك  
من الافلاك من ان قد ما يدل على بعض الاوقات لا على بعض الاحكام فليس من اول الكلام لان  
الجسم يعترض في الانفصال في بعض الاوقات لان الانفصال لبعض الاجسام مردود في نفسه  
ومناف لما ذكره في شرح المطالع حيث قال ان في بنقط قد اسفيرة جزيته الحكم في قوله لان نقبض الخاص  
قد يكون اعم منه عين العام من وجبة الامور الشاملة فان نقبض الخاص منها لا يكون اعم منها فاعلم  
التحقيق ان لفظ قد لا تدل ظاهره على تبعض الافراد لكنها سبب مخصوصة تبعض الاوقات بل قد تدل  
للبعض التفادير ايضا وربما يلزم من جزيته الحكم كما في قولك الجوان قد يكون ان نافقائل وقوله  
نحو اكتب واعرف قال صاحب الكشاف في تفسير قوله يا افرح مني مكتبا على الازالة يجعل اكتب يطاوع  
كسبة فاكب من الغريب ونحوه شعث الريح السحاب نافع وليس كذلك ولا شئ في بناء افعل مطاوعا  
ولا يتفق نحو هذه الامة كتاب سبويه وانما اكتب مذبا بانقضى واللام ومفاهة دخل في اكتب وصار  
ذاك وكذا في شعث السحاب اذا دخل في الشعث مطاوع وشعث الكب وانقشع وقوله وقال الزور  
والثنت لهما فيما سمعا قال القوي في شرح صحيح مسلم ما ملحفة ولم يأت في لسان العرب فقل



[illegible]

الفرق بين المصنفين

مجلس المجمع

تذکرہ شہیدانِ کربلا

[illegible]

inv



واية وافقه وسوف يستج وحمد وبتل اذا قال آمين ويا ايها وافي وسوف وسبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله ذكره في شرح التسهيل ثم ان مصدر فعل كني على تفعيل وعلى فعال  
مثل كذا بوعلى تفعلة مثل توجبه وهو قياس في النقص على مفعول فاعل ومزقناهم كل  
ممزق وعلى فعال مثل سلام وكلام واذا ن ووداع ووصلوه والصحيح ان هذه كلها للمصادر  
كسبحان الخ فاعل مفعول وقيل لا قال سبويه في قولهم كانهم حذفوا الياء الى جابهها اهل اليمن  
في قتال ولذلك قيل ان قولهم لا فرع قتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيها لان الالف قبل ياء  
لانك اذا قبلها ونكس الحشرى حيث جعل الياء اشباعا على كسرة الفاء له وهو ثابت على ان  
يكون بين اثنين فصاعدا يعني ان وضع فاعل نسبة مصدر فاعله الثلاثي الى الفاعل متعلقا  
بغيره صريحا مع نسبة الى ذلك الغير متعلقا بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمر وانه يدل  
صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا به وضمنا على نسبة الى عمر متعلقا بزيد والمثل قوله  
بغيره جابه المتعدي اذا نقل الى فاعل متعدبا نحو كارت فان اصله لازم وقد تعدي والمتعدي  
الى مفعول واحد ان يصلح مفعوله لان يكون مشا ركبا للفاعل في المفاعلة بل يكون مفاعلا للفاعل  
وهو المثل ذلك يكون متعدبا الى مفعولين نحو جازية الثوب فان مفعول جذب هو الثوب والاول  
لما يصلح لان يكون مشا ركبا للفاعل في المجازية اتسيع الى مفعول آخر يكون مشا ركبا فيها فتعدي  
الى اثنين واما ان يصلح مفعوله المثل ذلك فلا تعدي الى اثنين بل يبقى بمفعوله كملأه ثوبا ثوبا  
وذكرنا بعض شرح الكشاف بآية المفاعلة مع آخر كثر الاستعمال وهو ان يكون من احد الطرفين  
فعل ومن الطرف الآخر ما يقابل بناء على جعل ما يقابل قائما مقام كقولك باع زيد عرو فان  
الحاصل من احدهما البيع والاخر الشراء ومنها المضارعة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم من  
كثرة الاستعمال يبلغ ما يبلغ حتى قيل لا يتسع دعوى ان بآية المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين  
هذا القسم والقسم المشهور وقوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء والقاء في الحقيقة داخل  
في العامل المتعدي في قولهم اخذت يدريهم فصاعدا اي فذهب الشيخ فصاعدا اي زائد والتقدير  
ههنا فذهب او فيزيد العدد فصاعدا فلا وجه لما في شرح الفرائض لابن كمال بان من ان الفاء  
لا تناسب المقام لان المراد تشريك ما فوق الاثنين بالاثنتين في الحكم المذكور وادائه الوارد  
هذا اللفظ لا يتغير سواء كان حاله من ذكر او مؤنث ثم ان مثل هذا الحال كما يكون مصدره بالماء

بالفاد كذلك يكون مصدرة ثم كقولهم قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا وثم زائد اي فذهب  
القرآن زائدة اي كانت كل يوم من الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو قولهم فاعلموا ان  
صاعدا اي صعودا ثم نحو ضارب زيد عرو اعلم انهم لا يكتبون واو عرو في حالة النصب للفرق  
بالف التثنية في عرو دون عر لانه غير منفرد لا يدخله الف التثنية ولا عرو واحد عرو لان  
وهو ما بينهما من التثنية ولا عرو الذي هو متبع العرو فذلك لمرأته ولا عرو مثل قولهم عرو عرو  
العر من السير ما والسر ابو ج على قصودها ولا عرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع  
الذي يقع فيه عرو في القافية لا يجوز ان يقع عرو فلا يفتتح الى اللبس الا اذا كان مفعولا لان  
لفظها واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المفعول لان المفعول المجرور كما يخرج مما  
قبله فلا يفصل بينهما بالواو ثم يبعث فعل اي نسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت  
بمعنى نسبة السؤالي الى سافر وليس فعل ثلثي من لفظ سافرت بمفعول فيمثل به كما في شذوذه  
كما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل لكن نقل الجوهرى سافرت سافرا اذا سافرت للمفر  
وانا سافروم سافر مثل ما جاء في قول الشاعر سافروا وسفروا نقدر انما يخرج على زنة قائل  
لان الزنة في اصلها المقابلة والمباراة والفعل في ثوب فيه فاعلم جابه المفعول واكمل فيه اذا زاوله ومن  
من غير عراب ولا يمار الزيادة قوة الداعي اليه نحو فلان بخاشن الله اي بخاش خشيته عظيمة وغير ذلك  
ككونه لا يمان الفاعل الى مكان اهل نحو يا من اي الى اليمن ويمن فاعل فوسادع وسارح و  
تجاوز ولا غناء عن الفعل نحو وارت الشئ بمعني اخفيته وعن فعل نحو يا من فيك وللمكلف  
معناه ان يتعاني ذلك الفعل ليحصل له به نائبة كتحذير من الحزم وكلف نفسه ياد ليحصل له  
ولا اتحاد الفاعل المراد بالاني وجعل الفاعل مفعولا باصل الفعل في نحو تهجد اي جانب السجود  
اي النوم بالليل وفي الصحيح تهجد تهجد اي نام بالليل وتهجد اي سهر وهو من الاضداد وفيه قيل  
لصلى الليل التهجد مرة بعد مرة قال علاء الدين السهروردي المشهور في السنة القوم الامر  
نصب على الطرف اي ساعة بساعة بهذا الاعم ثم قال وكثيرا ان يقال ان هذا من كلامه في جميع موارد  
هذه الكلمة وقد ظفرت بنص من قبل الامام المزدني ان نصب على المصدر وهذا المعنى هو الملازم  
في جميع موارد هذه الكلمة وقد يكره بلا فصل بثنى ويقال مرة مرة قبل الثاني في الاول وقبل الجمع  
على الحال اي مفصلا بهذا التفصيل ورد بانه مع انه لا معنى له في الحقيقة لا يستعمل لانه اما طرف  
او مصدر ولا ثالث يشهد لك كتبهم ومن هذا القبيل قولهم بوبته بابا بابا وبأقلى رجلا رجلا



العموم مراد كان يقال موقفة وذود والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فاء النكرة  
في الاشارة قد تم وقد كملت ان يجعل على حذف المضاف وهو كل تلك القرينة **والطلب** نحو نكرته **طلب**  
انه يكون كبيرا وغير ذلك كالشبه اي شبه الفاعل بالمقتضى باهله كتهمة فلا اي شبه بالماجرى في الحديث  
ما جردوا ولا تهموا وادعاء كثره اي دعاء بالرحمة والانتقال الى اهله كنجو الطين اي صابجا وشوال  
اصح كسطي اي سأل العطا والهيرونة كقول اي هارذا مال ومطاوغة افضل كاعتقده فتقعد  
وفعل كصاود وتقييد ويحيى بمعنى تفاعل نحو تقييد بمعنى تقايد وبمعنى فعل نحو تقييد بمعنى قسم وتقطع بمعنى  
قطع وللبلبس معنى ما اشتق منه كتمضمض وتأذرو وتذرع وتعم اذا لبس قميصا وازارا ودرعا وعمامة  
وللبس فيما اشتق منه كتمضمض وتضمض وتغشى وللانغناء عن المجرى كالكلام وتحمدي ثم مصدر وتفضل قد يحكى  
على فعله كطيرة وخيرة مصدر وتظير وتخير ولا ثالث لهما ذكره في شرح المثارق وذكر في قصص التفسير  
للسيد عبد الله على وفق تفسيم القاض ان التخيير متفيعل لا مفعول والآلان نحو زالا من الحوز وذكر  
سعد التقا زاني في شرح الكش في تفسير سورة الانفال جعل في المفعول تدري من باب التفعّل **فان**  
بان حقه تدور لانه وادي بل هو تفعيل فاعني لم ثم قاله ذكر الامام المزدني ان تدبر تفعّل نظرا  
الى شيوخ وباريائهم قال وعلى هذا يجوز ان يكون تحين تفعّل نظرا الى شيوخ الجين بالياء فلذلك لم يحكى  
تدور ولا يجوز **والله** لا يصدر من اثنين فصلا فان قيل ههنا والفاعل من الجانيين لا فاع  
في بعض المواضع كالتداخل لانه الاكثر غير داخل في الاقل قلنا ان يقول الفاعل ينزل منزلة  
نفس الفاعل كما قوله تعالى وواعدنا موسى وفي قولهم عالج الطبيب المريض **وان** كانه تعالى  
من فاعل المتعدي عرف وحذف فاعل باللام اعني المتعدي باعتبار تأويله بهذا اللفظ على ما  
هو رأي السيد افضل المحققين في امثاله وقال ان رح كل لفظ وضع لمعنى اسماء او فعلا  
او حرفا فحذف ما داسما موصوفا على نفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور في كلام كذا  
فعل ما من ومن الواقعة في من الداحف جرودة السيد افضل المحققين بانه باطل قلنا لان  
الالفاظ المهمة اذا اريد بها انفسها في اجراء حكم المعرفة عليها بلافق ثم قال ودعوى وضع  
المهملة مما لا يلتفت اليه لكن قد التفت اليه والطبيب عليه سلام الدين السهروردي في حواشي  
المفتاح واما قول الثالث في التلويح قوله رمضان آخر رمضان الثاني بتكريرا الوصف  
تارة وتريفة اخرى بمعنى على انه علم اذا قصد به معين ومنك اذا قصد به مبهم مثل مررت به

« يعطين رجلين ورجالا رجلا لا وضمنا الكتاب حرفا فإى مقصدا بهذا التفصيل  
المعين وينبغي أن يعلم أن هذا التكرير قد يكون بطريق العطف بالفاء أو ثم كقولهم دخلوا  
رجلا رجلا وحصوا كعبك ثم كعبك أى ترتيبى هذا الترتيب المعين وقال الدمايى فى قوله  
علمته النخوبابا بآلم نزل الطلبة يستكملون ذلك المفعول عن ابن جنى تحريم على أن الثانى  
منصوب على أنه صفة للأول ثم قال يزيد على حذف مضاف فقد ربه بعضهم يقبل أى بابا قبل  
وقال وهذا لا يشمل أبدا الآخر فقد ربه بعضهم بعد أى بابا بعد بابا وهذا لا يشمل أبدا الأول  
والمقصود دخول الأبواب كلها وقد يقدر بمفارق أى بابا مفارق بابا بمعنى أنه منفصل عنه  
غير مختلط ببذل كل باب على حدة مثل هذا لا يخرج شر من الأبواب والمفعول عن الزجاج أن النجاء  
الثانى على أنه تأكيد للأول بمعنى قربا فان قيل فلم التزم ذكر الثانى مع أنه مؤكدة قلنا لأن ذكره  
إثارة إلى المعنى الذى يفيد به الأول ورب شر لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارضه قال الفاضل العرفى  
فى قول صاحب المفتاح على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا أنه نصب على المصدرية أى المبالغة  
مندرجا والثالث راجع الفاضل جونا إلى أنه أيضا هناك وقال عبد الله بن السطرى فى حواش المطول  
فى قوله ثم تزايد قليلا قليلا أنه نصب على المصدرية أى تزايد مندرجا فى القلة وفى كلام النجاة  
ما يشعرونه محمول على حذف العاطف أى قليلا ثم قليلا وقد قالوا فى قوله تعالى دكت الأرض دكا دكا  
وجاء ربك والملك صفا صفا أى دكا بعد دك وصفا بعد صفا فى الكثرة أى فهو إما حال أو مصدر  
أى تزايد حاكونه قليلا ثم تزايد حال كونه قليلا أو تزايد قليلا ثم قليلا ثم قال والأوجه عندى أنه  
لا حاجة إلى حذف العاطف وأنه مصدر فى جميع المواقع وأنه بمعنى تكثر أى تزايد استكثر امتعا قبا  
واحدا بعد واحد فالغائب البعدية مستفاد من معنى التكثر لأن العاطف المحذوف فان قيل  
فليجوز من باب كرم عاقل وعاقل جاهل وفى الحديث كانت كاهن حرم وعمره ثمانمائة حيث  
وصفوا الشيء بنفسه للتبينة على تناهيه فى ذاك قلنا ولا بأس لكن على تقدير أن يكون المنصوب  
مصدرا لا حالا وأما قولهم كل فرد فرد فنقول من التأكيد اللفظ وقيل من وصف الشيء بنفسه فهدا  
إلى الكمال لأن قيل حذف العاطف دون المعطوف على ما قال أبو على فى قوله تعالى ولا على  
الذين إذا ما اتوك لتعلمهم قلت لا أجل الآية أى قلت وحكى أبو زيد أكلت سمكا لبنأ أى ولينا  
لحسن حسنها وقيل المراد كل فرد منفرد شئ الآخر وقد ترك لفظ كل فى مثله مع أن العموم



الفاعل وزيد آخر فتوجيه آخر لما يعبر في الموارد **قوله** وعلى هذا أي وان كان من فاعل المتوى  
الى مفعول واحد فاعل لا زمانا نحو تعاضدنا وقال بعضهم الفرق بين فاعل وتفاعل من  
حيث المفعول وان اشتركا في صدور الفعل عن اثنين ان الباعدي بالفعل فاعل معلوم انه الفاعل  
وفي تفاعل غير معلوم ولذلك يقال اضمار زيد وعروا وامضار بزيد ولا يقال ذلك في  
تضار **قوله** مع انه الغير قال في عدة القوافيل في اوهايم الخواص ومن اوهايم اذ قال اللام  
على غير ثم علق بانه لا يعرف بال التعريف كالا يعرف بالاضافة فملا فائدة في اذ قالها وفيه نظروا  
صاحب الهادي لا يجوز اذ قال اللام على غير لانه لا بد لها من الاضافة والمضاف اليه اما ذكره في  
في حكم الثابت ولا يجوز تشبيهه ولا جبهه ايضا ثم قال نفس عليها يسويوه وقال علا الدين السطحا  
في حواشي المطول قد مر جوابا غير اذ ان لم يصرف معرفة بالاضافة الى المعرفة الا انه مع ذلك لا يجوز  
اذ قال اللام عليه اهلا ثم قال واستمر تبادله في علمه ما قد ذكر في بعض الحواشي ان النجاة  
قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية للصورة الاضافة المئوية  
ولم يوجد ايضا في كلام العرب الوباء بل في عبارات بعض العلماء المصنفين فكانهم جعلوا بمعنى الخاير  
وللتكلف نحو تجايل اظهر الجمل وغير ذلك فلو لم يطاوعه فعل كلفقت الدراهم فتناقت  
وفعل كلفقت الشيء فتناقت وبمعنى تفعل نحو قاعد وتعود وتذات الرج وتذات وبمعنى  
افعل نحو طاطى واخطا وتقطاوا وكقطا وبمعنى فعل نحو تواتت وونت وللاغناء عن المجرى  
كتثب وتماهى **قوله** نحو سقفت البنا ومنه فحمت فانهم واوكتا فاشكاوا فردته فانفردوا غلبة  
فانقلن ويجوز ان يكون انسقى وانقلن على لغة من قال سقفت وغلقت فانها محقولا ونقول  
ذكره في شرح التسهيل وقد ثبت رك انفعل المجرى كان نطق النار وطلقت وقد يغنى عنه كان نطق  
ذهب وقد يغنى عن انفعل كالتجاذ الى الحجاز وقد يغنى عنه انفعل فيما فاه لأم كلوبت السرة فالقوى  
اوراء كردته فارتفع او واو كوصلة فاقصبل او نون كنفلة فانقل او سم كلاته فاشلا وقد ثبت  
فيما ليس فاه شيئا منها كشيت اللحم فاشوى واستوى وفضلته فانفصل وانفصل وقد يغنى عن  
عن انفعل فيما فاه ليس شيئا منها كفردته فاشترى وبللته فابتل وكيفية فاكنتي **قوله** لا يبنى الا ما فيه  
علاج الخ يبنى الا ما في افعال الجوارح المعلومة الواضحة المحسوسة ولهذا قال في المفصل قوله  
المنع في شرح التسهيل وكذا قول من قال لا يبنى غير وقال ابن الحاجب في شرح المفصل القدم

القدم ليس بجيد وفي كشف البرذوى والالفدام وان كان من الالفاظ المحدثه فانه اهل  
اللفظ لم يجوزوا عند منتهى بمعنى اجدوه وحقيقتهم تعود الى قولك فانت وليس لمطامع الآانه  
لما شاع استعماله في الكتب صارت استعماله اولى من غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل ان استعمال  
اولى من الصواب النادر وفي شرح الاكلى للمهدية في باب سجدة الندوة الخطا المستعمل في النسخ  
النادر عند الفقهاء وفي المصنفات شرح القدوري في كتاب الجباية اللفظ اذا تعارضت العامة  
صح التكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ في تفهيم المقصود  
وقد فعل ذلك محمد في مواضع لا نظن به انه اشتبه عليه واما قولهم قد فعله فقال فلكون تخربك  
اللسان ازا فظاها وانما جاز نحو علمه ففعل وان لم يكن علا جاع انه وضع لمطامع ففعل لان  
لفعل كبحه للعمل الكره ففكره جعله كالمحس وانما جاز غمته فاعلم لان بانه ان فعل لم يكن موقفا  
للمطامع فجاز ان يكتفى بمطامعته في غير العلاج **قوله** وهو للمطامع ونحوه فجمعته فجمعته ونحوه ربطته  
فارتبطت ما في بعض شروح المفتاح حيث قال ان الثقات يستعملون الادب باطبع المطامع وهو  
المعنى المناسب الذي لا تكلف فيه في اكثر مواضع استعماله وقد مضى الثقات على ان استعمال الثقات  
بمنزلة نقلال وروايتهم ومن قال انه بمعنى ربطت ما في الصحيح حيث قال ربطته وارتبطت بمعنى  
فيحتاج الى جعله تكلف جعله مصدر المجهول في تلك المواضع **قوله** ولزيادة المبالة في المعنى نحو  
اكتسب يعني اكتسب كتحصيل الشيء على اى وجه كان وقبل فعل لم يرتفع او رفع ضرر ولهذا لا يوصف به  
الله تعالى ومع الاكسب المبالة والائتمار فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما اكتسبت وعليها ما اكتسبت  
وفيها تبيين على لطف الله تعالى في خلقه فثبت لهم ثوبه الفعل على اى وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب  
الفعل الاعلى وجه المبالة واعمال فيه قال الزمخشري لما كان البشر ما تشبه به النفس وما تشبه به  
واما ربه به كانت في تحصيله عمل واحد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم يكن نزيلا الخ كذلك  
لفتوره في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاشتغال وقال صاحب الفرائد في اكتسب بالخير والاكسب  
بالشر تبيينها على ان المكتسب ما يفعله الانسان ويجوز ان يتعدى الى غيره والاكتسب ما يفعله لنفسه  
كالانجاد والاقطاع فلا يتعدى الى غيره اى خير ففجأ وزعمه وشر مفقود عليه وقال يسوي  
وابن الحاجب كسبت معناه احبب واكتسب معناه اشترى في تحصيل ذلك الفعل فظهر ما  
يفتقده من ثم قال الله تعالى لها ما اكتسبت وعليها ما اكتسبت تبيينها على ان الشواهد باذنه



للثاب عليه والعقاب انما يكون بعد ثبوت المعاقب عليه وظهوره ذكره التبيان قوله وبمعنى  
 تفاعل نحو اختصموا اي تخصموا واخبر ذلك لكونه مطاوعة الفعل كحفظه فاستفظ  
 ولقبول فاعلم انهم كافتقار اي قبل الفضيحة وبمعنى تفعل نحو جمع القوم فاجتمعوا  
 وبمعنى استفعل كارتاح واستراح واعلمهم وبمعنى المجرد كقدر واقدر وقرب واقتررب  
 وللاغناء كاستلم الحجز والنجي الرجل والفعل الفاعل بنفسه كارتد من الحمي وارتعش  
 واستكروا مشطوا واكتحلوا بالبخير كالتحجب بالصفوف وانقي ذكره في شرح التسهيل قوله  
 اي حرفية نظر لانه لا يستعمل مجردة وانما يستعمل مصدره وصفته المشبهة والظاهر ان الحاق من  
 التامع قوله واقتضى بالالوان والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كالتقصير كالبط وشرا  
 ما يضياع منه ان لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام وشدة قولهم ارعوى مطاوع رعوته  
 بمعنى كفتت من ارجم احدها انه معتل اللام والثاني انه لغير لون ولا عيب والثالث ان مع  
 والمطاوعة من هذا النوع نادرة قوله وحكمكم امر وقد يكون لغير لون ولا عيب كالتأليل  
 اذا استخفف وشلت انهار اشجار الاسرى ابرق شوه والاكثر ان يقصده عوض المعنى في اجمار و  
 لزومته امر وقد يكون الامر بالعكس في قصيد اللزوم في الاول قوله تعالى في وصف الجنين  
 مد بها متان ومن قصيد العروضة في الثاني قوله فو لك اصفر وجهه وجلا واحمر خجلاته لا لانه  
 فيه زائدة قال الجوهري امر واما ربيع وهو اليبالة والتكثير وقبحي للصيرة كاحلولى الشئ  
 اذا صار خلوا واخفوف الجسم اذا صار اخف اي سخيما ويحيى بمعنى استفعل في الدلالة على قبح  
 شئ بمعنى ما يصنع منه كقوله احلولى دماى وجد بها حلوة فاستعمل احلولى استعمال استعمل واما  
 بمعنى صار حلوا اشهر ومنه خطا الدنيا ولا تحلولى بام فتفتنهم اي لا تقهرى لهم حلوة ويحيى  
 لمطاوعة فعل كقولهم ثبته فانثوني ويحيى بمعنى امجد كقولهم خلق ابنه يفعل كذا واحلولى اي يفعل  
 كذا اذا كان ذلك خليقا اي حقيقا له وهو اي بين الاستقبال لانه همزة للوصل وانما مشرك  
 بينه وبين تفعل وتفاعله وتفعلى له لطلب الفعل معان نسبة الفعل الى فاعله لا رادة تحبيل  
 الفعل المشتق منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديره ولا يكون  
 ذلك لانه غير ذوى العقول سواء كان حيوانا او غيره نحو استخرجت الوتر فليس هنا طلب لانه  
 المتبني فراجعه نازلا منسلة لطلبه لا ولا هابة الشئ على صفة وقد يكون لغة على صفة

صفة وهو بخلاف ذلك كاستعصبه واستعظم واستغفوه واستكبر واستقبل واستخفى واستخفى  
 وغير ذلك منه استعمره اي عمدة مقصرا وقد يكون جعل مفعوله متصفا باصله كاستهامة اي  
 جعله هامة **قوله** ويكون بمعنى فعل نحو فر واستقرقا لا بوسجيد ومثل هذا يحفظه لا بقاس عليه وقد قبل  
 ان احكام الابواب كلها موكولة الى السماع وغير ذلك لكونه للمجئونة كاستخف النهر فان لم ان  
 يحفر للسبب كاستعنته اي ازلت غمابه والنسبة كاستنصر البقات اي انساب الى النهر وقبل هذا من  
 تحول الفاعل الى اهل الفعل اي تحول الى صفة النهر والمحل المكررة مهلة كاستدرجته وللوجود  
 على الحالة الابقية كاستدرجته اي جدته مهزولا وللنقدية كاستدرجته وللمطاوعة فعل كاستدرجته  
 فاستدرج واخف كاقرة واستقر واحكم فاستحكم واكانه فاستكناه وبمعنى افعل كاستيقى وايقن  
 واستعجلوا وعجلوا اهل واستمر وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعار واستعد واستبدل وتبدل  
 وبمعنى افعل كاستعدروا وعندروا استرأب وارتاب واستراح وارتاح وللاغناء عن المجرد  
 كاستجاء واستأثر واستبدل وعن فعل كاسترجع اي قال ان الله وانا اليه راجعون فالاصل فيه  
 رجع كائن اذا قال آمين وسبح اذا قال سبحان الله ومن الجاني على استفعل وهو معنى من فعل  
 قولهم استعان اذا حلف عانته فالاصل فيه عون ذكره في شرح التسهيل وللاستسلام كما تقتل  
 اي استسلم للقتل ذكره الشارح في شرح الكشاف وبقي هنا فائدة وهو ما ذكره في بعض شرح  
 الكشاف من ان قاعدة التقريف ان تؤخذ ابواب الزيد فيمن الثماني المجرد وقد يؤخذ  
 استفعل من افعل وهو اذا كان متديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين ليس متديا الى  
 مفعولين كاسترضع واستنجى يقال ارضعت المرأة الطفل استرضعها اياه وانجته انه ثمة  
 واستجته اياه **قوله** اي كثر عنها العشب الكلاء والخلد والخيش سماء للبناء لكن الخيش  
 تختص بالياس والعشب المختص بالارطب والكلاء بهزمة مقصورة ووزنه كالجبل  
 يقع على كليهما وقيل الكلاء تختص ايضا بالارطب لانه ما يتأخر نباته ويقال العشب العشب  
 ما ينعدم نباته ويكثر وهو اليبالة اي اليبالة افعل وفعل كاعش شرب الارض كثر كلامها  
 واخشوشن الشئ اشتد خشونه قيل بهذا اليبال لازم ابداء وقد جاء فيه لفظان متغايران  
 نحو احلولى اي استعطية اعروية اي كبتة ثريا ناله وافعل نحو اجلوز يقال اجلوزيم  
 السير اجلوا ذابا بالجم والذال المعجمة اي ام مع السعة وهو من سير الابل **قوله**



المطراى اتمه وقت تأخره **والاقتفاء** هو خروج الصدر ودخول الظهر **وقوله** اي خلفه ورجع  
فقصده من هذا القول اثبات الاقتفاء بمعنى التأخر والرجوع بالنظر **وقوله** قال ابو عمرو سألنا لاسي  
عنه قال اكمل الدين في التفسير السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يعنى الى مفعولين بنفسه واذا كان بمعنى  
الاستفاد يعنى الى الاول بنفسه الى الثاني بعينه وقال شرف الدين الطبري في شرح المشكوة في قوله  
عليه السلام ما السؤل عنها باسالم من الالتماس قال سألته عن زيد المسئلة يقال سألته عن المسئلة  
وفيها ايضا عن الراغب السؤال ضربان جدلي وتعللي وحق الاول مطابقة الجواب من غير زيادة ونقصا  
وحق الثاني انه يتوهم الجواب كالبليغ ارفق بنوع ما فيه شفا العليل طلبا لا وقد زاد عليه  
الاسلام في جواب سؤال من ماء البحر حيث قال ظهور ماؤه حل ميتة وفي فتح الباري شرح البخاري  
وما وقع في كلام كثير من الاصولييين انه الجواب كجاء يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة  
عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مفيد الحكم السؤل عنه كذا قال ابن دقيق العبد في التلويح  
مع المطابقة هو الكشف عن السؤال ويسان حكمه ان يحصل مع الزيادة المساواة في اليوم والمختار  
ويجوز ما ذكره صاحب الكشف في تفسيره حيث قال اذا كان الكلام منسجما الى غرض من  
الاغراض جعل ساقا له وتوجه اليه كما في ما سواد فوفى ومطروح ونظيره قولكم حكم السلطان اليوم  
بالحق والوفى السوق اليه قولك بالحق فلذا رفعت ذكر الحكم له وعليه وما ذكره في تفسير حم  
السجدة حيث قال وجب ان يحرك الكلام لما سبق له من الغرض ولا يوصل به ما يختل غرضا آخر  
الا ترى انك تقول وقد رايت لبا ساطعا امرأة قهيرة واللباس طويل واللباس قهيرة وقيل  
والمراد به قهيرة حيث بها هو لكنه وفعل قول لاء الكلام لم يقع في ذكره اللباس وانوته  
وانما وقع في غرض وراه بها هو تنافرا حالة اللباس واللباس وقال القاضية في تفسير سورة  
طه وقوله تعالى قد جئت باية من ربك وانما وقد الآية ومعلوم تبيان لاء المراد اثبات الدعوى  
بالبينة لا ببيان تعدد الحجج ووجدنا كقولهم قد جئتكم ببينة من ربكم وفي شرح المشكوة قال نعم الذي  
الكبرى يجوز للاجل ان يسأل عما هو عالم به تعجبا منه وفي حاشية تفسير القاضية للقاضية ذكر بان  
شرف الدين البليغ طلب السؤال والاستفهام والاستفهام الفاظ متقاربة مترتبة  
بعضها على بعض فالطلب اعلم لانه يقال فيما تلمس من غيرك وفيما تطلبه من نفسك السؤال  
الا ايضا تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس السؤال يقال في الاستفهام فيقال

فيقال سألته كذا وفي الاستفهام يقال سألته عن كذا والاستفهام الاستفهام الجوز وهو انفس من  
السؤال فكل استفهام سؤال ولا عكس الاستفهام طلب الافهام وهو انفس من الاستفهام فانه قوله  
تعالى انت قلت للناس استفهام وليس باستفهام فكل استفهام استفهام ولا عكس الاستفهام طلب  
العلم وهو انفس من الاستفهام اذ ليس كلما يفهم يعلم بل قد يظن وتضمن فكل استفهام استفهام ولا عكس  
وابو عمرو هو زيان بن العلاء المازني احد شيوخ القراء والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قريش  
البايعي وكان من رواة العروبة است الشروا الغريب المعاني تليد خلفا لامروا بن عمرو بن العلاء  
وكاثر الاشياء سمي سيطا الشروا قاله بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظه  
تكتب لفظ اللفظ فقال هكذا انه هو الاقنوس وقوله فقدم بطنة واخر صدره وتفسير المشهور  
في رواية الف قال ابن الجايب في شرح المفصل هذا يجوز لانها عند التحقيق انما الحقت يا فقلت  
الفا لخيرها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به اللاحق لما يجيء **وقوله** لا وجه لنظريه في ذلك ما تقدم النظم  
في اللغة جمع اللؤلؤة السك فذكر السك بعد بل ضمير البابين المشبهين بالدرر اما بالحمل على الخبر  
في الاول اشخ النظم او التفسير في الثاني اشخ السك والضمير وفيه استعارة مكنية بانه يشبه البابين  
في النفس بالدرر وثبت النظم الموهوم للمبشر به على المشبه والسك الخيط ونسبية ما تقدم بالدرر  
استعارة بالكناية واثبات السك له استعارة تخيلية وفي الاصطلاح تأليف الكلام والجل  
مترتبة المعاني متناصفة الدلالة على ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة السوقة المعتبرة  
دلائلها على ما يقتضيه العقل والاول نسب بالمعنى المعنوي وقد يطلق على معنى الترتيب ايضا  
المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ **وقوله** وكذا تفعل وتفاعل وليست الالف  
في تفاعل للالحاق لانه الالف لا يقع للالحاق في شوايل اصلا على ما قيل لانه الام ولا في الفعل كمن  
ابن الحاج فيه ذلك اي عدم وقوعه للالحاق في شوايل الام وكذا التال لانه الالحاق لا يكون من  
اول الكلمة وتضعيف العين لا يكون الا للالحاق كذا ذكره في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق  
الالحاق به هنا سهو تامل **وقوله** والمصدر لم يفرق بين ذلك هذا من قبيل قوله تعالى ورب ربين بيني  
ذلك والمعنى بين الفريقين فلا يرد ان بين يقتضيه الاشتراك فلا تزدل الالف شيئا ابو عمرو  
لانه المراد بها ما بين المشخ والمجوع صريحا ومعنى ونظيره قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسل  
لانه احدا يستعمل بمعنى الجميع بدليل عود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى فاسكنهم من امرهم عيسى بن



وتفسيرهم آية قوله تعالى يا ابن آدم من الآن فصاعدا من الآن فصاعدا من الآن فصاعدا  
وعدم جريانها في كل نكرة منفية يدل أن هذا ليس بشيء على أنه نكرة وقعت في سياق النفي كما  
توهم البعض فظاهر كلام الصالح أنه يجب منع اللغة لأنه قال هو اسم لم يصلح أن يخاطب  
يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل بمنع على أن أحدا من مع الواحد لا يتغير  
الموصوف فيجوز أن يعتبر موصوف مفردا ومنع ويجوز أن يكون مؤنثا وبقي ههنا شيء وهو أن  
ذكره بحث أو من التلويح أن أحدا إذا كان ههنا الصلابة لا يستعمل في الأبيات الهلالية وذكره في  
المسند اليهم من المطول وفي شرح ديباجة الكشاف في تفسير قوله تعالى لا نفوق بين آدم  
أنه لا يستعمل في الأبيات إلا مع كل ومثله قوله تعالى يزوجيكم الله من يوفى بينه وتذكره في  
وهو جمع لأن الجمع الذي يفرق بينه وبين واحد بالتاء كشجرة وسحابة ونخل ونبتة يجوز أن يذكر  
ويؤنث وأما قول امرئ القيس بين الدخول فحول فحول على أن الفاء بمنع الواو أو على التقدير  
بين أجزاء الدخول على أنه الأصح قال الصوفي رواية بالواو وقول الآخر بين المحون إلى الصفاء  
فحول بين أجزاء المحون منتهية إلى الصفاء ومثل هذا يؤلف ما وقع في عبارات المصنفين من هذا  
القبيل وقال في درة الغواصين في أوامم الخواص ومن أوامم قولهم المال بين زيد وبين عمرو  
والصوفي أن يقال بين زيد وعمرو كما قال تعالى من بين فرث ودم وقال شرف الدين الطبري في  
شرح الكشاف لا تفاوت بينهما وإنما ذكر بين مع المصنف واجب ومع الظاهر جائز ولا يلحق به  
كأنه تجلب قد علمت من اللاحق في الرباعي الجود وينبغي أن يعلم أن تحقق اللاحق في الحقيقة  
تدرج بغير التاء لأنها المطاوعة كما كانت كذلك في تدرج لانه اللاحق لا يكون من أول  
الكلمة لكن في تحقق اللاحق فيمكن أشكال ولذا قال في شرح الهادي أنه ث في قبل  
الفلط على توهم الهم الهلا وقيل كأنهم اشتقوا من لفظ الاسم السكين كما اشتقوا  
من الجمل نحو بسمل وحوقل وهليل وحمل وحصل وحصل وحلف وطلبين ودمر  
أي قال بسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ولا اله إلا الله فالجدة وحتى على الصفة و  
حسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك والحق بالفاك وإدام ترك وهذا الشيء باب  
النحت في السبب فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون  
إليه كقولهم حضرمي وشبقي وعيسمي في نسبة حضرموت وبلد العيسيين ونسبة

قال

قال بعض أهل اللغة في مثلها أنه مؤنثة وأكثر أهل اللغة نقلها  
ولم يقل أنه مؤنثة قوله وتكن زيادة اللاحق في الأول لم يعهد في  
كلامهم إلا في نكس وتدرج وتندل وعنطق أي ليس الدرجة  
وهو قبص صغير ضيق أو ليس الدرع ومنح بيده المندب  
وليس لمنطق قوله خرجت الأبل فخرجت نيس على أن هذا الباب  
لمطابقة فعلل وعليه أن ينسب أن تفعلل مطاوع فعلل إلا أن  
يقال ترك لظهور أولان قد يكونا بناء مقتضيا نحو تسهوك  
بمعنى هلك لا يقال سهوك تسهوك لعدم سهوك في كلامهم  
قوله ولا يجوز الادغام والاعلال في المحقق إذا لا يجوز فيه الادغام مطلقا  
ولا الاعلال في غير الأخر لأنه في الآخر جائز ولا يبطل به للاحق لكونه في  
عمل التغيير كذا قالوا قوله تنبيه وهو في لغة مصدر من نهية الشيء  
إذا وقفت عليه أو نهيت فلون من قومه أي بقنطة وفي الأصل  
أشياء إلى شيء غفل منه الخالب قبل ما يشير إلى المذكور قبله بطريق حال  
وقيل ما لوجرد النظر إلى الأبيات السابقة يعلم لاجتات بنه وإنما يستعمل فيما نقل  
به ضرب من يعلم سابقا وكلا في حكمه كافي بديهيته وإنما يستعمل حيث لا  
يحتاج إلى الدليل كالبدعي وما يتعلق به علم سابق في حكمه هو خبر مبتدئ  
وقيل لأجل أن الأعراب لأنهم بمنزلة البياض في السليبي وقال صاحب القرية



لوقال المص فرج يدل عليه الحال اصب واولا لا تاجر بالاجابة السابقة يستلزم معرفة  
 المتعدي وغير المتعدي البتة وفيه نظر قول الفعل اما متعديا اعل ان الافعال مطلقا باعتبار  
 المعنى على نوعين متعديا لازم وكل منها على قسمين متعديا بالوضع الشئ من المتعدي الذي  
 لا يتوقف على غير الوضوع بخلاف نوعي منها اذ هما يحتاجان الى اسباب الوجودية والعدمية قول  
 وهو الفعل الذي يتعدي من الفاعل الى يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدي ما يدل على معنى  
 يتجاوز الى ذهن عن تصور وعما تصور محل ضروري ذلك المعنى عن الفاعل الى المفعول به وبهذا سقط  
 ما قيل ان التبادر من ظاهر ذلك تفسير ان المتعدي ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شئ اخر  
 وينفك عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا ان يعبروا عن معنى التعدي فيجاءوا رغبة بالانفصال  
 عن شئ الى اخر كما هو مخرج في بعض المواضع ويدل عليه قولهم في صدر تفسير اللزوم وعدم  
 انفكاك وهو ليس كذلك لانه قريب مثالي قولنا قريب زيد عزم ينقل من غير زيد الى اخر  
 الا كما لا عرفنا را وزيد غير ضارب وكذا سقط الاعتراض بخوض ما ضربت زيد فتأمل قولنا  
 معناه المفعول وقد يقال ان المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتقنا اليه وهذا جواب كاف  
 بكل كادوم وقع على هذه المسماة لا ان المتعدي وغيره سياتي تشبيهه سمي وهو كمثل وزنا  
 ومعنا وعينه في الاصل وواو ويستغنى بتشبيه عن الافاذ كما يستغنى عنها مثل قول  
 والشر بالشر عند الناس مثالا لا يستغنى بتشبيه عن تشبيه سواء فلم يقل سوا  
 في تسعة قولهم فجمع القوم والامير في السوق اجتماعا للتاديب زيد والاولى  
 التمثيل لا يقول هو ذهب زيد وها بايدم الحجة خلفك موافقة لك وعمر ولا الامل  
 في ترتيب الفاعيل تقدم المفعول ثم المفعول به بالرواية حرف الجر ثم الذي بالرواية ثم المفعول به  
 ثم الحال ثم المفعول به ثم المفعول معه كذا قال الاشاعرة في القول وقال القطب القائل تقدم  
 المفعول به على المفعول المعلق عن الحال ثم الفاعيل في الشهور هذه الخطة وزاد سيرا  
 مفعولا ساء ساء مفعولا من غول تقا واختار مور قومه ورر عليه بانم الوجه ان يقال مفعول  
 عليه والى بل لا انما الفاعيل ساء وحق الرجاء المفعول به والمفعول به وجعل الاول المفعول به والى  
 مصدر لكل من المفعول به وفيه ولم يكونا حيا اذا لم يكن حرف جر وغيره على كل وجه وفيه في اليوم وقيل  
 عبد الله بسطى وحقا لا محار وجر وفيه موقوف ومفعول غير مخرج بسبب الاضطرار ثم المفعول به في  
 ومع ولم يعول الا في الاحكام تكون في الاضافات كما يكونا يعول الى الوصول الذي هو المقدر قوله لا يعترف  
 بخوضه زيد ولا يعترف على التعريف غوماضت زيد في ناخوت وليس يحتاج الى المفعول به  
 لانه المتجاوز من شئ لا ناخوت كونه

ضرب

ضرب متجاوز الى المفعول به في بعض المواضع كانه يكون متعديا ويبدل الجواب غير متعدي لانه يستلزم  
 ان يكون في صورة النفي غير متجاوز فلذلك عقبه الجواب بان وهو قولنا وان كان لا بد لفظ الفاعل  
 والمفعول الى ان اراد به نصب المفعول به كما قال بعضهم المتعدي ما نصب المفعول به في ذلك  
 بلا حفا ان لفظ زيد منصوب بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل مخرج استطراد اذ لا  
 له هذا المعنى ويكن ان يقال ان الجواب الاول سلمي والى معنى ولا يمكن ان يجاب بان في الضرب  
 قد تجاوز من الفاعل الى المفعول كما يجب تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب مستلزم  
 لا زيد وعدم الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف انشاده  
 وايضا فليفرم وبسبب ايضا التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ بالاء معنى  
 بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشئ على الشئ ومنه يقال سمي زيد انما يطلق  
 عليه لفظا لا شأ وعلا ذكره في الشئ يقال سمي فلا تاكله اذا ذكرته به والسمي يطلق ويراد به  
 المفهوم الاجمالى الحامل في الذين عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه بهذا  
 المفهوم فاذا اضيف الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به  
 والاضافة بانية والفرق بين المنع والطلب ان المنع في هو ما يكون الغرض الاصل  
 طلب والالة الا لفظ عليه ويقصد تفهيمه للمخاطب فاذا لم يكن اللفظ معبرا  
 بخصوصية يجب نصبه دالة عليها والطلب عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا  
 به في الواقع من غير شرط تفهيمه للمخاطب وان صار منه ما يجب التفهيم وقد يكون الاطلاق  
 بمعنى الحمل لوقوعه على المفعول به والملا من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعالى فعل  
 الفاعل في لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشئ بالامر الذي فلا بد ما قيل من ان نحو قولنا  
 ذكرته الله وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقوع  
 وانه لا يصدق على الافعال التي ليست بواقعة على مفاعيلها حتى نحو علمت زيدا وادته وعلى نحو  
 ما ضربت زيدا على ان وجه التسمية والكنة والنيابة لا يستلزم الاطراد والالعكس واما غير  
 منعقد فالزجاجة في شربه اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما للطريق في ان فرد الى باب الفعل  
 او افعل او افعل او تفعل او تفعل ان كان راجعا وفيه نظر اما اول فلان افعل مشتق من

٢٠



اللازم والتعدي وامانا فلان لا يوجد الفعل المتعدي الفعول الى الفعل حتى صار سبب نقله الى لازما  
 بل المنقول اليه فعل لازم بالاشتراك الى اخره وعور الى اعور فتأمل **في الحسن** اي تنسب الاعضاء  
 بحسب الخلقة بل ثبت انه لم يرد به ان كل لازم ثبت ويستمر الفاعل ثبات الحس واستمره في الفاعل لان كثر  
 من اللوازم متحد في الوجود بل اذ ثبت هذا لللازم المخصوص واستمره في الفاعل وسببه هذا القسم  
 مطلقا باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول بكونه متمم لم يستمر وعدم انفكاكه عطف  
 على الزوم على وجه التفسير في اتمام ذلك الاستمرار في الفاعل على كل لازم وما ذكر في القول الثاني  
 للزوم على الفاعل كونه على القضية معية القطر اعترضه بعض شروحه الكثر في قول الباء لازمة للزوم  
 والجرمان الباء ليست بلازمة لهما بل ملزومة لهما لوجودهما بدو وزا واجاب الشريف بان هذا من قبيل  
 قولهم لزم فلان بينه اذ لم يفارقه ولم يوجد في غيره ومنه قولهم ام لازمة لهنه كاستمرارها فاذ  
 اعترض شراح الكافية على بان ام ليست لازمة لهما بل العكس وبعضهم ان المراد بالزوم معناه اللغوي اعني  
 عدم الانفكاك من قولهم لزم الدائرة المديون اذ لم يفارقه او معناه الاصطلاحي ان غرق بانساع  
 الانفكاك لا باقضا شيئا اخر فقول الشارح وعدم انفكاكه عنه اشارة الى ما ذكره فعلا لا يرد على ظاهر  
 عبارة وحكايته السليمة فيل للزوم لا يكون الا كتابا وقيل للزوم الكمية فيعرف اهل المفعول  
 والادباء يطلقون الزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التخصيص لازم للتقديم غالبا يعني انه لازم لزوم  
 جزئيا اكثر يا ذكره شراحه وفعل واحد قد يتعدي بنفسه سمي متعد باجم قال نجم الدين الرضوي  
 اعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف وذلك اذا نوى الاستعلاء  
 وكان كل واحد من الفعلين متعديا ونفسه كذلك وكثر كذلك والذى ارى الحكم بتعدي مثل  
 هذا الفاعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من دون اللام والتعدي واللازم نحو العنق ويروى باللام  
 متعد اجماعا فكذلك اللام في اذن ذلك كما ورد فيكم فلما اصل ان تعدية الفعل ان كانت بنفسه قليلة  
 نحو اقم الله او محضه بنوع من الفاعل كاختصاص دخلت بالتعدي لا الامكنة واما الاخر فيعني نحو  
 دخلت في الامر فهو لازم حذف من حرف الجر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف في ذلك كونه ولا يلقو  
 بآيديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدي تارة بنفسه واخرى بحرف المتعدي بالحرف وهو المتعدي بنفسه  
 منزلة اللازم للبالغة ثم وصل الحرف كما وصل حرجا ليعرف قول الشارح يخرج في عاقرها وصل

هرتي الى مجموع بالباء في قوله تعالى وهري اليك بجمع النخلة ووصل اصل الى زرتي في قوله تعالى واصح  
 الى زرتي ذكره الطيبي في شرح الكشاف والبيان ووصل جذولا المفعول الاول في قول الكشاف لخد  
 بها وفي قول الفتح محذو به بالباء وكذا الشارح وان لم يرض به الشريف وقال انه من باب التضييع  
 وذلك عند تساوي الاستعمالين اي عند تساوي استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه وكونه مركبة  
 وسكرته ونصحه ونصحت له كذلك نظرا لان الجوهري قال في الصحاح في كل وهو باللام افعلي ثم ان  
 لا يتعدي الا الى مفعول واحد على ما خرج به الامام الرزوقي وصاحب التماسر والصحاح والفتاوى  
 والمجل والديوان والافانق والمغرب فلا وجلا حوزة النرج والشريف في شرحه للفتح في  
 قول ان عسا سكره ان تراحت منيتي اياوي لم تمن وان هي جلت مما يكون اياوي مفعولا  
 ثانيا لانك اللهم الا ان يجعل على السامحة بان يعبر الحذف والايصال ويطلق المفعول مسامحة او  
 يعبر التضييع مطردة يجوز الرفع على معنى مطردة زيادتها ويجوز النص على ان يكون مفعولا  
 مطلقا اي زيادة مطردة والتعدية واللازم بحسب الجرح قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا ينبغي  
 المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يستندان معنى واحدا متعديا والاخر لازم  
 كصدفته وامنت به ونسبه وذهبت وجيت ورعيت واردته وهمت به وخفته وانفقت  
 منه واستطعته وقررت عليه رجونه وطعته فيه وتجنبت واعرضت عنه وانما ينبغي ان يتصل  
 بكاف الضمير وهما او باؤه باطراد وان يضاع منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وصيته  
 واردته ورجونه فهو مصدوق ومجوب ومراد ومرجوه وهذا علم ان قال متعد لا طراد نحو قوله  
 فهو مفعول ولو قصد به ان الامر ان من وهبت ورعيت وطعته واعرضت لم يستغن عن الحرف  
 كقولك وهك عنه ورعيت فيه واعرضت عنه فهو مذيول عنه ومرغوب فيه ومطرد فيه ومعرض  
 فلا يثبت ان كصوغ المفعول تاما بل بافضاء اي فقده الحرف الى فعله بل ذلك لزوم وقال الرضوي  
 اذ كان علم معنى عرف لا يتوهم ان بين علمت وعرفت وقام من حيث المعنى كما قال بعضهم فان  
 معنى علمت وعرفت ان زيدا قائم واحدا لا ان عرفت لا ينصب جزئي التسمية كما ينصبها الالف  
 معنوي بنه ابل هو موكول الى اعتبار العرب فانهم قد يخفون احدا لنا وبين في المعنى بحكم لفظ  
 دون الآخر وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في الآات التعدي او في عدد الفاعل لا في

يصل  
 يعرفه بمنزلة المتعدي من اللام



اختلاف المعنى فالفعل الواحد يعدونه تارة ويقصرونه أخرى ويجعلون الأفعال مترادفة وان  
 اختلفت متعلقاتها ويجعلون علم ان تعدى الى مفعولين مراد فالعوى التعدى الى الواحد وذكر  
 صاحب الكشاف في تفسيره يوسف ومن دأبهم حمل النظر على النظر وحمل التقيض على التقيض كقول  
 الاعمال كما يتعدى يعلم يتعدى بالياء لان وثقا يتعدى به ونظيره فلا حاجة الى تضمين معنى التو  
 كما قال الشريف في قول الفتح لقلة الاعمال بالقرآن وكما الزيادة كما يتعدى يعلم يتعدى بعين  
 لان نقص يتعدى به وهو ضربه ذكره ابن كمال باشاء الصحاح ليكن عكس ذلك أى على قدر  
 وعدة وكله حسب كان موجودا كقولنا قال بن فيها مفتوحة والاقاى سكونه وربما يسكن  
 في ضرورة الشعر الوجه الاول وتعدى لا قوله وبالرمة اعلم انهم ينفون باب التعدى الى الحد  
 عشر التلثة التي ذكرت ورسب المتفعل مع ما زيد عليه من التاء والرمة نحو خرج الشئ والخروج والف  
 الفاعلة نحو جازي زيد وجال والادس ان يضمن الفعل مع فعل آخر متعدي كضمينهم رضب  
 مع وسع وطلع معني بلغ ورفق معني خاف وسفه معني استهن او هلك كجاء في الوفر في زيد وفيه  
 نقول الباع ضوع على فعلت بالفتح وافعل بالضم لا فادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح  
 أى غلبته في الكرم والثامن اسقاط الرمة كالكلمة الرجل وكبته انا وانزحت البر ونزحتها  
 انا والتابع البناء على افعل على مراد به المبالغة كجلا الشئ وجوليته والكارز نكرير اللام كما قيل  
 صفحت وصرفته والحادي عشر اسقاط الجاز نحو قوله تعالى وكما لا تواعدوهن ساءى  
 على غير اى تكا وابعلمت امر ربكم اى عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اى على وقول الزجاجة  
 انه طرف رده الفارسية بانه يخص بالمكان الذي برصد فيه فليس بها وقولكم على الطريق  
 التعدى في الطريق وقول ابن الطراوة انه طرف مردود ايضا بانه غير مهم وقوله انه لم كل  
 ما يقبل الاسقاط فهو مهم لصلاحيته لكل موضع منازعة فيه بل هو مهم لما هو مستطرد وكذا في  
 نحو والى ان يذبح باعتبار نفسه حاج ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى  
 التضمين لانها تكون للتضمين وغيره والى للتضمين الى تكون للتعدى فقط ما قيل ان تضعيف  
 العين وبالرمة بصير الفعل متعديا اذ لم يكن بمعنى صار فان التقييد لازم قال ابن هاشم في المعنى  
 النقل بالتضعيف سماعي في الفاصلة التعدى الى الواحد نحو علمته الى آ وقرئتم المسئلة ولم

بسمعة التعدى لا اثنين وزعم يحري انه يجوز في التعدى لا اثنين ان ينفعل بالتضعيف التلثة  
 ولا يشهد له سماع ولا يخلو وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقبل سماعي في الفاصلة والتعدى  
 لا واحد والنقل بالرمة قبل كلمة سماعي وقبل في الفاصلة والتعدى الى الواحد والحق انه قيل سمي  
 في الفاصلة سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه بتضعيف العين قبل بتضعيف العين بالنقل  
 الى باب التفعيل لان التضعيف في تفعيل ليس من باب التعدى بنقله الى باب الافعال في الرمة  
 به لان في غير هذا الباب ليس من باب التعدى وتعدى نحو الجوف الى التعدى بها  
 الفعل سبعة الباء وهى اصل في تعدى جميع الافعال اللازمة واللام ومن وعين والاولى  
 وهذه السبعة تسمع ولا يقلل عليها كذا في زبدة التصريف ولا يغير في من حروف الجمع معنى الفعل  
 الا بالياء في بعض المواضع اى اذا قصد بها التعدى الى عند الرمتين وهى تغية الفعل واحدا  
 معي الجعل والتضمين نحو زدت بزيد فان معناه جعلته ذاهبا وصيرته ذاهبا لا التعدى  
 الى عند النجاة وهى اتصال المعاني الافعال الى الالهام اما اذ لم يقصد فلا تغية نحو مررت به  
 فان معناه مع الباء كمنه لا معناه وذلك لان معنى مررت بزيد مررت بمكان يقرب منه زيد  
 على ما صرحوا به ومروركم يتجاوز الى غيركم كما يتجاوز الى الباب في ذهب بزيد ولان الباء  
 فيه ليست مع كما يومد بيب المبرد ولا بمعنى الرمة كما يومد بيبويه فلا يكون للتعدى  
 لان الباء الى التعدى ينبغي ان يكون بمعنى مع او بمعنى الرمة على المذهبين نعم يقال مثل هذا  
 انه متعد بالحق فلا يقال كذا لا يقع عليه اسم التعدى اذا اطلق بل يقال بولانم ولا خلافا عند  
 ان باب فعل كذا لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول نحو الجوف فان قيل ان الخص  
 الباء بالتغية مع قصد التعدى الوقية لا يصح هذه التعدى بغير من الحروف فلا يصح ما نقل  
 قيل بذا من زبدة التصريف فلنا يمكن ان يكون المراد من التعدى بياك التعدى نحوية لكن  
 جميع حروف الجمع مشبهة في هذه التعدى كما صرح به السيد عند الله في ترجم الله نحو ذهب  
 بزيد الى رد مثالين لان الاول من التلثة والثاني من الزيد فيه مع مصاحبة الفاعل اى  
 في الانصاف بالحدث بمعنى ان معنى ذبت بزيد ذهبت وذهبت مع اعترض عليه بقوله تعالى  
 ذيب الله بسمهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب ان له ان يقول المصاحبة محمولة على



الامكان قال سيبويه، في مثل كالتهم فوق صاحب الكفاف بين ذهب به وازهنته بان الياء فيه  
 مع التصحاب والانسكان وقال الطيبي ذهب الى هذا لفرد البد وذكروا تحريك في ذرة الغواص وقال  
 صاحب اللسان بركل من ذهب شئ فقد اذهبه وكل من اذ يربنا ذرب به لان ذهب به يفهم عنه  
 انه انصبه امسكه عن الرجوع الى الحالة الاولى ولكن كذا اذ يسه وقال صاحب الفلك الدائر وفيه  
 نظر لان كلا اللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية فالغنى عند التعدية بالياء كالغنى عند  
 التعدية بالهمزة والكتاب ان اللفظين وان لم يشكوا في التعدية لكن ما غير مشتركين في تارة معنى  
 واحد والنزاع ليس فيه لان الهمزة يتلوا زالة والياء للمصاحبة وصاحب المعاني لا يظن الا لا  
 الفرق بينهما وانما كل في مقامه لا لا التعدية نفى ان البحث عنها وظيفة النحوية ولا حصر  
 لتعدية حرف الجر في الجرد عند التعدية فعلا واحدا على واحد مجزى والمحمور عليه والاحص  
 بحرف الجر عند التعدية فعلا على واحد مجزى في المحصور عليه والظاهر ان يقول واحص  
 حرف الجر عند التعدية على واحد تأمل حروف كثيرة وصف الجمع بالكثرة للتأكيد في الجار لانه قد  
 يذكر الجمع ويزاد به الواحد مجازا كقوله تعالى يا ايها الرسول كلوا من الطيبات انما خاطب به النبي عليه  
 السلام وقول صاحب الهداية في الديباج رسلنا وانبياء حيث اراد محمد عليه السلام كل جمعة  
 تعظما له واجلالا لقدره صرح به اكل الدين وهذا اي تأكيد الكلام بما يقطع اضمارا المجاز يسمى  
 في الاصول سان التفرير فلا وجه لما ذكره صاحب الغاية في اول البيع من ان المحتاج لا القرينة  
 المجاز لا دفع المجاز ولم يقل بالتاء اما لان الفعل والفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد  
 والجمع كما قال السمعاني والملائكة بعد ذلك ظهر وقال الله تعالى انار رسول رب العالمين وقال  
 ان عوان العواذل لسنه بامر يريد الامراء ذكره الطيبي الجوهري اولانه على صفة المصد  
 كالصهيل والهيئ والصيل واليزيد ذكره الزمخشري في الكون واليزيد في شرح الفتحا وعلا  
 الدين البطاح في شرح الهداية اولانه صفة لقدر لفظ مفرد مذكر ومعناه جمع كجمع وحرف  
 اول صيرورة في عداد الهمما ذكره السعد واليزيد في شرح الكفاف والتاويل الموصوف بالذكر  
 كما قال صاحب الكفاف في قوله تعالى وبث من مارجا لا كبريا والتاويل رجالا بالجمع اي جمعا كبريا اولان  
 الصفة تاتبع موصوفها في التانيث اذ كان فعلا اما اذا كانت سببه فلان ذكر في شرح المنظومة

موطع  
 من موطع  
 من موطع

موطع  
 من موطع  
 من موطع

كن يحدته التزامهم التاكيد اللفظية بين الصفة والموصوف فتأمل اذ كان بمعنى واحد  
 فالواحد يجوز تعلق حرفه بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصلح الابدال بالتابع اي من غير  
 عطف ولهذا ذهب صاحب الكفاف في قوله تعالى كلوا من ثمرها من ثمره رزقا ان الطرفين لم  
 يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالطلق والثاني بالمقيد كما قال الوراء اكلت من سنانك من  
 الف اي اكلت البنداء من البستان البنداء من الغنم نعم ينبغي ان يتحرز من امكن غنم اعم  
 التكرار الظاهري ولهذا قال في الحواشي التلويع الفرع شاع في عرف المشعة بالاحكام الفقهاء بدل  
 في الاحكام وان كان بمعناه وفي الفناح من غير ارادة التعويض بلفظ التلويح والغير على ان اثنين  
 بدل اثنين وان كانت الياء الاولى للاستعانة والثانية صلة للفصل حيث يقال عرض بكذا  
 ولا يتعدى كل فعل بالهمزة ولهذا رد على الاخفش في قيل اظن واحب واخال وزعم على اعلم وري  
 ذكره الرضي في شرحه ان فيه فان النقل من المجرى لا بعض ابواب المشعة موكول الى السماع بشئ  
 لان النقل لبعضها البعض كما قيل ان باب الانفعال والمفاعلة عند بناء المبالغة وما هو من الوان  
 والعيوب نقله الى افعال في باب الازوال او يريد بالبعض الجمع واكمل اما الجية بمعنى الجمع على ما  
 صرح به في النجم الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به في شرح السباح حيث قال وبعض قد يجي بمعنى كل واليه  
 ذهب جماعة من الثقات في قوله تعالى وان يك صادقا بكم بعض الذي بعدكم واما لكون الالف  
 كالتعريف واللفظ البعض حكمة اي رائدة كما ذهب اليه بعض اهل النسخة هذه الاية ذكر في شرح السبب  
 قال الرضي في شرحه ان فيه وليست هذه الزيادات في موطع دابل محتاج في كل باب الى سماع التماثل  
 اللفظ العقب وكذا استعانة الالف المعنى ولا ذهب خالد بك امقضي القيس الاقتصار على  
 خالد على ما هو في بعض النسخ كذا قال بعض المحققين وهو نجم الدين الرضي في شرح الكافية  
 والحق انه لا بد من الظاهر انه اعترض على قول بعض المحققين ولا يغير من حروف الجر وكان ان  
 فهم من قول في بعض المواضع ان الياء اذ كانت للتعدية تارة تقي معنى الفعل وتارة لم تقي فاعترض  
 عليه انه لا بد من التعدى الذي يبحث عنه الصنفون من تعبير معناه كح واطن ان مراد ذلك البعض  
 انه لا يغير من حروف الجر معنى الفعل الا بالياء في بعض المواضع اي اذ كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم  
 يكن للتعدية نحو مرت بزيد فلا يغير كما قرأنا من قبل لان تغييرها عند كونها للتعدية وعلى هذا



محل  
نوعه  
سواء  
اللفظ  
والحق  
والصانع

لا بد من الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا واسم فاعل وصفه مباشرة فاعل الاول يطلق على الوجود  
في الاعيان مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وبما يشتمل على الحكم الواقع ومطابقة  
الواقع له وعلى الثاني والثالث يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى  
الحكم المطابق للواقع وعلى الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار انتمالها على الحكم  
المذكور ويقابله على الوجهين الآخرين الباطل وعلى الوجه الاول البطلان وقال القاضي الحق  
الثابت الذي لا يورث الكاد وبعم الاعيان الثابتة والافعال الصابية والاقوال الصادقة  
وقال الطبيب ويستعمل بمعنى الواجب واللازم والجديد والطيب والملك لا يقال مر عليه  
وبه مرأى اجزاء كذا قال الجوهرى ثم قال ومرمر مرور وادّهب وذهب عليه في بين المرور  
والذهاب فان الثاني لا ينظم الجمل بخلاف الاول لان يقال كتب اللغة مشحونة بتفسيرها لاخص  
والاعم بخلاف مرمر به وقد مر وجه خلافه انما قد ذكر نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور  
ع وجنث يصح ان يقال في مرمرت بزيد ان مرمرت متعديا للمفعول لكن لا باعتبار هذا التعدي  
الذي نحن فيه لان المتعدي الذي نحن فيه ينبغي ان يتعدي الفعل من الفاعل لا للمفعول اي  
بصدر من الفاعل وينجاوز الى المفعول به وهذا متنف في مرمرت بزيد بل المتعدي الذي  
جد فيه كون عمله متعديا من الفاعل الى المفعول مع الواسطة وهذا غير محو عنه واعلم ان الفعل  
الواحد يتعدي بعده حروف على قدر المعنى المراد منه قال بعضهم كانه المعاني مكنة فيه وحروف  
الخطيرها فاذا اردت ان تبين ابتداء الفاية قلت خرجت من الدار وان اردت تبين حاله قلت  
خرجت على الدابة وان اردت المجاوزة قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت  
سلاحي على ان في قوله ولا يفرض من حروف الجملة انظر لان المتعدي الذي نحن فيه لا بد فيه  
من تغير لفظ معناه اي حروف كان لان التعدي به بحسب المعنى فصل ذكر الاندلس في المحصل ان  
الفصل هو الجوين الشافعي ومنه فصل الرابع لا يجر بين الشافعي والشافعي فكان ينبغي ان يوصل  
بينهما فيقال فصل بين كذا وكذا لان المصنفين يجر ونجى الباء فيصلون به فيقولون فصل  
في كذا كما يقولون بانه كذا وهو خبر مبتدأ محذوف وفي مثله بدل من فصل او مبتدأ لما خص  
بالشواين لكونه للوحدة نقص عليه ان في المطول حيث قال ادخال الشواين في الانشور والجرانية

او بالصفة القدرة اي فصل عظيم بجانه على ما قبله والواجب المتقدمون من تنكير المبتدأ انما حصل  
الفائدة كالمخرج الخارج في المطول حيث قال الحق ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدأ  
اذ حصلت الفائدة فاجز عن اي تنكة شئت نحو رجل على الباء وعلام على السطح وكوكبا نقص الباء  
خبر في امثلة ولولم يوصل به جاز ان يضاف لا ما بعده وجنثا اما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ  
خبر محذوف او ما بعده ان صلح وان لا يضاف وجنثا اما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبر  
محذوف او بقاء على الوقف لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والماضي قد يعرض فيقال ان كلمة  
قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان اخر وهو ظرف له ويتركب بدق  
في امثال قولهم تقدم الزمان الى في وسيا في الزمان المستقبل والجواب انها متافاة واهية لان  
ايها لفظ يفهم من تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يحظر بها لزم شيء مما ذكر وامان دقيق فيها  
فيستفاد من علومهم الاخر لا حظ فيها جاب المعنى دون القواعد الفطرية المبينة على الظواهر كذا في  
خاتمة المطول وقد قيل لورق لفظ قبل يضم للام لم يرد ان ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا  
لنفسه او شئ زمان اخر للزمان ورد عليه بان هذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر  
الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفية وهي الظروف اللازمة للظرفية  
بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقديره او مجرورا بغيره وقال الرضي ومن الداخلة على الظروف  
الغير المتصرفية اكثرها بمعنى في نحو حيث من فيك ومن بعدك ومن بيننا وبينك احب وفيه نظار وقال  
ان ارجح في شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللفظة على انه يجوز ان يكون هذه  
الظرفية بطريق انتمال الكل على الجزاء المعنى ان كل زمان من اجزاء الزمان الذي قبله ما كان ماضيا  
وقال الرضي في شرح المفتاح هذه تعريفات تبيها يفهم منها ايل للغة ما هو المقصود بعبارة ما فلا  
يتجسس ما ذكرتم قال على انه قد يقال التغاير الاعتباري بصحة الظرفية في الجملة ثم قال وقد بين في علوم  
اخر لا حظ فيها جاب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بدوئها لا بازا متاخر  
بخلاف الزمانيات وتبقى معطوف على حصل في قوله ما حصل هو والضمير منه يعود الى ما  
في قوله ما حصل هو وعبارة عن الماضي ويؤيد قوله هو منه يعود الى ما حصل بالزيادة وهو  
عبارة عن المستقبل في قوله وتبقى نظرا لان المضارع لو كان متصفا من لوجب ان تدل على اكثر مما دل

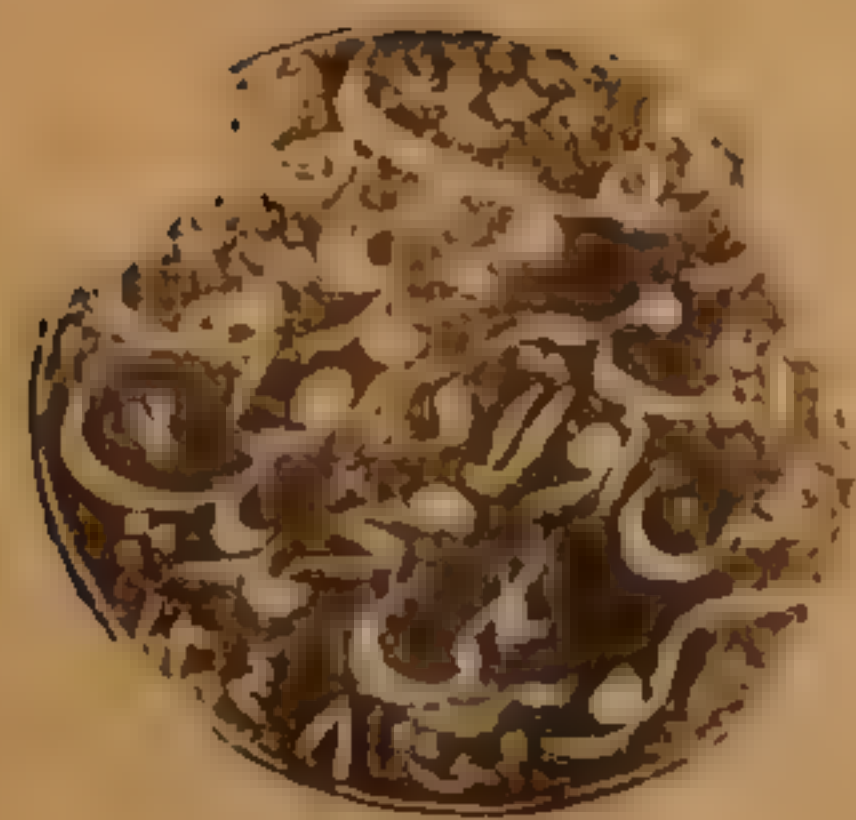






من التعبدات بيان مكبات ومن قيل على النقط لا يقهر فقرن والافاضل الدليل هو استعماله في  
 ابيضاء الفصل وغيره فلا بد من علمهم ان هذا في اللغة لا غير صاحب القاموس عن الالف ان الخ  
 انما يعمل اذا كان الاو غير بعد سر ولو كان مكانا غير من الفاظ الجود لم يحذف ولا ينجوز ذلك  
 مورد السماع وتبعه ذلك ابن بنام في معنى البيت وحكم بان قولهم لا غير الحما والخمار انه يجوز فقد  
 ابن الحاص لا غير وتبعه ذلك ان احو كلامه وفي الفصل حكاية لا غير وغيره وشهد ابن مالك في باب القسم  
 شرح التسهيل على جواز وهو ثقة لا يشهد لابن سوريه فالفهم الذي قال الجوهري ان الكا بالمدح والقلب  
 وقال ابن مالك ان لا يكون في شرح المفاتيح الدكا في الاصل التوقد ومعناه اللغوي المجازي سرعة الانتقال من المبادي  
 الى المطالب قال ان رجلا في المطول الدكا شدة قوة النفس لاكتساب الاراء، هذا مجيب وفي الاصطلاح قد  
 ستعمل في الفظة يقال رجل ذكي وفلان من الازكي، يريدون به المبالغة في فطنته فاندفع ما قاله من  
 ان الازكي يذكر مع الغي الفطن لانه مقابلة وبسبب تلك القوة الذين وجودة تهبطها التصور ما يد  
 عليها من الغير فطنة وقبل الفطنة والفطنة النبيلة قصد تعريفه وقد يستعمل كثير في الرموز والاشارة  
 وفي الاسل وفي المجازي ومن اهل الذهن وهو القوة في العقل والمكة وقد ذكر من دينا فطن وهذا  
 تنصيص على ان الفطنة ليست لغويا بل ذهني كما قال ابن ابي عمير في شرح المفاتيح جف قال ومعناه في اللغة  
 الفطنة اي الفهم والحفظ ثم انه لم يصف في هذه قوله وحفظ لانه غير معتبر مفهوم الفطنة في  
 كتابه شرح المطالع لعلاء الدين الفريجي على القوة المدركة للشيء وهذه القوة تسمى بشي وحودتها  
 نهائيا لتصوير ما يد عليها فطنة وذكر في شرح المفاتيح الذين قوة النفس على اكتساب العلوم ويطلق  
 على النفس الحاصلة في تلك القوة وذكر الامام في شرح الاشارات ان استعداد النفس لاكتساب العلوم يسمى ذكاء  
 ذلك الاستعداد يسمى في ما فقله الفهم الذي اما على ارادة الفهم من الفهم او على المجاز العقل اي  
 الهبرات اعلم ان الهبرات التي اول الكلمة نوعان بهرات قطع وبهرات وصل ونطلق عليها الفات  
 وصل والفات قطع اما حقيقة بالتركاع على ما قيل واما مجاز الكونها على صورتها في بعض المواضع او  
 كونها متحدية ذاتا واختلافها بغيرها فافاض ولذلك استعمل بها بالهوا، والرجح فكذلك الهوا اذا  
 تحركت صارت بهمة والبهمة اذا سكنت ومدت صارت الفا قال في الصحاح الالف على ضربين لينة  
 ومنحكة فاللينة تسمى بهمة وبهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله تعالى اللهم رفعة بان الموقوف ثمانية وعشرون

ولا يظن بهم خلاف هذا فانه لا يدب علمهم الحفايا فاطنك بالخلايا لانها تسقط في الدرع فيقطع  
 بالسقط فبها ما قبلها مما بعدها تقول بصر احمد فمزة احمد لا تبسج حجت بين الرا والحا، فقطع احدهما  
 عن الاخرى ولهذا سمت حنة قطع او لقطع عن السقوط يعني حاشا الى ان قول المصنف لا  
 بعجز كانت الالفات جواب سوال مقدرو نفيس انتم قلتم ان البسج للفاعل ما كان اول محرك منه مقوفا  
 وهذا لا يصح في مثل افعال الاول بهمة وحصل وهي مكسورة فلجواب ولا يعجز كانت الالفات في الاول  
 وتسقط في الدرع اي فانبأتها في الوصل عن الالف الفرة وكقولهم كل رجلا والاثنين ساع كل  
 علم ليس في قوله ساع ذيبا بل ما كان ان الفرة الشوية عبارة عما لا مدوحة لك ساعته وهو مذهب  
 الكوفون اشار الى السيد عبد الله في بحث المنادى وزده الامامية في شرح معنى البيت بهذا تنقضي عدم  
 تحقق الضرورة دائما وغالبا لان الشوا قال دون على نعيم التركيب الاثيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق  
 تركيب مفيد لا مدوحة لهم عنه ثم قال والمنحاة في تفرد الضرورة عندهم ان يقال هي ملية في الالف الشوا  
 كان لثا عنة مدوحة ام لا على سبيل الخط او هو ان يكون التكلم في صدد دفع من الكلام  
 فليس في آخره تكلم خارج عما هو لصدده كما اذ كنت في وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا ثم سخر لك  
 حديث من ان عمر بن الخطاب قال لعمر بن الخطاب فانه رجل من سانه كيت وكيت ثم ترجع الى كلامك الاول  
 قل الخارج وهو منسوب الى افعه خارجة على افعه الله عنه قريب من التي عن الفذجل من عكسها عمن  
 ان عليا رضي الله عنه كفر حين ذكره حكم الله واخذ بحكم الحكيمين الاموية اللغوي من جانب علي رضي الله عنه  
 وعمر بن الخطاب من جانب معاوية فهو لا يميز الحوارد الذين تقفون في البلاد وزعموا ان من اذنب بنا  
 فقد كفر بهم ثم عثر وفهم ويقال لهم ايضا حكمه لا تكلمهم الحكيم المذكورين وقولهم لا حكم الا الله لا حكم  
 للكان وحرورته لمزولهم محورا او هو موضع وشارة لقولهم سريانا انفسا الله اي بعنا بواب الله  
 ومارقة لهم من الذين واكثر ما يكون الحوارد بالجزيرة وعمان والموصل وحضر موت ونواحي الغرب  
 والذين صنف لهم الكتب عبد الله بن زيد ومحمد بن حرب ويحيى بن كامل وعبد بن هارون ومجوزان  
 يكون اليك المبالغة كالداري والاخرى والا وحدي اول غير ذلك كالاقتصار والابجاذة الكلام  
 بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم الخاطب بالفاعل فيكون في ذكره تعويل على شهادة العقل وذكر  
 تعويل على شهادة اللفظ فترك الحالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة على شهادة اللفظ لثبوتها العقل





بفعله بحيث لا يتصور حذفه والفعل الاعنه فتذكره احاله على حكم العقل واهام الفعل بتركه  
 خوفا على الفعل او خوفا منه بكناد اليه وضيق المقام عن اطالة الكلام بصحة وشامة او فوات  
 وقت او محافظته على وزن او سجع او قافية او ما يشبه ذلك واختيار المخاطبة وتيسر الافكار لدى  
 الحاجة ووفق النظر كقولهم وما المال والاملول الا ودايع ولا بد يومئذ الودايح فانه  
 اقام المفعول وهو كواياع مقام الفعل ليكون موافقا لالاعراب لانه المصراع الاول وكقولهم  
 من طاب كبره حده سريته وينقص بالبناء للفعل عنده من يجوز حذف الفعل وهو كالكس  
 فيما لذاتنا ذراع الفعلان واقضى الاول الفعل والثاني المفعول واعلمت الاول والاخر فتغير  
 وقد يقال معنى قوله لم يسم فاعله بعد بناءه للمفعول فلا يتنقص بخوضه بنى وفريته زيدا على قول  
 اكثا ونحوهم مع بهم وابعد عن جعل الجور فاعلا وحذفه من ابدانه لا يتغير صفة ولا  
 يكون مبنية للمفعول وكذا قيل كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان همزة الوصل ههنا ابن  
 وابنيه وابنة وامراء وامرأة واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين واثنين  
 والمصدر والامر للمخاطبة والسند للمهمزة امر الجازم من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التوقيف  
 وما عدا ذلك همزة قطع فقول الزمخشري في الكس اسماء العشرة وفي مفصلة احد عشر لعدم اعتداله  
 باسم لانه منقوص صا يمين او بابنهم لانه مزيد ابن والاول اول لان المنقوص قد يوزن اصله يقال  
 ايم افعل كايمن فكانه يو جلا في الزيد لا يوزن ابنهم يوزن ابن اصلا قل ابوطاهر النحوي  
 الابن اذا وقع صفة بر عليه مفديين اولقيين او كيتين وهو غير منفي ولا مؤنث ولا مصغر فان  
 تنوين الموصوف محذوف من الخط واللفظ وكذا الفلين واذا نسبت الى الف قد غلب علم ابيه  
 وصناعة مشهورة قد عرفت بها القول كجاء زيد بن القاهر ومحمد بن الامير حذف الف لان  
 ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه بنات فلان بالالف والهاء واذا سقطت الف كتب هذا  
 هدر بنت فلان بالهاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الف كتب بالالف لانه حل محل  
 ما يبداء به غالبا لان القاري ينهى الى آخر السطر ثم يبدى باول السطر بعد فكره وان يكتبوا  
 على غير ما يوجب النطق به غالبا كذا كتف المحتاج شرح النهاية وفي ثبوت تنوين ما قبل الابن  
 في اللفظ والفاء في الخط متلازمان وكذا حذفها وعند يسوية حذف تنوين موصوف ابن

وابنة بحصول اربعة ثباتا كثر الاستعمال والتقاء الالكين وكونه صفة ووقوعه بين العليين فان اخذت  
 واحدا من هذه بنات السور لفظا واللفظ خطأ وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد تحت لانه قوله  
 لانها من اللوازم لا يصلح على عدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقريرنا ان المبنى للمفعول  
 ملحق فاعله ولذلك المفعول به وهذه الافعال لازمة لا يوجد لها مفاعيل بافلا يمكن بناؤها للمفعول  
 وتحقق البحث ان المبنى للمفعول ما حذف فاعله ولذلك المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا او  
 مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال الناجي وغيره ولم يجوز  
 ان يستدل غير المفعول بما ذكرنا ابدان المحصر الابد الدهر والجمع اباد كما مال وابود كفلوس وايضا  
 الدائم وفي باب العايد الابد الدهر المستقبل من غير آخر وجمعه ما ذكرنا بيد من قولهم لا افعل ابد  
 لا يبد وفي حاشية تقرير القامح لابن الجيد قبل الابد دوام الشيء الماض والمرد دوام الشيء المستقبل ثم قال  
 كون الابد موضوعا لدوام الشيء الماض يشترط فانه في استعماله لدوام المستقبل او بغيره فان ذلك  
 من جهة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد والدير والليل والها ومقولة بالالف واللام كما  
 اذا قيل كان ذلك الابد والدير لا يصلح ان يراد به غير التعميم لانه قصد المبالغة مجازا كما تقول اناني ابل  
 الدنيا وانما اناه من نعم وان سمة الشهور رمضان وسوال ذالم بصف البراهم الشهر يلزم التعميم  
 اضيف احتمل التعميم والتبعض كقوله على السلام من حرام رمضان الحديث وقوله تكاثر رمضان  
 الذي انزل فيه القرآن الابه وقال الامام ابن الخروف هما الايام كجوه وبسبب كسما الشهور ان اضيف اليها  
 اليوم احتمل التعميم والتبعض فليس ينبغي لبسك بوجه وبعبارة وهذا مبالغة عظيمة لانه الجمال و  
 للعدوم يقع علمها اسم الشيء فاذا في اطلاق اسم الشيء على قدر بولغ في ترك الاعتداد به الاحد بعينه  
 حد وهذا القول هم اقل من كثره قال الناجي في شرح الكشاف ولا شيء جعل منزلة لهم واحد فدخل في  
 الجمل على ما لا ينبغي غير وقال في موضع آخر لا يندى بجمع غير حرف او هم ظر اعرابه فيما بعده وعن الزمخشري  
 انما زائدة وهو مجرور ومن والمعنى فلان في حاشية الكشاف محل قل شيء او غير زائدة اي اقل من الشيء بمعنى انه  
 لا يلتفت اليه وقال بعضهم اذا دخل الجمل على النافية منع منها بناء الشيء بعد التقدير تقدير من بعد  
 اذا تجوز بلام من شيء ويجوز نظر الملا ولا ذكرية الكتب المشهورة وقال في معنى اليبس الكوفيين انهم



وما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم برأيا حرفاً وسببها زائدة لفظاً لا معنى وقال ابو علي قد لا  
 لهم بلا والاصل قصد كسر الصاد وابدل اي الصاد بالراء وكل صاد وقعت قبل الدال يجوز ان  
 تشمها راحة الزا اذا حركت وان تقبلها زاء محضاً اذا سكنت وبعضهم يقول من قصد له بالالف  
 اي من اعطى قصد اي قليلاً وكلام العرب بالفاء بنقطة وحكى قطرب الفحط بظاير ولف محمد بن  
 منيرة النحوي وجاء نحو ص ومثل يقال شربه اذا صارت ذاعلة قال سبويه اذا اردت كسرهما الياء كانا  
 افعول نحو اجده الله واسئله قبل وفي التمثيل به نظر لانه يجعل مبنياً للفاعل ايضاً يقال انك يده يشل بالفتح  
 والفتح في الغابر وفيه ان التمثيل سهل بالهمزة وفيه عده لا يبنى للفعول ابداء محالف لافعال  
 صاحب كين فحيث قال فاديفيد فذا ويفود فودا وكذا عدو عكاً منه مخالف للصحاح حيث قال وعكاً  
 للحي من باب وعد فهو موعوك والوعك معك للحي فبسي للفعول ابداء وكذا للوب احرف لا يكتل  
 بها الا على سبيل المفعول به وان كانت لغز الفاعل مثل زهه الرجل وعنه بالامر ونحو الناقة وانك  
 وبنهاه الحكي ابن دريد زهايز يوز هو اي تكة غيرهم هو ذكره في الصحاح للعلم بقاها في غلب  
 العادة في هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال للفعول غالباً لا ابداءً والاولة ان يقال لتعاد بعدد  
 الاختيار لا ان يقال ما ذكره حكيم لاعلة ما في اوله احدى الروايات اربع اعرض عنه بنصره فانه صدق  
 عليه هذا التعريف وليس صار واجبة بان المراد ما فعل ما في التعريف فعد ما في زينة اوله  
 احدى الروايات واعرض ايضاً بنحو يزيد ويشكرهما واجبة ان كلا منهما فعد مضارع في اصل الرفع  
 ثم نقل لا الهية وبان المراد ما يكون احدى الروايات يقصد للضارع والنون التي يكون في غير  
 صورة تعظيماً كقولنا نأ ونريدان نمة او من اذكره نحو انا وزيد بفعل او اما حقيقة كالمثال انما  
 او اعتباراً لان هذه الصيغة انما تستعملها التكلم بقران له انما عابد يرون لا مذسب وقد يستعملها  
 وحده تميزاً لنفسه في الجملة الجار اذ كان مع غيره وقع قبله بسطر وبعده بصحفة مع غيره فان كان  
 غيره بالغا فالاول يوافق ما قالوا من ان لفظه مع لا تدخل الاعلى التنوع فلا يقال جاء الامر مع  
 الامر بل يقال جاء الوزير مع والتمسح الف كقولنا ان الله معاً وان كان متوعد العكس الامر لان  
 يوزع الاعتبار او يقال قد يقصد بهما مجرد الصاحبة كما ذكره الزيف في حواشي في الفتح اعلم ان مع

لهم بدل الشوب في قولك معاً ودخل الجار في حكاية يسبويه ذهب من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر  
 من معي وسكس عينه لفة نعيم وربعة لاخرون خلافاً لسبويه ويسبويه اجنباً عنه وقول النحس  
 مع جند حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافاً فيكون ظرفاً وله اجند معان بله لاجل ما وضع  
 الجماعة ولذا تجزى بها عن الزا نحو اسه معكم والتمه زمانه نحو جند مع العود والثالث مرادفة عند وعليه  
 القراءة وحكاية يسبويه السابقان ومفردة فتون ويكون حالاً وقد جاءت ظرفاً مجزاً به وبه في الاولاد  
 يجمع جيعاً عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب انك جاء جميعاً بجملة ان فعلها ما في وقت او في وقتين فـ  
 انك جاء معاً في وقت واحد وقال الرابع مع يقضي الاجتماع امله المكان نحو ما في الدار معاً وفي  
 الزمان نحو ولد معاً وفي المعنى كالتقاء نقس نحو الاخ والاب معاً وفي الزينة نحو هاهنا العلو  
 يقضي معنى النقرة وان المضاف اليه للفظ مع هو المصور نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معاً اي ناصر  
 الله ويسعمل في التكلم وحده في موضع التفعيل بهم العظيم كالحاء في المطول ولم يجر في ذلك اللغاب  
 والمناطقة الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين قبل في في الفير والافال جمع من اهلهم الظاهر قد جاء في  
 القرآن الواحد كما في قوله تعالى فنادته الملائكة ان المنادي كان جبرئيل عليه السلام وحده وفيه نظر  
 لان الجمع المجمع باللام يسلم عنده مثل هذا الموضع معاً لجمعية فيكون مفرداً في المعنى ولا كلام فيه والمراد  
 بالكلام القديم كلام القدماء من البغلاء البدويين لا القرآن العظيم بدليل ما بعد ما هو استعمال المولدين  
 فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم  
 المحرم وجعل على الاضافة لا يدفع لزوم كون القرآن وارداً على أسلوب المولدين ولو بعض المواضع قلت  
 هو من باب تغليب الخطاب على الغائب اي اذا طلق انت وامك وانما خصص لندا وعي الخطاب بالحكم لانه اما  
 امه فنداوه كندا هم اولاد الكلام مع والحكم غيرهم بقي منها تحت وهو ان صاحب الك في الفاخر جوداً  
 في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لعظيم رسول الله عليه السلام واشتد له الرمحى  
 بقوله ان عرفان شتمت النساء وكم وذكر قاضيه في قوله تعالى والقلم وما يسطرون ان خبيراً  
 راجع لا القلم والجمع للعظيم ان اردت بالقلم القلم الذي خطه اللوح وفي قوله تعالى اخوف من دعوى  
 وملائهم ان الضمير لفرعون وجوه على ما هو المعاد في ضمير العظام فقد وقع كلا الامرين في القرآن  
 المجيد وحده على أسلوب المولدين لا بله معاً في ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الذمعي في موضع



الشهادة من كلام القدماء فكيف يصح قول النازح ولم يحج وذكر صاحب الغاية في شرح ديباجة الهدى  
 انه اراد بقوله رسلا وانبياء محمد عليه السلام جمعة تعظيما واجلالا لا القدوة وذكر الدمايني في  
 شرح الفخر وربما خوطب لامة الواحدة بخطاب الجماعة المذكور يقول لرجل عن اهل ففلوا  
 كذا مبالغة في شرفها فيعدل عن الاذان والثبات للجمع والتذكير بعد عن الضمير لانه تبين ومنه  
 قوله تعالى حكايته عن موسى عليه السلام فقال لاهل امكنوا واماما ذكره القاضي في تفسيره النساء  
 حيث قال في قوله ولولا فضل الله عليكم الضمير للرجل وجعل التعظيم فليس اذ لم يفرق بين  
 في شرح من القرائن واعترض بانه يستعمل في الله تعالى وليس قبل فيه نظرا لان اليا لغة مؤنثة  
 لا يطلق عليه اسم الغائب مع التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا في الدلالة انما على ان  
 الحكم يقول في باب اثبات الصفات بثبت السمع والبرهان فيك للغائب على ان لا يدققوا  
 ولا بعد فيه اذ يداد الغائب عن حوصلنا ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر و  
 اجبت ان الالاد اللفظ صحيح اما اذ لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب  
 يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غير هاتين لان التكلم والمخاطبة والغيب بالنسبة اليما وفيه  
 نظرا وعلم ان الامام في الدين الرازي ذكر في شرحهما الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقال المعزلة  
 والكرامية انه اذ اول العقل على معنى اللفظ ثابت في حقيقة تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ على رده الاذن  
 اول يرد وهو قول المبكر من اصحابنا واخياري القول ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات ففيه موقوفة  
 فكل مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب على غيره منهم بطلان كذا قيل وبهنا فائدة مهمة قال في شرح  
 العقائد واذ ورد الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلغة فهو اذن باطلاق ما يراد به من تلك اللغة  
 او من لغة اخرى وما يلزم معناه ثم قال وفيه نظرا في الاخير لان كل اسم ورد به الشرع لزام  
 كثره كالحق مثلا ومن لوازم معناه مفهوم حالق الخوازيق والشياطين والشرور ونحو ذلك ما يؤتم  
 شيئا ولو بالنظر الى الظاهر ذكر في بعض حواشي الكتاب ان الابرار المذكور قد يكون في المراد ايضا  
 فنعيم النظر او كما علم بعضهم فلا يطلق السبحي والطيب والعارف ولا الفقيه والعاقول ولا  
 لغطين لا غير ذلك من الالهام التي فيها نوع ابراهيم بما لا يصح في حقه تعالى على ما ذهب اليه القاضي  
 ابو بكر من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفي الابرار من الكفار بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف

وفي شرح المقاصد اطلاق اهل لغة اسمها لغة مع العلم ان الله تعالى لقوله من حذى وكبرى سابع وذائع من  
 غير نيك وكان اجماعا والاد بورد وشرح وورد كتاب اوله متواترة واجماع واختلفوا فيما ورد  
 بغير واحد فاجلته طائفة لانه من باب العمل وافعال الله وذلك جائز في الواحد ومنه اخره  
 لرجوعه الى اعتقاد ما يجوز في تحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي عياض والصواب  
 جواز التثنية على العمل ذكره في شرح مسلم وقد يفرق في علم الالهام ان جواز استعمال الفعل بالنسبة  
 الى الله تعالى لا يلزم جواز اطلاق اسم الفعل عليه تعالى والاطلاقات الضمنية غير معتبرة ولا ممنوعة  
 شرعا وقد جاء تبارك الله ولا يقال الله مبارك والله يدعونا دار السلام ولا يقال الله داع فاب  
 عليه ولا يقال استأب ومنه الكتاب والكثرة وان هذا لا يخص باسم تعالى بالنسبة الى الانبياء عليهم  
 الصلوة والسلام ايضا كذلك ذكر في شرح البرزوي لعلاء الدين وقال بعض شراح المثار في حديث  
 ان الله رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق الرفق عليه تعالى اسما ولا يقال في الدعاء يا رفيق لانه لم يوجد  
 في ذلك نقل ولا يفهم من الحديث جوازه لانه ذكره على وجه الاخبار لا الهية قال في بعض حواشي  
 الطول في قول حسان في مدح النبي عليه السلام يعين دجيا وين من تحت حجاب زنة كشق النون من  
 كاتب يجوز ان يراد كاتب الاذن على منوال تقاس الاذن لانه يطبق النسخ ولا ينفذ في مثل ذلك الا ما يلزم  
 ضمنا لانني يحذر ورويه بهد ذلك الابيات والحديث وقال الرازي في التفسير وقد ورد وعلم انهم  
 الالهام كلها ولا يجوز معلم وورد بحسبهم ولا يجوز عندي باحج قال الطبري في شرح البيان ما ورد في شرح  
 السنة عن النبي عليه السلام في جواب من قال فان طيب رقيق والله الطيب ليس كذلك منه عليه السلام  
 في نفسه تعالى بالطريق موقوفة مقابل القول طيب من كذا وطباق الجواب على السؤال كقولنا تعالى تعلم  
 ملا في نفسه لا اعلم ما في نفسك قال صاحب الكشاف في ذلك الكلام وبنية فقيل في نفسك لقوله تعالى في  
 في شرح المقاصد قد وجدنا من الاوصاف ما يمنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالكبر والمنه والسرير  
 والسيح والخارث والزارع والرامي لان في صحة الاجاء على الاطلاق لا يكتفي بحد وقوعها في الكتاب والسنة  
 بحسب القضاء والقسم وبساق الكلام بل يجب الاجلوع عن نوع تعظيم وعبادة وقال في النجم الوهاج  
 وفي اطلاق اسم الصانع على الله تعالى نظر اذ لم يرد به اذن في كتاب ولا سنة واجاب بان الله تعالى في رواه  
 في الالهام والصفات وصاحب كتاب الحج لا يحج ومعناه المركب المسمى قال الله تعالى صانع الله الذي انفق



كل في فعل على اللام ان المصنع كل صانع وصفة وفيه نظر كثر ودور في كلامهم اما بقدر او  
اما باعاضها اعني الحركات الثلاثة اذ لا توجد كلمة خالية عن الاعراض فيكون باعتبارها بحركاتها  
التي هي السار والنبات السار مع ما يستلزمه الخفة الجارة للفعل الناشئة عن الزيادة ومع كون الحركات  
ابعاها هو ان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة والواو اذن حاصلة من ضمين وكذلك الالف فتحة  
ومدة ومدة الفتح فتحة فتكون الالف حاصلة من فتحين وكذلك الباء كسرة ومدة وكسرة فحصولها  
من كسرتين لا سيما لان الفتحين في مثل مثل وزنا ومعهما عند الجهور واصله سوى او سوا والواقع  
بعد ان كان مفردا اما مجزوعا انه مضاف اليه ما زاد او بدل من ما هو كسرة غير موصوفة او مرفوعة  
على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة الجوار والقلعة  
صدر اليه الواقعة صلة او وصفة مرغوبة الرضى او منصوب على تقدير اعراضه ان كان كسرة لانه  
بتقدير التوبين وقبل على التثنية في الوجهين وقبل ان منصوب على انه شبه بالفعل به وقال صاحب الفوائد  
اعرف للنصب وجهان ان يكون على قوله ولا سيما بزيادة جليل وبما يهنا منصوب على الظرف وقبل  
ان يظفر بل هو منصوب على التثنية بالفعل لعدم تجوز النصب ان كان معرفة وهم من الاندلس على التقدير  
خلافه عند غير الاخفش وعند ما جبر لا يلزم وقطع سعة عن الاضافة من غير عوض فيكون  
خبر لا معرفة وجوابه انه بقدر ما كسرة موصوفة وقد حذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا  
بتفاوت الالف من حذوها مع وجودها وحذفها وقد يقال لا سيما والواو التي تدخل عليها  
في بعض النسخ اعني في قوله الرضى وقبل جالية وقبل عاطفة وفي معنى اللب وتندب اليه دخول  
الواو على الواو اوجها في قوله على خلاف ما جاء في هذا البيت فهو مخطئ وقال البلاء في شرح  
تاج الصالحين مع ونولا اخر في حاشية القاضى وابن الهمام وقوام الدين الاتقاف في شرحه رغبة  
البيان والتمسك به لا لا نظير له في كلام العرب والعجم ثم عدل من كلمات التثنية لكونها ما بعد ما جبر  
على قبلها من حيث اوليته بالحكم التقديم والاولى من حقيقته حرج به الرضى فاندفع اعتراض صاحب  
المنوطة في التثنية الكسرة على من عدل من كلمات التثنية وقد حذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها  
الاحتمال الى معنى حصوله فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فان قلت في ذلك لا سيما ولا سيما  
فهو بمعنى وخصوصا لا سيما وكذلك في ذلك لا سيما وهو ان كان في الواو التي بعد الى وقبل عاطفة على مقاد

كانه قبل لا سيما هو السار والنبات السار مع ما يستلزمه الخفة الجارة للفعل الناشئة عن الزيادة ومع كون الحركات  
من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر الدال ايضا والدال لا يسنون وجوده وجود الدالين من غير عكس وسبب  
حذف الدالين لانها تخرج بليين من غير كلفة وحسونة على الدال ان الساع يخرجها فان المخرج اذا السع  
الصوت ولا ان واذا ضاقت انضغاط في الصوت وصل الخفاء والهمز هو ضد الجهر قال مكى في الرعاية  
الفنة نون ساكنة حفيفة من الجشوم تابعة للنون الساكنة ولو تنوينها والهمز الساكنة وانما حذف مجزوع  
شديدا على الدال في الخفاء والحق ان الالف في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
النون ولو تنوينها والهمز اذا سكت ولم تظهر او الجشوم مخرج محلا فيقول الجشوم في مقدمة وغنة  
مخرجها الجشوم اراد به محل غنة مجزوع او غنة مجزوع محلا بقدر المضاف لا الناصفة والاذكر الصفات  
ولانه كان غنة ان يذكر عوضها النون الخفاء فان مخرجها من الجشوم حرف بخلاف الغنة مع ان منهم من  
يسمى النون الساكنة الخفاء قبل حرف واذا ضاقت مع القول بحذفها كما في الجوار بردي فانه عدا من الواو  
المتفرقة فيمكن حمل الغنة في القدم على النون الخفاء تفسيرا بلا تكلف والجشوم حرف الانف التجديب الى  
داخل الفم كسرة التمهيد وقبل افصح الانف ولا حل هذه الشبهة حذفوا النون مع لم يكن وقبل لا سيما  
ابا في امتداد الصوت وقبل حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ذكره بعض حوشر القاضى فان وصلت ساكن  
ردت نونها كقولهم تقال بكن الذين كفو او لا يجيز بسوية سقوط النون عند ملاقات ساكن وقد اجاز  
يونان وهو قبل ذكره في الزيادة الالفية لان الضاد في اللغة الشاربة واحصل الضاد في تقابل السينين  
على ضرع الشاة عند الضاع يقال ضاع السمك ان اذا دخل واحد جملته من الضرع ثم اتسع فقبل كل واحد  
مضارعان كذا في شرح الفصول لابن يونس في حركات والسكنات في الحركات بلفظ الجمع لوجودها  
في كل منهما قال والسكنات لكلمة او باعتبار الافراد او الالف واللام يخرجها عن معنى الجمعية فطلق  
الهمزة وقوع مشتركا بين الحال والانتقال كما في العبد او الماذبة الهمزة في اللغوى وهو الابهام  
فيكون الغنة وتكونه من حال الى حال والانتقال كما في الهمزة لا احتمال الافراد على معنى واليه بقوله كان  
ان رجلا في تخصيصه بالسين وسوف وانما عرف السين بلام العهد في الاسمين والانتقال لانه  
يجي المعان احر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف بعد كاف  
الموت نحو كرمك وسبى من الكسرة لم يعرف سوف لانه لا يجي للملاكمة فيضارع علماء له في ذلك



يقولون فلان بقى السوى يعنى بالماضى ان يكون له ان يعلم ان المستقبل وينفذ  
سوف عن الين بسؤال اللام نحو سوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملقى كقوله وما ادرى وسوف  
اخال ادرى اقوم آل حصن ام نشاء فقول صاحب المختار ولا يفصل بينها وبين الفعل بل ان  
ولهذه المشابهة التامة اعرب ولا يلزم تسمية الماضي مضارعاً بوجود الشبهة التامة فيه كما بينت في  
الزنية لان اعتبار النسب والتسمية جميعاً على غير حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوده في غير السمي  
لكن يلزم اعربه على ما لا يخفى فالاولى ان ياتي ما ليس بالماضي ويوان المضارع معاً متعاقب على  
العوامل وهي كونه ما هو كونه وعلة ومعطوفاً ومستأنفاً ان لكم معاً متعاقب على صيغة  
بتعاقب العوامل وهي الفاعلية والفعولية والاضافة كما ذكره ابن مالك في نزهة التسهيل من بين سائر  
الافعال قبل ان السائر مع الجمع والتعالي مع الباء غلطة لغة العرب في الكسفة قد التمس ان  
بمعنى التلا وتعالى بمعنى الجمع من غلطة الخاصة وقال ابن الصلاح في مثل الوصل لا يقبل ما تقدم به  
الجوهري وانكر عليه قوله سائر السائر جميعهم وقال انه متاخر به ورد بانه لم يقد به بل التبرى  
والجواسع وغيرهما نقلوا ذلك وقال البري في ذروة العوض في اوهام الحواش ومن اوهامهم الفهم  
واعلاطهم الواضحة انهم يعملون سائر الجمع ويؤيد كلامه العرب بمعنى الباء وقال النودي سائر  
بمعنى الجمع لغة صحيحة وقد استعمل الغزالي في مواضع كثيرة ذكره من قبل الخفاضة الفاظ الشفاء وقال ابن  
الحاج في نزهة المفصل انه بمعنى الجمع وبمعنى الباء وقال صاحب الكفاية في الفائدة انه بمعنى الباء وانه  
بمعنى الجمع من غلطة العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في استقامة والحق ان كلامه المغير بالغة  
ذكره في حاشية التلويح قال ابن ورد سائر السائر السائر معطوف وجده في نسخة كقولهم جام سائر في فلان اي  
جلهم ولكن سائر المال اي معظمه وقال ابو علي وابن ولاد ان ذلك كنه والبقية لاقول ولهذا يقول اخذت  
من الكتاب ورك سائر ولا تقبل بقية وقال ابن برزني جعل سائر من سائر يجوز ان يقول  
لقب سائر القوم الى الجماعة التي يسمونها بهذا الاسم كنه في تهذيب اللغة والى كنه في ذلك لا يريد ان  
تعيين مقدار الحال معوضاً الى الفعل فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال يكمل ويمنع  
ويح ويكتب القرآن ويجاهد الكفار وبعد كل ذلك لا يخلو ولا يسكن في اختلاف معار براد منسها وهذا على  
مذهب المنكرين القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من اوقات موهومة لا من اجزاء موجودة

فالان عدمهم جزء موهوم موهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود  
متصل بالحال عندهم وهو الان عرض حال في الزمان لاجزاء منه فالان بحسب ما يقال انهم عرض موجود  
حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفصيل الحال لا يستقيم ابتداء الزمان وانها له ولا بالنسبة  
الى الامور الابدية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال وقد  
يقال ان الحكم ان الحال هي ما قاله هو العرف والافلا وجود له في الحقيقة كالحقيقة كالسبب صيغة خاصة  
لانه اوضحه آخر جزء من الماضي طقة اول جزء من المستقبل من غير ان يعنى بينهما شي اسمه حالاً  
والراد به ما يترتب وجوده الى المراتب المتقبل الزمان الذي ترتب وجوده محجوباً ببعض فقال  
انكم تترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان تترقب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون  
السبب في التلقية يكون للزمان زمان آخر يوظف له فان جعل تترقب بمعنى الحال كان كل ما الى المستقبل  
ماخوذة في توقيف الآخر وهكذا يدق في امثال قولهم سياتي الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا وقوله  
وجوده بعد زمانك سوا حمل تترقب على المتقبل او على الحال وايضا على تقدير حمل تترقب على المتقبل  
يلزم محذور آخر لان كون التترقب في المتقبل يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم  
وقوله وجوده بعد زمانك يقتضي حصول الزمان بعده فيلزم احتمال التسبق على تقدير ان حال الزمانين  
وخرجه الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تعاريفهما ولكن نقول في النسخ الاول من الاعراض  
الاول ان كون الرتبة المستقبل المتكامل كون التترقب فيه يلزم احد المحذورين او يجوز ان يترقب  
في الزمان المستقبل الوجود الزمان لا في زمان وجوابه مرة اول الفصل بفعل الآن وهو مبني  
على الفتح وانما وفي الاصل ان على وزن قال معناها ان جعلوه هما الزمان التكلم وعرف بالالف  
واللام تبييناً على تعينه ويشيد بزمان التكلم فيقع على ما كان عليه من الفتح وقد ينقل الفعل الى  
الاجزاء وهو قليل وعلى قوله السلام ان الله تعالى عن قبل وقال ومن هذا القبيل قوله عليه السلام  
وهو الزمان الذي ذكره الله في قوله كلابل ان فاندفع ما قيل ان اراد به المصدر فالزمن وان اراد به  
حكاية الفعل في الفعل لا يحكي بالالف واللام لانه اي لا يفعل مستقبل الوقوع في الزمان الا ان  
ان الزمان مستقبله اي الفعل وقيل كان الفاعل مستقبل على ايقاع الفعل والفعل مستقبل  
وتوجيه الاول لا يخلو عن حرازة بفتح الحاء المهملة والراءين المعجمين من الحز وهو القطع اي



الوجه الاول لا يحسن كونه ضعيفا مقطوعا غير محتاج اليه والصحيح من تركه من جملة ما يحسن بعضهم  
ان الفعل في عرفهم ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيلزم من هذا ان لا يكون متركا بين حال  
والاستقبال ثم قال رحمه الله لم يكتف الفاعل بمعرفة ان يقال ان المضارع يصدق عليه انه اقرب من  
الازمنة الثلاثة لوجود الواحد في الاثنين والاد الاخر ان لا يصدق فقط ولا مقترن بكل وضع بل هو  
تأمل هذا وكيفية تبادر الفهم الى الحال في معنى هذا او خذ هذا او لا هذا او هذا كما ذكره وهو  
من الاقضية الذي يقرب من التخصيص لانه يدل على الخروج من كلام الكلام مع وقوع ارتباطه  
لان الواو بعده للحال التبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة في كاذب اليه جنى وكثير من المحققين  
لانه من اقوى امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار بين اكثر من المعاني في الجملة كما ذكر  
في اصول الفقه وايضا من الكتب ان يكون لها صيغة خاصة قد يقال انهم خصصوا الماضي  
بفعل المستقبل ففعل ففعل ان يكون للمضارع الحال اختص بزمان المستقبل ويخلص للمستقبل  
الماضي التاكيد ولا يلزم لانها للطلب والطلب في المستقبل ولا للماضي فاما المستقبل ايضا عند بعضهم  
وعنه الاخفش ان صلاحية الحال باقية وان دخله لا كقولهم نعم وما لكم لا تؤمنون بالله وما لي الا ارى الهدى  
هدى وما لي لا ابعيد والدعاء اي اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون للمستقبل لان الدعاء في المستقبل  
ولام الامر لانها للطلب ايضا وحروف النواصب للمضارع لانها ايضا للمستقبل واعمال في انظر للمستقبل  
فانه اذا عمل فيه صار مستقبلا يكون معقوله الواقع هو فيه مستقبلا وما عدا الذي اعماله في ما عدا ازمه ادوات  
الشرط والتمني في المستوفع واتصا به طلبا ووعدا ومصاحبة اداة ترجيح او اتفاق او لو المصدرية  
والامثلة في شرح التسهيل وبصرفها في اللفظ بل في الجازمة ولو ان شرطية غالبا وبازدواج وقد في بعض  
الواضع وسماعه في التفسير في المعنى قولهم في الدين وسوف حرو في المستقبل في حرو في المستقبل  
لان اوضح ثم قال في التفسير في قوله تعالى اولئك سرحهم الله انها مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي  
مؤكدة للوعد واعتراض عليه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من الين وبان  
الوجوب التام اليه بقوله لا محالة لا تفاد للين به واجبت الموضوع للدلالة على الوقوع مع التام  
فاذا كان المقام التأخير كونه بشارة مختصة لا فائدة الوقوع بتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب  
وقال في موضع آخر من زعم التفسير انها اذا دخلت على فعل محبوس او مكره افادت انه فاعية لا محالة

ثم قال ولم ارم فيهم وجه ذلك وجهه ان دخولها على ما يفيد الوعد او الوعد مقتض لوكية وتبيين  
معناه وقد ادى الى ذلك في قوله تعالى فيسبكم الله فقال معني الين ان ذلك كان لا محالة وان  
لا حين وصرح في قوله تعالى اولئك سرحهم الله بان الين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد  
الوعد كما تؤكد الوعد اذ قلت سائرهم ثم قال ان ارجح في شرح الكشاف ان الين في الاثبات مقابلة  
لما في الكيفية وقد يحد من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن التيمي في موضوعه للاستقبال  
مع الدلالة على تحقيق ما دخل على عليه قال الخليل ان سبيل جواب الين يقول ان يفعل جواب لا يفعل  
وقال صاحب المعنى قال بعضهم في قوله تعالى سجدوا اخبر الين كالتعريض للاستقبال مثل يقول  
الفرها وانما نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلهم ولكن دخله الين لتفاد بالتميز او الاستقبال  
ثم قال وهذا الذي قاله لا يوفى النجاة وما يند الين من انها نزلت بعد قولهم خلافا لمراد به التخيير  
حيث قال فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكره في العلم به قبل وقوعه بعد  
عن الاضطراب اذ وقع والفاء حيث قال فائدة تقديم الاخبارية توطيئ النفس لاعداد الجواب ولو لم  
قاله انما يتفاد من المضارع كما يقول فلان يقرى الضيف ويصعب للجل يريد ان ذلك اية  
ولين مفيدة للاستقبال اذ التميز او التاكيد في المستقبل وقال الامام ان هذا للفظ وان كان  
للمستقبل ظاهرا لكنه قد استعمل في الماضي ايضا كما لرجل يعبر على فطعن بعض اعدائه فيقول انا اعلم  
انهم اذا ذكروه مرة فيسذكرونه مرات اخرى فيصح على هذا التأويل ان يقال يقول الفرها من الذين  
من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت الآية يقال نفقة اذا وسعته بعد غيرهم  
لان يقال عاب فلا يلائم الخطاب فالصواب تقول كذا في شرح الكشاف وقد سبق بعض ما يتعلق  
بهذا وسوف اذكر في ما قاله البصريون قبل هذا دعوى مجردة عن دليل ومردود ايضا لان العرب  
غيرت سبيلهم وسوف يفعل عن معنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف توفى الله المؤمنين اجرهم عظيما  
فيسد خلهم من ترجمته منه واجاب بعض الافاضل بان يقول وعندي ان هذا الدعوى مجردة  
وما اورده من التمسك لا يدل على انها بمعنى واحد قد يرتفع وقد يحذف الفاء في  
حكاية الكسائي عن بعض الجازيين هو وحكي صاحب المحكم سبي وحكي الكوفيون سب يكون الفا  
وفهمها وحكاية سبي عن بعضهم وهذه الثلاثة مترجمة من سوف اتفاقا وقال الكوفيون الين ايضا



ولهذا يسمى بموقر واذا دخل لام الابتداء احتصن زمان الحال بما ذهب اليه الكوفون والمو  
على وقال ابن مالك انما يختص الحال بحيزها المتقبل ونقل بعضهم عن سبويه انها توجد مع المستقبل  
قليلًا وتخلص للحال ايضا بالان والساعة على الاكثر وجوز بعضهم بقاء الموقر بالان وما في معناه كاشارة  
مستقبلا لصاحبه للام الدال على الاستقبال لقوله تعالى لا ان يكثر ويرى ويجلس ايضا بنفسه ليس وان عبد  
وبهذه اللام يدخل على الماضى الى امر نص على الاختصاص بالمرور على خلافه وعلى الاخر الموقر بقدر  
المرور وانما جاء على الاخر المتصرف المجرى من قدمته بالمرور وجوز جماعة وعلى آخر البند القدم  
وعلى آخره الموقر جوزه جماعة وانما جاء وظاهر القوان يستوعب عوارضها فاما ما بعد ما قبلها قال الله  
تعالى انا انكم لم نرسلون ومثله كثر والمذكورة في غير القوان امتناع العمل صريح في قوله تعالى اذا مات لسوف  
اخرج حيا وبذلك صرح ابن مالك ومنه مطلقا وتبع جماعة كثيرة في كلامه ان كان في اضطراب حيث لم  
في هذه الآية عدم عمل ما بعد الحرف الذي لا المصدر فيما قبله وان كان ظرفا واجازة في مواضع وكذا  
في كلامه مع اللجب جزم في هذه الآية في موضع بان اذا ظرف لا اخرج وان ذكر من توسعهم في  
الظروف في موضع بان التوسيع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن عن قضى ما استخبا خاص  
بالشذوذ الدما بين وجوز صاحب الكواشي في قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ خير ونص عليه جمهور المتأخرين  
وهو المتأخر عن شاذ الباء وفي التنزيل الى البحر في قول اللام في الآية ليس الحال لدن الذي ليس  
بوجود فيها اجيب بانها حكاية حال وبان اللام تجوز ان يكون للتأكيد وبان المضاف محذوف والتقدير  
فقد ان تذهبوا به وقال ابن هشام وتقدر الى حيان قصدكم ان تذهبوا مردودا بأنه يقف  
حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب فان رفع ما ورد بالاية على قول البيضاوي في  
تقديره تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على التوقع والحزن على الواقع واما في قوله  
تعالى لسوف يطيقون ذلك لانه من اللام الابتداء لا تدخل الالف على الجملة الاسمية في الوجهة دخولها على  
الفعل اجيب بان صدر الجملة محذوف والتقدير لانا سوف اخرج حيا ولان سوف يعطيك وقد  
لضعف بان اللام للتأكيد ويوجب اطناب فلا يليق معه الحذف قال ابن الجوزي في شرحه ايضا  
لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب ان وهو قول صاحب الكنف فانه حرم في تفسيره  
الاية ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وقال ان المبتدأ مقدر اي ولان سوف يعطيك

وقال ابن الجوزي اللام في ذلك اللام التوكيد وليست الابتداء وقول بعضهم ان اللام الابتداء مقدر  
بعد ما قد من جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وان مع اللام كما لا يخفى الفعل  
واللام ويبقى بعد حذفه كذا اللام بعد حذف اللام والثانية انه اذا قدر المبتدأ في نحو لسوف  
يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم ان  
يحتاج الى الكلام وقال صاحب الفقه في الوهمين الاحرى نظرا لان تكرار الظاهر انما يقع اذا صرح  
به لان نحو بدين قدر وامبتدأ بعد الواو في حروف واسكن وجهه وبعد الفان في نحو ومن عاد  
الله منه وفي اللام في نحو لا في يوم القيامة وكل ذلك تقدير لاجل القناعة دون المعنى فكذلك  
ههنا واما الاول فقد قال جماعة في انه هذا ان لسا حان ان التقدير لهما سارا في حذف المبتدأ  
وبقي اللام ولاية يجوز على التقدير لقايم زيد ثم قال ويضعف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير  
ضرورة وبما تقدر بخلافه وخلع اللام عن معنى الحال لتلا محتمل والانتقال وقد صرح  
بذلك في تفسيره اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام للفقهاء جعل الك في لا لا تدخل على المضارع  
الاموك كذا قال صاحب الكشاف وهذا ثم يلزم ان لا يدخل اللام ويمنع النون وذلك مع التفسير ومع تقديم  
العمل بين اللام والفعل نحو ولما اوقفتم لاله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لاسم  
وانما قدر البصريون بهنا مبتدأ لانهم لا يجيزون لدن قصد الحال ان يقسم على الجملة الاسمية وانه  
تمنعان وذلك مع الفعل النفع نحو ناله تقفونارة حيان وذلك بما يقع نحو ناله لا كيد احناكم  
كذلك المفتي وكثر غيرنا الى علم انه كثر في المضارعة كلها في بعض الله اذا كان ماضيا مكسورا  
كما في بعض الثلاثي المجرى او مكسورا الهمزة كما في السدس وبعضها في السدس كثر على كثر عين الماضى  
او همزة في بعضها وهي لغة بني عامر لا تكثر الباء فيها الا اذا كان باء اخرى ولا ينطبق التوقف  
على ذلك اي على لغة من يكسر المضارعة ويكره ان يجاب عنه بانه مما الشواذ ولا يجب ان يدخل في  
الشواذ بل لا يحد منط الى اللغة الفصحى لا الاجرها ويمكن الجواب بان الباء والباءان  
قال المبرهه الباء السجدة وفي الزيادة فاورد عليه اوراق وذكر ان الحاجة بعض كتبه لاجواب عنه  
الا ان دعوى الفلظ محتمل فانه لا بد من الهمزة في اوراق توتهم تافا فا دخلت عليها الهمزة  
واسكت وذكر في الصحاح انه يقال اوراق الهمزة بفتح الحاء اوراقه الهمزة اوراق بربوق اوراقه







فما مؤنث غير فضلة نحو هي هند ملحة وفاتنا لا تعنى الابصار لقصد المطابقة لا لوجوه اليه ولم يسمع  
نحو هي الامير بغير عزة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جواز ذلك فقول صاحب الكفا ان الضم للقد  
في قوله تعالى ان تكلم الجنة خبير الشان والتقدير ان تكلم الجنة وكذا قول صاحب النجاشي وهي زيد عالم ليس  
بمنغى ولا خواص هي لا يكون الا غائبا ولا بغير الاجملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه  
ولا يعطف عليه لا يكرر لا يبدل منه ويقع مبتدأ او ما اصله المبتدأ ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف  
خبره ولا يتقدم خبره عليه لا خبر عنه بالذي وسر حذف مع ان المفحومة ولا يجوز تنبيه وجوه ويكون  
لفظه محل من الاعراب بخلاف ما ينسب للمفسرات ولا يستعمل الا في امر يرد منه التعظيم والتعظيم والتعظيم  
ولا يجوز اظهار الشان والقصة بلا النافية ما ولا النافيان والفرق بينهما انهما اذا دخل الكسامة  
فالتعظيم للمعارف كثيرة والفكرات قليلا تشبها بالابلا ولا تنفي التكرات كثيرة والمعارف قليلا مع تكرير لا  
واذا دخل الافعال في النفي الى عند الجمهور واعتبر ضميرهم ابن مالك نحو قوله تعالى ما يكون في ان  
ابدله من تلقا نفسه اجاب ان شرط كون الحال انتفاء او بنية خلافه لا تنفي الاستقبال عند اكثر من واحد فالحق  
ابن مالك لصحة قوله تعالى زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا يصدر زيد بدليل  
الاستقبال سمي عن العرب الجزم بلا النافية مجازا من ذكر الحال واردة للحل والسماح في اصطلاح  
اهل الحديث اذ عدى بغير يكون قارى الحديث الشيخ وبعيد اذ في احد على الشيخ وسمع غيره فيقول  
الشيخ سمع فلان على ذكره في شرح البيان واختلف في تقدير كماله في قوله الفارسي ولكن لا بد  
ان يكون اللفظ مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اذ كان لم يجر والصحيح تقديره الى  
واحد ذكره في النسخ كثر البخاري واصل سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله الا انه اريد تخصيص  
سماع القول من سمع منه فوقع الفعل عليه حذف المسموع ووصف المتكلم الوقوع عليه الفعل فيسمع  
منه او جعل حاله من عند الوصف او الحال منه واستغنى عن ذكره حقيقة وحكما فلا وجه للتقدير  
وان ذكره الشارح في ترجمه للكتاب فثبت قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل اياضار  
او مجاز ولا ما ذكره فيه حيث قال فان الاوفى بالمعنى فيما جعل وصفا او حالا ان يجعل بدلا لثاويل  
الفعل بالصدر بطريق التخييل على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا انما الوصفية لانه  
حذفت المعنى عن تخصيص سماع القول عن سمع منه وهو مؤنة المجاز الذي ذكر المسموع منه مقام المسموع

ونكتة لما ذكره البضاوي من انما الالباب لانه لا يتناسب اكثر المواضع وهذا يجوز شايع لا بدله  
من وجه ينظم المواضع كلها لان تلك النكتة لا تحصل الا اذ سبق الكلام مسافة ولذا لم يلتفت اليه  
في الكتاب وقد جواز البدلية الشريفة في ترجمه المفتاح بانواع المذكور ولا لا ذكره البضاوي في تفسيره تعالى  
قال الكوفي في كتابه كرم حيث قال ويذكرنا ما مفعول سميع وانما سمع ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت  
من ذكره الشريف وابن كمال بنان وكذلك ان نفتح البدلية نحو جنة لا يكون على حجة قال الرضي ولا يمنع من ان  
لا في مثله انتهى يدخل على الفعل المضارع الجازم ويؤول وما في اعلم ان الجزم هو القطع وكنت  
هذه الحروف جوازم لقطعها على الفعل كثر او بعض حروفه اما جزم لم ولا فلا اختصاصها بالفعل  
وقد ذكرنا المقام في قسم النحوي كل ما لم يشأ ويؤخر عن حقيقة نرفه ونحوه عابا بشهادة الاستفهام  
وتعني الجزم يكون الاثر على وفق الموازنة الاختصاص وانما لم يجعل حرف التعريف وحرف الانتقال الجازم  
مجرى بعض الاجزاء الشدة الامتراج فكانها غير خارجة عن حقيقة وقال بعضهم لم ولا يدخلان الماضي  
فقلبان لا لفظ المضارع وبقي المعنى كان وقالوا كان لا في الاصل ثم زيدت عليها ما النافية للتأكيد  
ففارت بذلك لم من اوجه احدا انها لا تنقرون باداة الشرط فلا نقول ان لا اضرب ومن لا يضرب والاشارة  
ان مقبها من النفي الى الحال ومنع الاندلس معنى الامتناع فيها وقال هو مثل في احتمال الامتناع وعدمه  
وربح الرضى الامتناع ولا ممداد النفي بعد ما لم يحذف انما يحذف التعقيب فلا نقول في فلما تنقلم لان  
معناه وماقت الى الان والشارح ان منع لما لا يكون الا في ما من الحال ومنع ابن مالك وقال هو غالب  
لا لازم والرابع ان منع لما متوقع بتوبة اطلق ابن هشام وقيد الرضى بالاغلبية في الاحباب  
قال صاحب الكفا في ولا يدخل الايمان في قلوبكم ما في ما من معنى التوقيع والعلل ان هو الا في قد انقيا  
فيما بعد والخامس ان منع لما جاز الحذف في الاختيار لا بدل واذا دخلت جمة الاستفهام على لم وما في  
على سبيل التخيير ومعنى النفي الى الجازم لا الاقرب بامرويه واما لا في النفي واللام في الامر فلانها  
يشبهان لان الشرطية في النفي واما ان الشرطية فلا اختصاصها بالفعل كما ذكرنا لم ولا والامام  
التي تضمنت معناها وهي غير ظروف كمن وما ومن وما وى وظروف بعضها تستعمل مع ما وعدما  
كان في الكلام ومنه للزمان وبعضها لا تستعمل الا مع ما نحو اذ وجب وبعضها لا تستعمل مع ما نحو  
لان والجزم بكيفا قول بعض النحاة وبان لا لضعيفة وفي الشرح الكبير للكاظمي والحق ان لا يجب



الجازاة باذاع ما وعدما وانما تضمن هذه الكلمة معنى ان اللجاء والاختصار لانهم احاجوا الى  
 ان يقول ان تقرب زيدا اذ قرب وان تقرب بغير الضمة الى ان يطول الكلام فاقولكم شاملا للجميع و  
 المراد بالنسبة في الشرط ان يكون عطفية او خارجية او جعلية عتبارية عرفية ولو بوجه من  
 الوجوه وان يكون للفعل الحذف او للاخبار والاعلام به وما كان منها ظاهرا فمحلها نصب بالفعل بعد  
 وما كان غائبا فقد يكون محلها نصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر فعل الشرط او فعل الجواز  
 او مجموعها والصحيح الاول لكونه في المعنى والاكثاف بالضم في الشرط مثل ما بات فاني انكر بما يترجم اليه  
 على الثاني وقد يكون الخبر مخرجا او مودعا او اما في فوب يقع مبتدأ مثل انهم ياتينكم او مفعولا  
 مثل انهم تقربوا منكم ومفعول من انهم تقربوا منكم اي يوم يخرج اخرجهم ويخرجهم من فوب  
 ثم لا يرد محل له نصب على الحال او ظرف فيحذف حركة الواحد حكمه عن ابن السراج انه شبه الجواز  
 بالدوام والحركة بالفضلة التي يخرجها الدوام اكان الدوام ان صار في فضلة في الجزم خجها والاف في نفس  
 الحزم فكذا الجواز اذا دخل على الفعل فان وجدت حركة خذتها والاف في نفس الفعل كانه ناقص  
 لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع فان قبل الضمير على حدة فكيف يفصل بين الفعل واءه  
 قبل اعرابه في باب الفعل جزمه الحكيم كما اشار اليه بقوله وكان واخر هذه هي اذا الفاعل كالجاء انا  
 كان ضمير متصلا كان في كمال الامتزاج فتعجز جزمه فان قبل الالف اعجز جزمه ان يكون محلا للتقدير الاعراب  
 فلا يحتاج الى اية حرف قبل هو ذواته من كانه نعم فاعبته امشاع محبته الاعراب كونه بها على  
 حلة في جواز الفعل به كونه جزءا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التحقيق ثابت في  
 الكلام النصب ثرة ونظم كالواو في جميع المذكور فلننظر لانه الواو هذه قد تحذف في نحو اغزن وارما  
 فلا يشب على كل حال واجبا في ضم ما قبلها والعلما وكانها لم تحذف ولكن ان تقول كاف التثنية لا عموم لها  
 كلفظة نحو بخلاف لفظ مثل فانها توجب دوى عن بلا حيفه رجم ان قال قول ايمان كايان جبرائيل  
 ولا اقول مثل ايمانه لاقتضاه العموم ذكره في المسألة لابن همام وقال الفسري في قوله عم من نوصا  
 نحو وضوع اللفظة نحو لا تقتضيه العموم بخلاف لفظه مثل في النجم الوياح في حديث اذ سمعتم المؤذن  
 فقولوا مثل يقول ان لفظه مثل لا تقتضيه المشاوة من كل وجه وفي الشرح التار لابن الملك لو حذف  
 دجلا بالرتا فقال آخره وما قلت هذا الا لان كاف التثنية يوجب العموم في محل قبله كما قال على رضى

حق اهل الزمة وما لكم كما مائنا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث بهذا العبارة لم يصح  
 كما في بعلبك وهو كهم بلدة والبلد في الاصل الزوج ثم جعل علما للنصم الذي يعبد اهل هذه البلدة  
 وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وبين يديه اصنام صفراء وقيل هو كهم صنم قوم الياس النبطي عم  
 وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل كهم امرأة يعبدونها من دون الله  
 واليك كهم الغنى ومنه سمي الكعبة بكهها عناق الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنه ابكته لانها  
 شقت من الفردوس وجاءت في الفروقة غير جازمة وهو في الناقص كثر كقول الشاعر لم تجز ولم تدعوا قوم  
 الم ياتيك فوكه لم تروى وسبحي معنى الابيات تمامها وجاء ايضا مفصلا بينها وبين المجرى  
 كقول الشاعر فاصبحت معانيها قفارا وموما كان لم سوى اهل من الوحش توصل المعاني جمع معنى وهو  
 المنزل القفار جمع قفر وهي المغارة التي لا نبات بها ولا ماء والروم جمع رسم وهو الاثر والوحش  
 خلاف الانسان العنصر صارت منازل الحية قفرا اترها كان لم توصل ولم تنسوى اهل من الوحش  
 معانيها لم اصبح قفارا خبرها ورومها فاعل قفارا لان قفارا ما قبل عشق وكذا اكل جامد يعمل  
 اذا اقل عشق كقولهم زيد اسد ابوه اي يجترى ابوه كذا ذكره ابن مالك في التسهيل ويجوز ان يكون  
 بدل المثال من معانيها وكان لم اخبر بعد خبر لا صحت واكثرها انه فصل بين لم ومجرىها وهو قول  
 وجاء حذف المجرى بعد كقول الشاعر واحفظو ريعك التي استودعها يوم الاعاذب  
 ان وصلت فان لم لي وان لم تصل اي احفظو ريعك التي جعلت وديعة عندك يوم الساعد سوا  
 وصلت اولم والاعاذب بالعين المهملة والراء المعجمة والغير المعجمة والراء المهملة بمعنى وهو الساعد  
 وهو ان ولر وكى واذن قال الفراء اصل لن لا فابديل الالف نونا وقال الخليل لان فقط كايش  
 في اي شيء وقال سيبويه انه حرف بره لا اصل له اذ لا معنى لصدورية ما بعده ولا منع عن تقديم معموله عليه  
 بخلاف ما في جبران والخليل يقول لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع  
 مستأنف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا يبعد بعد الابدال الا اداة النفي المؤكدة وقال بعض النحاة ان نصب  
 بعد لن باضمار ان وليس كذلك في اخلاذ قال الكوفيون انه ناصب في قوله قال الاخفش انه حرف جر  
 بمعنى اللام والنصب بعده باضمار لن وليس كذلك في قوله قال الكوفيون انه ناصب للفعل نارة وحرف جر اخرى  
 فهو اذن مشر كافي هو الاقرب الى الحق واصل اذن قبل اذن في حقف وقيل اذ الظافية والنون





عوض عن المضاد اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان وانما كونه متبعا لان اي في الصدبة  
والصدبة فيدل من الضمة فتحه اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة باناء واقعة على نفس الحركة لا يثبت  
كونها اعرابية او بناءية بخلاف المجردة عن التاء فانها القاب البناء عند الجريين واما الكوفون فيطلقون  
القاب البناء على الاعراب وبالعكس والادان الحركات البناءية لا يعبر عنها الجريون الا بهذا القاب لان هذه  
القاب لا يعبر عنها الاعراب لانهم كثيرا يطلقونها على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما في قوله فان  
قيل في قوله والضم والفتح في عدم الورد وعدم استقامه الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبدل  
اذ استعمل بالبناء لا تدخل الباء الاعلى اليه وكذا في الابدال والتبدل بالفتح يكون المعنى اخذ  
الفتح واعطى الطبع في الاول في الارجح الوهاج وشرح الوجه للحملي والثاني في حاشية تفسير القامح لابن  
التميم والتبدل مثلها على ما ذكره في النبايع وشرح الكشاف في شرح مختصر الوقاية لابن الكارم  
وعلى ما ذكره ابن التميمي لا تدخل الباء فيه لا على المأخوذ في التبدل الخلاف على العكس في المحل في قول  
الوجه ابدال ما كان غيبا با وضوح ادخل الباء على المأخوذ موافقة للاستعمال العرفي وان كان خلاف  
المعروف لغة وقال الدمري في قول النجاشي ولويدل ضادا بظا لم يصح صوابه بالعكس لان الباء تدخل  
على المزك ثم قال وحكي الواحد عن ثعلب عن الفرزدق قوله تعالى بلئنا هم جلودا غير ما بديل على صحته  
الفرزدق ويشهد لذلك قول الطبري في قوله تعالى في وصف النبي صلى الله عليه وسلم وبديل طالع عيسى وسعدى وقال  
الشارح في شرح الكشاف والتبدل في المثال آخر يعدي لا المفعولين بنسخة واو اليك بديل السبائر ثم حسنا  
فادنا ان يبدل ما رتبها خير المعجز جعل التبدل السبائر ويعطيه ما بديل ما كان له ما خيره منه  
واخر يعدي المفعولين بنسخة الى المذهب به المتبدل منه بالياء ومنه قوله تعالى وبئنا هم بحسبهم  
جنين واخر يعدي المفعول واحد مثل بئنا في غيرته ومنه قوله تعالى بعد ما علمه فانما ائمة الاله  
ويشبه ما ذكره الدمري في الفرق بين التبدل والابدال من ان التبدل عبارة عن تغيير الشيء مع بقاء  
عينه والابدال رفع الشيء ووضع غيره مكانه ويسقط النونات لانها علامة الرفع وهذا ما ذهب  
اليه الجمهور وذهب الخليل الى ان هذه النونات دليل الاعراب القدر قبل هذه الحروف فليعمل هذا ليكون  
الاعراب بالحروف بل بالحركة والسكون القديين وقال الفارسي هذه الافعال موبنة ولا عرف اعرابا  
النون فليست في الاعمال واما الحروف فلان كلامها فاعل واما اللام فليست في الحركة ما بعد ما وليت

فيها عنده شيء مقدر وهو ما يعي السامع واثبات النون مع الناصب لغة قليلة جاءت في الاحاديث  
الصحاحية ذكره في شرح المناوي لان الجزم في الافعال بمنزلة الجزم في الالهام معناه ان المضارع كالتاء  
الهم اعرب بالرفع والضم والتقدير الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال بمنزلة الجزم في الالهام  
ومع ذلك في الفعل مع التاكيد قال ابن مالك قول الرمي في اخذ جملته لتأيد اللفظ ضعيف فعامله  
على اعتقاده الباطل الذي لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الروية وقال الامام الحادي الرمي في من العود  
وشهادت الكليات مقدم على شهادة اللفظ في اعتقاده انه لا يرى الله تعالى بثبوت ان لا يبدل اللفظ  
لانه الاصل في البناء ان السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب الحركة فمضد يكون  
بالسكون ولان الحركة زيد في الموب للمجاجة اليها ولا حاجة الى الحركة في البناء اذ لا يبدل على معنى  
وفتحه لغة وهي لغة سلم بالتصغير قليلة من العرب وهذا كفتح الجزم في بعض اللغات وقال ابن  
مالك ان علما ففتحوا لكن بشرط ان يكون دخل على الفعل نحو احسنت الى لا كافك جله يكونها  
وهي لغة وشرح مع الولو والفاء اكثر لان اتصالها بما بعد يماند يكونها على حرف واحد فصار  
الواو والفاء بما بعدهما حرفا المضارع كلمة على وزن فخذ وكفف ففتح جند الكسرة ولامهم  
فمحول عليها لكونها حرف عطف مثلها وقرى فلفظ هو بالياء خطا با وفي بعض الكتب خص  
بالنبي هذه الفارة مع النجم القرات كذلك لانه يراد قراءة يعقوب ولسان راية النبي صلى الله عليه وسلم  
ولم يقرأ من اختياره لانه على خلافه فيلس مشهور في العربية وباقي القراء يقرؤون من اختيار انفسهم  
بالياء لانه على فيلس العربية ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم معونا الى الحاضر والغائب جميع بين اللام للغائب والتاء للحاضر  
وقد يقال معنى هذه قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم انها عادية قبل الوضوء الاخيرة والافكل القرات وقراءة قبل  
كل واحدة السبع المتواترة نسب واحد من الائمة كشراردها وتعددها بها باحكام خاصة في الاداء  
واما غيرها فاذا ظهر فيه امر الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه ولم يلبس من ذلك اعتبارا و  
هذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف وفي الحديث قوموا فلاصل بكم وهذا التبريل والنحل  
خطا بكم فالتك قد صرح ابو حنيفة بخلاف هذا حيث قال في تفسيره غير انه لا ياتي الوجهان للتكلم  
في الموقوف من الامر والنهاية قلت مع كلامه انه لا يجي من غير تاول بل لا يلزم اتحاد الامر والامور والناهي  
والمنهي الا في مورد في الاستعمال كانه لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنزع ولنحج ولنرجع وغيره



ذلك فلم يفرق بين قول السكاكي فلتعجزها بقوله اي اذا كان السابق في الاعتبار والخبر والطلب  
وجميعها ما اشار الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقة بل المراد بها الاخبار عن وجوب التيقن  
على من هو بصدد المذكور وقال ابن مالك في التواضع روى فلا يصل حذف الياء وثبوتها مقبولة  
وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام في الفعل بعد ما منصوب بان مقبولة  
وان والفعل في تاويل المصدر مجرور واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قد موقفاكم  
لاصلكم ويجوز على مذهب الاخفش كون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء  
لام امر ولو التكم نفيع فعل مقرون باللام فيصح قبله الاشتغال ورواية في انت التاء ساكنة  
تحتل كون اللام لام في ذلك الياء تخفيفا ويولغ في مشهورة فلام امر وثبت الياء في الجزم  
اجزاء للفعل مجرى الصحيح مع التضييق قال صاحب الكشف في شرح الكافي يقال نصرت ونص  
على واصله ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع البالغ ومنه منصفه العوسم ثم يقال في الاصطلاح لا الكسبة  
والسنة والى ما لا يحتمل لا مع آخر ومعنى الرفع في الاول ظاهر وفي الثاني احد لازم النص وهو الظهور  
ثم عدى بالياء وبعلى وقابضه وبين القول عنه وجاز ان يكون تعدية بالياء التضييق مع اللام  
مع الاعلام وبعلى التضييق مع الاطلاع ونحوه والتضييق مبالغة فيه كقولهم صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا  
مصافكم المضاربين الميم وتشد بالفاء جمع مصف وهو الموقوف في الحب قال الشيخ ابو جابر في شرح  
السيريل معر ضاع على ابن مالك في نقضه قواعد النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها لم يعهد لاحد من ائمة  
لام البصريين ولا امر الكوفيين انتهى بما ورد في كتب اللغات على المسائل العربية وشرذ ذلك الحديث  
غير محقق كونه بلفظ النبي عم فانه لم يدون الا في القرن الثاني وكانت الرواة يروون الحديث بالغ  
وقرأه لا يجزم المولد ومن بحسب العربية قد دخل في الحديث لحي الذي هو الشرط المقدد كما ان النص  
بعضا في قولك ضربا زيدا لينا بانه عن اخرب بالتضييق معناه والثالث الجمع هو انه شرط مقدد بعد الطلب  
وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضييق وان اشتركا في انها خلاف الاصل لكن في التضييق نوع من  
الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضييق الفعل مع الواو ما غير واقع او غير كثيرة ومن الثاني لان  
نائب الشيء يودي معناه والطلب لا يودي معنى الشرط وبطل ابن مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب  
شرط مقدد لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من القول عن الاستئصال ولكن التخلف واقع وجواب

استبان الحكم مستد اليهم على اجمال الاكل وقد فمحتمل ان الاصل مع اكثرهم ثم حذف المضاف  
وانبى عنه المضاف اليه فارتفع وانصل بالفعل باحتمال انه ليس بالعباد الموصوفين بالايان مطلقا  
بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قاله الرسول عزم اقم الصلوة اقامها وقال المبدؤ التقدير قل لهم  
اقموا يقموا والجزم في جواب اقموا المقدد لا جواب قل ويدر ان الجواب لا بد ان يخالف الجواب  
في الفعل والفاعل انتهى كرمك او في الفعل نحو لم تدخل الجنة او في الفاعل نحو اقم ولا يجوز ان يتو  
فيها وايضا فان الامر للمدحمة ويقموا للغبية وقبل يقموا مبني لملو له محل قيموا ويومئى وليس شي  
والشرط لا يلزم ان يكون علة تامه جواب سؤال مقدد تقديره وان يقال ان كان يقموا جواب الامر فيكون  
مجزوما بان مقدرة ويكون التقدير قل لباري فانك ان تقال لهم يقموا الصلوة يقع قولك يقموا  
الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي ان يكون علة للجزم انما كان الايمان علة الاكرام وظاهر ان القول  
يعلى لاقامة الصلوة لجواز توقفه على شئ آخر كالوقوفى وتوجه القبلة ونز العورة وغيره فاجاب  
بقوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامه بل يكفي في ذلك توقف الجزم عليه وان كان متوقفا على شئ آخر  
والمدكورة الاحوال ان كلمة ان قد غلبت في البية فدللت على ترتيب الثاني على الاول في الاستعمال في الشرط  
الذي يوجب اخير من العلة التامة فيستعقبه الجزم فطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربك  
ان الضرب الثاني مرتب على الضرب الاول يحصل ما بعد حصوله لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه  
بدون ان يعبر حصوله بعد حصوله كما يوم مقضى في الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لباري الاية  
فهي اشارة الى ان حق العباد الشرفين بالاضافة الى الله والايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على  
مجرد اذعروهم ومن لم يدرك هذه السكنة اختار الجازم واحتاج ايضا الى تقدير القول قل لهم  
قولا لا يقموا ولزمه ان اختار الجازم نظير اضمار الجازم في مثل قول روي خبر الجزم في جوابه من قل كيف  
اصح فان الجزم في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجازم لا يحمل عدم نظم القرآن  
وقد يجب ايضا بان الجزم على التثنية بالجواب كما قيل في قوله تعالى فيكون بالنصب لان امر المخاطب  
اكثر استعمالا لان الغائب لبعده عنك اذا دللت ان تاملت ان يودي اليك تامله نحو قولك يا زيد  
قل لعمركم ولا يحتاج امر المخاطب الى مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج في امر الغائب اليه ولا يلزم  
في امر المخاطب الغائب كذلك في شرح المفصل ويؤي التي يطلب بانك الفعل اعلم ان العلماء



اختلفوا في النهي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس عموم الفعل كما هو المتبادر  
 الى الوجود لان عدم استمراره الا بالابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصل بتحصيلا فيكون اعتبارا  
 بل المطلوب به هو كفا النفس الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو  
 للعبد باعتبار استمراره اذ لا يفعل الفعل في كل استمرار لعدم وانه لا يفعل في استمراره ثم النهي يستعمل  
 لمعان وهي التحريم والكرهية والرهبة والتخفيف وبيان العاقبة واليكسر والسفقة وهذه الامثلة المذكورة  
 في الاصول واما النهي اليها مجاز بمعنى مجاز عقليا تجاوزا عن مكانه الاصل بحكم الفعل وسمى  
 مجازا حكما ايضا وان كان يقع في الاضافة والابقاع لتعلقه بالحكم ما طامرا او مقدرا او لان الحكم  
 لا ينفرد بمجاز في الاثبات وان كان يقع في النفي لان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشافعي  
 او لان النفي ما لم يجعل معنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واما المجاز باعتبار الاشتراك او با  
 اعتبار ان اللفظ يجمع مطلقا النسبة ويقابله المجاز اللغوي السمي بالمجاز في الموضع بمعنى ما يشبه الموضع  
 مطلقا في الموضع والاشعري والاصطلاحى وبمعنى ما يشبه الموضع الغير اشعري في الموضع والاصطلاحى  
 وبهذا يندفع ما يقال في تفرقة الاصول ان اللغة اصل لا يتصور النقل اليها ليقال منقول لغوي على انه  
 قد قبل ذكره السلجوق ان الكتاب في اللغة المكتوب وظاهر انه منقول اليه من معنى الكتاب كما صرح به صاحب  
 فصول البديع حيث قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعلها المكتوب ثم غلبت عن الشرع على القرآن ثم المجاز  
 العقلي على تعريف السكاكي هو الكلام الغاربه خلاف ما عند المتكلمين من الحكم فيه يضرب من التأويل فاده للمخالف  
 لا بولطه وضع وعي تعريف صاحب النجاشي هو لسان الفعل ومعناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول  
 والصفة المشبهة واسم التفصيل والظرف الى ملائمة غير ما يولد يتاؤل كقولهم عبثه راضية وسيل مفعول  
 وجد جده ونهاره صايم ونهر جار وبني الامير المدينة وضربه التاديب نحو رجل عدل وقوله فانما هي  
 اقبال وادبار كما وصف بالمصدر مجاز عقلي وان لم يكن عند صاحب النجاشي مجازا ولا حقيقة وكذا نحو  
 الكتاب الحكيم والكتاب الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصلحبه والصلال البعيد والغدا بالايام مما  
 لهند لا المصدر الذي يلبسه فعل اخر من افعال فاعله ونحو قوله تعالى شفاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول  
 الشاعر يبارق الليلة ايل الدبار وقولنا العجنى انبات الربيع وجرى الانها وقوله تعالى ولا تطيعوا امر  
 وقولنا نومت ليلة واحرمتة النهى وما شبه ذلك من الزيادة والابقاعية وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا

واختل سبلا ما جعل الفاعل المجاز كمنه المجاز العقلي فبدل عليه صريحا وقد يكون كناية كما ذكره ولو قولهم  
 سئل المومنان من المجاز العقلي حيث جعل المومنون محذورة بقرينة اضافة السبلة اليها فافهم وقد انقصر  
 المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي وصاحب النجاشي وليكن هذا على ذكر من كانها فوايد نفسه  
 وقد جاء في الكلام قليلا وذلك كقولهم لا اربك ههنا والنهي هو المخاطبة لا انكسرها ههنا حتى لا ارك  
 كقولهم لا تبصرك ههنا من لا يومر بها فقول القاضى في تفسيره تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على  
 ان الكفار محاطون بالفرع على ما ينبغي ان الظاهر ان التكرير لا يخرجون بهذا النهي والادخال  
 المؤمنين اى لا تكونهم ايها المؤمنين ان يقربوا المسجد الحرام لان صدور الآية وختمها خطا بهم وقوله  
 تعالى ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الآية واما الامر علم ان العلة اختلفوا في ان صيغة  
 الامر اذا وضعت فقبل للوجوب فقط وقبل للمندب فقط وقبل للنهي كونهما هو اللفظ على  
 جهة الاعتلاء وقبل هي مشركية بين اللفظ وقبل التوقف بين كونهما للنهي كونهما هو اللفظ  
 وبين اكثر اكر اللفظ وقبل هي مشركية بين الوجوب والمندب والاباحة موضوعا لكل منهما وقيل للنهي  
 للمشركية بين الندب وهو الاذن والاكثر على كونهما حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان مختلفة ومن الابعاد  
 والندب والتأنيب والارشاد والاباحة والتهديد والامتنان والاكرام والتبجيل والايام والتسوية والثناء  
 والتمني والاعتقاد والتكوير والامثلة في الاصول فهو جار على لفظ المضارع الجريان في الاصطلاح  
 يستعمل لمعان جريان الشئ على ما يفهم من مبدأ وموصوفا او ذحال او موصولا او متبوعا وجريان اسم  
 على الفعل اي موازنة آياد في الحركات والسكنات وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه بالمشافق وجريان  
 الامر على المضارع المجزوم في الحركات والسكنات وكل من هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الايهام  
 في الحد كقول الرضي في شرح الكافية لان المذكور في المعنى الماخ لا مطلق الجريان واحصل الفعل الفعل  
 فحذفت اللام لكثرة استعمالها حذف فيما قبل استعارة نحو اغلوط واغلط كما في تغلوط الغلظ وتغلطك  
 اي تجتمع فيلما على حذف النون في لم يكن دون لم يصح وحذف الالف في لم يال دون لم اعال  
 حذف الالف والنون في انعم صباحا دون انعم بالآخر وحذف الهمزة في وابل امه دون وابل  
 اخذت لكثرة استعمالها في السوابق وقلة في اللواحق وايضا لو كان الامر كما ذكره في النسخة الامر  
 لانه فيكون مبنيا كالهم وليس ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس











فان قيل ما وجه اعتبار اسم المثاره واقامة الضم مقامه قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور  
ظاهرة فيكون الاحتجاج بها كذا ثم قال ومع ذلك فيه تكلف وقال صاحب الكفاية في جازية المثاره  
ان يثار به الجمع والمثنى على ما قبل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا فعلنا يباع  
افعال حتمه ذكرت قبله نقول نعم ما فعلت وقد ذكرنا افعال كثيرة ثم قال والشرع في هذا ان يثار  
تثنيها وجمعها ليسا على الحقيقة لانها في معنى الحذف وقال النفاذ في بعض تشبيههما المثاره و  
الموصولات وجمعها ليسا على فاعل لهما الاجناس بان يلحق باو او واو الف ونون او واو  
ونون بل يوضع صيغ مخصوصه وكذا تاتي في الجاهل النافذ في خبرها ما لم يجوز في لهما  
الاجناس واريدها بالمفرد منها ما يرد بالتثنيه والجمع وبذلك ما يرد بالموث ولها جاز التغير  
بلفظ الذي عن الجمع وان كان بالتاويل باسمه اي جميعها الامر الذي نذبه الاثير  
واذا ذيب الاثير باسمه فقد ذيب جميعه ويقب منه قولهم هذا الشيء برقمته وهي قطعة  
لجل الباليه تنحى على الشوك في الاصغر تحت عضون الشجره اي قطعها وتقول تحت  
على طعة الكيس اي عرضت لجاز الجيم المضمومه والراء المهملة والراء المعجمة بعد الالف  
القاطع والمقضب بقاذ وضاد معجمة الالف القطع والهمم بنكسر الواو المهملة ثبت واذا  
رى البراء اعطاه الرجح يصف الشاعر نفاثه نقول ان هذه النافه تدل على انما في الشوك  
فقطعه وتسقط هذه النبات وقيل الضمير في تنحى يرجع الى الجارية يعني تعرض تلك الجارية  
السكين على الشوك وتلقيه الفاء عجا وقيل الى حشيه اي تعرض لسانها المشبهه  
بالسيف القاطع على الشوك وتقطع وتدرى ذلك البفت وجرارا بمفعول تنحى  
ومقضي صفة المفعول الهمم منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره  
تدرى الهمم تدرية والنصب هو المختار بالاعطف على جملة فعلية للتكسب  
اذ دراء نصب المصدر واصله اذ ترا من ذرى غير موز لان الجوز يرى ذكره  
في باب الالف القلوبه غير المتحركة قلت تاؤه والا والاشهاد ان فاء افتعل  
ذال معجم ولم يدغم في الدال ويلحق الفعل غير الماض والحال نونان للتاكيد  
وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر ومن سعدك ان رحمت مسماي دام

سعدك

سعدك فالحق بام لانه دعاه فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقرير الحكم مع دفع الشك بالنسبة الى  
الحكوم عليه قال سيبويه اذا قلت اضرب فقلت اضرب واذا قلت اضرب فقلت اضرب فقلت اضرب  
اضرب وقال الشاعر في نثره المضاف في الوكيد القصد ويلقى عربة وقال في نثره الكفاية الوكيد يعني  
التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان المصنف في اللغة قلبي استعمال او مصدر  
من وكه وكه اي قصد قصد التاكيد لا فيهما من التاكيد وقال علماء الدين في حكمة نثره المضاف  
وفي بحث لان في الصحاح وكه وكه اي قصد قصد في غير بعض لكونه مولدا وكذا في مجمع  
البحرين للصغاني والمجل والغريب والتاج وفي الصحاح ومجمع البحرين ان التوكيد  
بالواو افصح ولا يلحق الاستعلاء فيه معنى الطلب كالامر في مثال الامر اضرب والنهي  
لا تضرب والاسفهام هل تضرب والتثني ليتك تضرب والوض الا تضرب والقسم  
والله لا تضرب وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب اما في الامر والنهي  
فقط واما في الاسفهام والتثني والوض فلا يما عجزه الامر فعني هل تضرب اضرب  
هل تضرب ومعني لا تضرب اضرب ومعني ليتك تضرب اضرب واما في القسم فلا  
نك اذا قلت بالله لا فعلت فكانك قلت له الله ان افعل والمراد من القسم لا الله  
لان نفس القسم لا يؤكد بالنون وانما قال غاليا لانه قد يقسم الانسان على ما يعلم  
مما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقول من اتى كسيرة والله لا عاقب واما في ذلك  
كثيرة وثبتة بالقسم نحو اما تفعل اي شبهه بالقسم الشرط المؤكد بما يشبه ما بالام  
القسم في كونها مؤكدا يعني كما ان اللام لتأكيد القسم كذلك ما لتأكيد الشرط فثبت ما  
يؤكد بما يؤكد باللام ويو القسم وقد اختلف فيه فذهب الزجاج وجماعة الى ان  
حكمة لزوم النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز وفي تحقيق  
معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان الشرط شك وقد تقر  
ان النفس مجبولة على الفار عن الشك وعلى المحبة للعلم بل الاول مرضها والثاني  
صحتها على ما صرح به عبد القاهر في دلائل الاعجاز وبالجملة فالشرط من حيث  
التمرد يدل على الطلب تخلصا من المرض اللغوي ولانه لا أكد في الشرط



بما كان تأكيد الشئ او لا لا ينحط المقصور وبانذات وهو الفعل عن غير المقصور  
وبانذات وهو ان وقد يلحق بالنفي ويجري مجرى النفي نحو زيدا وقاما وجوزوا وكثيرا  
ما تقوم زيدا على الكثرة على القلة حملا للنقيض على النقيض قلت النون الفاء  
للووقف لان النون الخفيفة تبدل الفاء في الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبهها بالهاء  
لشوب لانها مثله في كونها نونا ساكنة في آخر الكلمة فحركة فقا لولة اخر من في الوقف  
اخرها كما قالوا في رايت زيدا رايت زيدا وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف  
النون بل حذفها اجد لانها ليست لازمة في الوصل بخلاف التنوين ربما اوقفت  
في علم يحذف في واو في على الشئ اي شرف ونزل العلم الجبل والسموات جميع شمال  
وهي الريح التي تهب من ناحية القطب معاد وبما شرفت على جبل وزنت وخطبت  
رجل في جبل ترفع ثوبى ربح الشمال لعمارة ما في ربما كانت اوقفت جملة فعليه ترفع  
فعل ثوبى مفعوله شمالا فاعلة الجملة صفة علم والاشهاد الحاق النون الخفيفة  
في ترفع والبر في معنى الطلب والفتك تناسب النفي القلة تستعمل بمعنى النفي في قول  
رجل يقول اي ما رجل يقول ولذلك لا يدخل نون في الابتداء على كل ما لا يدخل على ما الثانية  
ومن ذلك الحديث الذي ذكره الساقى رحمه الله تعالى في ابي قال كان رسول الله  
بكرة الذكر وبقل اللغ قال ابن الاثير في النهاية لا يلفظون وقوله يعني فقليل ما يكون  
وغير ذلك يعني ان من بين النونين تحذف النون في اي تنوين في آخره ونوضحه ان  
الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص من قبض محسوسه الاصل ان يدخل الباء  
على المقصور عليه فبقية الاختصاص في اي مقصورا على زيد لا يتجاوز  
الاخر وهذا كثير الا ان الساقى رحمه الله تعالى في المقصور وذلك لان اختطها في شئ باخر  
في قوة تميز الاخرى كما عمل في مجاز مشهور وفي الثاني في الرحمان والذي عندنا ان الاول  
عبارة عرفية والحق هو ان تدخل الباء على المقصور واختار الشافعي ان يدخلها على المقصور  
كما قال الاصل واما اجازة يونس فقال ابن الاثير يونس بن جابر بن جابر اخذ عن ابي عمرو بن العلاء  
وكثير من العرب كما سمع من كان في اخذ عن يونس والكثير والفراء وله مذاب واقية فذكره الطبري وذكر

وكشف الواقعة ان اول ما وضع علم النون لم يوضع على ابي طالب رضى وقيل ابو الكنود الاول في الشعر  
والجبر رضى فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق والحفص بن عمر التقي وابو عمرو بن العلاء واخذ من عيسى التقي الخليل  
بن احمد واخذ من سبويه واخذ من ابي عمرو بن العلاء على بن حمزة الكشي ثم صار اهل البادية كوفيا وبصرى فالكشي واخذ  
منه الفراء ومنه ابو القيس ومنه محمد بن ابي بكر بن كلهم كوفي وسبويه واخذ منه الاخفش بن الحسن بن سعد  
وقطرب ومنه صالح بن الجهمي وبكر الماني ومنه مطلق بن ابي ربيعة ومنه ابو الحجاج الرجاوي وابو بكر النخعي ومحمد بن  
كين ومنه ابو علي الفراء وابو عبد الله بن علي الرمان ومنه ابو علي الفارسي ويقال له العسوي ايضا  
لانه نشأ في كوفته يقال لها قسوة ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد القادر الجرجاني كلهم بصري قيل  
لم يكن يروي عن ابي يونس واخذ من علي بن ابي طالب ولا تبعات بالتحقيق قال ابو الفراء في التحقيق  
وهي في امة ابن ذكوان وجهان اجد هما انه في كافي وانه القائمة بالتشديد وحذف النون الاولى من  
الثقل تحقيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذف الحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة  
اقل بغيره والثاني ان الفعل موبد مرفوع وفي وجهان احدهما انه خبره في معنى النفي كما في قوله تعالى لا تقبل  
الالباب والثاني في موضع الحال والتقدير فليست بما غير متبعين ويجوز ان يكون لا تتعان ربا  
لحذف نون التاكيد على منبذ نوس فليست بالمتعان السالكين تشبه بانون التثنية ذكره في الكافي فاطلا  
قوله ليس للتاكيد غير موجه وكذا البراد صاحب التخصيص في الحال لا يصلح كاشرا بابل للتشليل الا ان  
يقال التمسك بالاولى والارح بكيفية مباحث الالف طبعها في التثنية لانه في نون الباء والفتحة  
لانهم في الفقه على آه يقال آهاه اخف به والهم الهوان والمهابة ورجل فيه مهابة اي ذل  
وضعف وانتهى به وترها وولده الخفة في الهمزة المشهورة ان الفقه هو الحاجة واحكامه الفقار  
من قولهم فقرته كبذرة وبهذا النظر سمعنا في قوله تعالى لا تقبل الا بالبيان بعد  
الفقر دليل على ان الفقه مذموم ومنع من ان يكون في الفقه دليل على فقره بل هو دليل على فقره  
قوله ولا رسول في قوله لا من ان يعنى بالفقر وعلمه من ربي الكافي في قوله الفق في  
فليس بشئ اذ لم يعلم صحت كيف وقد استعان منه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان وعمل  
بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في فعل وهي صلها عند ابي القيس زيدت عليه لام  
الابتداء كذا عن وان ولان ولعن ولعن لغات في اولها وان احد في التوقيع وهو



تنجى المحبوب والفقير من الكروه ويختص به وقد فرغوا من معنى الباب  
 السموات انما قالوا وانما والثاني انما جعل الله تعالى منهم الاخضر والاكحل والثالث  
 الكفر بما اشتبه الكوفون ويقترب خبره بان الكفر حلالا في بعض النسخ قبله وجاز  
 كون خبره فعلا ماضيا خلافا للحريري وينصب الاسم ويرفع خبره وما لا بد من  
 الفاء وقد ينصبها وزعم يونس ان ذلك لغة ابيه وقد ذكر في كتابه في بعض  
 عندنا على الضمار بوجدا ويكون وعقبيل تخفضة المبتدأ وذكر ابن مالك ان شجرة الدار  
 ان الفعل قد يحزم بعد الفعل عند قسوط الفاء وهو غريب والله اعلم بالصواب وقد فرغوا  
 الصلوة والركعة الشيخ اعني من الكبر والاندلس الزمان وقد فرغوا من معنى الباب  
 الذي قال الله لا اله الا هو كانوا يصفون الله بالالهة والالهة لا اله الا الله  
 قال الله لا اله الا هو كانوا يصفون الله بالالهة والالهة لا اله الا الله  
 والله اعلم بالصواب وقد فرغوا من معنى الباب  
 هو الذي هو الله تعالى وقد فرغوا من معنى الباب  
 وزيد المطلق وقد فرغوا من معنى الباب  
 الذي هو الجبر مصدر من الله تعالى وقد فرغوا من معنى الباب  
 ان الله تعالى قد فرغوا من معنى الباب  
 الله فاعل الله تعالى وقد فرغوا من معنى الباب  
 على الانسان حجة من الله تعالى وقد فرغوا من معنى الباب  
 الله تعالى قد فرغوا من معنى الباب  
 والله اعلم بالصواب وقد فرغوا من معنى الباب  
 قد فرغوا من معنى الباب  
 والله اعلم بالصواب وقد فرغوا من معنى الباب

اشهر والرفع ضد الموضع والنبيل والاحمال وتقر برك الشئ ومن ذلك رفعت  
 الى الساطان معنى البيت لا تهب من الفقير لعلك تحيى يوما وتسقط عن  
 النصب وتذكر والذهر يرفع ويمنه في تنفي هو وتفتقر انت لان احوال  
 الزمان لا تدوام اعرابه لا ناهية وتهمين مفتوح على ارادة النون الخفيفة  
 وفاعله انت والفقير مفعوله والكماف اسم على وان تركع خبره وبوماضفه و  
 قد رفعه جملة حالية من فاعله والاستشهاد على ان النون الخفيفة تحذف  
 لا لتقارب الشئ كمنين والا لوجب قال الدماميني في شرح الفقه  
 ادخال اللام في جواب ان الشبهة متنع مع ان المصنفين يفعلون ثم قال ولا اعرف احدا قد  
 بجوازه ولا وقفت له على شاهد يجتمع به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها  
 بموكما في الاهمال وعدم الجزم ولم يتحرك فان قلت ما الفرق بين هذه النون  
 والتنوين حيث يتحرك التنوين اذ القياها ساكن وتحذف النون قلت الفرق ان  
 للتنوين قوة ليست للنون لان التنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون  
 ولان التنوين في خص بالاسم وهو قوي والنون فتحة بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم  
 قبول القوى الحركة قبول الضعيف اتيها وفيه نظر لان اصالة الثقله انما هي عند  
 الكوفيين على ما نقل فيه بحيث لان اصالة الثقله انما هي فيما وضعنا له اعي التاكيد  
 وهي كذلك اذ الثقله افادة اكثر مما افادة الحقيقة والمشكوك ان ما يفيد معنى اصلي فاداة  
 ذكر المعنى بالنسبة الى ما يفيدون ذلك واصالة ما بهذا المعنى مشتق عليها وما نقل  
 من الكوفيين فاغاهو بمعنى ان الحقيقة خفيفة من الثقله لانه براسها كما هو عند  
 سيبويه مع ان الفرع لا يجب ان يحذف الاصل في جميع الاحكام وهذا صحيح  
 اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه فساد وهو ما يلزم لما عرفت من لزوم منزلة الفرع على  
 الاصل فالمناسبة ان تغدر من الخفيف اليها هذا مدفوع بما ذكرنا من معنى  
 الاصل حرفة هو الان والواو وليا السكون ولم يفيد مجازية حركة  
 ما قبلها اشار الى ان المصنف اراد بحرف اللين مدتها وهو المد الطبعي كما ذكر الجعبر



ونفي المد عن حرفي اللين في غير الالف لا ينافي لان المنفي هو المراد الاصل الخاص والى ان المنفي  
لم يفرق بينهما كما قال الشارح بعده والثاني مدنا وفي بعض النسخ والثالث مد غائب  
بزيادة لفظة فيه والصواب تركها لعل الغلط فيها وقع من الناسخين وغو حوصيه  
تصغير خلة ويا التصغير والصادر الاو ساكنان لا اغا يفيد المحرقة لضمه معنى ما  
والالف للفتحة انما حرم عليكم الميم بالفتحة معناه ما حرم عليكم الالف بالفتحة وهو المطابق لقراءة  
الرفع ولقول النجاشي انما لا تنبأ ما يذكر بعد ونفي ما سواه وصحة انفصال الضمير معه وصحة  
اعمال الصفة الواقعة بعده عما صرح به بعض النسخ واستدل بعضهم على افادة المحرقة  
ان يكون للانبات ما بعده للنفي ولا يجوز ان يكون للانبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون  
لانبات ما بعده ونفي ما سواه وعلى العكس والتأبط بالاجماع فتعين الاول وهو معنى  
المحرقة ذلك فاسد لان ان لا تدخل الالف الاكم وما النافية لا تنفي الاما دخلت عليها بجماع  
النجات فتأمل فان التقاء الساكنين جائز في الوقوف مطلقا اذا كان احدهما  
حرف مدولين او لا كقولك زيد عمر وبكر واعلم ان يجوز التقاء ثلث سواكن اذا اجتمع هذان  
الامر ان اعني الوقف على الساكن الاول منه حرفين والثاني مدغم كوايت واصيم تصغير اصم  
ومثل يقع في كلام العجم كثير نحو كوشة ونسبت والجمع بين اربع سواكن ممتنع في كل حال  
والوقف لغة مصدر وقف بمعنى جنس ومنه وهو بهذا المعنى متعدد واما الذي هو لازم فمصدر وقوف  
وقيل للوقوف وقف شمية بالمصدر والابقاف بهذا المعنى قيل لغو وقيل لغة ردية و  
هذا بمعنى الصدقة وقيل قال الوقف لغة الكفر عن الفعل والقول واصطلاحا وطع الصوت  
اخر الكلمة الوضعية زمانا فقطع الصوت جنس اخر الكلمة فصل اخرج قطعة من بعضها  
وهو لغو لا صناعي والوضعية لتدريج فيه نحو كل الموصولة فان آخرها وضعا لام ونهاية  
وهو ما يزيد على الان اخرج به السكت وهذا اجوز من قولهم قطع الكلمة عما بعدها وقطع  
الحرف عن الحركة لعمومه ذكر في كثر المعاني وقوله لعموم اشار الى انه جامع بخلاف ما قالوا  
اما قطع الكلمة عما بعدها فالعدم ثم للوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام  
بعضهم انه يسمى قطعاً وليس الوقف في شيء فعلة لا يضر حرجه عن هذا التعريف

ولا عن قولهم قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فالعدم  
شمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع الكلمة عما بعدها على  
تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون الحرف متحركا  
ولا يخفى ذلك عن تكلف ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس  
بجامع ولا ملائم اما ان لا يسنى بجامع فلانه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها فانه  
تسمى وقفا وهذا يقال وقف واخطأ في ترك حكمه وهو خارج واما ان لا يسنى بجامع  
فلانه لو لم يكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها اليها من غير سكتة توزن بوقفه  
فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك وارد ايضا على قولهم قطع  
الحرف عن الحركة ثم الوقف اختياري بالياء الموحدة ومتعلقة الرسم لبيان المقطوع  
من الموصول والثاني ثبت من المذوق والمبرور من المربوط واضطرر الى وهو الوقف  
عند ضعف النفس والعنى واختياري بالمشاة من تحت وهو المنقسم الى التام  
وكافي وللمسن والاضطراري لا ينقسم اليها بل اليها والى القبيح ذكره  
في شرح الازهرى قال القطلاني الوقف كمال وتام وحسن وناقص وهو  
الذي يسمى قبيحا لانه اما ان يتم ولا الثاني الناقص والاول اما يستغن عن نا  
ليه او لا والثاني اما ان يتعلق به في جهة المعنى فكافي وفي جهة اللفظ فاقافي  
لحسن والاول اما ان يكون استغناؤه كلنا او لا فالاول الكامل والثاني التام  
وفي شرح الكشاف للشرى الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما يفيد  
حسن فان مستقل ما بعده ايضا يسمى تاما ولا يسمى كافيا وحسنا غير تام والوقف  
على بسم من السلام قبيح وعلى الله والرحمن كاف وعلى الرحمن تام وقال صاحب الكنت  
وحكم القبيح ان لا يفعل الضرورة النفس وبعاد وحكم الحسن ان يجوز ان لا  
الوقف بضرورة لكن ببعاد وحكم الكافي ان يجوز ان لا يبعد وفي التام الوقف  
وعدم الاعادة واجب او اولى وقال السجاني وندي الوقف لازم وهو الذي  
اذا وصل غير المرام ويطلق وهو ما يحسن الابتداء بما بعده وجائز وهو الذي



يجوز العمل فيه والمفصل لنجاذب المجيبين من الطرفين وقال الجزولي  
 في القرآن وقف واجب اذ تركه القاري اثم ولا جرم لافعله اثم الا ان يكون له سبب  
 شرعي يستدعي تحريمه فبحرمان كان يقصد الوقف على ما من الله وانى كفر من غير ضرورة  
 قال الفطاني والذوق قوله انه لا يوقف دون الموصولة والخبر والمضاف اليه  
 والفاعل والمؤكرو المعطوف سقا وبيان الا اذا كثرت المعطوفات وطال الكلام  
 او كان عطف جملة ودون على جملة دون صلة وبدل ولجزم والمجرور والتميز  
 والنفس والحال والمنشئ والمشار اليه وعلة وسبب ولا على الفاعل دون المفعول  
 ولا على المفعول دون ما عمل فيه ولا على احد مفعولي ظنت ولا على المجرور  
 اخواتها دون خبرها ولا على خبر ان واخواتها دون اسمائها ولا على التمتي  
 والشرط والاستفهام والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم دون جواب ولا  
 على حرف دون ما دخل عليه ولا على الرفع المقتضي دون المرفوع ولا على الناصب  
 دون المنصوب ولا على المجاور دون ما جاوره نحو يشتهون حتى يقول وهو  
 رعين في قراءة الجوز اجاب الا خفشدون الله النعت والمنسوق وابو  
 على دون الا في موضعين احدهما ما بمعنى لكن كقوله تعالى الا اما اضطرر  
 وثانيهما ما بمعنى الواو كقوله تعالى الا من ظلم وقال ابو عبيدة دون الاخطا  
 والاسلام والالتم وقال ابن مسعم على رأس الآية كقوله تعالى الا ال لوط  
 والاعوز والاعباد كذكور في عين المعاني ستاما ان اراد غير الوقف  
 المح اعلم ان تسليم هذه الازددة لان المفهوم في حكم الحكم في شئ هو ان  
 لا يجزى في غيره والتقاء الساكنين جاز فيما ذكره المص في الوقف مطلقا  
 وفي الكلام اذا عدت بعددا وكان قبل اخرها لين وقف او وصلا سواء  
 كانت تلك الكلمة من حروف الهجاء خواف وميم وعين او لا نحو زيد ونا  
 وانسان وغيرهما مما بناؤه لعدم التركيب اما وقف فلما ذكره ولما وصلا  
 فللمفرق بين ما بني لعدم التقطع للاعراب وهو التركيب وبين ما بني لوجوده

وهو مشابهة مبنى الاصل ولم يفعل بالعكس لقلنا ما بني لعدم التقطع وكثرة ما بني  
 لوجود ما بني ومنهم من زعم ان السكون فيها في حال الوصل ايضا على سبب الوقف وفي  
 كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستفهام  
 بالخبر نحو لمسى عندك وامن وامن الله عينا كما ذكره النحوي واما خلقنا البطالان بالمد  
 فناد فعله بما ذكرنا ان الاعتراض بعد استقامة الخبر وادراك الجواب الاخير الذي ذكره  
 النحوي ايضا غير مستقيم لان الحكم يكونها من الشواذ لا مستقيم في الامثلة التي  
 او ردها لانها مطردة غير شاذة فتأمل فيه في الهم المعروف باللام اعلم ان حرف  
 التعريف عند سبويه هي اللام وحدها والهمزة لتوصل وعند الخليل الهمزة  
 للتعريف وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للتعريف  
 للمفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذهب الثالث مذكور  
 في شرح الرضي مع ادلتها ونحو ذلك انما اخبر ذلك لانه ادخل في الاستعمال  
 واولى كلفظة الفعل بانه ان الرجل اذا قال اكرست زيدا واحسنت اليه واعطيت كذا  
 فتقول نعم ذلك ما تقول نعم فعلت فصار كأنك اعدت جميع ما ذكر الا اخبرت وكذلك  
 ههنا ولو قيل تلك وانه اشارة الى جميع المذكورات كان نصريجا لا كناية عنها كذا في شرح  
 الكشاف للشافعي وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا  
 عتبر عن الاتيان بالفعل لانه فعل من الافعال والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية التي  
 تعطيك اختصارا ووجازة تغنيك عن طول المكنى عنه قبل مراده الكناية بالقوة وهي  
 عدم التصريح بالشئ كسمية الفلماير بالكناية وقبل يمكن الحمل على الاصطلاحية وهي  
 ان ينبغي العام ينفي الى محض وهذا الباع لكن عبارة لا تساعده فقول ابن كمال يا بشا  
 في تفسير هذه الآية وهذا من قبيل ذكر العام في موضع الخاص فان اريد به معنى الخاص  
 فيجاز منه سلا والا فقيقة وليس كناية ليس على ما ينبغي قلت جوابا مشروطا  
 بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط يفهم من هذا الجواب ان  
 السائل قد انصب في سؤاله وشرط النقاء الساكنين على فقه عند المص وجود



في مثالين المذكورين وليس كذلك لانهم صرحوا بعدم جواز الالف في كلمة واحدة ومراد  
المقصود هو هذا الالف لم يصرح الكشاف بالتمثيل والعلامة معتبر في كل ما يحكي والسرفيه انه  
اذا كان في اخر الكلمة كان محل التغيير فاعترف حذفه لذلك بخلاف الوسط الا يركب انهم حذفوا  
الساكن الاول في اخرين واضرب مع ان الاول حرف متحرك والثاني مدغم لكونها في كلمتين  
لان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم يحذف في نحو اضر بان واخر بان  
مع انها كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والياء والفاء في الحذف  
لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو حذفت من المشي لالتبس بالمفرد عند  
الوقف ولو حذفت من جمع المائت لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونان مع  
خفة الالف واستغفالهما ويحذف من الفعل معهما اي مع كل واحد منهما فلا بد  
ما قبل ان الخفيفة والثقيلة لا يدخلان معا وقعة واحدة في الامثلة بخمسة  
حتى يحذف معهما النون في الامثلة بخمسة ولم يحذف الالف من يفعلان و  
تفعلان لئلا يلتبس بالوحدة قال جمال الدين الفخراني وطال ما يتخارج في صدر  
ان الجمع بين رفع الالف وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتح كالالف فتكون  
التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق بين الفعل الواحد وفعل  
الثنائية حتى وجدت في بعض شروخ المفصل تعليلا آخر لذلك مع ما يقوى به اختلاف  
ف قيل ولا يحذف الالف لانها خفيفة خفيفة وجوها لعدم ما فلو كانت  
المؤكد بعدها مفتوحة كان لزوم الالف بالتسلي بفعل الواحد عند حذف الالف وجها  
لمنع حذفها ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالف بالتسلي وفي نظر يظهر  
بالتدبر فيما اسلفناه قبيل هذا من قولنا قلت مقتضى الاطراد الى  
وقيل جدد لتقاء الساكنين ان يكون الاول الح مشعربان لمذهب  
ما ذكر انفا وليس كذلك اذ لا خلاف بين علماء هذا الفن في ان لتقاء  
الساكنين انما يفتقر اذا كان في كلمة ومراد المقص بل من لم يذكر هذا القيد  
ايضا هو هذا القيد لانه لم يصرح تامر وما ذكر من عدم حذف الواو والياء

عند البعض ليس لانه لتقاء الساكنين على حده بل لانها ضمير فاعل او فاعل  
فان تكلم على التقاء الساكنين على غير حده للضرورة وان لم يلبس جاز الله العلامة  
يسمى جاز الله لانه جاور بيت الله خمس سنين ونا علامة اقتضى ان يقدر للمبالغة  
وجها ما اشار اليه العلامة من ان اذ قيل رجل علامة اقتضى ان يقدر  
موصوفة جماعة ووجهه على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدم هذا الواحد  
جماعة لكثرة علمه والنا في التحقيق ثانيا الموصوف ونظيره استعمال الجمع  
في الواحد للتعظيم وقالوا في صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ  
احتراسا من علامة الثابته ذكره في الكشاف وهو ابوالقاسم محمود بن عمرو بن محمد بن  
عمر خوارزمي المعتزلي وقال العلامة اكل الدين في شرح الكشاف انه قد باب في مذهب  
الاعتزال وكان خفيا وسقط احد رجليه من تلج اصابه في بعض الاسفار فكان  
يمشي بها في خشب وقيل انه لما كان اخذ في صباه عصفورا وشده رجله هبلا فانكثت  
من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارج فخر به فانكسر رجله فقالت له امه هناك  
قطعت رجلك فوقع كذلك ولرب محشر سنة سبع وستين واربع مائة وتوفي بحجابه  
خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وزعمشركس وفتحها قرية كبيرة من فري  
خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم ومصفاه الكشاف وبيع الابراز في الوعظ  
والمستقص في جمع الامثال والفناعات والاسماء والافعال والفايق في اللغة و  
المفصل وحوثية والامموزج في النحو والتصرفات في الترفيف والايصاح في المعاني  
والبيان وآسكي البلاغة والمفرد والمؤلف وصميم العربية وديوان الاشعار  
وقطاس العروض ونوابع الكلم والديوان المنشور وفوائد العلابد ورواية  
القدم وخلاصة الجواهر الخفية ومكارم الاخلاق وفصوص الاخبار  
والاحاديث المشددة وشافي المهر في مذهب الشافعي والناصح الصغار والنجح  
الكبار في الوصايا صنفها بعد توثيقه من الاعمال وهما موضع تأمل  
اذ لم يلزم من تشمله من كلمة واحدة ان لا يجوز في غيره ويمكن ان يدفع بالعناية



ففي الجملة اعلم ان في الجملة تستعمل في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة  
فادخل اما وهي حرف شرط اذ ليس الكلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط  
هو ان وما زال ذلك ولعل مراد البحر هو هذا الا انه شامخ في العبادة فالكثران  
يحيى اسم الفاعل منه على فاعل قيل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي اي ولاجل ان اسم الفاعل  
من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل لجمع اسم الفاعل كالمفعول والمستعمل لكثرة  
الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعول ولا اسم المفعول وانه لليس الفصل بقوم  
اسم الفاعل اسم الصفة التي يحيى على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء  
ولم يأت المفعول والمستعمل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعول والمستعمل  
واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمندك والقائم والقائد  
والخروج والمستخرج وغير ذلك كذا في جناح الفلاح واعلم ايضا قد يكون  
الفاعل بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه الريح وليلا يام وهم  
ناصب بمعنى مفعول كغامر ضد غامر ستر كانه وعيشة راضية وماء دافق  
ذكر الجوهري وكاس بمعنى كس ذكره ابن مالك في شرح التمهيد وقال  
الرخي في عيشة راضية وماء دافق الا ان يكون على النسب كقابل وما شب  
اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كقابل يجوز ان يكون  
مما جازمته الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ والكثران  
يحيى اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي فان قيل لم  
سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر اجيب بان  
المراد المفعول به يقال فعلت الضرب اي وقعت عليه لكنه حرف الجر  
وبقي الضمير مرفوعا فاستمر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يتم فاعله  
واما قالوا اكثر لانها قد يكونان على غير فاعل قبل فيه نظر لان صيغة  
اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل البتة وكذا لا سمي به ويكون على غيره في  
الصفة المشبهة وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى تمييز بين اصطلاح الاوياء

قوله نحو ضرب الخ بقى ههنا صيغ للمبالغة في الفعل من الفاعل كصيف  
وكبار بضم الفاء وتخفيف العين وسبق فحذف بكسر الميم وفتح العين مشترك  
بين الالة والمبالغة وطلوأل بضم الفاء ولتشد يد مشترك بين الجمع والمبالغة  
وعلمة بالتشديد وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء واخم العين  
وضحكة بضم الفاء وفتح العين ومجذمة ومطير بكسر الميم فيهما وسكون  
الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول ويستوي  
المذكر والمؤنث في النسبة الاخيرة وقالوا مسكنية جملة على قفيرة قيل  
ويكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله كان وعده ما تيا اي تيا قال  
الرخي والاولى انه من تيا الامر اي فعلته بمعنى كان وعده مفعولا وربما  
استغنى عن فاعل مفعول كجه فهو محب ولم يقولوا جاب وعم الرجل معروفيه  
فهو معهم ومفعول خولم متاع القوم فهو لم ذكره ابن مالك في التسهيل  
وطوبى في اسم المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث وقد يلحقه  
النساء للنقل الى الاسمية وللوحدة فيكون بعد الحاق النساء ايضا صالحا  
للمذكر والمؤنث وفعل بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا  
عدوة الله حملا على صديقة ذكره في الملاح وشرح ويحيى فاعول للمبالغة و  
يستوي فيه المذكر والمؤنث اذ كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا  
يستويان واذ كان بمعنى المفعول فلا يستويان ذكر الموصوف والاول  
وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل هذا الاطلاق لانهم ميزوا كل واحد منهما بـ  
على حدة في كتبهم واعتبروا الحدود بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا  
الحدوث والاشتراك في الصفة المشبهة وانما اعتبر الثبوت بعضهم فيها  
ونحو خالد ودائم وثابت ومستم وباق وراسخ ومومن وواجب وكافر ومثل  
في فرس ضامر مما يدل على دوام الفاعل والثبوت لا يرد نقضا وانما نحو حايض  
وطمث فهذه الصفات الثانية بمعنى ذات حايض وطمث فليس باسم اذ



ان بمعنى الثبوت عارض وكذا في صفات الله تعالى الله عالم وقالوا اذا قصد بالصفة  
 المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فنقول في حصر حاسن الان  
 او خدا قال الله تعالى في صيغة ما قصد بالحدوث وذا ثوب به صدر وهذا مطرد  
 في كل صفة مشبهة لا لان القائم مقام الفاعل لفظ الخ انما قال لفظا  
 لانه في المعنى هو الجرح وقد علم ما ذهب اليه صاحب اللبب وهو التحقيق  
 وان كان الاكثر من على خلافه قال شريف الدين الجرجاني حروف زيادة تؤول  
 معنى الفعل الى مجرورها ومنصوب المحل ورفوع المحل هو الجرح ورفعه لا يجر  
 الجار والمجرور بل بان الجموع ليس باسم والاسناد اليه من حواص  
 والقول بان الجار والمجرور في محل نصب والرفع مساهلة في العبادة انما لا  
 على ما تقر من القواعد وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا القول  
 يجوز ان يقدم لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل  
 مسئولا قال البيضاوي وابوالقاء ما ذكره الزمخشري خطأ لان الفاعل  
 وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التفسير عناية للزمخشري وانما  
 جاز تقدمه مع انه فاعل لما لا صلة خرفية لا العرض فاعلة ولان الله  
 الفاعل لا يتقدم لا لتبكي بالبنداء ولا لتبكي ههنا ولا لانه ليس  
 بفاعل حقيقة وردد بانه تعسف مثال ابن جني ابا على عن قولهم فيك  
 يرغب فقال فيك لا يرتفع بما بعده فاين المرفوع فقال المصدر اي فيك  
 يرغب الرغب وفيك ظرف وهكذا يصح مسألة الكتاب ويجعل الضمير  
 في مسئولا المصدر يجعل منفى موضع نصب وفي شرح الالفية ابن المعطي  
 ان كان مفعول المجهول جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه لو قدم ثم عمل  
 الفعل بضميره ولا يمكن جعله مبتدأ لاجل حرف الجر ومنهم من اجاز محمدا بهذه  
 الآية لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والمفعول جازم التقديم على

عامله فان قيل كلام الكشاف نص في جواز التقديم فما وجه قول الشارح قضا  
 كلام الكشاف قلنا وجهه احتمال كلامه التاويل يجعل من قبيل الاضمار  
 والتفسير كما يشاء اليه تمثيله بقوله كالمغضوب في خير المغضوب وقول الشارح  
 قدم عليه زيادة منه مبينة على الظاهر وفعيل قد يحى بمعنى الفاعل  
 كالرحيم وقد يحى بمعنى مفعول قليلا كما ذكر الحكيم اي المحكم على تاويل ذكره  
 الرضي ووجع بمعنى مخرج واليم بمعنى مولد ويرمى بمعنى مبعث ذكره  
 الجوهري وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى بديع السموات قيل  
 بديع بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمر وامن رجانه الدعي السميع بمعنى  
 السميع وفيه نظرية لا يثبت لذلك والاشهاد في البيت لان داعي الشوق  
 لما دعا القائل صار هو سميعا لدعوة فتنب كونه سميعا فوقع على الدعي  
 اسم السميع كونه سميعا فيه على ان الشارح لا يقال سميعا عليه ان ثبت ذكره  
 الشارح في شرحه وفيه تكلف لا يخفى ويحى بمعنى مفاعل كثيرا بلسان طيف  
 وعشير وكليم وانيس ونديم ذكره الرضي في شرح الكافية والشارح في شرح  
 الكشاف وغيره عن مفاد من غادره او مفعول من اغدره ذكره الجوهري  
 كالرحيم بمعنى الرحيم مع المبالغة وهي ليست بلا زعم لغلبة فعيلا مطلقا  
 بارادته كان من باب فعل بضم العين وقيل هي لازمة لها مطلقا وتقل عن  
 الزمخشري ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة فرحيم ورحم  
 ورحمن للمبالغة اذ الكل معدول عن اصل ذكره في شرح حاشية تفسير الفقه  
 وبمعنى المفعول قال الرضي وبناء فعيلا بمعنى المفعول والفعيل  
 مع كثرته غير مقبى الا انه يستوى الى قوله في الذي بمعنى المفعول  
 والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء اجري على  
 الموصوف او لا نقول جل نصر وامرأة نصيرة وميرت بنصير زيد و  
 نصيرة هذا هو الاكثر والقليل هو انه لا يلزمه التاويل ذكره



في شرح اللب فالحاجة على هذا التأويل في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحر والقرن  
 اول الاحسان او بان القريب بمعنى المسافة يذكر في ثبوت معنى النسب في ثبوت فقط او بان المراد  
 النسب ذات قريب او بان المصدر المؤنث يجوز تذكره حملا على لفظ اخر في معناه او تأويلا  
 بان مع الفعل او بان في الكلام حذف اى شئ قريب او شرحة الله قريب او بان معنى  
 مضروب او بان رحمة الله في المنادى اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 ما ان مفتاحه ليعنو بالياء التخيانية او بان ثابته الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح  
 قال في شرح الكشاف هذا خارج عن قانون النجاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى القهبر  
 بين الله الحقيقي وغيره ولا بين كون المسند فعلا او صفة وقال ابن هشام في مفتاح المؤنث  
 المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا ابتدأه الفقهاء في محاوراتهم وهم الصواب  
 التقيد به بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا او شبهة ويكون المؤنث  
 ظاهرا فلا يجوز هذا التسمي ولا التسمي وهو لا يجوز في غير  
 ضرورة التسمي طلع خلافا لابن كيسان واعتراض صاحب الكشاف بان هذه الوجود  
 المذكورة في التأويل ليست بغير دليل يقادح واما تذكير بقوله تعالى كما كانت  
 بغيا على تقدير كونه فعلا فاما لا اله مصدر كما قال في قوله تعالى يحيى العظام وهي  
 رميم ولم يقل رميمه لانه اراد المصدر او للتوصل ذكره الطبري او تشبيهه بمفعول كما  
 في ملحفة جريد من جريد عند البصرة لا عند الكوفيين لانه عندهم بمعنى مجدود من  
 جده بمعنى قطعه ذكره الرضوي اولانه للنسب كطاعا اولانه للمبالغة ذكره القاضي فرد  
 القطب كونه للمبالغة بان نفى الابع لا يستلزم انه نفى مطلقا جوابه انه من باب  
 نفى التقييد وقيدوه بالنسبة اللفظ قد يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى  
 فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراه فتيلة كما يحمل فعيل بمعنى  
 فاعل عليه فنذكر وهما يستوي فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعول ومفعول  
 ومفعيل بكسر الميم فيها وفعال بفتح الفاء وفعال بكسرها وتخفيف العين فيهما

قوله والمراد

والمراد بالضابط امر كل منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر كل  
 قد يراد به المفهوم الكل وقد يراد به القضية الكلية والمعنى الثاني مراد ههنا  
 وكذا الانطباق وقد يراد به الاستحالة معناه امر كل منطبق على الاحكام جزئيات  
 متنوعة كشأن لا يتعرف احكامها منه وقد يراد به الحمل معناه امر كل منطبق على  
 موضوعات الجزئيات ليعرف احكام جزئياتها عنه فلو قال قضية كلية لكان الا  
 يفهم ان ذلك المفهوم الكل وهو ما لا يمنع نفس تصوره الشك بل قد توهمه بعضهم  
 الا ما شذ منه عقوف من الاعاق والفيلسوف عقوف من الانتاج و  
 القياس منج وياقل من الابدال والفيلسوف بقل وياقل من الاحمال والفيلسوف بقل  
 ولا فية من القاح والفيلسوف ملقحة وشئ من الاثنا والفيلسوف مشن وحق من  
 الاحقاق فهو مذهب فيل هو وكذا محسن وملقح مستعار من اسم المفعول  
 كسبل مفعول لكنه اشهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هو الاصل ربما تنغى عن  
 مفعول بمعنى قول كانه الله فهو محزون واسرته فهو محزون واصته فهو محبوب  
 وقد جاء على الاصل في الشعر واضغعت الشئ فهو مغفوف ولحم الله فهو محمود  
 اركه الله فهو مزكوم واعده فهو معلول على ما ذهب اليه سيويه فاما ابن صلاح قوله ل  
 المحدثين والفقهان معلول مرزول عند اهل العربية واللفظ وكذا قول النووي  
 انه الحق وقول صاحب الحكم واسما من يتعلون لفظه المعلول كثيرة وليست منهم  
 على لغة ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في اللغة على فهو معلول او ودعاه على ما ذكره  
 في الصحاح والمغرب وقد جاء اسم الفاعل من افعال فعال كاسار فهو سار والقياس سير  
 واجبره فهو جبار ذكره في الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار من جبره على الامر بمعنى جبره و  
 وفي موضع آخر من الصحاح حاك ذلك لغة او ازدواج ومن فعل ايضا كلبس فهو لبس  
 ونقل ملبس واذ قد فرقنا من اسم فقدحان اه قال حس الفزار قد يقال يجوز  
 ان يكون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعذر الخوض على صرح به بعض النحاة  
 وقال الدماميني في شرح لغتنا كانه ادخل الفاء لاجراء الضرف في كلمة الشرط لكن يصح عن ذلك



وجوده لا مناع وحولها في شرحه وقال علاء الدين البطامي في شرح اللباب قد جرى  
الظفر في الشرط فيصدر بالفاء ما بعده نص عليه بسبب في نحو زيد حين لقية فانا  
اكرمه والفاء في فنقول اما العطف على حان فليزوم عطف المضارع على الماضي وهو  
ليس بحسن كما صرح به في شرح المنار او منفع على ما صرح في كشف الوافية نقلا عن ابن بعير شراح  
الفصل في استعمال المستقبل في الماضي كشرط صحيحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد  
يجاب عن هذين ما لا يفتقر في الاوابل يقيم في الثواني كقوله تعالى وان نشاء ننزل  
عليهم من السماء آية فطلعت مع انه لا يكون في الشر فعل الشرط مضارا والجواب  
ما ضيا وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم ضربتني هند وزيد ومثله رجل  
قالم ابوه لا قاعدتين وريث شاة وشكلتها وباريد والحارث وبانه كيشة في عطف  
الجملة على الجملة صحيحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه على ما صرح به بعض شراح  
المفتاح في اوائل الغنى الاول واسناد اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تظن الذين  
يدعون الى قوله فيكون من الظالمين ولا شراح في باب الفصل والوصل من المعلوم ولا  
في عطف المفرد على المفرد كليا كما صرح به علاء الدين البطامي في حاشيته المطول  
في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل حيث قال من لا يجرى على مقتضى  
العالم هو الجاهل سواء على انه يجوز افعال الفعل المستقبل في الظرف الماضي على ما نص  
عليه المي تقون في قوله تعالى واذا عثرتموه الى فاء وواو الى الكهف وقوله واذم  
الى فاقموا وقوله واذم بهتدوا فيقولون ووجهوه بانه من باب المباعدة  
حتى كان هذه الافعال المستقلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة لها الزوم المص  
المضروفات لضرورها اوفاء فصيحى وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل على  
السببية وقيل عليها وكنت فصيحى اما الافصاحها عن الشرط والسبب  
او عنهما اول فصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه والظهور المعنى سبب دخولها  
او وصف لها بوصف صحتها او كونها مفيدة معنى بديعا وواقعة موقعا حسنا  
وتنوع الفاء الفصيحة بتنوع ما دل عليه من المحذوف فنادرة يكون المحذوف

٧٥  
امرونها كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير او نذير اي لا تعتذروا فقد جاءكم وناث  
شركا كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث اي ان كنتم منكربين للبعث فهذا يوم  
البعث وناث معطوف كما في قوله تعالى فانجرت اي ضرب فانجرت وقد صار الى تقدير  
القول كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى في سورة الفرقان فقد كذبواكم بما تقولون  
ان هذه المعاجاة حسنة رابعة وخاصة اذا انضم اليها حذف القول وجعل هذه  
الاية من ذلك القبيل كذا ذكره الشارح في شرح الكشاف المعنأ عفا وناث  
مصنأ عفا لانه موعب الحرف الواحد بمقابلته العين واللام قال الخليل هو من الخلة  
والخلة من الخلل فانه قد يحلل النفس ويخالطها وقيل من الخليل فان كل واحد من  
الخليلين سيدخل الاخر ومن الخل وهو الطريف في الرمل فانهما مبرافقت في الطريق  
او من الخلة بمعنى الخصلة فانها يتوافقان في الخصل والخليل هو الفقير من الخلة  
او المصطفى المي الذي ادخله في خلد الامور سررا المعلوم التضعيف ان  
يراد عفا بانه القابم مقام فاعل براد الجار والمجرور وضمير مصدر براد على ان يكون  
لا زمانهم يلزم تقير المتعدي باللازم الا ان يقال ليس يتغير لغير بل من  
طريق شعور الدهن والكناية لانه الزيادة الشئ على الشئ يستلزم كونه  
مزيدا عليه كما قالوا في قول صاحب الهداية فتح بلدة عبوة اي قهر هذا ليس  
لغة لان عن بمعنى دل وحقق لازم وقهر متعدي هو تقير من شعور الدهن  
والكناية لان من الذلة يلزم القهر وان القهر يستلزم الدل ثم التأويل المذكور  
معروف في الفعل المجهول وفي الفعل المعروف فجزوه صاحب الكشاف في قوله تعالى  
لقد تفرط بينكم حيث قال اي وقع النقط فليل في المعروف والى لانه اصله قال  
صاحب الكشاف جعله من الاسناد الى ضمير الامر لتقر في النفوس اي تقع الامر بينكم  
اولى اذ لا يعرف له شاهد الاصل مهروم بان الاسناد الى المصدر الملفوظ جاء في الفع  
دونه فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبي الصواب ان ضعف الشئ مثله و  
ضعفيه ثلاثة امثاله وهو للموافق لقوله تعالى فزده عذابا ضعفا في النار واذا زاد على



عذابهم ضعيفا فقد اناهم ضعفين فيطابق قوله تعالى في موضع آخر  
 انهم ضعفين من العذاب روى ابو عمر عن ابى عبيدة في قوله تعالى يصاعفها العذاب  
 ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلثة او يعذب ثلثة اغدية وابكره الازهرى وقال  
 هذا الذي يستعمل الناس في كلامهم ومعارفهم وانما الذي قال الخذاق انها يعذب  
 مثل عذاب غيرها لان الضعف في كلام العرب مثل الى ما زاد ولست تلك الزيادة  
 بمقصودة على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة صوابا وقال الراغب الضعف من الالف  
 المتضايقة كالنصف والزوج وهو تركيب الزوجين متساويين ويختص بالعدد فاذا  
 قيل اضعفت الشيء وضعفته وضاعفته ضمهت اليه مثله فصاعدا فضعف الشيء هو  
 الذي شئته ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو ان يقال ثلثو العشرة فذلك  
 عشرون بلا خلافا قيل اعطى ضعفى واحرفان ذلك يقتضى الواحد ومثليه لان معناه  
 الواحد والذان بزواجانه هذا اذا اضعف فان لم يضاف فقلت الضعفين قيل ذلك جري  
 مجرى الزوجين في كلا منهما بزواج الاخر فتقتضى اثنين لان كلا منهما يضاعف الاخر  
 فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعفان الى واحد فثلثهما نحو ضعف الواحد  
 ويقال له الاصح وهو من له وقر في الاذن ولا يسمع الصوت الخفى فيحتاج الى شدة  
 الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم مكان التصويت عند الصوت الخفى  
 ولهذا سمي ولانه كرفية حرف واحد فثابه الاصح لان يكرر الحرف حتى يسمع ولانه لا  
 يسمع فيه كالحرف المدغم وكان اهل الجاهلية والاندلس والايام التي كثر فيها الجهل  
 او الخسلة المنسوبة الى الجاهل وتلك شيمه فثورة الزواجر في العمل بالشئ ابعث  
 فيها وهي ما بين الرسل من رسل الله عز وجل يسمون رجيا شهر الله نون رجيا  
 لان المراد غير معين وفي التلويح وقع عبارة في الاسلام غير متون للعلمية والعدل  
 عن الرجاء لان المراد رجبا بعينه وهذا تعليل لكون رجبا غير المتعارفين معدولان  
 الرجاء يعرف بالام العهدية ولو لم يعبر العدل كان منهم فاذا ليس في العلمانية  
 وهذا التعليل ذكره صاحب الكشاف وتبعه الشارح وفيه بحث وهو ان رجبا علم لان

جميع احوال

جميع اسماء المشهور من باب الاعلام الخبية بدل عليه دلالة فعلية امتناع  
 شعبان ورمضان من المرف فان الالف والنون المزيدتين لا يوثقان في الاسم يمنع  
 المرف الآمع العلمية وتعرف العلم يمنع ان يكون بالاداة فلا يكون اصلا رجب  
 على ان العدول من علم الى علم باطل غير وارح كذا ذكره الاصفهاني في شرح البدل وقال  
 الى ان منع المرف سهل من النسخ ويمكن ان يجاب عنه بان بعض الاعلام قد يدخله  
 حرف التعريف للمع الوضعية الاصلية كالخس فلعل الرجب منه وفيه ان ادخل اللام  
 للمع الوضعية ليس معيشا في شئ من الاعلام بل هو امر سماعي ذكره الدماي في شرح  
 للنفع والفرق في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص يحتاج الى نقل ثم العدول عن علم  
 الجنس الى علم شخص ليس بغير عدول على ان اللام التي تدخل على الاعلام للمع الوضعية انما تد  
 خلا بعد ارجاعها عن العلمنة واطلاقها على السمين بها واصفا لقصد والزم  
 كما صرح به في شرح اللب السيد قيس فيما ذكر عدول من علم الى علم كما ظفروا وضافة  
 الشهر الى الله للشفيع والتعظيم ولذا سمي رجب لا رجب التعظيم ولا منهم كانوا يعظمونه  
 في الكاهلية ولا يتخلفون فيه القتال وانما قالوا رجب مفر لانهم كانوا اشترعوا له  
 واذا اضموا اليه شعبان فالورجيان وسمي الشهر به لتسهيدهم اياه حين رأوا الهلاك  
 كما يسمع في فتح القلعة لا يسمع وهو الاصب والكاف للتشبيه وكلمة ما قبل  
 كافة لها عن الرجل في المفرد وقيل مصدرية عند اكثر النحاث وكلمة ايضا تأكيد لما  
 بتغاد من الكاف ومن هذا القبيل قوله تعالى كما ان زيد من فاصل الناس كذلك عمرو وما  
 قوله كما ان زيد قائم عمرو فاعدا ظاهرا ان الكاف ههنا التحقيق معناه الوجود على  
 ذكره علاء الدين البساطي كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل ثقل  
 صاحب اللهب ووجهه شراح بان ليس الكاف فيه للقران في الوقوع كما في قوله كما  
 حضر زيد قائم عمرو لان البرية من الوالدين واقعة والرحمة لهما مظلوبة الوقوع  
 والمعنى او جدرتهما ايجادا محققا كما اوجد الوالدان النورية ايجادا محققا في  
 الزمان اما في وقال الراغب الكاف في قوله تعالى او كالذي مر على قرية ليس



المجد للتحديد والتحقيق كما في قوله الامم كزيد  
 الغياث بالكر وهو المصنف المألوف القدرة والمنعني الصغير القدر والمجرب  
 طالب الخلد والمستنصر طالب الظفر من الاشهر الحرم وهي اربعة وهي ذوالقعدة  
 وذوالحجة والحرم ورجب ومع سر رموتوا بين وسردت الحديث اذا انتبه على  
 ولانه والحرم اول الشهور كانهم قالوا هذا الذي ولذلك ادخلت الالف واللام عليه  
 دون غيره من الشهور كانهم قالوا هذا الذي يكون ايدا والستة ذكره في النجم الوهاج  
 وذكر في اطلاق الواقعة الحسنية ابتداء السنة عارة عن الحرم واما اول ايام  
 الاسبوع فالصواب ان يوم السبت تبار وروى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال خلق الله التربة يوم  
 السبت والجمعة يوم الاحد والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلاثاء والنور يوم الاربعاء  
 وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق الله آدم يوم الجمعة بعد العصر في احر راحة منه  
 وقول الشاعر الميزان الدهر يوم وليلة بكر ان من سبت عليك الى سبت وقال ابن  
 السيدة اولها الاصل وقال النووي في شرح المذهب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع الخمس  
 لانه خامس فذكر ان شهور الالهة واما الاسبوع في صدر الجاهلية كما غلبت هذه الاسماء  
 وكان الحرم سمي للموت لانهم كانوا ياتون فيه الفارات فسمي الحرم لتحريم القتال فيه  
 وقيل لتحريم الجنة فيه على ايليس وسمي صفرنا هذا لانه ينجد الابل اي يهزله فسمي صفر  
 لاصفر الاشجار فيه ولا صفر ارمكة من اهلها اذ سافر وايقال داء صفر اي خال  
 او لاصفر وجوههم حين وقع في الناس فيه ويا وسمي ربيع الاول خوان وربع اخر  
 وبصان فختيار بيعين لارتباط الساك فيهما الى اقامتهم في الحصب والجمادان  
 حسن ووزنه جمادين ورجب الائمة لما يسمع فيه صوت السلاح فسمي رجب ليظفهم  
 ونظفهم فيه الصلوات وفي الروضة لم يعذب الله تعالى امة في شهر رجب وفيه نظر لان  
 قوم نوح ١٢٠٠٠ غرقهم الله تعالى في النار والاشجار في شجران عجلان فسمي شعبان الاشجار  
 الصابر فيه وتفرقها في الفارة او لانه شعبان الخير فيه لرمضان ورمضان نافع فسمي  
 رمضان لانه يرمض فيه الذنوب اي يحرق او لرمضان الفصل والاول من ايام الشهر

المعجمة

فسمي بالشوال الناقم فيه بذنبا يوم التسمية لعلم الذكر انها حامل اولاد العرب  
 كانت تشول فيه اي تنزع عن امكنتها وزوال قعدة هو اع لفقودهم في رحالهم  
 عن القدر والحرب وذوالحجة المصنف بكر لبركر ايلهم سمي ذوالحجة لاداء الحج فيه وكانوا  
 يقولون ليوم الاحد اول وليوم الاثنين اهلون ولثلاث ايام واربعة ايام  
 والنجس مؤنس والجمعة العربية وللسدس شبار ذكره في عز النفاير وقال بعض كبار  
 المتأخرين ايام الاسبوع من الاعلام الفواليد فيلزمها اللام وقد يجر لفظ الاثنين من  
 اللام والسر في جعل هو لا من الاعلام العالية وان لم يثبت جنسها محافضة على القاعدة  
 التي هي ان الاعلام التي لا مهال لزمها في الاصل اجناس صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد  
 فلا جرم وجب ان يجعل جنسيتها مقدرة والثلاثاء والاربعاء ما جعل اسمها جعلت  
 الهاء التي في العدد مدة فرقا بين الحالين ذكره في مجمع الصفاتي وفي بعض شروح الكشاف  
 قد اتفقوا على ان العلم في ثلثة اشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع  
 الاول وشهر ربيع الآخر وفي البوق لا يضاف الشهر ثم في الاضافة يعبر حال المضاف اليه  
 في اسبيل منع الصرف وجوب دخول اللام وامتناعه وفيه ان الامام ذكر في تفسيره ان رمضان  
 مختلف فيه اختيار ابي هو انه لم الله ولذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان  
 بل شهر رمضان واختيار محي السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم للشهر واختيار صاحب  
 التبيين شهر رمضان من قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة والام رمضان واليه مال  
 الرائد فقول من قال ان العلم لو لم يكن شهر رمضان لما جاز اضافة شهر اليه لعدم جواز  
 زيد ليس بصحيح حركة بقال في محضر الفتح حركة فتال الحركة ضد الكون والقتال  
 للقاتلة فلا يتعلق به السماع بل بحركة وصوت والتعال جمع نعل وهي الحذاء مؤنثة تصغيرها  
 نعلية تقول نعل وانعل اي اهتدوا ونعل خفة ودابة ولا يقال نعل فالماض في محذوف  
 على وجهين ولا تعققة السج تجرد في الاول او تنصب في الثاني كما في قولهم العلم صفة  
 قائمه بغيره او تنصب به والواو في ولا تعققة هي للفتنة بلا للذكر للنع للذكر بل بشرطين بقها  
 بنفي وعدم قصد لعدة نحو ما قام زيد ولا ينفيد ان الفعل منفي عنهما في لني الاجتماع والافتراق



والعطف من عطف الجمل عند بعضهم على ضمائر العامر والمشهور انه من عطف المفردات  
واذا فقد احد الطرفين امتنع دخولها في لا يجوز نحو قام زيد ولا عمر وجاز ولا فلان  
لان في غير معنى النفي عند البصريه واما عند الكوفيه فلفظ لا بمعنى غير وجاء قوله  
فاذهب فاي فتى في الناس اخره من خيفة ظلم ورجح ولا جبر لان المعنى لا فتى اخره  
مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا نحو ما احتج به زبد ولا عمر ولانه للمعنى لا غير  
واما ما ينسب لابي بصير ولا النظم ولا النور ولا الظل ولا المور وما ينسب للاجباء  
والا مؤنثا لثانيه والرابعة والخامسة زوائد وقد يقال قصدت في كنهنا من كل  
واحد منهما مقبلا الى الآخر كانه قبل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور مع  
الظلمات فان قلت كلمة لا في نحو ما جاء في زيد ولا عمر وتفيد النفي بجميع النفي وادونها  
ربما يحل على النفي الاجتماع فلا يكون زائدة بل مفيد معنى مقصود قلت افادتها المعنى  
لا تنافي سميتها بالزائدة فانهم سيعنون كان في كان زيد فافادتها زائدة وان كانت  
مفيد معنى وهو المنع والانعطاف ولما كان المضطرب في الثلاثي غيره في الرباعي لم  
يجعلها في تعريف واحد لتعريف الحقائق المختلفه في تعريف واحد اذ لم يوجد قدر  
مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس في غيرهما واطلاق المضاعف على  
قسمين من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفه ولا يحق تعريف العيني بالمثل  
للمشتركة والذهب وغيرهما ولم يتعرض للمزيد مع ذكر في هذا القسم لان حكمه حكمه لا مخالفة بينهما  
ما كان عينه ولا من جنس واحد فان قيل هذا منقوص بنحو فرح فانه ليس عينه  
ولا من جنس بل العينان كذلك قلنا المراد بيان المضاعف الذي يكون التضيق فيه  
اصليا ولم يكن بسبب زيادة حرف كما ترى كما في مجمع على كافي كن كمانت وقوله بعضهم  
كبير حين قيل كيف اصبحت اى على امانت وعلى خير وقيل المعنى بخير ودرد بان لم يثبت  
بحي الكاف بمعنى البيا وقد يكون للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيل بعضهم  
جواز في الجردة والمبادرة فسمى كافي الغاية والفران وللتفسير على ما ذكره علماء الذين  
البسطا في خواص المطول في قوله الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الحجة حجة قال وما

في كما يفهم كانه وكما في التقيد والتقدير العربية كذا على الوجهة المذكورة في قوله  
فليت للتشبيه قطعاً بالتقيد وقد مر جوابان هذه كما في الاعمال لها في كمالها  
لانها لم يسبق من غير منبذ بقوله المضاعف مبتدأ فان قيل قد مر في كشف الوافية ان مقول  
القول يكون مفردا الا اذا كان قولا لمصدر القول قلت قولا حقا وبما يحذف المصدر  
وبنكر صفة منصوبة كقولك قلت حفا فاذا وقع في مقول القول مفرد فهو مبتدأ خبر  
مخبر وف او خبر مبتدأ محذوف قلنا هذا على ما هو المشهور من كون القول هو اللفظ بما يقيد  
فائدة نامة على ما ذكره القاضي في انوار التنزيل وما على ما ذكره الرضي ونقلناه في اول هذه  
الرسالة من ان الكلام واللفظ والقول من حيث اللغة يجمع بطلوع كل حرف من حروف  
الجمعة او المعاني وعن النثر منه مفيد كان ولا فلا كلام في كون مقول القول مفردا قال ابن  
التميم في حاشية انوار التنزيل بعد ما قال وحقيقة القول اللفظ بما يقيد فائدة نامة  
فانهم قد شوا كالحركة المفردة والمركبات الناقصة ليست باحوال الاولى ان يعنى ما لا يقيد  
لشيء قولهم في قبول التعريفات قوله هذا لارجح الشيء الفلا في مثير الكلمة واحده من  
كلمات التعريف او الى مركبة ناقصة من الفاظها لان يصار في امثال هذا الى الجار والمفعول  
ان العرب في القول ثلثة مذهب اكثرها حكاية ما بعده في النصيب ان كانت جملة لوقوعها  
موقع المصدر كانه قال قولنا ثم عمل الى الجملة لا رادة المحصور لانها بمنزلة النوع من القول  
ولا ينصب المعطوف عليها كمال زيد عمر ومطلق او مثله بالنصب لا يخبر بحق  
الحكمي ان يؤدى على هيئته فلا يقال قال زيد عمر والضرف او نفي منطلق ولا عمر  
وبكر منطلق ان اذ لم يقلبه الحكمي عنه لانه يلنسب ان السعة والتاكيد والمعطوف  
داخل في الحكاية واعتبار الخوص والمزيا فيما حكى الله تعالى في الحكمي وقيل  
في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا سلاما اجمع القرآن نصيبه لان المراد  
البر لا النخبة اى تبرنا منكم بئر او سلمنا منكم سلاما ولذا تنصب في قوله تعالى  
قالوا سلاما قال سلام في النصيب وجهان على المصدر بية اى سلموا سلاما وعلى  
انه مفعول قالوا لانه معنى قولهم كما تقول حقا لمن قال لا اله الا الله ورفع التاكيد



على انه خبر مبتدأ اي امرى سلام او مبتدأ محذوف الخبر اي عليكم سلام والمذهب الثاني  
 ليس سليم اجزاء القول محرك الظن من غير شرط والمذهب الثالث اجزؤه مجزئ  
 الظن باربعة شروط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا يفضل بين  
 حتى الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافي  
 وهو الظاهر ان هذه الواو من الجملة لا من الحكمى والواو التي في نسخ  
 المتن ليست في محرها فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان كان قليلا وذكر  
 حقه ان لا يكون بها كخبر المبتدأ على ما حكى الرضى وان كان قليلا وذكره الرضا  
 في بحث الجمل من شرح المغني وخبر بابي كان كقول الحماسي فلما صرح الشرافى  
 وهو عريان وخبر ما الواقعة بعد الاكفولهم ما احدها الاول بفساد  
 وخبر الواقعة بعد كقولهم لا يزول ان يكون قالوا هذه الواو لتأكيد  
 لصوق الخبر بالكم كالواو التي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله  
 تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب  
 معلوم ونحو ذلك قلنا امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل شيئا بحال  
 في كون كل منها حكما الصلح على ان صاحب المفتاح قال ان قوله تعالى ولها  
 كتاب بحال من قرينة لكونها كذا في سباق النفي فنعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون  
 نكرة مخصوصة وحمله على الوصف يجعل الاول تأكيد الصوف كما ذهب  
 اليه صاحب الكشاف ومن قلده فهو ثم اعذر لصاحب الكشاف بانه لا عيب  
 في سهولة الانسان لانه ذهول يزول بادي تنبيه والبشر لا يخلو عنه  
 ونما العيب في الخطأ وهو ان يستقر الصورة المنافية للحق فلا يزول  
 بسرعة بل لا يزول اصلا او يزول بعد ان تعاب وقد بانه قد تكرر في الكشاف  
 الحمد على الوصف مع بسط وتفصيل الحكم بكونه سهو وسهو وشك ان معنى  
 الجمع يناسب للصوق وباب المجاز مفتوح فنقول صاحب العرائد دخول  
 الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحادها ذاتا وحكما وتأكيد

7-  
 للصوق يقتضى الانتمية مع اننا لانسلم ان الواو تفيد تأكيد وشدة للصوق  
 ليس بذلك من التثنية حال المعنى كما في ضمير عينه والمفعول وقد جوز  
 بعض النحاة انتصار الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعبروا عن شرط على  
 ما ذكره في الحاشية شرح المفتاح السعدى ومنعه بعضهم معلا بان الحال  
 جزئ من المجرى عنه والمضاف اليه لاحظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسى ان الصحيح  
 ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جازوا الافلا الا انه قد  
 جاء بقوله تعالى بل ملة ابراهيم خنيفا وجاب عنه بعضهم نفلا عن صاحب  
 الكشاف بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان  
 في حكمه كما في قوله تعالى اجب احدهم ان ياكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ  
 والاح والعكس ذكره في الكشاف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع  
 الحال من المضاف اليه الا بان يكون المضاف جائزا للعمل في الحال وبان يكون  
 جزءا منجزا منه في صحة الاسقاط والاستغناء به وللعين في تلك  
 الصحة قال العامل كذا ذكر ابن كمال بكشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في  
 عامل مثل هذه الحال ففيل معنى الاضافة ما فيها معنى الفعل المشعر به  
 حرف الجر كانه قبل ملة يشب ابراهيم خنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف  
 اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور والمحال من المبتدأ وقد جوز  
 جملة من النحاة الحال من المبتدأ وجعلوا عامل التثنية خبر المبتدأ فانه  
 معنى فعلى قابل للتقيد ان قصدها لا تقيد كذا ذكره سيد المحققين في حاشية  
 في شرح المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان تاخير الحال في مثل  
 هذه الصورة لازم لان مثال هذا العامل ضعيف لا يتعقد البعد انفق  
 الكلام فقيد ذلك ليس له قوة العمل في الحال وجيب بان هذه الجهة وان كانت  
 مفعولة الا ان المتكلم به النحوية تابعة للاستعمال والاستعمال يساعد اليه المحقق  
 لقوله تعالى اجزأ الحنى فقد صرحوا بان جزأ في قراءة النص بحال من المبتدأ وهو



الحني وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة نص فيما ذكرنا بخلاف الآية الاولى  
 فانه يحتمل ان يكون حالها مناضبا لغيره وهو الفرف للفرف فكذلك ان تجعل عامل الحال  
 لفظة كان في الخبر واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند مجرور الحال من المبتدأ  
 وسبويه ومما ابتاعه وقد قال السيد المحققين في قول النحوي بص الفصاحة في المفرد  
 خلوصه ولا يحسن جعل الفرف حالاً من المبتدأ بناء على جواز هامة على ان اويل  
 لان المقصود تفريق فصحة المفرد لا الفصاحة كما كونها في المفرد وان كان  
 للمال واحد ايم قال وفي على هذا امثاله من التركيب ووراء فيها جزاءه وان  
 هو حينئذ الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من الثلاثي صفة  
 للمبتدأ بان يقدر متعلقة معرفة او المضاعف كما بين من الثلاثي على القول بجواز  
 حذف الموصول مع بعض صلة وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين  
 ذكره الرماني وفيه بحث لان الكما بين المقدر في مثله للشبوت كما هو من والخالف  
 فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلة وذكر  
 بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة مبنية على اعتبار التدرج بجميع انه يقدر  
 اولاً منكر اذ لا دلالة للظرف على ان يرد منه ثم يعبر تقدير اللام ثانياً وفيه  
 ان تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما اشار اليه الشريف المحقق لانه دلالة الظرف  
 ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية حرف اللام و  
 للمضاد في ثبوتها فلا الاضافة على ما نص عليه ابو علي في الشرازماني وبني عليه  
 قوله كما انهما اجتمعا على ما اخرج له اي كان من جملة لها فصح وقوة خبر  
 مع كناية على ما اخرج به العلامة في شرح المفتاح كما يجوز جعل  
 المعروض حالاً بنية طرح اللام بالما جاز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية اللام  
 في مثل قولهم ما نحو بالرجل خير منك وقولهم ما نحو بالرجل مثلك مع وجود  
 المانع من اظهاره على ما مر حو به جانها ما نحن فيه بل جواز ولا مانع اولى  
 فان قيل ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح بان المعروف بلام الحقيقة

كما في المعهود والزهني في حكم النكرة فلا حاجة الى تعريف المتعلق بحسب ما في النفي  
 وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعد على خلاف المعهود ويقال  
 له الاصح جملة معترضة وهي التي تعرض بين الشئيين لا فائدة التقوية والتدريج  
 او التنبيه او التنبيه او الاهتمام او الترتيب او الرعاء او المطابقة او الاستعانة  
 او بيان اسباب الجرف فيه عرابية والواو الداخلة عليها سمي واو اعترضية ليست  
 حالية ولا عاطفية وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة بين الفعل وفعله  
 وبينه وبين مفعوله وبين المبتدأ والخبر وبين ما بينهما المبتدأ والخبر  
 وبين الشرط وجوابه القسم وجوابه وبين وبين الموصوف وصفته وبين الموصول  
 وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضامعين وبين الجار والمجرور وبين  
 الحرف النكاح وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف التنفيس والفعل  
 وبين فاعل الفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين وصرح صاحب الكتب  
 جواز سبع على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يتعرض باكثر من جملة واحدة  
 كثير اما لتبني بالحالية وعينها منها على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل  
 وابن هشام في معنى اليب امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء  
 وبالواو مع تصديرها بالمضارع المثنى وان الشرطية ولن والسبب وسوف  
 ولا كونها طلبية فقول غوفي في تعاقب اتي ذاهب الى الجاهلين ان الجملة  
 حالية مردودة هذه هي الفروق اللفظية وآما الفرق المعنوية كما اشار اليه صاحب  
 الكشاف في قوله تعالى اتخذتم العمل من بعده وانتم فلا تكون حيث قال في  
 معنى الاعتراض وانتم قوم عاد كنتم الظلم وفي معنى الحال وانتم تصنعون العباد  
 في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قد تعامل الحال ووصف  
 له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقاً بما قبلها لكن ليست بهذه  
 المربية وقال الطبري الاعتراض ابلغ من الحال لان فيه عموم الاحوال بخلاف الحال  
 وهي للفعل بقى ههنا فائدة وهي ان ابن هشام قال في المعنى للبيانين



في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النجاة والاعتراف بحل بعضها  
 يرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كاني حيان نوهها منه انه لا اعتراض  
 الا ما يقول النجاة وهو الاعتراض بين اثنين مطالبين وبين الدامع  
 تلك الاصطلاحات على وفق المعلوم حيث قال من اهل البيت من يقول الاعتراض  
 ان يؤتى في اثنا كلام او كلامين متصلين بمعنى جملة او اكثر لا عمل لها من الارب  
 لكتبة سوى دفع الابهام وليس اراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع  
 جميع ما يتعلق بهما من الفضائل والتواضع والمراد بانصال الكلامين ان  
 يكون الثاني بيان للاول وتاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى  
 في اثنا كلام او في آخره او بين كلامين متصلين بمعنى او غير متصلين  
 بجملة او اكثر لا عمل لها من الاعراب لكتبة سواء كانت دفع الابهام او غيره ومنهم  
 من يقول هو ان يؤتى في اثنا كلام او كلامين متصلين بمعنى جملة او  
 غير هالكتبة ما ويجوز ان يكون فصل المضاعف على الاضافة فيجوز  
 المحذوف هو المبتدأ على ما قاله الكاظمي من ان الاولى كون المحذوف المبتدأ  
 اذ دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا لان الخبر محط الفائدة  
 او الخبر على ما قاله العبدى من ان الاولى كونه هو الخبر واذا دار الامر  
 بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا  
 فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثاني فيكون  
 حذف كلا حذف كاحد والفعل غير الفاعل الا ان يعصد الاول  
 برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه او بموضع آخر  
 على طريقة واذا دار الامر بين كون المحذوف اولاً وثانياً فتكون الثانية  
 اولى واذا احتاج الكلام الى حرف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين  
 ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الخ شهر ويقال له  
 المطابق وانما حصص بالرباعي مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي

٨١  
 بين عينه ولامه كثر المطابقة موجو في الرباعي زلفانه فاؤه  
 ولامه الاولى كليهما زاء وعينه ولامه الثانية لام على منذهب البصري فوزنه  
 فعلا واما الكوفيون فيجوزون تصغير الفاء وحدها ويقولون ان زلف  
 مستوف من زلفا فقتنه اياه في المعنى فالراء الثانية عندهم زائدة فوزنه  
 ففعل وان لم يكن فيه ادغام فالو الشارح في شرح الكتاب <sup>المبتدأ</sup>  
 عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالا الاستدراكية ولكن مثل هذا الكتاب  
 وان صغر حجمه لكن كثر علمه وذلك لما في المبتدأ باعتبار تفيد بان الوصلية  
 من المعنى الذي يصلح الخبر كاستدراكه واستعماله على مفهغه خلافاً وقال في  
 موضع منه والفاء في خبر المبتدأ المقرون بان الوصلية بنايع في عبادات  
 المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل الشرط  
 عطفاً على المحذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتدأ وان جعل الواو  
 للحال على ما يراه الزمخشري والشرطية يحتاج الى الجواز فليشبه الخبر بالمراد  
 حيث قرن بالمبتدأ الشرط وقال علاه الذين البطاني في خواص المطول  
 ما قرن بالا او لكن في مثل ما ذكر قائم مقام الخبر وليس بخبر والتقدير هذا  
 الكتاب وان صغر حجمه لا يقل علمه وانما يقل علمه لو كثر علمه لكن كثر علمه  
 وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان مصفاً لكنه ليس بعيداً وهذا اي على المقد  
 الواقعة في معرض الخبر مع ساقها غير مختص بما ذكر بل هو جاز في بار الشرط  
 يعبرون على الجزاء مع ما يتبعه ويقومون المقدمة المحبوبة على الافتناء  
 والاستدراك مقامه ويقومون وعلى وصوح المراد كقولهم ان كان زيد  
 فتبراً لكنه ليس بنجيد فالتقدير ان كان زيد فقيراً فلا عيب له وانما  
 يكون عيباً اذا كان نجيداً لكنه ليس بنجيد فاذكره مولاخر وفي حاشية  
 تفسير القاضى من ان غابة ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو  
 زائدة كما ينبغي وقرى قال في توجيهه انه بكتفي في التسمية في بعض من مثل



ذكر كثير شائع وربما يلزم بان المضاعف من الرباعي لا يسمى اسم كما ان المضاعف  
 من الثلاثي لا يسمى مطابقا بالحقة الابدال اعلم ان الابدال اما للتحفيف او  
 المشاكسة الحرف وتعاد بهما في المخرج وفي الصفات كالجه واليسر وغير ذلك  
 ان يجعل حرف موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف اخر  
 عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضع كهمزة ابن وسم ونا عدة ونية لا يسمى  
 كذلك الا بحوزة وقوله احراز عن رد المخزوف في مثل اب واح و  
 وست فانه اذا نسبت اليها تقول ابوز واخو وسهى يرد لاماتها  
 وجعلها في مكانها فيصدق انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالاً لجعل  
 حرف مكان حرف وهو لغة وبهذا القيد خرج نحو اخت ونبت عن التعريف فاقول  
 قلنا التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه  
 في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في اخوه وعينا ان كان  
 الاصل عينا كما في قال ولما ان كان الاصل ما كما في ماء وذا يرد الالف المعنى  
 المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم بالفاء معلوم  
 ان تاء اخت ونبت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع  
 لانه دخل مثل اظلم اصله اظلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة  
 الادغام ولا يسمى ابدالاً لان الظاء ليس من حروف الابدال فوجب عليه  
 ان يزيد قبل الادغام والجواب انه لما بين عقبيه حروف الابدال علم  
 علم ان المراد بحرفه في قوله جعل حرف موضع حرف احدى تلك الحروف وكذلك  
 ان تقول تنوين حرف للعهد كما قيل في تنوين تسع في قولهم موانع  
 الصوف تسع وفي تنوين ضحى في قوله تعامو عركم يوم الزينة وان يحشر  
 الناس ضحى وفي تنوين دعاف في قول البردة وفي تنوين قوما في قوله  
 عسى الايام ان يرجعت قوما وفي تنوين الامر في قول المفتاح ولا امر  
 ما تجد القرآن وتنوين حاجب في قوله كمال ارتفاع شان حاجب الاول  
 في

قوله ولما

والحروف التي تجعل موضع حرف آخره وقال بعضهم حروف الابدال  
 ثلثة عشر مجعها قولك استجده يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا الصاد  
 والذال وهما من حروف الابدال لقولهم صراط ونق في سراط وسقرو زادوا السين  
 وهو ليس من حروف الابدال ولو اوردوا اسمع اصله اسمع ابدل السين من  
 التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام والالورد اذكر واظلم اصلهما لا  
 تكرر واظلم يقع يلزم ان يكون جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف  
 الاجال ويلزم منه ان يكون جميع الحروف غير الصاد والسين والفاء والراء  
 من حروف الابدال لان جميع الحروف غير ضوى مشقة تبدل للادغام والياء و  
 الواو والميم وان كان من حروف ضوى مشقة فهي من حروف الابدال حروف  
 انصت يوم جرتاه ذل الصيت امر من الانصات ويوم ظرفه وجد مبتدأ في الظرف  
 مبتدأ مضاف الى طاه وهو علم المشقة وذل من الول هو خبر المبتدأ والظرف  
 مضاف الى الجملة اي الصيت في هذا اليوم وكل منها تبدل من عدة حروف  
 فالهمزة تبدل من حروف العلة ومن العين ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن  
 اللام والصاد تبدل من السين التي بعدها عين او خاء او خاف او طاء والتاء  
 تبدل من الواو ومن الياء ومن السين ومن الهاء ومن الصاد والياء تبدل  
 من الالف ومن الواو ومن الهمزة ومن احدى حروف الضيف كما ذكر ومن النون  
 ومن العين ومن الياء ومن السين ومن التاء والواو تبدل من الالف  
 ومن الياء ومن الهمزة والميم تبدل من الواو ومن اللام ومن النون ومن  
 الباء والجيم تبدل من الياء المشددة وغير المشددة والواو تبدل من التاء  
 والطاء تبدل من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة ومن  
 الهاء والهاء تبدل من الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء والراء تبدل  
 من السين ومن الصاد الواو فتبين قبل الدال السين واللام تبدل من  
 النون ومن الصاد والامثلة في المطولات فليست الحروف لكثير دون الحاطة



وكمال التعميم صرح به المعروف بالهلوان في شرح المفتاح والشريف فيه في اول  
الفهم و اشار اليه فيه ايضا في قول السكاكي والتغليب بحر في كل قوة  
وصرح ابن كمال بآثار في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ  
كل قد يكون للتكثير والمبالغة لا الاستفراق كما في هذه الآية وفي حاشيته لشرح  
المفتاح في اول الفهم الثاني ان لفظه كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسوية  
اذ لا نار في شجر العناب وصرح فطحة الدين في حاشيته الكثرة في آخر سورة آل عمران  
ان لفظه كل كثر ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد  
ويعلم كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سب الله في دبر كل صلوة  
ان لفظه كل قد يراد بها التعميم لا الكل الا فردي ولا الجمعي يعني ان اصله  
املك الخ املت الكتاب والمثلك لفنان جدينان جاء بهما القرآن واستملية  
الكتاب سألته ان يمليه على قلبت اللام الاخيرة يا فان قيل لم خص  
بالياء قلنا لان الثقل نشاء منها ولان لام الفعل هو محل للتغيرات والايديل  
نوع من التغير لان الياء اقرب الحروف الى اللام في المخرج نحو تقضي الباري  
التقضي التزول قال جوهركم معلوم من التقضي بفعل الابد لا قالو  
تقضي فاستقلوا ثلث ندادات فابدلو من احديهن ياء كما قالوا انظني من الظن  
وحسب بالخبر واحسب بنة اي ايقنت وللعاية نيت ناعم في اول ما يبدو يقال  
العت الارض تلغ العا اذا ابتها فاذا ردت انك نشاء ولها قلت تلقياها  
واصله تلغها فكل هو ثلث عينا فابدلو الاخيرة ياء وقال ابو بكر  
واللعاية كمال الحقيق رعي اولم يبرء وهدت البحر فهدده دحر حمة  
فتدحرج صرحت اي قلت له صه اي اسكت منا السماء قال  
القاضي في قوله تعالى انما النار المس ابعال الشيء بالبشر بحيث يثاثر  
الى سببه وقال الله عز وجل في قوله تعالى العذاب جعل العذاب ما كانه  
حي يفعل بهم ما يريد من الالام وناقش الشارح فيه بان المس ليس من خواص

الا حياء وانما هو تلاقي الجسمين من غير واسطة في امان ان يقدا الارادة  
او يقال غير بالفعل عن ارادته كما يعبر به عن مثاقفة وعن القدرة عليه  
وكما يعبر بالارادة عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب مقامه وبالله العكس  
يصح قوله قلنا من نال بئال انبلا اصاب من باب فهم يفهم السماء على ما  
ذكره القاضي اسم جنس يقع على الواحد والجمع والمنعقد كالدينار والدرهم وقيل  
جمع سماوة وصاحب غير التفسير السماء جميع سموات وهي جمع سماوات كجراوة  
وجردة وجراد وقال حسن الفخاري المحققون على ان السماء المظلمة للارض موشة  
لا غير ولهذا وجهها منقطة في قوله تعالى السماء منقطة بوجوه منها انه بمعنى  
ذات انقطاع وليس بمعنى اسم الفاعل وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى الظلم  
في ذكر ويؤنث والاعلى الثاني والجمع في القلة على السمية وفي الكثرة على السمي  
بوزن فعول ولا يجمع على سموات ثم قال فاحفظوا هذا ولا تلتفت الى ما ذكره في  
من ان السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث وجمع على السمية وسموات او في المعنى  
السمائي ما عدا ذلك فاضلك ومنه قيل سقفت البيت سماء وسمت سماء  
لانها سمت وعلت واحد يفهمين وشهدان بفتح الناء المثلثة سما جيل ويهوى  
من هوى يهوى كرمي برمي هو يافتح الها وكسر الواو وتشديد الياء سقطت ونظم  
لها القصد الى الاعلى خلاص العناق من المطايا وقيل في انوا يدجلون وبك  
سرى بصير بالدرج هاد وعموس خدان العناق من المطايا الخ قاله ابو زيد الطائي  
يصف اسير يقصد به اليهم وبات يكون بمعنى صار ولا فتران مضمون الجملة بالليل  
وبمعنى عمر قال الخليل البيهوتة دخولك في الليل وكوكبك فيه بتوم وغيره الا  
تري انك تقوليت بمعنى تمت ففقد رعي النجوم معناه انظر اليها ومن قال  
بت بمعنى تمت فقد اخطأ حكى ان رجلا سقى الاعتقاد سمع قوله لم لا يدرك  
ابن بانت يده فقال انا ادري ابن تيبب يدري فلما نام من الليلة الثانية و  
لم يفتظ كان يده في دبره الى الكوع وادرج سار من اول الليل والكم الذي يفتحين



والدرج والدرج كالمرة والفرقة والفرقة كالمرة والفرقة كالمرة والفرقة كالمرة  
والدرج وسري يسري بالكسر شري بالفم ومسرى بالفتح واسرى ايضا اسار  
ليلا كان في كل اوفى بعضه وبالالف لغة الجاز والدرج على ما نفق عليه في الجمل والاس  
سير الدليل كله فمافي شرح المفتاح الشريف من ان الدرج هو السير في كل ليس بذلك  
والبصير ضد الصير الزهري هو ذهب البصر وقيل من بصره بصره وبصره بصره علم  
الدرج مع دحية وهي الظلمة والهادي من الهداية بمعنى الرشاد وضد الفخ بمعنى  
الضلال والحبيبة ايضا وعرف الهداية الز محشري بالدلالة الموصلة الى المطلوب  
وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب اوصل اليه بالفعل او لا لكن  
الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل السنة  
بحلولا هندا والاسدال الز محشري في الكشاف على ما قال بوجوده ثلثة واعتبر  
عليه الرزي ودفع اعتراضه بمعنى العتلاء وبعضهم دفع دفعها لم ادرى  
ايزدها جردوي يكونها ملافة ودعوى وعموس بالفيض المعجزة والسبين  
المهملة بمعنى الشدي القوي وحذا يكون حرفا جار للمشتق فقليل موضع  
نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله من فعل او شبهه على قياس حرف  
جر وقيل هما موضع نصب ان كان موجبا وبدا ان كان متعيا وصوب الاول  
مستحب المعنى لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء بل يزيل معناها عنها فاقبه  
فأشبهه في عدم التعدية الحرف الزائد ولانه بمنزلة الاوهى غير متعلقة وعند  
بعض النحاة هو مصدر مضاف واذا جزم بعده ويكون فعلا متعديا ناصلا وان  
كان لازما في الاصل من خذ المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان لم  
يكن تقيا ويستثنى به الا اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر  
الفعل المتقدم عليه واسم فاعله والبعض للمفهوم من الاسم العام والجملة  
مستأنفة او حاله وقد يكون محذوف على خلاف في ذلك وما خلا لا يكون  
بعده الا النسب لان المصدرية يعين الفعلية وموضع نصب على الحال عند

عند السير كالمصدر الصريح في اسلمها العراك وقيل على الظرف لينايتها عن الوقف  
وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واجاز الجزية  
الاخفش والكسائي والفارسي وابن جني والجرمي والربيعي على زيادة ما ورد  
عليهم بان الحرف لا يزداد ولا واجب بانه من تنمة الاول وقبان لا يزداد ولا  
في قوله تعالى اقم ورد عليهم ايضا بانهم قالوا لقياس فعاسد لان ما تزا  
قبل الجار والمجور بل بعده نحو عما قليل وفيما رحمة وان فالو سماع فتان  
لا يقاس عليه والعناق بكسر العين جمع عيسق وهو الكريم والخيار من كل  
شيء والطايع مطينة وهي الابل شمت بها لانها يركب مطاها اي ظرها  
وقيل لانها تمط في السير تدور وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوه اجتمعت  
الواو والياء سبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء واغتمت قال في باب  
التفاني هي ضمير الجمع القليل وهي وها ضمير الجمع الكثير وقال في الكواشي  
وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفراء تقول العرب فيما  
بين الثلثة الى عشرة فيهن وفيما جاوزها فيها بكى عن جمع القلة كما يكن  
عن جماعة الاناث وعن جمع الكثرة كما يكن عن الواحد المؤنث وشوش بالشين  
المعجمة المقدمة والسبين المهملة المتأخرة وهو المتكبر الذي ينظر بموخر عينه  
فأكثر من ان يحصى قيدا عليه ان ما بعد من الالبصاح ان يكون مفضلا عليه  
اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة واجيب ان كلمة من معالفة لما  
ينضم منه اسم التفصيل او منبأ عنه من الاحضاء ورد بان كلمة من اذالم لكن  
فقد عمل افعال التفصيل بدون الاثبات الثلثة ولاشك ان التفصيل مراد  
فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه شاع في العبارة اعتمادا على ظهور  
المراد اذ ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير التقديم قبل  
الكثر من متعلق الاحضاء ورد الرد بان للحيث يقول اسم التفصيل في معنى  
فعل مفيد للزيادة وهو يتباعد او يتعالى وينز في ونحوها على سبيل المجاز



فلا يلزم ما ذكره وبأن ضمير يحصى عابداً إلى الأبدال قطعاً فالقول بأن هذا الضمير عابد  
 إلى ما ليس بمذكور مع القول بحذف الموصلة مع بعض الصلة مما لا وجه له وبهذا  
 علم حال ما يقال في الجواب في أن محمول على حذف المضاف أي ذى إن وفيه بعد  
 وبأن من التفصيل يحتمل أن يكون محذوفاً كما في يعلم السر وأخفى وقال محمد بن  
 مسعود في كتابه البعیدان الذي وإن المصدرية يتعارضان فيقع الذي مصدرية  
 على ما قاله يونس والقرطبي وأبو علي القارسي وأدنى ابن خروف وابن مالك و  
 جعلوا منه قوله تعالى الذي يبشر الله عباده وقوله وخصته كالذي خالص وقع  
 أن بمعنى الذي كقولهم زيداً عقل من أن يكذب أي من الذي يكذب فعمل هذا  
 الأبدال شيئاً فيما ذكر وفي أسئلة ودرة صاحب المغن هذا القول بأن لم يعرف  
 قائله مردوداً بأنه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله  
 فيما معنى عدم صحته وقد وجه صاحب المغن أمثاله بأنه يكون في الكلام  
 ثانياً ويل على ثاويل فيقول أن والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف كما قيل  
 في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى أن التقدير مكان مفترى وفي شرح  
 الكشاف للشارح أن هذا قليل جداً وأما كثر في صيغة المصدر وإن كان بمعنى  
 المفعول بوجه كما قيل في الحكيم أنه بمعنى المحكوم عليه وبه وفي الزهراء أن بمعنى  
 ما برهن عليه والنضال بمعنى ما يتناضل عليه وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالو  
 أنه بمعنى يعودون للمقول فيهن وهذا مجاز شائع لا يحتاج إلى نقل في  
 أحاده وبأن أفعال ضمن معنى إبعاد عن المذكورة ليست الجارة للمفعول  
 بل متعلقة بأفعال ما تضمنه من معنى البعد لا ما فيه من المعنى الوصف والمفضل  
 عليه من ترك أفعال هذا القصد النعيم وهذا قريب مما ذكره الراد  
 خفي الرموز على ما ذكره البيضاوي إشارة بنحو يدور أسوأ أصله التكرار  
 ومنه الرموز للبحر وعلى ما ذكره السكاكي أن تشييراً إلى قريب منك على كليل  
 الخفية فما في تلويح الشارح وفي شرح المفتاح للشرقي حيث قال

على

على وقف ما في محتمل الصحيح الرمز الإشارة بالشفة أو الحاجب من أيهما اختص  
 الرمز بهما ليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي حيث قال وإن كانت الكناية ذات  
 مفعلة قريبة مع نوع من الخفاء كان إطلاق اسم الرمز عليها منسباً وإن كانت لا  
 مع نوع الخفاء كان إطلاق اسم الأيما والإشارة عليها منسباً بنا في ما في حواشي المطول  
 لحسن الفتاوى حيث قال الأيما الإشارة الخفية وقد يستعار للإشارة الخفية مطلقاً  
 وينعزل فيما يكون بجنس الكلام وما ذكره من اعتبار الخفاء في الرمز عرفت أن قول  
 الشارح رمح خفي ما على التخييل في الأول أو التنبص في الثاني وكان الأولى أن يقال  
 أه فإن قيل قد يصير عرج والتضعيف حرفة كما في صنفك وبعالي وسادي والأصل  
 صفاء ونعالب وسادس قلنا كلامنا في الأفعال لكن كلامه في تفسير الـ حيث  
 قال قيد الحرف بالأصلية ليدخل ما أبدل أحد حروف الصحيحة حرف علة أه يفيد العموم  
 يقال ادغمت اللجام الفرس الظاهر أن نصب الفرس نزع الحافظ يدل عليه قوله  
 ادغمت الثوب في الوعاء قال بعضهم في مثله ولنا قاعدتان الأولى أن يحذف حرف  
 الجر وينصب أقامه للنصب مفعلاً لكرما في الله لأفعلن والثانية أن الفعل إذا تعدى  
 بحرف الجر ينزع الحرف ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال ابن النجاشي  
 شرح التواريخ التنزيل أن النصب بعد حذف الحافظ علامة المفعول به لأن حروف  
 الجر إنما تدخل الأسماء لا أقصاء معاني الأفعال اليها فتكون تلك الأسماء فاعيل  
 لتلك الأفعال منصوبة المحال بعد ظهور النصب فيها لفظاً ضرورة وجوده  
 أن تلك الحروف وما حذف مانع ظهور نصبها المحال عادت منصوبة على التقوى  
 وقال مولانا حسن الفتاوى في خواشي التلويح الناصب في صورة نزع الحافظ  
 هو الفعل المذكور فإنه من جملة الأمور التي يتعدى بها الفعل القائم كما صرح به الألب  
 فكانه يتعدى بعد إسقاط الجار لتضمن معناه انتهى فإسناد النصب إلى نزع  
 الحافظ إسناد إلى التلويح بغير شرط وجود المحل ونزعه ظهوره  
 من عبارات الكوفيين أي المنسوبين إلى الكوفة وهي الأصل المنة المحل وبها سميت  
 البصرة



جائزة رجوة الى البياض ما هي وبها سميت البصر وهي مثلثة البياض كما هي الازهر وغيره  
افتحها الفتح والبصر تان البصر والكوبناها عيته بن غروان في خلافة عمر سنة سبع  
عشرة وبقال لها قبلة الاسلام وخزانة العرب لم يعيد صم قط بارها وهو لقب البلاد  
قبلة ذكره في النجم الوهاج والغرض من الادغام الى قوله في غاية النقل حسا لانه  
من العود الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء انباء عن العربيين الذين يجعلون اللفظ بهما منزلة  
الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المنطوق بهما بمنزلة جملان المقيد  
وسميه بعضهم بوضع القوم ورفعها في موضع وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل  
ذلك مستكره بل اذكره طعام واحد التذات النفس مثلثة وكرهته فكيف بما عليه كلفة العمل  
رجع اليه بعينه ولزك سارت الحروف المتباعدة الخارج احسن في التالف وسجل  
ما قربت محارجه لا يقال ان قوله ان تسكن ولو جعل تسكن ثلاثيا معلوما ودرج  
رباعيا مجهولا لا يرد شيء لان المعنى من الادغام سكون الحرف الاول اعلم من ان يكون  
ساكنيا كالكانك او ساكنيا في نفسه وادرجه في الثاني بالطريق الاولى قال علماء  
الدين البسط في حاشية المطول والاعتذار بالاودية غير معبر في التعريفات  
قطعا كما قال الشارح في المطول والاعتذار بان ترك التقييد بقوله في الظاهر في  
تعريف الحقيقة مع كونه مراد اعتمادا على انه يفهم عما ذكره في تعريف المجاز ولا  
هما لا يلتفت اليه في التعريفات اعني مصدرا اشار الى ان نصبت مصدر الفعل محذوف  
ويجوز ان يكون بالحالية على قول من اجاز وقوع الحال من المضاف اليه مطلقا والظاهر  
انه يجب في كل فعله فان قيل يتنقص هذا الظابط بنحو قول وحشي واقتل وتنزل وتباعد  
فان كلا منها فعل اجتماع فيه حرفان متجانسان لم يقع بينهما فاصل والثاني متحرك واجب  
عن الاول بانه لو ادغم التيسر مجهول قول وعن الثاني بانه لو ادغم يلزم ضم الباء في مضارع  
وهو فوض وعن غيرهما بانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء في التاء سقطت همزة وصل  
ويقال قتل فيلنقل بالماضي من التفعيل ولو سكن التاء الاولى من تنزل فلبس عن مضارع تنزل  
لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام وكذا لو ادغم في تباعد فليلبس التاء عن المضارع بالماضي

لاحتمال الهمزة للاستفهام فان قيل جواز الادغام فيها يستلزم جواز التيسر فينبغي  
ان لا يجوز كما لا يجب قلنا جواز الادغام لا يستلزم جواز التيسر وجوبه وهو قبح وفيه نظر  
لانهم فرحوا بالتيسر في الفعل لا يمنع من الادغام لانه يرتفع في بعض القليلة الصورة  
بانصال الضمير للمرفوع وفي البعض بالمضارع وفي البعض بصيغة الامر مع انه لم يتحقق  
التيسر في تنزل وتباعد لفظا والاولى ان يقال على وفق الفصل وشرحه ان الخاجب  
لم يجب الادغام في اقل لان التاء الاولى من الثانية في حكم الانفصال لان التاء لا  
يلزمها وقوع تاء بعدها نحو احترم فني شبيهة بقوله بعث لك ولم يجب في تنزل و  
وتباعد لانه لو ادغم اجتمع الهمزة والوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نفى عليه  
في شرح الشافية اذ كثر تنباها الضباب جمع ضبابة وهي سماء تغشى الارض  
كالرخان اني اجود لا قوم وان خسروا اوله هلا اعزل قد جرت من حلق في الخضم  
المهل يفتحين التؤدة وفي المغرب بالسكون التؤدة والرفق والتحرير التقديم  
وقوله مهلا يارجل وكذا لاثنين والجمع والمؤنث بمعنى امهل وقيل انه منصوب  
على المصدر والهمزة حرف ياء وعادل اسم امرأة اصلها عاذلة رخت والتمرية الاختيار  
في المختصر الجرب بفتح التاء الذي قد جرت به الامور وحكمته فان كسرت التاء جعلته  
فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيرة الجرب الذي اجتمع عنده والخلق  
بضم الخاء وسكون اللام وضعها السجدة الطبيعة واختلف في تغيير الخلق قال بعضهم  
لا يمكن تغييره ان خبرا وان سركا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روي انه عم حسنوا  
اخلاقكم فلو لم يمكن لما امر به ولحق ان اصل الخلق لا يتطبع احد تغييره واما نوحه  
وكماله فقد يمكن ذكره في شرح البردة والجدد السخاء والاقوام جمع اقوام والقوم اسم  
لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه شئ وجمع ويوحى الضمير العائد اليه  
ذكره في التلويح ولا يرد الصوحيات لان الدليل مجموع كونه مثنى ومجموعا والادغام  
وما حان هراوات لانه شاذ والدليل مجموع الامور الثلاثة ويذكر في مؤنث لانها  
المجموع التي لا واحد لها من لفظها اذ كانت للاداميس تذكر ومؤنث وربما يدخل



فبالتبع ذكره في المختصر وفي المحل القوم جماعة الرجال خاصة وواحد القوم  
امرؤ وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوم  
بامور النساء وهو في الاصل جمع قائم كصوم وذوم في جمع صائم وزايم او سمية  
بالمصدر والشارح لنقوله عن هذا التفصيل قال في التلويح والتحقيق ان القوم في الامل  
مصدر قام فوصفهم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره في الفايق  
ويستغنى ان يكون هذا تاويل ما يقال ان قوما جمع قائم كصوم جميع صائم والا ففعل ليس  
من ابنيته الجمع تقول ضن بالشئ يضن ضنا بالكسر وضانه بالفتح اذا غلب من باب  
علم وقال الفرع هو لغة من باب حب او ممنوع قد ذكرنا في اوائل الكتاب ان المراد  
بالامتناع في استعمال الاديان ما هو في مقابلة التحق والوجود والادغام  
جائز فان قيل ان حركة الثاني وجب الادغام والامتناع فلا يتصور الجواز فلنا الترخيب  
جائز فلنا الادغام المتفرع عليه لغة المجازيين الى المنسوبين الى المجاز وهو  
مكة والمدينة واليمامة وقرها والطائف مع واديهما وهو حرم من قرى مكة وخيبر  
من قرى المدينة وفي الوسيط والنهاية للشافعية في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالهاء  
قال ابن الصلاح وهو غلط لان الهاء لا تدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها الالف  
واللام وسمى المجاز مجازا لانه مجز بين نهامة ونحو قيل لا حاجة به الى المجاز وهو  
خره واهم وحره ربل وحره بلي وحره بنى سليم وكنار وحره وبردة وحره ارض ذات  
حجارة سود خرة كانها اصرفت بالنار وجمعها حرار بالكسر وحران وحرور وجمعها  
بالواو والينون واليمامة مدينة يقرب اليها على ربيع من اصل من مكة ومن جليلين من  
الطائف قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت تتركها الركب من ميرة ثلاثة ايام  
وكانت تسكنها ذكره في النجم الوهاج ومن يك حذو فون يك تريبها بحروف  
العله قال بعضهم شبهت بها في امتداد الصوت وقال الرض النون مشابه للواو في  
المقنة وقيل شبهت بالسنون وقال اخرون حذو تحفيا لكثرة استعمال ما ذكره  
الشارح في بحث اللغيف المقرون حتى لا يجوز ان يحذف من نظائره مثل بين ولم

يحق ولم يصن ونحوها ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعبرون بها وكان ويكون عن كل  
الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد يجلس ذكره في شرح المنظومة فان و  
صلت بسان مرد النون ولا يجوز سيبويه سقوط النون عند ملائمتها ساكن واجازة  
يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية وقد مر في بحث المضارع والفصل الزيادة وكل عطية  
لا يلزم من يعطى يقال له فضل والنخل بالفتح والفتح وبفتح نين ضد الجود ونخل يكز من باب فهم  
وطرب ونخل ايضاً بالفتح فهو باخل وبجمل والمعنى من بك صاحب فضل ونخل بفضل على قوم يبيع  
ان لمعنى عند وينبغي ان يذم بقى ههنا فائدة وهي ان جماعهم المبتدء والوعى القارى وابن جنى  
وجرجل وابن يرهان والشلو بين دسوي الى ان الفعل الناقص لا يتبدل على الحذف ولا يكون له مصدر  
سمى ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه ولذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف والجار والمجرور ولا يصلح صلته  
المضد ولا يجر منه الحال ولا يدخل على خبره لام كيلا للذهاب على المفعول له خلافا للكون فيبين وفي  
قوله تعالى وكان الله ليذر المؤمنين الحزب عزوف وقال ابن هشام في المغن والصحاح الافعال  
الناقصة كلها دالة على الحذف الالف فيثبت الاحكام المذكورة وتسمى بها ناقصة لعدم تمامها  
بالرفع ونحو الشارح وشارح صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فذوقوا ما كنتم تكفرون حيث  
قال او وبال كونكم كاذبين الى ان كان الناقصة يصلح صلته لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرها  
لا كما وقع في بعض كتب النحاة لا المصدر الالف لانه لا وجه لما قاله الهوا في التميمي في تفسير قوله تعالى  
كيف يكون المشركين الاية من ان الافعال الناقصة لا يتعلق بها الجار وما قاله ابو البقاء  
في قوله تعالى عاكفون يذكرون ان ما مصدرية وصلتها يذكرون وقد سئل المشي التعلق بقوله  
تعالى كان للناس عجايب ان اوحيانا لان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولما وجب  
لفساد المعنى ولانه صلة لان واعترض عليه بان المصدر الذي ليس في التقدير حرف مؤسول  
وصلته لا يمنع اه التقديم عليه وبانه يتوسع في الظرف والابتوسع في غيره وبانه يجوز تعلقه  
بمخزوف هو حال من عجايبا على حد قوله لمية موحشا تطل بني تميم الابن من الباء لانه  
مبنى ابيه ولذلك سبب المنوع الى الصنائع فيقال ابو الحرب ونبت فكر وفيه نظر والجواب  
ان المراد بالادغام المكان من ذكرها وارادة الجرح وذلك شايع فالمعنى لان الادغام الى



الى مكان الاول موقوف على ترك الثاني للبقاء الساكنين وهذا مصوى وهو على  
 الثاني موقوف على الادغام اي على مكان الاول لثلاثي التواتر فيلزم الزور وخاصة  
 نفى للزوم وهو الادغام بنفي اللازم وهو الاككان لا يتدرج في الواحدة فيه انه  
 يتدرج فيه الواحد بطريق التقلب او بطريق الدلالة لان علة جواز الادغام في  
 الواحد عند دخول الجازم سكون آخره فالواحدة الغايبة كذا وكذا ان تقول المراد  
 من فعل الواحد لفظه فيكون علما والعلية يصح ثاويل بالصفة المشهورة سماها بها  
 كما عرفت في رحلتهم وكل فرعون موسى حيث قالوا ربنا جود وكل جبار عادل  
 قاهر فيكون المعنى والادغام جائز فيما سكت آخره اذا دخل بجازم لانه يتدرج  
 فيه ح فعل الواحدة المخاطبة فيه ان الاضافة للعدد والمجمع المفردات الخمسة  
 اللهم الا ان يقال اصله عند البصريين بالله صوفيا، لكنسين احدهما ان النداء  
 اغايكون في محل الفعل والله تعالى عن ذلك والثانية ان حقيقة النداء طلب الاقبال  
 وهو في صفة تقاضا والتسوية تشديد الميم هو انه عوض عن حرفين او فيه تعرية للحرف  
 بالكسبية اذ الاول من حروف المعاني والثاني من الهان واخرت الميم بركا لا ابتداء باسم  
 الله تعالى وعند الكوفيين صله بالله امتا بخبر اذ قصدنا حذف الهمزة بعد التضمير وحرف  
 النداء فانصلت الميم المشددة باسم الله فامر جوا وصار كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا  
 لفرض الشرح لقوله عرفت او عذبت باللهما وترتبا يجوز ان يوصل به ما كقول الشيخ  
 وما عليك ان تقول كما سمعت وصليت باللهما ويجوز ان يكون الالف فيه للاصطلاح  
 وذا حرفا في من جنس ما في آخر الكلمة وهو الميم لفرضه الشرح واختلف في جواز وصفه  
 فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة بركتها فلو وصف يكون الميم فاصلة فقوله  
 اللهم ما لك الملك تقديره عند ما كذا قال المطر ذي تسعة في الدعاء وقد يحى في جواب  
 الا فيهم قيل لا ونعم كثير من ذلك ما قرأت من حديث عمر بن سعد وقده تاه رسول  
 عمر فقال كيف تركت امير المؤمنين فقال صالما وهو يقر كالداء فقال ويجز لقلته  
 استأثر نفع قال اللهم لا فعل لعله فعل كذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان الميم قصد

الجواب مشفوعا بذكر الله عز وجل ليكون ابلغ وواقع وفي نفس السامع ان يحس وليعلم انه على  
 يقين من ابرده وبصيرة في اثباته قد جعل نفسه معرضا من اقبال الله تعالى الجيب  
 فيما سأل مثلا ولاشك ان من كل حال هذه لا يكتم الا بما هو صدق ويقين وحق مبين  
 وقد يؤتى بها قبل الا اذا كان المشي عزير تادرا وكان قصدهم بذكر الاستظهار  
 بمشيته لله تعالى في اثبات كونه ووجوده انما بالان بلغ في الذرة حتى الشذوذ وهذا  
 كثير في كلام القضاة اول نفى الالتم والحفظ الحاصل بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه  
 نحو ما جاء في جوابي القبول اللهم الا ان يذم معناه لا نقاخذني يا رب فان كلامي الاول  
 غير تام بل يحتاج الى المستثنى التاكيد كلام عند المستمع فيجاءه قال ايها المستمع اعلم  
 اني ادعوك للتشهر على كلامي الى حق ولست انا وصدق لا يمنع عن نفسك الحق  
 والنفس والاعتق لا اخذ على غير الطريق كيعض الشيء وعليه في الخصة وعليه  
 فقصه فيهما ليس على ما ينبغي وقول المفتاح وبعض فيه نصير من قاطع من قبيل يرحم  
 في عرقها نصلي يعني نزل المنع من منزلة اللازم والفعل كما ينزل منزلة اللازم يقطع النظر  
 عن المفعول بلا واسطة كذا ذكر ينزل منزلة يقطع النظر عن المفعول بولعله ذكره في شرح الفتا  
 الشريف الساكن اذ حركه حركا بالكسر اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور  
 مخفيا ان باجسام وان المراد بحركة الحروف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى  
 المدان الثلاثة وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذكره الشرح في شرح الكشاف  
 لما بين الكسر والسكون من التامخي يقال تاخري زيد عمر واذ اخذ كل منهما  
 صفة حاله وفي باب التفاسير والاحوة تستعمل في النسب في المشاهدة والمشاركة  
 في الشيء ووجا التامخي ان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف في  
 شرح الكشاف لكسر اخذ السكون في المخرج بمعنى ان الحرف الساكن والمحرك بالكسر  
 قريبان في الالاء ورفع التامخي وكذا ان تقول الكسر لم يفرق ما بين العين  
 قال صاحب القواعد والقواعد العرب تتبع الحرف الحرف والحكمة الحكمة اما قبله  
 لما بعده اما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثلث بكسر الهمزة التامخ اللام







احواوي فن قال احويوا ولم يدغم فلت قلب فعله ومن احويا  
 وادغم فلانة اجمعت الياء والواو وسبقت احديهما بالسكون فقلبه  
 الادغام لانه الاصل في حركة الساكن وذلك لانها اذا حلت  
 نفسها وطبقتها وجرت منها انها لا تنوسل الى الله التلطف بالساكن  
 والثاني من الساكنين الالبسة حفية حقيقه على الحرف الاول بحسبها  
 عند الامتخام والتعطيل كما في بكسر وبشر في الوقف واذ كان الكسر من تحتها  
 حركة بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للقطع فان حركة الكسر فذكر  
 لعارض اقتنع وجوب غير الكسر واختياره او جواز كوجوب الضم في  
 ميم الجمع اذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء او بعد كسرة مثلهم  
 المنصورون وان كان بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم وبعد  
 كسر نحو يومهم من يفتح ومنهم من يكسر في مثلان اصله منذ فرك  
 عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح ونحو الله وهو  
 مذهب سيوري والمسموع من كلامهم واجاز الاخفش الكسر قبل او  
 به عمرو بن عيسى عبيد الله لكن القراء لم يقبلوه وكجو از الضم اذا كان بعد  
 الثاني من الساكنين فتمه اصلية في كلمة الساكن الثاني نحو قالت اخرج  
 وقالت اغزي فان اصل اعزي اعزوي بعد الساكن الثاني وهو الهاء الخاء  
 والغير ضمة لان اصل اعزي اعزوي بخلاف ان امر لان ضمة الراء غير  
 اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب ويخالفون قالت اموا لان ضمة الميم  
 غير اصلية ويخالفون ان الحكم لان ضمة الحاء وان كانت اصلية لكنهما  
 ليست في كلمة الساكن الثاني وهو لام التعريف وكاختيار الفتح في نحو اخشوا  
 القوم ومضطفوا الله مما كان الساكن الاول وواو الجمع المفتوح ما قبلها رسما  
 كان او حرفا بخلاف غرلو لم يظن انهما لم يكن الواو والجمع فان المختار فيه

الكسر

الكسر وكجوب الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل وكسر على ضعف  
 عكس من انيك فان الاظهر فيه الكسر وكذا عن الرجل ويضم فيه على ضعف وقد  
 حكاه الاخفش وجاء في التقاء الساكنين الجائز التقاء من التقاء بتحرك الساكن  
 الاول بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقوف من غير نقل حركته في حالة الرفع والجر ولم  
 يجر في النصب الاعلى شذوذ للهرب من التقاء الساكنين وان كان منفردا وجاء  
 احربه بتحرك الباء بضمة وجاء وبه وشابة بقلب الالف هزة مفتوحة هربا منه  
 وان كان ساكنا حذو ثامروني فانه لا تقلب الفاء هزة بعد الهزة عنها ونقل  
 الضمة عليها مع ضم ما قبلها يعني امر الحاطب لان لفظ الامر عند الاطلاق  
 ينصرف عنهم عندهم الى الحاضر ذم المنازل الح ذم امر من الذم ضد المدح والمنا  
 جمع منزل وهو المنهل بمعنى الموضع الذي في المفاز وعلى طرف السفار لان فيه ماء و  
 الدار والمنزلة مثل المربعة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما شتم على بيوت وصحن  
 متقف ومبلغ يسكنه الرجل بعباله والدار اسم لما شتم على بيوت ومنازل وصحن  
 غير متقف واللون اسم موبع والعيش يفتح العين الحياة واولئك بشارية الى  
 العقلاء كما اشار اليه القاض في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك حيث  
 قال فاجراها بحرك العقلاء لما كانت مسئولة عن احوالها شاهد على صاحبها وان اول  
 وان غلبت العقلاء لكن من حيث انه اسم جمع لزا وهو هم القليلين جاء الغيرهم و  
 وتشهد بهذا البيت وقال الكواشي اولئك غالب لمن يعقل والايام جمع يوم وهو  
 المتد من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثاني الى غروبها شرعا والوقت  
 لغة لئلا كان او نهارا طويلا كان او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقد يميز  
 عن الشدة باليوم في الاسل ومن المجاز ذكر في ايام العرب كذا اي في وقايها وفي  
 الحديث لا يحضر معنا الا من حضر يومنا بالامر الادو ووقعه احد معاني البيت لا متزلة  
 اطيع من منزلة اللوى ولا عيش بعد عشنا في تلك الايام التي مصدين فيها  
 اعدو من الرحمن اه الفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يطى يقال فضل والنعمة

نل



البدر الضبعة والمنته وما انعم به عليه كذا النعم بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعم  
 يقال فلان واسع النعمة الحالية والمنته وبناء النعمة بفتح النون اي المال كذا في المختصر  
 وذكر في شرح المشكاة النعمة الحالية والمنته وبناء النعمة بفتح النون اي المال كذا في المختصر  
 كالجسمة قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المعقولة على جهة الاحسان الغير  
 وفي حاشيته شرح جمع الجوامع النعمة تطلق على الشيء المنعم به وعلى الانعام الذي هو ايصال الى  
 المنعم عليه وفي تفسير الكواشي الانعام ايصال الاحسان الى سواك ينشر ط ان يكون ناطقا فلا  
 يقال انعم فلان على فرسه والقياس اذا ما جاء لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة والخبر ضد النشر  
 قال الرازي الخبر ما يرغب فيه المحل كالعقل مثلا والعدل والفضل والشيء النافع وآلته خذره  
 وقيل الخبر ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة ومفيد وهو ان يكون خيرا  
 لوحد وشرا لاخر كطال وقال بعض العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال تعالى انه حب  
 الخير لشريد كذا في شرح البيضاوي وذكر في شرح المناظر الخبر حصول الشيء لما من شأنه ان يكون  
 حاصله اي مناسبه يليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتبار ان كان الحاصل المناسب  
 من حيث انه خارج من القوة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير وفي شرح المنظومة الخير  
 يستعمل بمعنى الكرم والفضل والنعمة الا انه لا يتعمل على وزن افعل وفي شرح للشارح في حديث  
 انهم لا خير منهم الى بضيعة افعل مشتقا من خير مبالغة لان خير كان مصدرا مفيدا  
 للتفصيل والبيت من الطويل مصدر المصراع الاول على فعلق والمصراع الثاني خارج عن الوزن  
 هاء الضمير لزم وجه واحد يعني اذا اتصل بالجزم مع حال الادغام ضمير العاينة  
 خوردها وجب الفتح لان الهاء خفيفة فالحال لا يفتى المدغم وما قبل الفتح يجب  
 ان يكون مفتوحا او ضميرا لغالب خورده وجب الضم لان الهاء خفيفة على الفتح  
 انما قال على الفتح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضموما ووردى رده بالكسر  
 فينشد قلب الواو ياء فلا يفتى الكسرة لان حكم الهاء ان تكسر وتقلب الواو ياء اذا  
 كان ما قبل الهاء مكسورا مخروبة وغلطه تعلب في جواز الفتح في خورده لكونه  
 ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بالجزم مع حال الادغام ساكن غير ضمير خورده القوم

مختار الكسر على الاكثر قياسا على اورد القوه واخر بالقوم وانما قلنا على الاكثر  
 لان بني اسد جوزوا الفتح كما روي بوسقوله ففقد الصراط الكسر من غير فلا كعبا بفت ولا كلابا  
 بفتح لصاد كانه حركة بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به نكره على حاله ولم يسمع الضم فيه  
 واما ان كان الساكن ضميرا فيجب مع الالف الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر خورده اردي  
 للمناسبة ان كسر الذيل لتحقيق اني بنون القطمة لاظهار ملزومها الورد هو نعمة من نعم  
 الله بنا هدية للعالم امثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث اوبنون المنعم مع غيره شارح  
 الى احتقاره نفسه عن الاستقلال بالقيام بحق تسمير الذيل لتحقيق وتسمير الذيل رفعه وهو  
 كناية عن التهيؤ وهي ذكر اللام واردة الملزوم مع جواز ارادة اللام او لفظه اريد به لازم معناه  
 مع جواز ارادة معه او شبه التحقيق بالطريق الذي يسلك فيه استعارة مكنية واشتت التسمير  
 للطريق المشبه به استعارة تخيلية سميت بذلك لان من شأنها وقيل لان التقليل  
 لا ينفذ الابها عند الابن فاضا فوهذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم  
 اضافة شيء بادنى يدكسرو وقيل لان هذه الحروف تدخل في جميع انواع الحركات كالقائمة  
 تدخل في جميع الحيوانات اذ لا يجرى فيها من التغييرات المطردة اللازمة كالحرف  
 والقلب والامكان وعدم البقاء على حال عند مجاوزتها لما تضادها من الحركة وقوله في  
 كثير يتعلق بسجى الثاني حرف كذا ابد الكف به عن ذكر الذين لا تتذكره اياه  
 يطلعون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا قال الجاويدي فهو ما محمول على  
 هذا التفصيل او تسمية الشيء بما يؤلف اليه انضفا من ضعف رجه الى جايده وخوه ومنه  
 ضعفه الغير بالفتح وهي بالضم الشدة والمشفة ولانه لما امتنع الى محمل قال الشريف  
 الجواني في بحث النقات من شرح المفاتيح المتعارف في جواب ما هو الفعل المانع لفظا  
 او معنى بدون الفاء ثم قال في حاشيته وقد وجدنا في الحديث دخول الفاء في جواب تمام  
 كونه ما ضيا لكنه قليل وفي الفصل الذي عند تقسيم النظر الى الصحيح والفاقد في شرح  
 للموفق ان جواب لما لفظ قليل وهو شعر بالجواز وقال ابو الكرام الحرساني في شرح  
 ديباجة مختار الوفاية والمتعارف في جواب ما الفعل المانع لفظا او معنى بدون الفاء



وقد دخل الفاء على قلته لما في معنى الشرط خرج به الرضى وعليه ورد بعض <sup>الاحاديث</sup>  
 وذهب بعض الى ان جواب لما في قوله تعالى ولما جاءكم كتاب من عند الله فهو قوله  
 تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به وضمه بعض لافضل بان جواب لما لم يحى في فتح  
 الكلام الا فعلا ما خيا بدون الفاء وقال حسي لغناري لا يجوز دخول الفاء في جواب لما  
 الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والمجهول مسفوق وقعها جواب لما وفي شرح  
 الباب للمشهدى جواب لما فعل ما في جملة اسمية مع اذا المفاضة ومع ان وربما  
 كان ملخصيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا وفي الاسماء المتمكنة المتمكن ان كان  
 ان معنى المتمكن كون الاسم باقيا على اصله غير متماثل للفعل وحروف المبني  
 غير متمكن وقوله في القرآن انه متمكن معناه يستعمل في موضع تارة اسما وتارة  
 ضرا وغير متمكن معناه لا يستعمل في موضع يعلم ظرفا الا ظرفا كقولك لقيت صبيا  
 وموعنه صباحا بالنصب فيهما لا غير استعمال اذا اردد صباح يوم بعينه  
 ولا علة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذلك والاسماء الغير المتمكنة  
 الى صيغة اما الاسماء المتمكنة كمنى ومسا او كذا الاسماء الاعجمية كجارات  
 ودارد فلعله مشتقا قهما واما الحروف كيلي وعلي فلانها غير مشتقة  
 ولا متصرف فلا يعرف لها اصل غير هذا <sup>فلا يعرف لها اصل غير هذا</sup> فليس من غير  
 دليل ككثرة الابدان واستعماله لان الواحد قبل المتعدد لما الصحيح  
 وقيل المثال في اللغة المشابهة فيسمى به لان امره مثل امر الجوف في  
 الوزن نحو وزن وقيل المثال من المشول وهو انتصاب <sup>في الوزن</sup> بحرف العلة  
 ومنه سمي علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمى انتصاب  
 حرف العلة في الاول في احتمال الحركات من الفتحة والضم والكسرة  
 كوع بفتح الواو ووع بضمها ووج بفتحها وكسرهما وما ذكره الشارح لا ينظر  
 وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات بل للصحة وعدم الاعلال كما يشير اليه  
 قوله بخلاف الاجوف لما وقع بين ياء والكسرة فان قيل لم لا يحذف يوع

في غير ما كان

يوعد مضارع او عديم وجود العلة قلنا لا ثم وجودها لان اصلها يوعد  
 فالواو بين هزة وكسرة ولان الواو الضمة قبل الواو اخف من الفتحة قبل الواو  
 بعضها ثم حملت عليها خواتمة وان لم يوجد علم الحذف لئلا يختلف بناء  
 المضارع ويجوز في تعريفه طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف  
 اسن التاء والنون والهمزة والاولى ان يقول اسن التاء والهمزة والنون  
 او الهمزة والنون والتاء اسن باقي تصاريفه اشارة الى ان السائر يجمع  
 الباقي ويحيى يجمع الجميع ايضا اسن ما في الصحاح وشرح المفصل لابن الجلب  
 وقال صاحب الفائق استعماله يجمع الجميع من غلط العامة وقيل من قال انه  
 يجمع الجميع واستعماله في معنى الباقي غلطا وقع في لغة العرب فقد غلط في كل  
 من مقامى كلامهم وقيل سائر يوافق بقية في اخذت من الما بعضهم وترت  
 سائر لان المتروك بمنزلة البقية ويفارقها من حيث ان سائر لما كثر و  
 التبعية لما قل وكذا تقول اخذت من الكتاب ورقه وتركت سائر وقول  
 من قال الصحيح ان سائر يجمع الباقي قلنا كثر لا شاهد له لانه يستعمل  
 للاكثر والتبعية للاقل كما قال ابو شامة وقد مر زيادة تفصيل فيه لما مر  
 اشارة الى قوله لانه لما الاصل وعدة فالتاء في الوحدة لئلا يانم الجمع  
 بين العوض والمعو من عن وقيل الاصل وعدة فيرد على قول الصريح من  
 مصدره الذي في فعله حذف الواو من وعدمع انه ليس بفعل ولوقا  
 ومن مصدره المكسور الفاء لا يرد شئ كما مر من قوله لنقلها عليهم مع  
 استلاد فعلها قال في المغن اثبت كون الكاف للتقليل قدم ونفاه الاكثر  
 وفيد بعضهم جواره بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جواره في المجردة  
 من ما وفي المقرنة بباء الكافة والمصدرية الامن المضارع فيمنع  
 يفعول بكسر العين يرد عليه وجهه على قول من يقول انها مصدر والوجه  
 اسم المصدر وجوب سؤاله تقديره انتم قلتم الواو تحذف من مصدر



المقتل التام الذي على فعله ولم تحذف من الوجهة وان كانت مصدر لاكن ما حذف  
 الواو بينهما على الاصل كالقود واستحوذ على ما قاله المازني وحكاه في الشافية وبعض  
 حواشي تفسير القاضى مع التلقى بالقبول فتأداها الوحدة لتلاخيص العوض و  
 المعوض عنه ويجوز ان يكون التمييز جوابا ثان عن عدم الحذف في الوجهة  
 لان مصادر ليس على يفعل بكسر العين والاصل يومق ومعه حذفت الواو  
 كما في وعدت فتب كسرة العين في المصدر وجوبا ان لم تفتح العين في الفتح  
 لاجل حرف الخلق لان الساكن اذا حرك حرك به ويكون عين المصدر كعين  
 الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف اما اذا فتحت العين لاجل حرف  
 الخلق فيجوز ان تفتح العين في المصدر رجلا على الفعل نحو يسبحه وان ينفي  
 على اكسر نحو يهب هبته ففتحوا الدال ابدعا كحركة اقرب المتحر كان اليها وهي  
 فتحة اياء ولازمه لو كسر ولازم ما فروا فيه في الساكن الاول وهو الكسر قال  
 عجبت لمولود الخ في المختصر عجيب من باب طرب وتجب واستعجب بمعنى فلام لمولود بمعنى من  
 كما في سمعت لم صراخا او بمعناه قد استعمل بها لكون مبداء الشيء علمه كما يقال  
 دعى اليم ونذبه له واليم وتاداه له واليم وهواه للطريق واليم لان معنى انتهاء الغاية  
 والافتصاص حاصلان جميعا لان من انتهى الى الشيء اقتصر به في شرح الحكمة  
 لا تعجب بشدة التعجب وقال الراغب التعجب جره تفرغ من الانسان كجهر سبب التعجب  
 وحقيقة العجيب كذا ظهر لي فلهو لم اعترف بسببه ويقال لمن لم يعهد فله عجب للشيء  
 الذي يتعجب منه وعجيب وعجيب بالضم وعجيب به وبالتشديد والاعجوبة بالضم  
 مع كسرة فيها ولا يجمع عجيبة ولا عجيب وقيل عجيب يجمع على عجيب واعجوبة غلغالية  
 والولد يكون واحدا وجمعا كولد بالضم والاكسر عجيب فعروا فاعل لمولود يتعلق به  
 ليس حال من مولود دلالة اراد به عيسى خيرا لسلام لم خبر ليس باب اسم ذي ولد عطف  
 على مولود واراد به آدم عليه الصلوة والسلام ضمير لم يلد راجع الى ذي ولد ابوان  
 فاعل يله والجملة حال من ذي ولد وفي هذه القصيدة لغز كثير منها وذي شام سودا

سوداء في حروجه مجلج لا يتجلى بزمان ويكلم في خمس وتسع شعبا ويرهم  
 في سبع مصنت وثمان الشامة هي الحال وجمعا شام اراد لذي الشامة الخ القمر  
 سوداء تانيث اسود حروجه ما بد من الوجه مجلج بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى  
 منكشف ويروي بجلج بمعنى ذات شرو جلال والا بجزا الانكشاف والذهاب والزمان  
 اسم لقيل الوقت وكثيره والبأ في بزمان بمعنى في كما في قوله تعالى ولقد نظر الله  
 كم يبدرو وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان بان المدة المطلقة امتداد حركة  
 الشئ من مبدئها الى منتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض  
 الامر ذكره في انوار التزييد وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل في الماضي ذكره في  
 النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما بان التمام تقابل نقصان الاصل  
 والكمال تقابل نقصان الوصف بعد تمام الاصل والشبب والشبهة خلاف  
 الشبب يعني ان القمر في اربع عشرة ليلة يصير بدرا كاملا والهرم كبر السن يعني ان  
 بعد مضي خمس عشرة ليلة يصير ناقصا وذي شام عطف على ذي ولد سوداء صفة شامة  
 وفي حروجه حال من شام على قول من يجوز الحال من المضاف اليه مطلقا او صفتها  
 ومجلج حال ابدل او فاعل طرف لا يتجلى صفة مجلج او شامة بزمان ظرف لا يتجلى ويكلم  
 مع فاعله وهو شام من ذي شام فتقدم بمرتباه قد خول الواو ج جاز ومسموع  
 كثيرا كقول تعالى لم يردونه وقد تعلمون الى رسول الله وقولهم تمت واصلا وجههم  
 وقول الشاعر جوت واراسهم ما كاد في خمس طرف ويكلم وتسع عطف عليه ويرهم  
 عطف على يكلم وفي سبع طرمة وثمان عطف عليه ونصبت صفتها واسط بينهما للنظم  
 ويمكن ان يدفع بالعناية اي بارادة ان الفتح في نحو بطل والسكون في نحو بالة  
 عارضان والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو بحركة او سكون اصليتين والقوم يتحركون  
 في اطلاقاتهم يستعمل الدفع في مقام الرفع اذا تعلق به نكتة هي المبالغة في ضعف  
 الاشكال كما لم يثبت ذكره مثلا الدين في حاشية المطول والعناية تليق بشخص عن  
 محنة توجهت اليه ذكره في المرأة في شرح المراتة اي خاف الخوف توقع مكروه من



امانة مظلونة او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور الدينية والدينية ذكره  
في تفسير الكواشي وهو الاصل والفصح لانها اخف من الواو والياء  
كلام السيرة يدل على ان قلبه واخو يوجب من لغة بني اسد اي ليست اللغة العربية  
من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكرهون حروف المضارعة فيما كان ما فيه مكسور  
العين يدل على كسرة الماضي الا انه يختص بغير البدل لتقل الكسرة على البدل فان قيل  
بنوا اسد يكرهون الياء في نحو ييسر كما قال في شرح المراح وفي يجر كما صح به في  
الصحاح حيث قال بنوا اسد يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل وهو كل كلامها  
بالكسر قلنا كسرهم الياء فيما ذكر ليس لان كسر الياء مطلقا لغتهم بل لتقوى على الياءين  
بالاخرى وقبل الواو ياء واهل هذه اللغة وهم قوم من بني كلب قال الشاعر  
فعبدك الاستمعي الى قولهم فعبدك لايتك فعبدك انما لايتك ومعدك انما  
وزان يستعمل منصوبة بفعل مضمر والمعنى لصاحبك الذين هو صاحب  
كل نحو ذكره في الصحاح والاصول ان لا ادغم النون في اللام وان زائدة يدل  
عليها قولهم المذكور على انه قد اختلف في لزوم كون صلة الموصول الى جملة خبرية  
والاكثر وان كانوا على جواز كونها امرا او نهيا لكن الفاضل الرضوي قال والاصح  
عدم جواز ذلك قيل وجهه كون ان المصدرية مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر  
لا طلب فيه واعتراض عليه بان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر  
ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب واذا قيل كتبت اليه بان ثم اربان لانهم كان معناه  
كتبت اليه بالامر بالقيام وبالنهي عنه وانما فوات الدلالة بالصيغة فقط على ان  
فوات المعنى المذكور كفوات المعنى المضمر والاستقبال في الموصول بالماضي و  
المضارع عند التقدير المذكور وان مصدرية ان المخففة من الثقيلة  
متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والى مائة ان غصبت انما عليها  
اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفغولا مطلقا نحو سقياك  
ورعا والاسماع من السمع يطلق على القوة السامعة ونحو محلها ونحو الادراك

الادراك كالبصر قال في المختصر ويكون السمع واحدا جمعا كقولهم تعالى  
عن وجد فم انما على قلوبهم وما سمعهم لانه في الاصل مصدر قولك سمع الشئ  
بالكسر سمعا وسماعا وقد جمع على اسماع وجمع اسماع اسماع قال صاحب  
الكشاف في تفسير هذه الآية واما ما قيل من ان مدركات السمع واحدة وهي  
الصوت ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب فحين ان دلالة وحدته  
على وحدة متعلقة لا تعلم من اي الدلالات وردوا الشريف بانها من الدلالات  
الالتزامية التي يتكفي فيها بالي لزوم كان ولو بسبب الاعتقاد في اعتبار البلفا  
والشارح بان اعتبارات البلفا دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة حامية وقال  
ابن كمال باشا وعند البلفا دلالة رابعة يتبين عليها كثير من اعتباراتهم بين تلك  
الدلالة شرفهم والمنسوب الى ذلك الوجه من الاعتبار على نوعين احدهما ما يظهر  
وجهه كاعتبار التاكيد في دفع الشك ورد الانكاد والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار  
اللزوم في بعض المجازات المرسله ادعا واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات  
ثم قال هذه الدلالة التي عليها مدار اعتبارات البلفا اوسع دائرة الدلالات  
الثلاث المعبرة في سائر العلوم لانها القليلة لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنى  
وهذه الدلالة قد تكون معنوية يكون الدال والمدلول كليهما من قبيل المعاني  
والملازمة واللوم واللازمة العزل والعناق يقال نكأت القرحة انكوتها كماء  
اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح الجراح وبالضم لم الجراح  
والفواد بضم الفاء وفتح الهزة وقرئ بفتح الفاء والواو القلب كما في المختصر  
وباطن القلب كما في شرح المشرق والظاهر من نص الكتاب والسنة ان محل  
الادراك هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة  
العاقلة والنفس الناطقة كما في التدوين لم يتم عليه شبهة فضلا عن المحجة  
ذكره في التوضيح المصحح وقد يطلق القلب على المصنعة التي في جانب الاليس والرجع  
الالم والمرص قال الجوهري وبنوا اسد يقولون ينجح بكسر الياء ولا يقولون يعلم



استغفالا للكسرة على الياء فلما اجتمعت الياءان قربتا واحتملتا ما لم يحتمل المفردة  
فما في بعض شروح المراح من ان بنى اسد على لغتهم فيما كان التأ واوا في غير يحيى فيه  
نظر وقوله لا تنكأني نهى معطوف على لا تسمعني وهو جواب العين وقوله يسجعا جوازا  
النهى ان لا تنكأني والالف للاطلاق قياسا مناسبا اسم فاعل من انكأ الامر  
انكأ بالاسم وانكأ بالطريق امتد واسوى لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصوت  
لفظها بتقدير لا ابتداء منها والوقوف عليها وهذا جسد معتبر في الكتابة والاصل الغالب  
والمرجح والادل ولا جرح هذا الاصل ككتب خور زيدا وقم زيدا امرين من ترى  
وقم بالياء في حالة الوصل لانه اذا وقف عليها وقف بالياء وكتب به انيت ومجئهم  
جئت بالياء ايضا مما اتصل ما الاستفهامية باسم جاد لانه اذا وقف على م فيها وقف  
بالياء بخلاف ما اذا اتفدها الاستفهامية بحرف الجر كوخام والام وسلام فانها  
لا تكتب بالياء لانه لا يجب الوقف عليها بالياء لشدته الاتصال بينهما فصارتا  
كشي واحد يكونان كشي واحد كبت هذه الحروف معها بالفتحة مع كتبها قبل الالف  
نون وكتب من ماله ومن ماله بالنون فان قصدت في ماء الاستفهامية عند اتصالها  
بحرف الجر الى الالف كتبت الياء ورجعت الياء في حتم والى م وشام والنون في من  
وعن ولا جرح الوصل المذكور كبت انا زيدا بالالف في حالة الوصل لان الوقف  
عليه كذلك ومنه لكن هو انه لان اصل لكن انا ولست تاء التانيث في نحو رحمة  
وقم بالياء ومن وقف بالتاء كتبت تاء بخلاف التاء في اخذ وبت وباب قائما اسد  
وباب قامت اسد فانها لا تكتب هاء بل تاء اذا الوقف عليها بالتاء وكتب المنون المنصوب  
بالالف نحو رأيت زيدا لان الوقف عليه بالالف مبدلة من التنوين والمنون الغير  
المنصوب بحذف التنوين نحو جاء زيد ومردت يزيد وكتب اذا بالالف على الأكثر  
لان الوقف عليه بالالف على الأكثر وبعضهم يكتبها بالنون نوهن بانها نون في الوقف  
وفي شرح الهادي لا يبدل من نون اذن الف لانها من نفس الكلمة وفي كنون من عن  
ولدن وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة في لا يبعد ان يكتب بالالف

بالالف لكن الاولى ان تكتب بالنون ايضا فقا بينهما وبين اذا التي هي ظرف  
وكتب لم يجر بالالف عوضا عن النون الخفيفة الملتحق بالامر للواحد المذكور على  
الاكثر ومن من يكتب بالنون حملا على اضرين في امر الجمع المذكور كان قياسا  
اخرين للجمع المذكور اضر يواووا والالف لانه اذا وقف عليه سقط نون التاكيد  
وعاد المحذوف وقياسا اضرين للواحدة المخاطبة ان يكتب بالالف لانه اذا وقفت  
عليه سقط نون التاكيد وترد الياء وقياسا هل يضرين ان يكتب يواو ونون لانك  
اذا وقفت عليه سقطت نون التاكيد وعاد المحذوف وهي الياء والنون ولكنهم  
كتبوها على لفظها لعسر تبين هذا الاصل وهو ان عند الوقف بحذف نون التاكيد  
وبرد ما حذف لا قبلها او لعدم تبين قصد نون التاكيد لان هذه اللفاظ بغية  
بغير نون التاكيد ايضا وقد يجر اضرين للامر الواحدة المخاطبة تجرى هذا نظير  
لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على كتب بالالف لغو الامر المذكورين  
وكتب بيا قاصن لغير ياء وبيا القاصن بالياء لان الافصح الوقوف على قاصن لغير ياء  
وعلى القاصن بالياء وكتب حرف الجر في نحو يزيد ولزيد متصلا لانه لا يوقف عليه مع  
كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه لا يبتداء به  
وبقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكسر شرح الكافية قال اذا دخل حرف الجر على ما انتهى  
يلزم الفها الحذف عند الوصل نحوهم وحهم وفيهم وتقلب هو عند الوقف كقولهم في ذبي  
قدمت الى الدنة ولا هلهما ضحح بالياء كضحح الجحج اهلوا بالاحام فقلت به فقبل  
ههنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوز صاحب الكشاف في سورة يس حيث تكلم  
على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قوله بما غفر لي بطرح الالف  
اجود وان كان ابنا نهجا ترا مع نصريح في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى  
فيما اغويهم بان اثبت الفها الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر قبل شاذ في كتب  
التعليق التعليمية اي صفة كاشفة للتعليلية فلا بأس به هذه العبارة اكثر  
استعمالا في المباح وتركه اولى وقد استعمل في موضع كان الايتان مستحبا كوجه



اي صار شريفا بقا وجه الرجل صار وجهه باي اذا جاء وقد روجوه البلاء اشراف  
قال الامام الرازي معنى الوجيم ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة  
وهو وجيم اذا صار له منزلة رفيعة عند الناس والاساطان وقال بعض اهل اللغة  
الوجيم الكريم لان اشرف اعضاء الانساجهم فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال  
لكن يريد على المصح جوابه ان المراد بالزلة الكثرة ازانها بكمرة او سكنون الصديقين  
لان ارضائهم يدل على كلام صاحب الكثرة في المقصود وهو شاذ المراد بالاشارة  
قوله الاستعمال وهو مقبول على ان بعضهم من شراح الكثرة منع اقتضاء القلة لثبوت  
واما تواما فليس يدعى قال علا الدين البساطي وما زعمت الخفية من ان العرب  
اما تواما فليس يدعى ومصدره تحريك على قلة الاستعمال والا فليس يدعى الله عليه وسلم  
افصح العرب وقد روى عنه ابن عباس انه عليه السلام قال لئن لم يبق من احوالهم  
الجموع ومعنى جموعه وبجاهدتها قرأ ما ودعك ربك قرأ ما ودعك ربك بالتخفيف  
ولان نقول المراد بالامانة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يعد مستورا فان  
يقول قرأ ما ودعك بالتشديد تدل على ان مجردة مستور قلنا استعمال المراد لا يتقدم  
المجرد كاعطى واحمر حيث لا يستعمل عطف ولا حمر ولا وادع وكذا لا يستعمل الزمان  
والمكان والا لكان المصدر لست شريفا عن خليلي الخ لست للتمتع وهو طلب  
حصول شيء على سبيل الجملة المجردة وقيل ميل نفسي الى حصول التمتع فلا يكون طلبا  
ولا استدلالا لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة وقيل الانساج كثيرا ما يتجمل  
ويطلب ويسعى في المحال العقلي والمحال العادي والممكن والسبب في التنوع  
ولا يطعم فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطوع فيه يستعمل فيه عسى في الفتح  
شعر بالشئ بالفتح تشو شعرا بالكسرة فطن له ومنه لست شعري وقول من قال في شرح  
قول المفتاح مما فطن لمقتضى الحال ان فطن متعدي بفتح فطر منزلة اللام ثم  
عدي باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة فطن والخليل الصديق والانبياء عليهم  
عالة الشئ واشتاله اذا اخذه من حيث لم يدركه الحب بالضم والكثرة المحبة ميل القلب

القلب من الحب بالفتح استعملت في القلب ثم اشتق منه الحب لانه اصحابها ورشح فيها  
وقيل ميل النفس الى الشئ والكلال ادرك فيه بحيث يحملها على ما يقع بها اليه ويضعف  
الرازي قول المتكلمين في معنى المحبة وانبت المحبة الذاتية بان كل شئ لو كان محبوبا  
لاجل امر آخر لم يتسلسل وهو صحيح لانا نعلم ان الكلال محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك  
قال في شرح المثارق الاول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله  
فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد وهو باطن القلب  
والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله شعري اسم لست وخبره محذوف  
وجوبا لوجود شرط وهو قيام الجملة الافتراضية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير  
لست شئيا حاصله محبوب هذا السؤال وعن خليلي متعلق بمصدر تقديره لست على  
ما قصد بكذا باحثا او مستخيرا عن خليلي اذا ما استخنت ارضها الى الحميم الفرق  
وقد ستم اشرق والمراد بالارض الحواضر وبالسما علاها ويقال للنفس الجواد انه  
لذو مصدر بالفتح اي صادق والجرم كانه ذو صدق فيما بعدك والبيت لحفاف  
بن ندبة يصف فرسا يقول اذا ابتلت حواضه من شرق اشاليه جري وهو متروك  
لا يضرب ولا يذخر ويصدق فيما بعدك البلوغ الى الغاية وفي جود مودوع من  
ضرورة الشرح حيث هذا بمنى على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية  
عبارة لا مندوحة للشاعر عنه وردة الدمايين في شرح المفتح بان هذا يقتضيه عدم  
تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشراء ما دار على تغيير التركيب والالتيان  
بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مبدل لا مندوحة لهم منه ثم قال والمختار  
في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يره الا في الشئ سواء كان للشئ ضرورة منهجية  
ام لا ولما كان ههنا سؤالا مظنة الشئ موضوع الذي يظن كونه فيه واطلاق  
لفظ السؤال على الاعتراض في العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفهام الاستفسار  
وهو البركة هي النماء والزيادة قال الراغب البركة جدد البوير وبرك البعير  
التي بركة واشتبر الزوم ويسمى محبس الماء بركة والبركة ثبوت الخيل لا الهى في الشئ



ويسمى بذلك لثبوت الخبر فيه ثبوت الماء في البركة ولكان الخبر لا يهدى بغيره  
لا يحسن ولا يحصى قبل كل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة  
يقال بمن الرجل من المفعول ميمونا اي مباركا من المير يفتح انه مصدر  
يسريقا سرته اذا قرنته واشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ المال الغير شر وسرول  
اذ هو مأخوذ من اليسار لا فيه سببا ليس بالغير وتحصيل ليسا رقة وقيل يكنى  
عن القمار بالمسر واحدا ليس موضع يخرج به الجور واليسار الجارز وكان للقر  
شقة اقواح سموها ازلاما واخلاما ثلثة منها لا انصبها لها وهي السبع والسبع والوغد  
وسم لها انصبها اد لها الغدله نصيب واحد والثاني السوام ولم نصيبا ثم الرقيب  
ولم تله ثلثة انصبها ثم الجرس ولم اربعة ثم الناصر ولم خمسة ثم السبع ولم ستة ثم  
المعلى ولم سبعة وهو اسلاها وكان هذا اليسر والجود في الجاهلية عند شدة الزمان  
ينحرون خرورا ويخرونها يجعلون هذه الاقواح العشرة في خريطة ويضعون تلك  
الخريطة على استعداد ثم يحركها هذا لاعدل ويدخل يده في الخريطة ويخرج باسم رجل  
وتدعاهما ممن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ انصيب المضاف الى ذلك القدح  
ومن خرج له قدح مما لا انصب له لم يأخذ شيئا بل يعزم من الخور كله وكانوا يدعون  
تلك الانصباء الى الفقراء ولا ياكلون منها وكانوا يفتحون بذلك ويدعون من لم يدخل  
فيه ويسمونه الرم وهو قمار العرب بالازلام القمار المقامرة وقمار العباد  
القمار وقامه فقرة من به ضرب عليه في لعب القمار وهو من به نصر فاحبه في القمار  
فتلبس بالازلام جمع زلم بفتحهم وزلم بضم الزاء وفتح اللام فهو سهم لا ريش ولا قفل  
اي الحديد اجواف بتقديم الجيم على الحاء المهملة يقال اجحف به اذا ذهبه وتفسير  
الاجحاف بالاضرار تفسير بالازلام لان المحذوف في حكم الثابت فان قيل كانت  
الهزة المحذوفة اكانية في حكم الثابت مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مائة  
عن قبل الياء وارقنا لانه على تقدير سقوط الواو يلزم النقص بالخروج من الغنة الى الكسرة  
فيما بين مطلقا يقال اطارا الشئ تبع بعضه بعضا وجرى واطراد الاخرى استقام قوله

قوله اتعداى قبل الوعد و وعد بالتر فالقصر قصور وفيه نظر والجواب ان الياء  
المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذوف همزة الوصل في  
الدرج بل تقلب ناء نحو وان قد بخلاف الياء المنقلبة عن الهزة لانها عارضة غير  
ستمرة لحذفها عند همزة الوصل في الدرج اصح روايه لان يعلم من قوله في افتقر  
منهما القمان الواو والياء تقلبان ناء وتندم التان المنقلبتان فلا احتياج الى  
التطويل لان الاقتصار الغير المثل مطلوب لغز اخرى هي لغز اهل الحجاز ولذا  
حمل جارته قول الشاعر وابتهلت بمثل ضوا الفرقدا ولم قامت بها تشد كل تشد  
تشد الضالة بالفتح يفتح يشدها بالضم تشدة وتشدا بكسر النون وسكون الشين  
فيهما اي طلبها والمنشد اسم مكان منه والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقة  
بفتح الفاء كوكب معروف قيل يصف بفرقة وحشية تطلب ولدها ويقول قامت بارض  
تطلب كل مطلب وانصهلت الام بالولد كاتصال ضياء الكوكبين وقامت ففر مع فلان  
تشد حال من فاعل قامت كل منشد كلام اضافي ظرف تشد وابتهلت عطفت على  
قامت وبمثل ضوا الفرقد كلام اضافي في محذوف مفعول ابتصلت في ٣٢ المفعول  
ويستدل ان يكون اسم المكان والزمان والمصدر الميمى فلا يحتاج الى اللفظ فيه  
فلا بد من حذف من المثال الواو قطع منصوب على المصدر راي استفاء بمعنى اذا قطع  
او قطعيا او قطع قطعا او الحالا عن ضمير مستفاد مقطوعا او على التمييز اي بحسب القطع  
من وجدي بجد بالضم فحذف الواو في يجب في قياس لغتهم تشد الواو مع ضم ما بعدها  
او حذف على طريق الاتباع ليعود في الحذف لا على طريق القياس ومادة وجري على الماضي  
والمتنوع مختلف المصا در بحسب المعاني يقال في الغنم موجد بكسر الجيم وفي الطلح  
وجودا بضم الواو وفي الضالة وجوبا بكسر الواو وسكون الجيم وفي الكب وجدا بفتح الواو  
وفي المال وجدا بضم الواو وفي الفخ جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الهمزة  
في جميع ذلك وقالوا ايضا في المكتوب وجادة وهي معلومة ذكره ابن الجحفي في فتح الباري  
شرح البخاري وهو ضعيف لخرجه عن القياس ولا سيما الفصحى للعلماء



بالجزم والنزاه المعجزة او الحياء المعجزة والراء المهمة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الكلام  
والكلية وتغيير الكلمة من وصفها جدي بمعنى قطعاً فاشابه كاشاب قطعاً ما ذكر  
وقد يكون بمعنى ذا جاداً وذا جاداً بمعنى جاداً لا يقال يريد عليه قوله لتغيير جاداً لا يقال  
تغييره ليس باطلاً بل شائناً ثلثة احرف اذا اجبرت عن نفسك في الثلاثي المجرى  
ويسمى غره يذى الثلاثه بتعاله اولاً لانه ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم  
متقدماً على غيره غير في صيد ورتة على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك اذا شرف  
واحد من المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف ومهنا سقط  
ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف في انقصار الضمير المرفوع المتصوّر لكان اولى  
لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم بل بالمخاطب كذلك الفعل الماضي  
للتكلم لشدة انقصار الضمير المرفوع بالفعل خصوصاً المعتز فكانه حرف من حروف  
وباع البيع في اللغة تملك الشئ بالشئ كالشراء تملك الشئ بالشئ وهما من الازداد  
ومن خصا البدلين بالمال وبدل التملك بالمبادلة ثم قال وهو من الازداد فقد اختلف  
اما في التخصيص لانه لا يتكسب التديد اللغوي فان ما يملك البدلين غير لازمة في مفهوم  
البيع لغزاً ما نص عليه في المحيط ولا التديد الشرعي لان ما يملك غير كافي في تحقق  
مفهوم الشرعي كما شرف في الفروع واما في التبدل فلان المبادلة تفيد في الشراء  
العام على الاصول فلا يتحقق التصادم بينهما فلا يكون من الازداد ذكره ابن كمال باثبات  
قدس الله سره العزيز وذكر في شرح المختصر لابي المكارم البيع كالشراء من الازداد  
الا انه غلب في اخراج البيع عن الملك والشراء عن اخراج الشئ عنه وبه خص البيع وتوكيد  
البيع الى المفعول الثاني بنفسه ومن يقول باع اباؤه ومنه وانما شدي بمن عملاً على الشراء  
كما عدى الرضا بعمى عملاً على السخر والتكريب بالي عملاً على التجب المتضمن معنى الامانة  
قال الله تعالى وحيت اليكم الايمان وكره اليكم الكفر اليه اشرار الرضه وكان تعدية العرب  
من من هذا القيس بان عمل شامع البعد وذكر في النجم الوهاج فقد سمي البيع بيعاً لان  
البيع يمد ما علم الى المشتري حالة العقد وصدق بان البيع من ذوات الباء والبع داري

داري تقول بعته ابوسه بوعا وفي التضعيف نظر فان بعض المتأخرين حكى جوار شتق  
الواو من الياء وبالعكس وعلمنا به بالاستواء اتي بالياء في ب لانه يقال سلم وسلم به  
قال الله تعالى لم يعلم بان الله يري وصفه مع الاحاطة فاتي بصلة ما وقد يقال ان تعدية  
الفعل بنفسه وبالحرف العلم بمعنى الاحاطة لا يكون الا باشتداد معنيين اما بان يكون اللفظ  
موضوعاً لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما والاخر بالتضمين فيلزم المجاز واعتباره اولى  
وتعدية بنفسه باشتداد الموضوع له وبالباء باشتداد تضمين مع الاحاطة وههنا فائدة  
مهمة وهي ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار بين كونه  
منقولاً وكونه باقياً على الحقيقة اللغوية فالثاني اولى واذا تقارن المجاز والاشتراك  
فالمجاز اولى على الصحيح كما ذكرنا واذا تقارن النقص والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل  
واذا تقارن المجاز والاضمار ففيه مذهب تقديم المجاز لكثرة قائله الرازي في العالم  
وتقديم الاضمار وستوبهما قال الرازي في المحصول وبتوا بيهنا وادي واذا تقارن  
النقص والاضمار فمقتضى كلام المصنوع ان الخلاف فيه والمعروف بتقديم الاضمار والتخصيص  
اولاً من المجاز والنقص ونما يحل الفهم اليقيني دون الظن التخصيص والمجاز والاضمار  
والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع صيد البعير وانما صحت اياً فيه لانه في اصل  
لذلك عليه وهو صيد بالتشديد وكذا اشور لان شور واغور معانها واحد وانما  
حذفت منه الزوائد للتخفيف ولولا ذلك لقلت صاد وعار والذليل على انه افضل بجي  
اخوانه على هذا في الالوان والعبوب نحو سود واحمر وانما قالوا غور وشرح التضعيف  
وكذا قياس غي وان لم يسمع ذكره في الصحاح والصيد بالتحريك مصدر الاصيد  
بفتح الهمزة والياء وهو الذي يرفع رأسه كبراً ومنه قيل للملك اصيد واصيد في البعير  
يكون به داء في رأسه ويرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت بمينا والاشارة  
وكذا الذي لا يستطيع الانتقام من داء ليدل الفهم على الواو والتمسك على الباء  
يشير الى ان دلالة مفعول له فان قلت قد شرط السخاوي لنفسه القارئة في الوجود  
بان لا يتقدم المفعول عليه تأخر اولاً كما ذكره صمد الا فاضد والشيخ عز الدين السخاوي



في شرح المفصل او بان يكون اول رنان الفعل آخر زمانه او بالعكس على ما ذكره القاصي في  
شرح الضم وكونه فعلا لقاعدة الفعل المعدل وهما وجبا لشرط الاول لا الثاني لان الدلالة  
للضم والكسرة كما صرح به لا لقاعدة الفعل المعدل الذي هو نقر قلت في مثل هذا قول الفعل  
او المفعل كما قيل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون او ايسر ارادة خوف  
وطمع او الاضافة والاطلاع على ان الرضى قال والذي يقوى في ظني ان لا يشترط كونه فعلا  
لقاعدة الفعل المعدل كما ذهب اليه بعضهم وقال النحوي الاشتراط احد من المتقدمين  
فقط ما قيل من انه يجب لنفسه شرط آخر وهو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال  
الجوارح كالاكل والقتل ولا يقال طلبته قتلا ولا جنبه اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رتب  
دلالة لعدم شرط لم يغيرا عن حالهما اصلا واصلا مصدرا مؤكدا لانها لا تنفي التغير او قال  
اي تنفي التغير استغناء كلية او استغناء ملتبس بالكلية ووجه المبسطة ان الشيء اذا اخذ مع اصل  
كان اكلا وكذا حكم كلمة رأسا وفناده يظهر بادي تأني في سياق الكلام لان قوله  
ولم يغير فعلا مقابلا لقوله لم يغير فعلا ان المراد بقوله ولم يغير لم ينفذ لم يرجع الى  
الاصح في كثره عن غير الاصلين لانها يرجعان الى اصلهما عند ذوال الصهير المذكور  
والسباق بالباء الموحدة ما قبل الشئ وبالمثل التبعة انهم وفي قرينة السباق امر يؤخذ  
من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود  
او متأخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السباق ايضا وقيل استعمال السباق المشاه في  
المتأخر اكثر واما دلالة السباق بالموحدة فهي سباق دلالة التركيب على معنى يسبق الى  
الفهم من مع احتمال ارادة غيره ذكره في حاشية جمع الجوامع وليس بشئ لان الترتيب  
الذي ذكره بقوله ان اراد بعدم التغير عدم النقل الى باب وارده عليهم وقد سئل  
يقال سئل له رأي في كذا اذا عرض من باب خضع فليتامر امر بالتأمل لان ما سئل  
لا يخفى شئ لان الاصل في التغير الادخال او الازحاج في هذا السلك هو اخص  
من الجنب واعم من السمس لان الجنب كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق  
على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاولى في المجرى والسمس جنب مادام فيه

فيه الجوهر كذا في حاشية الكشاف فقولا المختار السلك بالكسر الجنب وكذا قوله الجنب  
السلك ليس بذلك واشتم ان مذهب النقاد ينفرد من الدوا الى فعل ومن البناء الى  
فعل هو مذهب اكثرين وعند بعض المتأخرين ان الضم والكسر مخترع فيه بالاصالة وصاحب  
المراح ايضا ذكر ان اصل قلن قولن قلبت الواو القاف حذف لا اجتماع الساكنين فصلا  
قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال  
وما قيل من انه نقر فعل الواو الى فعل المضموم واليائي الى فعل المكسور فاسد صورة  
لعموم الدليل اذ الدلالة على الراد المحذوفة يحصل بما ذكرنا فاما معنى لا خلا في معنى البناء  
هذا الاشتم ان نحو بكسرة فاما الفعل نحو الضمة اشتقاق الاشتم من الشئ كان شئ  
الكسرة رايحة الضمة ومعنى ان يتنوع تقعيد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة فتجمل الياء  
من املت الشئ اما ان اعدت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال يميل ميلا اذا انخرق  
عن القصد الى العول وعرفه هذا الاشتم بعضهم بهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير  
تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير وفيه نظر لان الاشتم الذي لا يدركه الا البصير  
هو الاشتم في الوقف الذي ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت وههنا ضم الشفتين  
في حال التقويت قيدا منصوبا على المصدر راي اما ان قلنا ولم يقد قليل لانه يجوز ان  
يستوى في قليل وكثير وقريب وبعيد بين الذكر والمؤث لورودها على رتبة المصادر التي  
هي الصهير والنهيق ذكره صاحب الكشاف في سورة هود في تفسير قوله تعالى وما قوم  
لوط منكم ببعيد ويجوز ان يقدر اما لا عما ذهب اليه سيبويه من جواز حذف الياء في مثل  
وان لم يصف وهذا مراد النحاة والقراء بالقاف يعني فبا وقع الاشتم في غير آخر  
الكلمة الى ضم الشفتين فقط وكذا فحبت طرفة لازمنة لتحسين اللفظ كما ذكره ابن  
هشام على ما صرح به في حاشيته على شرح التسهيل حيث قال ولم يسمع منهم فقط الاغروا  
بالفاء وهي زائدة لازمنة ولا جزاء كما اختاره الشارح حيث قال في شرح قول التاجي  
ويوصف بها الاخيران فقط بعداه قال اذا وصف بها الاخيران فانت من وصف  
الاولى بها وانما قد رانا الشرط تصحيا للفأ ذكره ابن كمال في باب قدس سر في حاشية شرح



المفتاح والمذكور في الشرح قوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انه وكثيرا ما يهمل  
 بقا تزيين اللفظ وكانه جزاء شرا محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي  
 فانه عن وصف الاول بها مع كسر الفاء كسر اخا لها وكسر صورا المعرف على نحو ما يجنب  
 ههنا ضربا شديدا كما في الوقف الاستعانة في الوقف على آخر الكلام بعد اسكان الحرف  
 المفهوم الموقوف عليه هو ان تقيم الشقين فقط مثلا اذا اردت ان تقيم في وقف شقين  
 تسكن النون وتقيم سكتك بعد اسكانها من غير حركة ما كتبت التانيث في الفعل  
 مثال لما وصفت على السكون وقد يقول في الفعل لو صنفها على الحركة في الاسم  
 فليست امر بالتأمل لان فهم من يقول دعانا ويعطى حركة التأكيك الاصلية وان كانت  
 موهومة على السكون الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين نحو زاده الله خيرا والازراء  
 بمعناها الا انه لا يستعمل متعديا الى مفعولين ذكره في شرح الكشاف للشارح وما  
 وقع في الاصطلاح غير متداول فصرنا اصطلاحهم عليه لقولهم للحرف الزائد دون المزيد  
 وتكلف في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد فيه والايضا على ان لا يكون كذلك  
 فهو كقولهم فيصير جملة اسمية فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مشابها غير  
 مقترن باحد الاربع هي السين وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركه اما جواز الفاء فلا  
 قيل اداة الشرط كان صالحة للاستقبال فلم يؤثر تأثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاصح  
 الى المزيد ربطا بينهما بالفاء واما تركه فلما تيرا اداة فيه لانه كان صالحة للمحال والاستقبال  
 فصرفت الاداة فصرفت الارادة الى الاستقبال على تقدير حذف حرف الجواز المزيد في قد نص  
 الامام الرزوقي ان حذف الجواز والجور في الصلة تصحح الاما العائد لا يجوز في الصلة  
 وذهب الكسائي وجع من النخاعة الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدرج في الحذف  
 مع صرحوا بان يجوز حذف الجواز او لا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز  
 الا ان يكون في الحذف رينقا بان يعتبر حذف الجواز والجور معا وذهب جمهورهم من سيبويه  
 والاحفش واتباعهما الى انه يجوز الامران في حاشية المطول بعلاء الدين البسطامي رحمه الله  
 وقد حذف نحو قوله تعالى اقام الصلوة تمثيلا به يشير الى ان الحذف في حال الاضافة كما ذهب

٩٩ ١٠٠  
 ذهب اليه الفراء ومنه سيبويه جواز مطلق لان التخييل من الامور الجارية عند  
 وهذا على سائر الاربعة فان في سائر الاربعة يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع  
 المجرد المزيد ومنهم من لا يلج الاصل يقال للمح والمخ اذا ابحره بنظر خفيف والمخ  
 لا يلتفت الاصل بل يحذف كل ما اقبل في نفسه فاجد فيه سببا لاعلال اعلى وما  
 لم يوجد لم يعد والاولى في مثل هذا التركيب ان يحذف منهون الجار والمجرور مبتدأ على  
 معنى وبعض العرب من انصف بكذا ولا يستبعد في وقوع الطرف في تأويل معناه مبتدأ  
 وقد يقع الطرف موقع مبتدأ لقوله تعالى وما دون ذلك الاية وقد اختار الشارح  
 جعل المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام واصر عليه وهذا ادخل في القبول  
 على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية المطول بعلاء الدين البسطامي قدس سره نحو اغان  
 واساد فيلها مما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري بعدم اعلاله حيث قال فتحت الواو  
 في اعور لسكون ما قبلها وفيه نظر لانه مستقرا على النفي وقول الجوهري على اللفظ المشهور  
 قوله قال الشاعر غارت عينه ام لم تغار البيت لابن احرار لم تهاه باين من رآه  
 فخر فاعلم ضمير الجيبة والباء في بابن احرار بمعنى عن كما في قوله تعالى سأل سائل بعذاب  
 متعلق بتسأل ومن رآه مفعول تسأل وضمير المنصوب راجع الى ابن احرار والهمزة في  
 اعارت لك انتقام وفعل فاعل غيبة وام متصلة عاطفة جمل ام لم تغار وهو مجزوم الفه  
 مبتدأ في الوقف عن النون الحفيفة وقيل لما تحركت الراء للشو عادت الالف المحذوفة  
 لا لتقاء الساكنين والفاء للاطلاق وفيه نقص وقار في الاقليد لقوله اعارت وجنبه  
 عندى وهو انه سندا للفعل الى العين بخلاف قولهم غور الرجل حيث سندا الى الرجل الى  
 جزء منه والعيب المضاف الى كل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجوز فكانه نزل النقص  
 منزلة العدم مع كان غار ليس من افعال العيوب فلذا اعلى ونحو غلبت واغبت  
 الى اغلبت المرأة اذا اسقت ولدها الغيد وهو بالفتح اللبن الذي يكون للمرأة حال الحمل  
 وهي في غلبت ايضا ولدها غلبت واغلبت غلبان ولده اذا اغشى امه وهي ترضع  
 واغبت السماء واغامت وتغيمت كلها بمعنى اى هارت ذات سماء وانهم القوم اصحابهم



وحر الجوف ونعم والطيبه اي جعلته طيبا واحوشه الصيد واحتوشه اذا جئت من  
حواليه ليصرفه الى الجباله وهي التي يصاد بها قال في الصحاح وانما ظهرت فيه الواو  
كما ظهرت في احتواي صاير بعضهم جار بعض وانما صحت في احتوا والانه في معنى الابد  
له من ان يخرج على الاصل يكون ما قبله وهو تجا وروا في معنى عليه ولو لم يكن معناه ارجا  
لا علت واطولت الشئ اذا قلته طويل واحولت الدار اذا قلت اني ليها حول فهو حول  
ومحيد وكذا سائر مقاديرها يعني اذا لم يعد فعلم يعلم مستغفانه من المضارع وهم  
الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان وعليه قول امرئ القيس فثلك  
جما الى مثلكه - تسوية واسم الالفاظ الموضوعه المشابهة وقدمت تفصيل جميع جمعها  
جما الى وجايتها بفتح الحاء والباء واللام فيها طرق من باب دخولها طارق اذا جاء ليلا  
وضع الصبح اسم بالكسر هذا ما بالفتح ولغة اهل نجد من باب ضرب وارضعت ام واما  
ضلع مرصع اي لها ولد ترصع فان وصفها بارضاع الولد قلت مرصعة والها شفع  
من لها من الشئ لها بالهم والتشديد ولها بالياء بضم اللام وكسرهما سلاسة وترك  
ذكره واحزب عنه والتايم جمع يئيم وهي غيرة تعلق على الانثى المحفظ في الحديث  
من علق يئيم فلا اثم الله وقيل هي حرارة بفتح الحاء والراء المهملة بعد زائجه واما  
المعادن اذ كتبت فيها القرآن واسما الله فلا باس ومحول اسم فاعل من احول الصبح  
اي اني عليه الحول الفاعل بفتح راء متعلق بطرقت وقيل طرقت صفة مشد  
بحذف الضمير اي طرقتها وحيل صفة مشد لعم عرفها بالانفاضة وقيل عطف بيان  
لكان الخطا في مثلك ومرصع عطف على حيل والياء يئيم عطف على طرقت وعنى ذي  
تايم متعلق بالياء واما محول صفة ذي وفي وصف تلك النساء بالجمع والارضاع وفي  
وصف الصبح بكونه ذي تمام وذي حوله وفي جمع تمام اشارة الى كمال ميل النساء اليه  
وروى الاصمعي غيدا اسم مفعول من اغيلب المرأة ولدها اذا سقته العند وفي نحو  
سحقوا اي سقوا ومثل يستصوب اي وجد الشئ صوابا وصار صوابا وسجوب اي  
طلب جوابا واستنق الحمد اي صار ناقة وهو مشرب لرجل يكون في حديث اوصفه

او صفته شئ ثم تخلط بغيره وينقل اليه واصل ان طرفه بن العبد كان عند بعض  
الملوك والمسبب بن علس بن شد شعافي وصف حمد ثم حوله الى نفت ناقة فقال  
طرفة قد استوفى الجمل وفيه نظر لانه اسم المصدر كناية في تفسير العقول وقد  
جوابه هناك اي جميع تصاريه اشارة الى ان سايره بمعنى الجمع وقدمت تفصيل  
وبغير ذلك من الزمان والمكان والآلة يعتد بالهمزة فقولا الفقهاء باع بغير  
همزة الحن وتكتب الهمزة بصورة الياء ونقلا هذه الهمزة كما نقطها الحريص في الرسالة  
الرقطه وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقولة والاخرى غير منقولة في نحو ما ذكر  
حيث قال نأيد يديه قاض خطا وحكى ان ابا علي الفارسي خرج مع صاهبه على واحد من  
المشهرين بمعرفة العلوم العربية فانه لما فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائم منقولا  
بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من قاض خطي في لتف الى صاحبه كالمخضب فقال  
قنا ضفنا خطواتنا في زيارته وخرج من سائته وفي شرح المقصود المسمى بالمطلوب هذا  
اي كون النقط خطا في الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو لانه الياء فراق بين الواو  
والياء لان الهمزة المتحركة الساكنة ما قبلها تكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة  
في الاول تكتب على صورة الالف في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت على وفق حركة ما  
قبلها كراش ولوم وذئب واذا كانت متحركة وسكن ما قبلها على وفق حركة نفسها نحو  
يسار ويلوم ويسم وقيل تحذف الهمزة قبل التخفيف ان كان تخفيفها بالفتح كسنة  
او الاغنام كسرو وقيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد  
الالف كسرو وقيل تحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة او لا وسواء كانت المفتوحة بعد  
الالف او لا واذا تحركت ما قبلها ايضا فكتبت على ما تخفف به كوجع بالواو وفيه بالياء  
لان تخفيفها كذلك وسار بالالف ولوم بالواو ويسم ومن تروك بالياء ورؤس  
بالواو تخفيفها بان يجمع بين المشهور وجاء في فسر وتروك مما كانت الهمزة مكسورة  
وما قبلها مضموم او بالعكس كتبت بحرف حركتها او بحرف حركة ما قبلها لان في تخفيفها خلافا  
في ان يجمع بين المشهور وغير المشهور وفي الآخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب على



صورة شئ نحو فت بالفتح ودف بالكس وبراء بالفهم وشكل الهزة هو شكل احدى  
 حروف اللين في فت ودف وبراء علاقة الهزة ليعلم ان هناك هزة في اللفظ فلفظ  
 وكتابة نحو البطون والوطي والحينة بالواو والياء ليست على قانون علم الخط بل من جهل  
 الكتاب بصورة الخط واذا كان متحررا يكتب بحرف حركة ما قبله سواء كانت الهزة ساكنة  
 او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة كقأ ويقرى وردو ولم يقرأ ولم يردى  
 واذا كانت الهزة المتطرفة بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصرف او تاء  
 تأنيث صارت كالوسط في كتبها في الوسط بصورة كتبها هناك كذلك ومن اسقط  
 اسقط نحو جزاك وجزوك وجزيت مما كان الاول منه مضموما ونحو روك وروك ورويك  
 مما كان الاول منه مكسورا ونحو يقره ويقرب مما كان الهزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح  
 او مكسورا لا في نحو مقروء وبرئة فانهم كتبوه بخذفها وفي الاول المتصدي به وغيره لا يكون  
 كالوسط فنكتب بالالف نحو باحد ولاحد بخلاف لثلاث لكثرة استعماله او كراهة صورته  
 وبخلاف اثنين لكثرتهم وكل هزة بعد حروف مد كصورته تخذف نحو خطا في النصب فانه  
 يكتب بالالف واحدة فيه ومستهزؤن يكتب بواو واحدة ومستهزئين يكتب بياء واحدة  
 وقد يكتب بيائين بخلاف فراء ويقران حيث يكتب بالعين للبس بخلاف نحو مستهزئين في  
 المشع لعدم المد بفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو او اى حيث يكتب بيائين في الاكثر لان الياء  
 الاولى مغايرة للثانية في الصورة اولان اصل ياء المتكلم الفتح فكان لم يجمع الهزة مع حرف  
 مد وبخلاف نحو صائ في الاكثر حيث يكتب بيائين في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي يذهب  
 بالمد وبخلاف نحو لم يقرى للواحدة المخاطبة من قرأ حيث يكتب بيائين للمغايرة واللبس  
 مضارع قرى لان حروف العلة كثيرا ما تحذف فنصب كثيرا على الظرف لانه صفة الحين  
 او على المصدر لانه صفة وما لنا كيد مع الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشف  
 في قوله تعالى قليلا ما تشرون اى جينا كثيرا او حذف كثيرا تحذف على شفا جرف هار  
 قال الراغب شفا البر والنهر شفيره وطره ويقرب به الثلث في القريب من الهلكة واشفى  
 على الهلاك اى حصل على شفا جرف وتثنية شفوان والشفاء من المرض مد فان شفا اسكوا

اسلام وصار اسما للبراءة والجرف بضم الجيم والراء وسكون الراء يعا جرف الشبه  
 من حرف الواوى وصفا اصله فيبقى واحبا والها والها هو المتصديغ الذي اشفى  
 واشرف على الهدم والسقوط وزنه فعلا بفتح الفاء وكسر العين ومن كسر العين وقا  
 قلب الياء على مذهب يونس كقار في قوله فقد اخطأ شاك في شاوك من الشوكة  
 وهي شدة الناس والحد في السلاح وقيل الشوكة الجدة مستقارة من زاوية الشوكة  
 وشاك الرجيد يشاك شوكا ظهر شوكة واحدة قال في المفصل وربما يحذف العين  
 فيقال شاك هذه المخالفة بين كلامي مما يجب لكش في شاك وقد خالت كلاماه في  
 هار ايضا ذكر هار في بحث المصغر من المفصل فيما حذف منه حرف اصيل لا يرد في  
 التصغير وقال ابن الحاجب في شرحه ولا يجوز ان يكون هار موعلة لانا لم نحذف في اثبتة  
 مذكور فانه حرف اصيل ولا يمكن ان يكون مقبولا لان حكم مثل فاض ان يكون الياء فيه  
 كالثانية او حذفها صار كقولك رايت قريظيا فوجب ان يكون فاضلا حذف عينه  
 فما ذكره في بعض حواشي الكشاف من انه مقبول ليس بذلك كما ذكره الجاوي في شرح  
 الشافعية اى يضع العين موضع اللام الح هذا هو القلب المكاني وهو نقدر حرفا عاريا  
 عن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروف عن لعارص الاخر  
 لرفضهم مفعلا في كلامهم الامكرما ومعوننا لا افصح لانه جاء مهلك بضم اللام مفعلا  
 هلك ويمس بضم السين بمعنى السعة والقيمة وقرا بعضهم ففطرة الى ميسرة الآية بضم  
 السين والاضافة وذكر ابن القطائع انه جاء لك بضم اللام الرسالة على ان القرا جعلها  
 جمعين لمكرمة ومعونة جميعا فمدحهم وتمدة وانما لم يجعل معونتها وزنا اسم مفعول بمعنى  
 المصداق كالميسور لثلاثين كثره تعيين من حذف الواو ونقد الحركة بخلاف ما اذا جعل  
 مفعلا حيث لا يلزم فيه الانقراض الحركة فتح تذكروا بيضات وبتج تذكروا الشئ واذكره غيره  
 وذكره بمعنى ذكره بلسانه وبقبله ذكره وذكره يقرأ اجود منك بخا ذكر بضم  
 الذال وكسر هاء بمعنى وقيل بالهم ما بالقلب فاحته وهو ضد النسيان وبالكسر هم ما باللسان  
 وبالقلب جميعا والبيضات جمع بيضه وهيجه شومه وكذا هاجم والرداء بفتح الراء المهملة



والذال المعجمة المطرد الضعيف والدخيل بفتح الدال المهملة وسكون الجيم الناس  
الغنياء السواء والسماء والمطر الكثير يقال يوم وجن بالوصف والاضافة ومعنوم اسم  
مفعول بمعنى ذي غنم فاعل تذكر ضمير العظيم وهو الذكر من النعام جنس النعام بيضات  
مفعول وفاعله هي ضمير التذكير ويوم رذاذ مفعول فيه لتذكر او فاعله هي جملة مفعول  
على جملة تذكر وتعليق طرف فاعله الدجن لاستاده والدجن مبتدأ والفراخ خبره والجملة  
صفة يوم رذاذ ومعنوم صفة اخرى له الا ان الاولى تقدم المفرد على الجملة وقد جاء تأخيره  
كقول تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية الاولى من الوصف  
بالجملة اللاحقة وبالفعل الماضي او من المستقبل وفي وقوعه صفة خلاف نحو مدت برجل  
بصيد غدا ذكره في الشرح الكبير للكافية وقد كان قومك الح ساد قوم سادة كقول  
بالضم وسيدودة بالفتح فهو سيدهم اي كبيرهم وزنه فيقول وقال اهلا بصرة فيقول الجمع  
ساده واذا اردت الاستقبال قلت سنايد قوم سيد قوم بالتونين وقال الشيخ فله  
خيلا وخيلة وخيلولة وتقول في المستقبل اذال بكسر الهمزة وهو الافصح وبها  
سعد تقول اذال بالفتح وهو القياس وعانة اجابا يعينه فهو عاين وذاك معرب في  
النقص ومعينون في التمام اي مصداق بالعين وفي الحديث الشريف العاين حق اي اجابته  
حق فيدوجه اجابة العين لان الناظر اذا نظر الى شيء واستحسنه ولم يرجع الى الله تعالى  
والى رؤية صفة الله قد يحدث الله في المنقول شبه بجنابة نظره على غفلة ابتلا لهما  
ليقول المحقق ان من الله تعالى وغيره من غيره فيؤاخذ الناظر ككونه بشرا ووجهها  
بعض بان العاين ينبغي من عينه قوة سمية شدة تنفذ بالعيون فيهلك او بعد كما قيل  
مثل ذلك في بعض الجملات كذا في شرح المشارق وذكر في فتح المنان من تفسير القرآن قال  
الزهري يؤتى الرجل العاين بقدر فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمسح في القدر ويغسل  
وجهه في القدر ثم يغسل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى في القدر ثم يدخل يده  
اليمنى فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل داخل اذنه ولا يوضع القدر في الارض ثم  
يصب على رأس العيون من خلفه بيته واحدة ويقبل العين الى الصفا والجمع من الكفا

الكبار وقد يؤمن الرجل نفسه بغير ارادة بل بطبعه ومما دفع به العين اللهم بارك فيه  
وقوله ما شاء الله لا قوة الا بالله ورقية جبرائيل النبي صلى الله عليه وسلم الح رواها  
مسم في صحيحه باسم الله ارقيك من كل شئ يؤذيك من شر كل نفس وسين كما تد الله  
يشفيك باسم الله ارقيك وتقدم النونة كما ذكره في شرح السنن ان عثمان رضي  
الله عنه رأى صبيا مليحا فقال وسما نونية لئلا تصيب العين بمع سود والخوف في  
دفع الصبي والاكثر من قراءة العوذتين وفاتحة الكتاب وآية الكرسي وههنا  
تقويذات ورق كثيرة تطلب من فتح المان في تفسير سورة يوسف عليه السلام  
وسك بكسر الهمزة من الطبيب فارسي معرب وكانت العرب تسمي المشيم وضمف  
قوله مقول قال الجوهري في الصحاح وابن الاثير في التزهة ليس باقي  
مفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالهمزة اخر فان مصورون وسك ردوف  
ثم قال الجوهري وفي النخوين من يقيس على ذلك فيقول قوله مقول وفدس مقول  
فيا ساطرا دفه لا يكون الح ذكر في معنى البلية قد احرقت في تحفة بالفعل  
المتصرف المشتب المجردة عن الناصب والى زم وحرف التنوين وهي مو كالجز في قول  
منه بشئ اللهم الا بالهم اذا اخبرت عن نفسك فان قيل ليس لتضمين كون ما فيه  
على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجه في الاجوف ورجى وقد اورد في حلقول  
رحوت في يكتب بالالف الالف والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر  
اي نافي بعد الحركة لا تكون حن فانها قيد الحركة ان ذاهار الحاء اخر تتبع حركته  
ونافي بعدهما وليست بعارضة كالحركة بل هي حرف مستقلة علامة للتمكن والعلامة  
لا تحذف ومما ذكرنا سقط ان نون الساكنة تارضة للحرف فاذا حذف المروض كيف  
يبقى العارض لكن التزموا بهذا المصنف يسلم كلامهم والمنقلة من الياء  
تكتب بصورة هذا في الآخر وفي غيره تكتب بصورة الالف منقبة من الواو او الياء  
نحو باع واسم ان ما في آخره الفان كان حرفا تكتب بالجميع بالالف الالف والى والى  
وحق وان كانت اسماء مبنية فكذلك يكتب بالجميع بالالف الالف والى وحق ولدي ان كانت



اسما معربة زائدة على الثلاثة فصلا عن نظرا الى اصلها ويكتب جميعها بالياء لا غير  
لان الواو تنقلب الى الياء فيها الا فيما قبل الالف ياء من نحو العلياء والديكرا هه الجمع  
بين الياءين الا في نحو يحيى ورفق عليين للفرق وان كانت الاسماء المعربة ثلاثية نظرا  
الى اصلها الذي انقلبت فيها الالف فان كان ياء كتبت بالياء كما قال الشارح قد ستره  
تبيينها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان واو كعصا كتبت بالالف والفعل  
الثلاثي بنظر الى اصله وما زاد فيها ياء لا غير كالا سم ويجوز ان يكتب الجمع بالالف على  
اللفظ وعلى كتبه بالياء فان كان منونا فالمتعارف انه يكتب بالياء ايها وهو قياس المبرد  
وقياس المازني انه يكتب بالالف وقياس سيدي المنسوب يكتب بالالف وما سواه ياء  
ويصرف الياء من الواو بالفتحة نحو فتيان ونحوان وبالجاء نحو الفتيان والفتوان  
وبالمرة نحو رجمة ونحوه وبالنوع نحو رمية ونحوه ويرد الفقد الى نفسه نحو رمت  
ونحوه وبالمضارع نحو رمى ونحوه ويكون الفاء واو نحو رمى لانه ليس في كلامهم  
ما فاقه ولاه واو الا الواو على وجه ويكون العين واو نحو رمى فانه ليس في  
كلامهم ما عينه ولاه واو الا ما شذ نحو القوي والصوي فان جهل كون الالف من الواو  
والياء بان لم يكن في شيء مما ذكر فان املت فالياء نحو رمى والالف وكبتوا لى بالياء  
كقولهم ليدك وكلا بالالف والياء لا صحتها ولو في صورة وهي غر وانه اذا حذف  
للالف المنقلبة عن الواو لاجتماع الساكنين بقي غر فاعلى بالفرد وشمزى الاكثر  
والشراء بالفقر والمدة والفقر استه كما لا يتبع والبيع من الاضداد لغة يقع على فعد  
المشترى والبائع الا ان في عرف الفقهاء اختص الاولان بالمشترى والاخيران بالبائع  
فما في شرح المنظومة من البيع والشراء في شرح المنظومة اذا استعملت ثلاثين يكونان  
بمعنى البيع واذا استعملت خمسين يكونان بمعنى الشراء ليس كما ينبغي وذكر في تفسير القافض  
اصل الاشتراء بدل الثمن لتحصيل ما يطلب من الايمان فان احد العوضين نقد اقبح  
من حيث انه لا يطلب لعينه ان يكون ثمنه وبدلته اشتراء والاقوى العوضين تصويرية  
بصورة الثمن فما لم يشتر واخذه ببيع ولذا عدت الكلمتان من الاضداد ثم استعير

استعير للاعراض عن الثمن طمعا في غيره على ان الرشيد سأل الزيدى والكسائي  
عن قصر الشراء وده فقال الكسائي مقصود لا غير قال الزيدى بقصر ويد فتدار  
من اين لك هذا فقال من المندلس لا يفتربا لجرة عام هداها ولا بالامة عام شراها  
فقال الكسائي ما ظننت احد يجهد من هذا قال الزيدى ما ظننت احد يفتري  
بين يدي ابي المؤمنين ذكره في عقد القلايد وقال ابن الانباري في الزهدة  
اليزيدى هو ابو محمد يحيى بن المعيرة المعري صاحب ابى عمرو بن العلاء البصري و  
انما قيل له اليزيدى لانه صاحب يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده فينسب اليه  
ثم انصرف بالرشيد فجدد مؤدب المأمون وكان الكسائي مؤدبا فيه الامين وبكى انه  
تكلم اليزيدى مع الكسائي بين يدي الرشيد فظهر كلامه في كلام الكسائي فزوى بقلنوة  
فرجا بالعبية فقال الرشيد لا ادب الكسائي مع انقطاعا عما حب البنا من غلبتك مع سؤ  
ادبك اذا تفرق فنفقوا لاشارة الى ان منقول جوب شرط محذوف لكن في دخول  
الفاء بحث جوابه يعرف مما ذكرنا سابقا رضى وحكى على اى قبيلة طي تقول رضها قلب  
الكسرة فتحه والياء الفا لا تستقام الكسرة فتداليا اصله رضوان من الرضوان  
بكسر الراء فيها بمعنى الرضا والمرضاة مثل كذا في المختصر وفي شرح الكشاف للطبري  
الرضوان الرضا الكثير ولما كان اعظم الرضا رضائته خص لفظ الرضوان في  
القرآن بما كان من الله تعالى يقال رضى به ورضه عليه بمعنى سرواى بهار سيرا  
في المختصر اى سار سرايا وجمع السرى سراة وهو جمع غريبان يجمع فيجد على فعد و  
يعرف غيره وفي الصحاح مثله سادة لان تقدير سيد فيجد يدل على ذلك انه يجمع على ساء  
بالهمزة مثل تبسيع وتباع وقال اهل البصرة تقدير سيد فيجد وجمع على فعد كما نهم  
جمعوا سايرا مثل قايد وقاده وقالوا جمعت العرب الجيد والسيد على جبايد وسيا  
بالهمزة على غير قياس لان جمع فيجد على فعد بلا همزة لا يخرج من فزارة وهي وقع  
في القلب من غيظ ونحوه والمراد بهما يد غيظ القلب ويتفرغ عن الطبع فانه ان ضم  
فكيف بضم والجو ان جوب هذا الشرط محذوف وهو اني لابلالة الى الاول يد



على انه لم تنقل منه اياً الى والجواب ان معنى قوله ضم الى الضمة بقرينة قوله فتلك  
 حركة اياً لان معمول الشرط لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من قبيل الانشاء  
 في الظرف كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعد ما النافية اذا كان ظرفاً مع  
 حكمهم بامتناعه فان في الظرف يحى توسعاً كثيرة لا يحى في غيرها ومن  
 قبيل الاضمار والتفسير وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيما نصح في الضم  
 وحاشية للقاض بان فاء الجزاء لا يمنع علماً ما بعدها في الظرف قبلها فانحصر  
 ان يقال تقديره الى هذا لا يخفى عن حرازة لان لفظ اتصالاً ان لم يكن سلباً لا  
 تحذف ولانه جحد صحة هذا التوجيه سبباً لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل  
 اندفاعها بقوله المراد بقوله ان انكسرا الى ويقول انه لم يقدر ان انهم الى ولم  
 الى هذا اشار بقوله وهذا موضع تأمل والالف فيه ان الالف ساكنة اياً  
 ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيلها الى هذا لا ان يقال انه من عطف الجدة على  
 الجدة بتقدير يبقى فكما تحذف الحركة فكذلك هذه الحروف الفاء في فكما للتبنيح  
 والكاف للتشبيه وما كافي لها عن الدخول في المفرد فستفقط ما قاله صاحب  
 المستوفى من ان الكاف لا تكف بما واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه الحروف  
 كما تحذف الحركة الا ان تدغم المشبه مغايراً لفاء التفريع وكرهنا للتاكيد وقد يكون  
 مبطول الكلام كما ذكره الشارع والشريف في الكاف وزيد الفاء في كذا لان  
 المشبه به المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك  
 وقال الشارع في شرح الكشاف الفاء زائدة وهذا التكرير والزيادة في  
 التراكيب شائع والحكم بان الكاف في كذا مرفوع المحر على الابتداء وكله ماموذج  
 ولذا دخلت الفاء في الخبر باطل بل لفظ كما في موضع المصداق لتحذف لفاء المهدية  
 الثاني المقدور ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحر على الابتداء وما مبهمة والجزء  
 هذه الحروف بتقدير المضاف هجوت زبان الى الهجاء ضد المدح في الاستسنان  
 المجاز فلان يهجو فلان يهجو ولا يهجو ويهجو بكسر الهمزة فتح التاء بعد معاينه فهو الهجاء

مبهج ولا تقل هجوت زبان اسم رجل معتد زان اسم فاعل من الاعتذار وهو عبارة  
 عن محو اثر الذنب من قولهم اعتذرت المنازل در ستاوعن القطع من قولهم  
 اعتذرت المياء انقطعت كانه كجود العذر سبباً لقطع الذنب ذكره الشارع  
 في شرح الكشاف تدعى من الودع بمعنى الترك هجوت فاعل تاء الحذف ومفعول  
 زبان غير منصرف وجئت مع فاعله التاء عطف عليه ومعتذر احوال من تأجست  
 من هجو زبان كلام اضاني متعلق بمعتذر لم تهجو جملة فحيد خبر كانك المقدار  
 اى كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع جملة فحيد عطف على لم تهجو ومفعول  
 الفلين محذوف اى لم تهجو ولم تدع اى الهجو اذ قد هجوت في الواقع وعلى هذه  
 اللغة كتبت الالف بعد واو الجمع فيما لم يتصل به الفهم للفرق بين واو الجمع وواو  
 الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعوا وقيل كتبت للفرق بين واو الجمع وواو العطف في  
 مثل حضر وتكلم زيد ومنهم من يكتب الالف في نحو شاربوا الماء وزيدوا زيد كما في  
 الفعر ومنهم من يحذف الالف في الجميع وان لم يلبس الالتباس لندوره وزوالها بالقرابة  
 وكذا زادوا في مائة الفاء فرقا بينهما وبين منه والحقوا المشبه بها بخلاف الجمع وزادوا  
 في اولئك واذا فرقا بينه وبين اليك واجرى اولاد عليه وزادوا في اولى مال واوا  
 فرقا بينه وبين الى واجرى اولاد عليه الم يأتىك الهزة للاستفهام وحقيقة طلب  
 انهم للمتكلم بالاستفهام ولذا لا يكون من الله تعالى كحقيقة تقول بها الذين الصلح  
 استمالة الاستفهام به تعالى اذا كان طلب الفهم مصروف الى المتكلم بالكلام الاستفهامى  
 واما اذا كان مصروف الى غيره ممن يطلب منه فلا كما في قوله تعالى انت قلت لك  
 اتخذوني واتي الهين الآية وهو استفهام حقيقى طلب به اقرار ربيع عليه السلام  
 في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقبل ليحصل فتم النصارى ذلك فينقروا عندهم كذبهم  
 ليس ما ينبغي على ان الشارع صرح في المطول بان الهزة في الآية للتقرير ويستدل  
 للمتهم نحو اصلوتك تأمر ان نترك ما بعد اياؤنا صلاصلا نحو سلمت اى سلموا  
 وللتعجب نحو الم الى ربك كيف مد الظل ولا تبطل نحو الم يان للذين آمنوا



والتي تسمى على الصلابة تخوفان تذهبون وللوعيد كقولك لمن يسمى الادب الادب  
فلانا اذا علم ذلك وتسمية بعد سواء وما ابالي وما ادرى وليت شعري ولا انكار  
التوبيخ على معنى لم كان هذا الشيء في الماضي او على معنى لم يكون في الحال وكل استقبال  
او الابطال على معنى لم يكن في الماضي او على معنى ليس في الحال او لا يكون في المستقبل  
فاحفظ هذا والابناء جمع بناء بمعنى الخبر فيقال بناو بنا بالتشديد اي خبرنا من الله  
لان ابنا عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى الفاعل تركوا هزيمة كالعذبة والحائنة والبرية  
الا ان اهل مكة يسمون الاربعة وانما الزيادة يقال نعي المالا وغيره نعي بالكس  
نماء بالفتح والمدة وينمونوا بالضم والتشديد والملاقات المصادفة يقال لقينة  
ولا قينة اذا صادفت واستقبلت قريبا منه واللبون من الشاة والابردات اللبن  
عزيرة كانت اوبكية والغزيرة لبنة ففتح اللام وكسر الباء وينوار زيادة اسم الربيع بن  
زباد والعشمة واخوانه فاعل ياتيد لبون بن زباد على حذف المضاف اي خبرها والابناء  
تسمى جملة وقتها لا من فاعل ياتيد فاعل لاقت فغير لبون ومفعول محذوف  
وهو ضمير راجع الى ما اي لاقت ويجوز ان يكون فاعل ياتيد ما والباء زائدة في الرفع  
ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول محذوف وتضيق في شحم الخ قال الراغب  
الفتوح انبساط الوجه وتكثر الاستان من سرور النفس وظهور الاستان عنده سمي  
مقدمات الاستان الضواحك ويستعمل في السرور والمجد نحو سفره فهاك وفي الشعر  
نحو كنتم فم تضحكون وفي التمجيد نحو وامرأة قايمة فضحكك وضحكها كان للتعجب  
انتهى وقد يقال الحقيقة ما كان مسموعا له ولجيرانه بدت اسنانه او لا والبتسم  
ما لم يكن مسموعا والضحك ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال ضحكك به ودمعته  
والشبح ام قبيلة والعشمة نسبة الى عبد شمس هذا من باب النعت في النسب  
فانهم ياخذون اسمين فينحون منها لفظا واحدا فينسبون اليه وقد مر انما  
كان لم اصلها بالتشديد وتري من رؤية البصر وقد مر هذا بعد الاسير من  
الاسار وهو القدر بالكسر فيهما سمي لاخذ بذلك لانهم كانوا يشدون بالقدر

بالقدح سمي كل اخذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر فهو  
اسير واسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بقدحه ثم استمر في  
منع بكمل لظهور المناسبة كما يقال برمته واصدان رجلا دفع الى رجله جيرا بحمل في غنم  
فقد ذلك لكل من دفع شيئا بجملة وبما ينما اصله من حذف احدى يائي الشد وثبت  
بالفلا يجمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يما في بالتشديد فاعل تضحك شخوخ ومع  
متعلق بتضحك عشية صفة شخوخ واسم كان ضمير شخوخ خبره جملة لم تری فاعل ضمير شخوخ  
قتي ظرف تری اسير مفعول يابنا صفة والاشهاد في الايات الثلاثة هو ان  
الشاعر اثبت الواو في تبحر والياء في ياتيك والالف في لم تری اثباتا شاذا ويمكن  
ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت حركتها للجرم اجراء للمعتل بحرفي الصحيح  
او يقال ان الحروف حذفت للجرم والحروف الموجودة الآن للكتابة والفروقة  
فما سودتني عامر عن ورائه الى الله ان اسمويام ولا اب الخ سودتني من السيادة  
عاما سم قبيلة فاعل وعن في عن ورائه للتعليل كما في قوله تعالى وما كان مستغفرا  
ابراهيم لاييه الا عن موعدة متعلق بسودتني اي فعل بمعنى منع فاعل الله اسودتني  
متكلم من السوء وهو التو والارتفاع مفعول اي بام متعلق بالي ولا اب غطف عليه  
لان في اي معنى انفي كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الذين الذين يجمع ما جعلتني  
قبيلة عامر سيد لا جد توفي وارثا للسيادة بل السيد عن استحقاق وخصال  
في تسمية للسيادة ويحتمل ان يكون ان غير عامر تشبها بها بما المصداقية كما تكون  
ما عامر حملا لاسمها ان ويسمى هذه لغات في اللفظين ولذلك امثلة احدها هذه  
والثاني اعطاء حكم الا في الاستثناء واعطاء الاحكام غير في الوصف بها والثالث  
اعطاء ان الشرطية حكم لوفى الا بهما واعطاء لوصف ان في الجرم والرابع اعطاء اذا  
حكم مع في الجرم بها واهمال مع حملا على اذا والحقا مع اعطاء لم حكم لن في عمل الضم  
واعطاء لن حكم لم في الجرم والسارد اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعماد وهو  
لغة اهدا الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الالهة عندنا نفاق في النفي بالاول وهو لغة



بنه تيم والسابع اعطاء تيمس حكم لعل في العمل واعطاء لعدكم في اقتران خبرها  
بان والثامن اشتراط الفاعل اثر اربا المفعول وعكس عند من اللبس والتاسع اعطاء  
الحسن الوجه حكم القنارب الرجب في النقيب واعطاء القنارب الرجب حكم الحسن الوجه في  
الجر والعاشرون اعطاء التفتيد ان يرفع الظاهر تشبها به بافعل في التبع وزنا و  
اهلا وافادة للبالغة واجارهم تصغيرا فعد في التبع ورفع الظاهر تشبها به بافعل  
التفتيد فيما ذكرنا والامثلة في آخر منغ البلب وفي قول الشاعر ان تقران الح وهدد  
ياهاجس قوت نفس نفوسكما وصيما كنما لقيما رشدا ان تحلا حاجة الى خف محلاها  
وتصنعا نغم عندي بها ويذا قال الاخفش ان شئت لابن وناحر اى لهاجس شع  
ويسمى شاعرا لفظته والهاجس كما يطلق على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما  
وقع فيما كتب معاوية الى ملك الروم نقله في الفائق ياهاجس فظلم الخليل او من  
يبيد فظلم العرب للواحد فظلم الاثنين وقدر تصغيره وقدرت من التذات ففس  
فاعلم ونفوسكما من يبيد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما الآية مفعول والعرب  
تجمع الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم تقولوا في المنفصلين افراسها  
ولا غلمانها وقد جاء وصف ارجالها وحيث للكان وقد يستعمل للزمان والغالب  
كونه في محذ النقيب شاعرا لفظته او جرمين وقديح بغيرها وقد يقع مفعولا به  
وتميزا ويلزم اضافته الى الجملة وندرت الى المفرد واندر منها اضافته الى جملة محذفة  
قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف الى المفرد اعربه وقال ابو سعيد بن علي  
بناته وهو الاشهر اذا اتصل به ما الكاف هما والمجازاة وجرم الفعلين كما  
ههنا واللقا المصادقة والرشد بمعنى الحق واليهود بهذا المعنى مفعول لقيما وان  
تجمل مفعول فعد مقدروا سأل او بتقد بل اللام مفعول لم لقيما او قدت  
وحاجة مفعول ولي يسكون الياء وجاز فتحها ان لم يوجد مانع صفة حاجه وخف  
الشع يخفف بالاكس خفة همار خفيفا والمحمل بوزن المجلس بمعنى الجملة او واحد محلا  
الحاج فاعر خف والجملة صفة حاجه يقال صنع اليه معروفا وصنع به بيننا قبيحا

يبيد اى فعد والتفتيد تكلف حسن السم وقولهم الفاعل الصانع كناية عن  
اوها وديسم كالسارق والزاني الا صاحب المفتاح كنه به عن الصفة الحميدة  
استعماله على الاصل فان اخضا صم بالذم طاروا النعم اليد والضيعة والمذمة  
وما انعم به عليك مفعول تصنيعا والجملة مطف على تحملا وعندى صفة نغم وضميرها  
للحاجة واليد بمعنى النعم عطف على نغم من يبيد عطف احد المراد فين على الاخران كما  
حقيقة فيها كما قيل كقول والى قولها كذا ومينا وفائدة تعد ير المعنى في الذهب  
كالتأكيد وما وقع بعضهم من ان ذلك تطويل لا الفائدة غير مسلم وقيل انما يكون  
كذلك في مقام يقتضيه التقدير وفعد هي الجارحة المضمومة تستعمل في النغم مجازا  
مرسلا من يبيد اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المفعول  
وجمعها الايدي وجمع الايدي الايادى وما قيد ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي  
وبمعنى النغم على الايادى يراد به ان اهد يد يدى وما كان على وزن فعد لم يحكى على  
انما عد وبعض العرب يقول في الجمع الايدي بحذف الباء كما ذهب اليه الجوهري من ان  
الايدى في قوله تعالى والسماء بينناها بايدي جمع يد ليس على ما ينبغي اذ لا يعرف احد من  
ائمة اللغة والتفسير ذهب بل على مصدر بمعنى القوة من ادب يد ايدا اذا قوى ثم الشاع  
استعمال الايادى في النغم والايدي في الاغضا نقله صدر الافاضل في تمام السقطات  
ابن عمر وابن العلام قال وقع الجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز ونظيره بيوت وبيوت  
وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف المفتاح ان الايادى حقيقة تعريفية في  
النغم وان كانت في الاصل مجازا فيها وقوله ان تقران في محذ النصب يدل من نغم او حاجة  
او الرفع خبر مبتداه محذوف هو ضمير النغم او الحاجة والجملة صفة احدهما وعلى اسما  
وهي جسيمة متعلقة بتقران وتحكما بمعنى تقنيا عطف عليه واظهرا تحكما حذف النون  
بان مقدرة وهي متعلقة بكلا الفعلين على طريق التنازع وكذا السلام مفعول لما على  
تلك الطريقة من الاشعار بمعنى الاعلام عطف على احد الفعلين واحدا مفعول  
البيت او في الح البيت فعد متكلم من الى يولى يلا بمعنى حلف قال ابن هشام في الغنى



وقال الفقهاء الى من امراته غلطا او فحهم فيه عدم التعلق في قوله تعالى للذين  
يؤمنون من نسائهم وقال القاضى في الآية تعدية بعلى ولكن لما ضمن هذا القسم معنى  
البعدي عنى بمن بمن لا يقال البعد ليس معنى من بل معنى عن لان معنى ابتداء الغاية  
لا يخرج عن بعد الشئ المبتدأ من المبتدأ منه ولا ان نقول تعدية بمن في قوله انها  
باعتبار ما فيه من الاستلزام من الوطى فالمحطى محطى والمقسم به محذوف كانه قال  
البيت بالله دارى فعد مستكم من رقى له اى رقى ورحم جوهر القسم ولها متعلق بارقى و  
ضميره للناتية ومن في قوله من كلاله للتعليل كما في قوله تعالى مما خفيتم انتم اقروا  
متعلق بارقى والكلاله السبب والاشياء والامور على شطف على من كلاله يقال غنى من  
كثرة الشئ على وزن علم اى رقت وجرت قدم او حافره والمصدر رقتى بالقصر  
وحته غاية لارقى تلاقى من الملاقاة بمعنى المصادفة فاعلم ضمير الناقصة مفعول مجزا  
والمراد به رسولنا صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم وهو اسم مفعول من التمجيد  
اى كل الانبياء حمده وقيتان الله تعالى سواه محمدا واحمدا واراد بجمدان الله بجمده  
كثيرا سواه احمد كانه قال كل الانبياء حمده وقيتان احمد على قال ابن العربي قدس سره  
ثم تعالى الف اسم وبنية محمد عليه الصلوة والسلام اسم سوى نون جماعة النساء  
سوى اذا كان بمعنى غيرا ومكان على خلاف القياس في ذلك يمد مع الفتح ويضم  
مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثنا كغير وهو عند الرجاء  
وابن مالك كغير في المعنى والتعريف نقول جازى سواك بالرفع على الفائدة و  
رايت سواك بالنصب على المفعولية وما جازى احد سواك بالنصب والرفع وهو  
الارجح عند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك  
الاقى الضرورية وعند الكوفيين وجماعة انها تروى بالوجهين ورد على من نفى خبرها  
بوقوعها صفة فالواجب الذى سواك واجب بتقدير سوا خبر هو محذوف او حال  
لشئ مفعول لا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لانها  
الى المنع كما في غيره كذا في المنع اعلم انه اذا اضيف اسم معرب الى بمن بنى على الفتح

١٠٥  
الفتح عند قوم وترك مع با عند قوم كقوله تعالى عز وجل ومن قرى يومئذ قرى  
بفتح اليم وكسرة وقوله حتى مشددا قرى بالفتح والضم وقوله يوم ينفع الصادقين  
قرى بالفتح والضم وخفضه والاصح في الفعل النساء وكذا اذا اضيف مشددا ونحو  
الى شئ في طريق المثال كقوله النشاة الكلمات اسم مشد زيد وفعل مشد زيد وحرف  
نحو من وكقوله الفقيه يحكى الربوا في الادوية المطعومة مثل السقونيا فان الاضافه  
ههنا غير مقصودة كذا في الكتاب المسمى بالقواعد والفوايد في النحو لا طائل  
تحت لانه ذكر الجازم والنائب قبل هذا وذلك ان نقول اعادها الله لا يتوهم اختصار  
الحكم بالصحيح يقال لا طائل تحت هذا امر لا طائل تحت فيه اذا لم يكن فيه ثناء وقرئ يقال  
ذلك في التذكير والتأنيث ولا يتكلم به الا فى الجحد لا دى الى الالتباس اى  
البتاس الشئ بالمفرد لان الشئ لما حذف نونه بالنائب بقى لن يرضى كما مر آنفا  
يقال كذا آنفا وسالفا وفي القاموس قال آنفا كصاحب وكلف وقرئ بهما اى  
فدساعة اى في اول وقت يقرب منا كيهدي من الاهدأ يقال اهدى له واليه ويناحى  
من المباحاة وهي المكالمه على سبيل الحفنة ويرتجى من الارتجاء وهو ضده اليأس يقال  
رجا وترجاء وارتجاء ورجاء وترجئة كل بمعنى ويستدعى من الاستدعاء وهو الطلب يقال  
دعاء واستدعاء يحتاج به ودعوت الله له وشيئ لئلا يلزم اجتماع الاعلاليين قال  
ابن الحاجب الاعلالي تغيير حرف العلة ويجعل بالقلب والحذف والامكان اى لا يتخلوا  
الاعلالي عن احدهما فاجتماع الاعلاليين ليس بمستكره مطلقا لجواز الجمع بين الامكان  
والابدال كيقال وبين الامكان والحذف كقوله وبين الابدالين كيدعى فان الالف  
فيه ببدله من الياء وهي من الواو وبين الابدال والحذف كقولنا وبين الخدين مشددة  
حذفت الف واللام وانما لا يجوز الجمع بتغير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين او  
الخدين او ابدال وحذف بعد ان يكون احدهما في موضع والاخر في موضع اخر على  
سبيل التعاقب كما في ما اصله مود قلبت الواو والفا قلبت الياء ههنا كذا في شرح  
المراح وفيه ان حذف الياء في ليس للاعلال بل لبنا الامر وان قلبت الياء ههنا ليس



باعلا - وما شبه ذلك مما قبله وحذف فيه حرفان والقلب في الياء اهمل او فاء  
 قلبت الواو والياء همزة والحذف في نحو يوقون اهمل يوقون حذف الياء المارة  
 فان استعاض اجتماع الاعلايين الح قتل اجتماع الاعلايين انما لا يكون اذا كانا  
 من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل وان لم يكونا في محل  
 واحد فخرج بالقيود الاول نحو يوقون والثاني نحو يوقون وبالثالث نحو يوقون واستمر  
 في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلايين فانه حكم ليس بتعريف  
 فلا يكون قولهم اجتماع الاعلايين متسعة كلاما من غير رؤية فعلية بالروية وقال  
 السيرافي الاعلال الذي منعنا من جمع هو ان يسكن العين واللام جميعا من جهة  
 الاعلال وقال ابو علي المكروه منه ان يكون الاعلالان على التوالي اما اذا لم يكن  
 على التوالي كما تقول في ايمان الله من الله بحذف الفاء ثم تقول بعد استعمال من الله  
 فليس بمكروه كذا في شرح الشافية وفيه نظر مصدره التعليل في المختصر المتعلق بالخبر  
 ومد اليدين في المنع وقيل اصله المنطوق بقتل احدى الطائفتين كما قالوا المنطق  
 وانقضي في النظم والتقصي ومنه قوله تعالى عز وجل ثم ذهب الآية الى اهمل على  
 من الضبوة بمعنى المبدى سمي الضبوة صبيبا لميل الى ما لا يعينه ويتفلسف يقال  
 قلنا فتفلسف وتفلسف اذا بسا الفلانة فليس بها ولا يعاد في فعل جماعة الذكور  
 والواحدة المخاطبة اي لا يقال ارضيوني ولا ارضيين بل قيل ارضون وارضين لرضي  
 حركة الواو والياء لم يرتفع الا لتقاء الساكنين جعل راضي بهم با على حكاية  
 راضوا ولذا لم يقل راضيا وان كان مفعولا جعل وكان قد علم في البيان مع تأخره في  
 الذكر اهتما ما به كونه ذا الاصيلين قالوا فلم يستوفد البئر الح البيت في الحارة  
 وهو بعض من طي اوله ونحو جسد بن حديقه في نادر من الحربة القوم القوم يستوفد  
 البئر بالحضيض الح جسد من الجسد هذه التعليل خبر نفي ونحو حديقه حتى من طي طي  
 وحديقه بنت يسع بن عمرو من حمير اسم في نادر متعلق بكسنا في الكس في النار جوه  
 لطيف مضمي حارق من نار بنور اذا نزل لان فيها حركة نضر واضطر با والنور مشتق

مشتق منها وقال الراغب النار والنور احدهما مشتق من الاخر من حيث انه فلا ينفك  
 احدهما عن الآخر اعترض على تعريف النار بان الاضاءة لا تعتبر في حقيقةها وكذا  
 الامراق وانه لا يتناول النار الاصلية التي هي كره الاشارة شافية لا يكون لها  
 والضوء ملون فانه مري وان قوله لطيف وحار مستغن عنه وان الجوهر المأخوذ  
 في التعريف اخفى من النار واجاب الشيرازي والشريف بانه لا شك في ان مجموع  
 ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة ورده الحمد الدين بان اعتبار  
 هذا المجموع عند الوضوح غير متحقق قال والمحق ان النار لا يحتاج الى التعريف فاذكره  
 بيان ما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة لا تعريف للنار وقوله من الحرب وهي  
 مؤنثة صفة نار جهة الضم بمعنى كثير الاشتغال صفة الحرب والضم جمع الضم وهي  
 السعة والشمع في طرفها نار وتستوفد من الوقود وهو سطوع النار و  
 ارتفاع لهبها والسين للطلب والتأكيد حال من فاعل جسدنا والبئر السرايا القوية  
 مؤنثة لا واحد لها من نعتها جمعها على بناء وابنا مفعول تستوفد وبالحضيض وهو  
 العراء من الارض عند منقطع الجبل متعلق به ونصطا وفعل شكلم من الاصطباح عطف  
 عليه نفوسا مفعول وبنت فعل مجزول من البناء والقيام مقام الفاعل ضمير نفوسا صفة  
 وعلى الكرم متعلق ببنت وهو ضد اللوم وقد مر تفصيله بعد خروج النار من الح عند  
 هدمه البئر استيفاد ما ينفد سها ما في الرية حتى يقبل الى حضيض الجبل وشاذ فخرج  
 النار منه شدة ريتها وتصيد بها نفوسا بنت على الكرم اي تقيط الرؤسا فمن يقول  
 رجل ورجله يعني ان النار للفرق بين الذكر والمؤنث في الصفة وهو الكثير الشايح  
 وقد تكون للفرق بينهما في الاسم وهو قليل في شية رانية هذا من قبيل الالفاظ المجازي  
 توجيهه ان الرضى صفة الراضي فحقيقة الكلام رضى الرجل عيشة فاسند الفقد الى  
 المفعول به من غير ان ينع لم تحصلت رضى شية وهو مع كونه مجازا ثم سبك من  
 الفعل البع للفاعلا اسم الفاعل فقيط عيشة رانية فقد جعل المفعول فاعلا  
 كما في المصادر كقبول وعياد وقيم واختار وانقياد وحال حولا كالقود شاذ تجل



لا وذلوا ذوا قوام قواما مما لم يقدر فعله باعلا لا كما في المجموع كجاء جمع  
جيد اهل بيوت وديار جمع دار اهل دور وديار جمع تارة اهل تارة وديم  
جمع ديمة اهل دومة وشذيل جمع طويل وصح ردا جمع ربا كراهة اهل  
وتوا جمع ناوهو السنين من الابل لهن عين مفردة وقبلة في ريان وثياب  
لوقوتها عين في الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها الف لانه حرف  
صحيح بخلاف نوذة جمع شود وهو المس من الابل وكوز جمع كوز لعدم الالف  
بعدها وبخلاف خوان لانه مفرد وبخلاف طواك جمع طويل لتحركها في الواحد وتيرة  
جمع نور شاذ لعدم الالف بعدها فحذف بفتح القاف والميم وسكون الحاء  
المهمله وضم الدال المهملة وفتح الواو ما خلف الرأس لا يكون الواو متطرفة  
فيه لانها وان لم تكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس قبلها ياء كما قال الشاعر  
بعيد هذا ولا يبعد عندي وليس علينا الا ان تقول الاصل عواذي بالتثنية  
اي عند سيوي في وجه فلما حذفنا الضمة التي ساكنان فحذف الياء وجعل التثنية  
الذي كان للحرف شذوذا او حذف التثنية ايضا ثم عوضنا توين آخر وفي وجه آخر اصل  
عواذي بغير منون استقلت الهمزة على اياء فحذف الياء اكتفاء بالكرة لانهم قد  
في المفرد مع خفة اكتفاء بالكثرة كالكبير المقال في الجمع اولى فيجى بالتثنية وهو عند سيوي  
تثنية عوض عن الياء او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القادر بالرفع وهو الخش  
وتابعه للممكن واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر قال الكسائي وابو  
زيد في حال الجر بفتح الياء لكنه غير منصرف وجره بالفتح لخفة وسيله وروية فلو كان  
عبد الله مولى هجيرة ولكن عبد الله مولى موابيا قياس مطرد قال في حاشية شرح المفتاح  
لابن كمال ياء شاعرا من كلام الشيخ في دلالة الابعاز ان المطرد في عرفهم ينظم غالب الوقوع  
كما تقدم اي في الاجوف في شرح قول المص ويصح نحو قول وقاول ويقضي وطرا  
وهو الحاجة ولا ينبغي منه فسر نحو ايوام يوم وقد يعبر عن الشدة باليوم فقال يوم  
ايوم كما يقال ليل ايلد ولا في الاعلام نحو جيرة وهو اسم رجل ولم يدغم كما ادغم هين

هين وعيت لانه اسم موضع لا على وجه الفصل كذا في الصحاح ديوان بكسر  
الدال وقد تفتح فارسي معرب وبسبب شمية ديوانا وجران احدى ان كسر اطلع  
يوم على كتاب ديوان فقرأهم بحسبون مع انفسهم فقال دوانت اي بجانيهم فحذفت  
التا لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين سمي الكتاب  
باسمهم لحذفهم بالامور وقوتهم على الجلي والخفي وسمى به الخرائط التي فيها الصكوك  
والسجلات والخريرة ويقال لها الدفتر ويروى ان عمر رضي الله عنه سنة اول من دون  
الدواوين للولاة والقضاة سمى ود وجدول فانه لا يكتب القلب بل يجوز وهو الاكثر  
نظرا الى مجرء الاجتماع وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب ياء الصغير وهي غير  
لازمة مع انها في محل التغيير ومع ان الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو جيز  
في تصغير يجوز فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان شارضا في غير الظرف الا  
ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة وبخلاف عرية في تصغير عروة فان الاجتماع  
وان كان غارضا الا انه في محل التغيير اذا اجتمع الى مهيمة يشير الى ان اذا كان ولو  
في الشريطة المقيدة للاهال كما واو في المقيدة وقد يقال اذا قيدت الدلالة على بعض  
التقارير المقيدة بجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظ قد فان قلت ما سور  
الكلمية والجزئية فيها قلت سور الموجبة الكلية في المقيدة وكلاهما رتبة وفي المقيدة  
واما سور السالبة الجزئية فيها البتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون وسور  
السالبة الجزئية فيها قد لا يكون او باد فالجواب السلب على سور الاجماع الكلية  
وقواعد العلوم الخ هذا الجواب في العلوم العقلية سلم وفي العلوم العربية ليس فقدنا  
التخفيف بالمثل والمقام كما يشير اليه لقد علمت الخ فاعلمت نرسى وهي الزوجة  
وربما يسمى الذكر بالانثى نرسى منك اسم زوجة بدلا وخطف بيان لمرس ان هان  
مع اسمها وانا ضمير الفصل موضع له على الاصح وبه سماه البصرية لكونه فضلا بين كونه  
ما بعده خبرا او صفة وسماه الكوفية عما اذا كونه حافضا ما بعده حتى لا يسقط عن  
الجنسية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر



عن الصفة فالقياس ان لا يجئ الالبس الجبر بالصفة لكن اتع فيه وجاء  
 حيث لا القياس بدونه ايضا طرأ البلب على ما ذكره السيد عبد الله رحمه الله او  
 التوكيد والفضل ثم جاء لمجرد التأكيد فيها لا لبس فيه كاللام للحال والتأكيد وقدر  
 لمجرد التوكيد في قوله يقال وسوف يعطين على ما ذكره الشارح الهادي وقد اشترط  
 فيما قبله امران كونه مبتدأ في الحال او في الالفه واجاز الاخفش والكسائي وقوله  
 بين الحال وصاحبها نحو جاني زيد هو صاحبها وكونه معرفة وشترط فيما بعده امران  
 ايضا كونه خبرا في الحال او في الالفه وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا  
 لما قال القاضى في سورة الرعد حيث قال في قوله تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها  
 خالدون وتوسيط الفصل لتخصيص الخلود بالكفار لعدم شرطه اللهم الا ان يقال  
 ان قوله خالدون خبر بعد خبر لا اولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار اليه  
 الشريف الجرجاني قدس الله سره العزيز في حاشية التمهيد يفتي حيث قال لفظه هو في  
 زيد هو عالم لا يكون رابطة لدلالة على زيد ورجوعه اليه بل الضمير الفصل والهاد  
 مع ان ما بعده وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تأخر وشرطه في نفسه ان يكون صيغة مرفوعة  
 منقصة وان يكون عاود فن من مجرى فضله وقوله الذي خبران وموعدا من عدى عليه  
 بمعنى ظلم خال من البت والعامر ما في ان من معنى الفعل وعليه قيام مقام فاعل مودع بالخبر  
 راجع الى الذي وعاديا شطف عليه وان مع جملتها في موضع مفعولي قلت على ما ذهب اليه  
 عدو وهو اسم فاعل للباء لغة من العداوة والعدوان بفهم العين والعداء بالفتح والدة  
 وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا الباء في قولهم هذه عدوة الله تشبيها بعمدة  
 لان الشئ قد يبين على هذه ويقال القوم اعداء وعدى بكسر العين وعدى وعداء بضمها  
 بمعنى وقال تغلب العدى الاعداء الذين تقابلهم والعدى الاعداء الذين لا تقابلهم ذكره  
 في شرح ديوان المتن اى فاجز ببنى الرجال ابن جنة هو يكون الباء وتخصيفها كنية  
 الامام ابي الفتح عثمان ابن جنة ونقل عن كسيويه انه مر بكنه وليس ايا فيه للنسبة ذكره  
 الدمايين من مثل الامام لفظه مثل مفتحة للتعليم بما في قول المفتاح مثل بشار وقولك

١٠٩  
 ١١١  
 وقولك مثلك لا يجز لو كان فعلا لوجب ان يقال لغة وجوز القاضى كونه فيجوز حيث  
 قال او فعلا بمعنى فاعل وان لم يحتمل التأني لانه للباء لغة اولست كطالق ورد القطب كونه  
 للباء لغة بان نفى لا يبلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه من باب نفي المقيد وقيل وقال  
 الطيخ عن مجيئة السنة كل مكان مود ولا عن وجهه وورنه كان مود فاعن اخوانه  
 كقوله تعالى وما كانت امك بغيا اسقط الها لانها كانت مود فاعن عن باب نفي قاصب  
 الكشف لم يقرب بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقرب بغية لانه مصدر او بزيته  
 كما قال القاضى في قوله تعالى فخلصوا بخيا وحده لانه مصدر او بزيته وكما قال الوافى قوله  
 تعالى من يحب العظام وهي رميم ولم يقرب ريمه لانه اراد المصدر كما في قوله تعالى ان رحمة  
 الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود قوله تعالى وما قوم لوط منكم  
 بعيد ويجوز ان سوى في بعيد وقريب وقيل وكثير بين الذكر والمؤنث لورود هاتين  
 زنة المصادر الى الصبيد والهنق وقد مر في هذا وجوه من التأويل والياء  
 اخف المفضل عليه اذا علم وكان اخف خبرا جاز استعماله بلا احد الاشياء الثلاثة كما في  
 الله اكبر وقول الشارح عايم اعز وهول وهو من الصبوة وهو اليد الى الجهد و  
 الفتوة وسقى الصبي به ليدل الى ما لا يعينه او من الصبي بكسر الصاد وفتح الاء والفصح وهو  
 العشق ومنه يقال صباي ويقار صبي صبا كسمع سمنا اى بعث مع الصبيان ولم يكن  
 ما قبلها مضموما احتراز عن نحو يغزو وفيه انهم قبلوا بابه التملط من الواو لرفضهم الواو  
 المنطرفة المضمومة ما قبلها الا ان يقال ما ذكر في الفصل والاصلا خطوا من الخط  
 وهو الاخذ قبل لم يسمع ما ضمه من التثاني المجرد وقيل المفعول الاول شاط اى  
 اخذ لان معنى اعطيت رزقا درهما اخذ رزقا درهما من استر شرم الرشوة بكسر  
 الراء وضمها يقال استر شرم في حكم طلب الرشوة عليه وارضاه اعطاه الرشوة والرشم  
 هو المعط والمسته هو الاخذ والرايش هو الوسطة لامحالة بفتح اليم اى لا بد  
 ولا وقع في النقص شرب بناء المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير اللفظ او المنلفظ  
 والنقد كالصغر هذه الحقة وبكسر التاء وسكون القاف واحد الاشكال والفتحين



متاع المسافر وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتدل فقط  
الاعتراض بنحو استقوم واستحوذوا غشوة واجتوروا وجاهوا وعلى انه  
لا اعتداد بالمدة فقط بنحو مدعو وعدو فليست الفاضلة واللام  
تحتل لام الابتداء واللام الامر وقد مر وجه دخولها على صيغة المتكلم فلجئنا  
حرف العلة فيه وقد يقال هو ما خود من اللص بمعنى الخلط فسمى به لان فيه  
خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من طعام ليفيد ان كان مخلوطا من جنس  
من نبات شجج بنبات واحدة فبنا العر وهو بنو اب واحد كيت بالان  
الماير تقابلت وشئ جمع شئت بمعنى المفتوق وقد فسره الشارح في المطول  
بالمختلف والفتحة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون  
العين واللام واو وين كقود وثانيها ان يكونا ياءين كحي وثالثها ان يكون واو او  
اللام ياء ورابعها ان يكون العين ياء واللام واو وهذا القسم لم يجز في الكلام قال  
الاندلسي في المحصل علم ذكره باستقفا ابنية الفعد والاسم وانما جاء في هذا  
النوع ففعد بالكسر حال كون العين واو وفيه نظر لانه يعلم فيه ان مجيء بفعد بالكسر  
مختصا فيما اذا كان العين واو اما اذا كان يفعد فقد يكون العين واو والعكس  
وليس كذلك لما مر من انه لم يجز ما يكون العين ياء واللام واو قال سيبويه ليس في  
الكلام ما عين ياء ولا لام واو اذا كان في هذا نوع من الاستدلال لان الياء اخف  
والنطق باخر الكلمة اشتق من النطق بالواو لكون المتكلم دائما في الابتداء وتعبا  
في الانتهاء قيدوا بالاثقل وشقوا بالاخف الضعيف تنزلا على حاله المتكلم ولا يخفى  
ما فيه من الاعتدال قال ابن الحاجب ويصرف الياء من الواو ويكون العين واو او  
شوى لانه لم يجز عين ولام واو من الا ما شذ من نحو القوي والصوي وان خبير  
بما فيه من الخالف لما نقلناه او لا وفي شروح المفصل ما يشير الى هذا حيث قال  
ولوثبت مما عين ولام واو ان كالقوة والحوة لقوة قوي وحوى قبل الواو الثانية  
يا لانكس وما قبلها ويمكن ان يجاء عن النظر بان مراد الشارح انه انما جاء في هذا النوع

النوع يفعد بالكسر حال كون العين فقط واو اما اذا كان اللام ايضا واو او  
كما اجاز ابن الحاجب فلا يجز من يفعد بالكسر بل من يفعد بالفتح نحو قوي يقوي  
فجميع ما عرفت في رمي يرمى فاعرفه ههنا بعينه فانه بجميع فضيحة داخل في ما  
جميع في الحقيقة وهو اعرف فاعرفه المذكور بالفتحة يفسره وتكرير الفتحة للتأكيد  
كما في قوله واذا هلكت فعد ذلك فاجزني فاجزني جواز اذا وعندهم معمول فاجزني  
فيكون التقدير فاجزني وقوله تعالى وتقدس فبذلك فلتفرحوا ونظيره الجو  
والتوا لجوى بفتح الجيم الحرفة وشدة الوجد من شق او جزل تقول امه جوى الرجل  
بالكسر فهو جوى والجوى الهواء ايضا وهو ما بين السماء والارض ويحتمل ان يكون بالحاء  
المهملة المفهومة جمع الاحوى وهو الاسود والنوى هلال القمر ان نوى الما والكسر  
ينوى نوا ويحتمل ان يكون بالياء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير المخلوب بالتين  
فاعتبر اجتماع الواو من في الجو النوى للادغام او ما للتحفة فلم يقد كما اعتبر في القوة  
والصوة وهو العلم في الطريق ولان فعد بكسر العين فرع فعد مفتوح العين لان  
الاصل في الثلاثي فعد بفتح العين لفته وكثرة معانيه لانه لا يجز غير فعد لمع  
من المعاني الا وقد يجز فعد لهذا المعنى ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثله النقي  
في الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد نحو لم يأتك القوم اجمعين معناه نقي الاجتماع  
لا الجمع وقد يتوجه الى الفعد فقط بلا اعتبار بنفي القيد او اثباته كقوله تعالى  
ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الامر بتحقيق  
القصة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه الى القيد والمقيد  
جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع بطلان اي لا شفاعة ولا اطاعة  
ولا غير ذلك والمراد ههنا المعنى الثاني والاخير فلا يرد ان اول الكلام يدل على  
عدم المشد وقوله بل يبين على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام قيد  
فكثيرا ما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه  
ويكون هناك قيد للاثبات او النفي وقد ذكر الشارح في مواضع من كتبه ان في الاول



بغير القيد واللام الاثبات او النفي وفي الثاني يعكس ولا ريب في اطراده وكلية وقد  
يجعل القيد متأخر على كلا من جهة المعنى كما انه متأخر من جهة اللفظ فيقال القيد  
اما النفي او النفي وكذا الاثبات الصفة المشبهة باسم الفاعل مع لانها لم تقام به القيد  
لفظا لانها تنح وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل لان المعنى لا يستقيم الا عليها  
فان قيد هذا يقتضي نحو كون مؤمن وكافر وواجب ودائم وبارق وضامر في فرس ضامر  
وعالم في امة عالم وفالد وثابت وراسخ وسمر وحائض وطامت مما تدل على الدوام  
والثبوت ان لا يكون اسم الفاعل اجيب بان ما ذكره مع الحدوث كجلبه صنع والدوام  
والثبوت بعارض لان صيغة فاعل تدل على الحدوث فيه كبحث لانه صرح في بحث  
الحدوث او اولا المقدمة في حاشية المطول حسن الفخاري قدس سره وعلاء الدين اب  
البسطامي رحمه الله ان اسم الفاعل المقدر في الظروف بمعنى الثبوت ولا يحتمل القيد تكفي  
للمعنى في الظروف وصرح الشارح في اواخر ارباب الثالث من المطول ان اسم الفاعل المقدر  
كما صعد في زيد في الدار للثبوت وقال في بعض شروح الشافية والصفة المشبهة  
من فاعل متعدى مكسورا العين كجاء فاعل نحو هذه فهو جامد وصحبه فهو واجب  
وركبه ونور اكب قلا الشريفة في شرح المفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم في  
حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقتراءه بزمان وحدوث فيه وزاد في حاشية المطول  
اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقصص او لا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل  
جازا ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في قوله تعالى وضائق به صدرك الآية بمعنى  
ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة ثم قال على وفق المفتاح  
والاصد في الاسم صفة كان كعالم او غير صلوة كعالم الدلالة على الثبوت واما الدلالة  
على التجدد فامر عارض في الصفة وقال في حاشية المطول فان قلت قد ذكر ابن الحبيب  
ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان نحو  
عالم يستفاد منه الثبوت صريحا لكون اصلا اسم صفة او غيرها الدلالة على الثبوت وقوله  
الشيخ عبيد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لا كثيرا من اثبات الانطلاق فعلا كما في زيد

زيد طويلا وتمر وقصير وجعل المبتدأ الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما  
فرق بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد يوجب بان اسم الفاعل لما كان جاريا  
في اللفظ على الفاعل جازا ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة  
اذ لا يقصد بها وضعها الا مجرد الثبوت اذ الدوام مع باقتضاها المقام وقد يتكلف  
للجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقة ومن قال يدل  
على الثبوت اراد به التجدد والتقصص بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص  
لا ينافي ثبوت الاعم والصفة المشبهة على الثبوت على ما ذكره الشريف في شرح المفتاح  
وحاشية المطول حيث قال الصفة المشبهة لا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعها والدوام  
باقتضاها المقام وقال صاحب الكشاف في المفصل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد  
الحدوث فيلزم حسن الآن او غدا او كاره وطائر ومنه قوله تعالى وضائق الآية وفي  
بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق ولا الحدوث ولا استمرار وعدم عندنا هذا  
اللفظ من اسم الفاعل وكذا افعل التقصيد والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث  
ولا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل على ان هذا  
يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة مقتضاه المعنى في قانونهم وقولهم اذا قصد  
الحدوث قيد هو حسن الآن او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد  
يجعل لازما بمنزلة الفعل الفريزي فيستقل في فعل يفهم العين ثم يشتق منه على ما ذكره  
صاحب الكشاف في الفائق في فقيه ورجيم ورفيع يقتضي خلافه فان لو اشتق بتقصيد  
ذلك ليطول الكلام فان قيل قد صرحوا بان لول الشرح في الماضي فيلزم في جملته ما قلنا  
وقد تدخل على المضارع لفقد استمرار الفعل كقوله تعالى لو يطيقكم في كثير من الاس  
لعنتم او لتزيد المضارع منزلة الماضي لعدم دوره في لا خلاف في اخباره او لا تحض  
الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجوب لو محذوف في رأيت امرا  
قطعا على ما ذكره الشارح او ترى على ما ذكره حسن الفخاري وقد تدخل على المضارع  
للدلالة على ان الفعل من انقطاع بحيث يكثر زعم ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه



ما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابته حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي من  
اشرو قد يستعذر كان في المستقبل وهو من قبيل المبرد والمشهود انهما لا انتفاء الثاني  
لا انتفاء الاول وقد يستعمل على تقدير لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل  
على انتفاء المعلوم كقولهم تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لفقدنا فان لو ههنا تدل على  
لزوم الفناء لتعدد الآلهة وعلى ان الفناء مستف من ذلك انتفاء التعدد ومن  
هذا نعلم ان الحاجبان لولا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني وفناء عكسه المشهور ولم يد  
ان ما ذكره مع يقصده في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء المعلوم الجوهري  
وان المعنى المشهور ببيان كسبية احدهما انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يفتقر  
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئته لا كرمته لم تقصد ان يعلم الخاطب انتفاء  
المجئ من انتفاء الاكرام كيف كلا الانتفائين معلوم بل قد صدق اعلاسه بان انتفاء  
الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استمالة ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء  
في بطلان ذلك الشيء بابعاد التقيضين عنه كقولك لو اهانته لا كرمته لبيان استمرار  
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الالهة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاحكام  
وقد يستعمل لطلب الربط كان ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم  
وقع فيه ربط فقطم انت لا اعتقادك بطلان ذلك الربط ذكره الدمايين وقد يكون  
للتعم والرضى كقولهم لا عندنا فضيب خيرا وللتقليل وحرمان مصدرها كان  
ولكن لا تشبهه دمع بعضهم ان الجرم بل هو مظهر على لغة واجازة جماعية في الشعر  
وجوابه مضارع منفع بلم او ما فيه مثبت مقرون باللام غالبا او منفي بما جرد عن اللام  
غالبا وقد يكون جوابه الماضى المقرون بقدر وهو غريب وجمل اسمية مقرونة باللام  
او الفاء وبعضهم جعل هذا على التشبيه بان او على تقدير الجواب مما كان الخرافان فيه  
بان نحوحي فيه اشارة الى رد قول من قال ان عينه ياء ولاه او قبلت ياء لظن فيها  
وانك ربما قبلها لان لم يوجد في كلام العرب ما عينه ياء ولاه او ورد بها بشها  
نفي لا تسمع على لغة من يميل الالف الى الواو قال صاحب غاية الاماني وانما كتب

كتب بالواو لكستارة بالاصح كهدى وسرى بايها وما قاله صاحب كشف الغطاء  
بالواو على لفظ الجمع ليس بشيء اذ لم يقربا به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الصمات  
على شيء لا وجود له وتقليد ورش لانه ليس لامه الالف نحو فخرج الواو بل لان الهاء  
من الحروف المستقلة فغلظ اللام لتقارب الصاد كما في ظلموا وتلاوا وكذا ما قالوا  
الصفقوا بواو وقيل الهزة على لفظ من يفهم الالف قبل الهزة فيميلها الى الواو  
ونظيره علموا بنى اسرائيل ليس شيء لما ذكره رسمت فيها وفي نظائر نظائرها لما قال  
ابو عمر والواني صاحب السير في المقنع وهو كتب في علم الرسم من انه في مراد الايضاح  
والتسهيل يعني ان قياس تخفيفها في الوصول بالتسهيل والوقف بالروم كالواو  
فسميت عليه ثم قال وجب كتب الالف بعدها ما قال ابو عمر ولما نظرت الواو شئت بواو  
الجمع في قالوا فالحقت فيها وفيه نظرم التخييم يطلن على هذا الترفيق وهو التقليل  
وعلى ما يقابل الامالة وعلى امالة الالف فخرج الواو وهو المراد ههنا والربواق  
الكرام في الربوا مقصود من ربوا بواو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز الكوفيون كتبه  
بايها بسبب المسكة في اوله وقد يكتب في المصحف بالواو وقال الفراء انما كتبه بالواو  
لان هذا الحجاز تعطلوا الخط من اهل الحيرة ولغتهم الربوا فعملوا صورة الخط على  
لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلاثة وزيدت الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع ذكره  
في الكشف في سورة البقرة في قوله تعالى الذين ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من  
هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت  
او منصوبة في كل القرآن من نحو نزلوا وتدلوا وسدوا ويدعوا ولتبلوا وان اتوا  
القرآن او يعفوا الذي والحق ان يقال مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتدا  
بنقله اعلم ان كتاب المصحف مشبه بخط واحد على الالف السبعة وهي تنقسم الى ما  
يوافق القياس والى ما لا يوافق بل يتعلق بالقول لانها سنة واجبة الاتباع  
لان رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه امين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب  
وجه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره وما خالفه انما خالفه كلمة بليغة ومعرفة خفية وقد



مالك بحرية المخالفة وهذا فقد عن كثير من السلف فيما يقصد به البقاء كالمصنف  
 وأما ما لا يقصد به إلا التفتيح كالنواح الصبيان وما يجري مجراها فيجوز أن يكتب  
 على قانون الخط وقد اتفقت في خط المصحف شيئا خارجا عن القياسات التي بنيت عليها  
 علم الخط والهجاء قال ابن درستويه في كتاب الكتاب خطان لا يقاسان خط المصحف  
 لأنه ستة وخط العرو من لأنه يثبت فيها اثبت اللفظ ويسقط عنه كالمقصر روى  
 عن الكسائي وغيره أنهم قالوا في رؤس الآي وخط المصحف عجائب وغرائب تحيرت فيها  
 عقول العلماء وعجزت عنها أراء البلغاء وقال صاحب الإيضاح المغربي الأندلسي وفيه ظن  
 في شئ من هجاء فهو كالطاس في تلاوته ومن الأشياء الخارجة عن قياس الخط كتب  
 ولا أوضعوا بزيادة الألف ووجه الزحشر بان الفتحة كانت تكتب الفاقبل الخط  
 العربي والخط العرب اختراع قريش من نزول القرآن وقد بقي من ذلك الألفاثر في  
 الطباع وكتبوا صورة الهزرة الفا وفتحها الفا أخرى ونحوه ولا أدبته ثم اختلف  
 في وجوب التواتر في محل القرآن ووضع وترتيبهم من قارب كفاية نقل الأحاد فيها  
 والأصح عند المحققين من أهل السنة وجوبه في مكان أن يقع في خط القرآن الحسن بنا  
 بناء عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح أنه لا يجوز لأنه أيضا متواتر وما روى عن عثمان  
 رضي الله تعالى عنه وعائشة رضي الله عنهما أنها قالان في المصحف الحنا وتسميته العرب  
 بالسنة ما على تقدير صحة الرواية يحمل على اللحن في الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره  
 الشارح وفيه نظر لأنه على تقدير الصحة لا يؤثر فيما ثبت بالتواتر إلا في محله ورمى  
 يعني العليين ويقاس على محله كل علم مثله وكتب الألف باه فيها للفرق بين محله ورمى عليين  
 وبينهما ففلا وصفه ولم يعكس الاستتال الصفة والفقد وكون الألفاخر قال حنينا  
 بامرهم الخ وأخر جعلت لها عودين من شتم وأخر من ثمانية حيوا بامرهم أي لم يهتد والوجه  
 وتحيروا فيه كما لم يهتد والجملة امر بضمها وهي واحدة الحام تقع على الذكر والأنثى  
 والتاء للوحدة لا للتأنيث عند العامة هي الدواجن فقط وعند العرب ذات الأطوار  
 الفواخت والقاردي وساق جبر والقطا والوراشين ومثله ذلك وقوله جعلت أتبنا

هتينا فليسان نحي الجملة وصغير الجملة أو حال من الجملة بخلاف قوله لجواره عند غير  
 سيبويه وعودين مفعول جعلت من شتم بالتحريك كجرت تحت سنة القس صفة عودين وآخر  
 غطف عودين ومن تمام صفته واحدة التمام بضم التاء ثبت ضعيف الحوض أي ورق أو  
 شبيه بالحوض وجاء حشبه حشده خصا ص البيوت يصف الشاع قوم بنه اسر عند  
 ملك من ملوك العرب ويدين تحرقهم في امرهم لينهم عليهم ويعينهم على اندامهم يقولونهم تحيروا  
 كما تحير الجملة في امر بضمها يعني أن الجملة ليست لها حيلة ومعرفة في أن تطلب موضعها  
 قويا يضع بيضتها فيه بل يضع على خشب صنفية يلقبها الرمح قول وكن حسانهم  
 فوارس الخ فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن ونا من الجموع الشاذة  
 كهو الك ونوا كس لأن نوا خلا عما يكون جمع فاعلة في صفته من يعقل قال ابن الحاجب  
 في شرح المفصل أما الفوارس فالذي حسن فيه أنه لم يحس امرأة فارسية وأما هو الك  
 فقد جاء في مثله الك في هو الك والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس وأما نوا كس  
 فلضرورة الشعر قال ابن السكيت إذا كان الرجل على حافير ذونا كان أوفر سا وبغلا  
 أو حمارا قلت مر على بغل ومر بنا فارس على حمار وقال نمار صاحب البغداد لا فارس  
 وصاحب الحمار لا فارس وكس أبو حنيفة من العرب قال الرازي أنواع الموت كبسمة الزرع  
 الحيوة ما بارأه القوة التي في الموجد في الإنسان والحيوان والنبات نحو أعلموا أن يحس  
 الأرض بعد موتها وما بارأه القوة الحسنة نحو ما يمتنع قبل هذا والثالث زوار القوة  
 العاقل وهي الجملة نحو ما من كان ميتا فأحييناه الرابع الحزن المكدر للحيوة كوديان  
 الموت من كلامه الخامس المنام فقد قيل المنام موت خفيف والموت نوم ثقيل نحو الله  
 يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها والدر الزمان وقيل الأبد وقيل  
 في الأصل مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة  
 ذكره الرازي وذكر صاحب الكشاف في القابق أن مع قوله عليه الصلوة والسلام لا تنسوا  
 الدهر فإن الدهر هو الله تعالى أن الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى أن الله هو الجالب  
 للحوادث لا غير الجالب وهذا خلافا لما ذكره صاحب المفتاح من أن المطلق زبد وزيد المطلق



وكلها يفيد قهرا لا اختلافا على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل و  
 معناه ان الله تعالى هو الدهر اي المتصرف المبدى المفيض لما يحدث وقال الراغب  
 والاظهار ان معناه ان الله فاعلا ما يضاف الى الدهر من الجزوالشر والمسة والمسة  
 فاذا سبتم الذي تعتقدوه انه فاعل فقد سبتم الله تعالى وفيه انه لا يلزم من هذا  
 اتحاد المعنى لان المسبب ينز السبب ذكره في شرح البيان والا فجميع العظم هو  
 الدهر بمعنى الزمان والمعنى كنا ظننهم من بنى كهمس اعطوهم حيوة بعد موتهم زمانا  
 كثيرا بل سبيل الاشتبااد هو ان يخرجه من غير غلبة ونظيره حذف  
 النون من ان يكون وقيل حذفها تشبيها بحروف العلة في امتداد الصوت او في  
 الفنة او بالتسوين وقدر تقصيل فاكسيوي في سنجي حذف الياء لا لتقاء  
 الساكنين توضيح اعلام ان سنجي اصل سنجي قبلت الياء الثانية الفاعل تحركها وانفتح  
 ما قبلها فصار سنجي ثم نقل فتح الياء الاولى الى الحاء وقبلت الفاعل لا لتحركة في  
 الاصل وما قبلها مفتوحة في الحاء فالتقاء الفان ساكنان فحذفت العين فصار  
 سنجي قلت فيه نظرا لانه كما نقلت حركة الياء اي في قول الماخذ لان الياء في سنجي  
 حذفت لا لتقاء الساكنين وقوله لم تحذف الياء لا لتقاء الساكنين والاردوها اذا  
 قالوا هو سنجي قلنا وكذلك حذفت من سنجي لا لتقاء الساكنين لان الاصل  
 سنجي استقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت ونقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء  
 فالتقاء الساكنين وحذف الياء ان فحذفت الياء الاولى لا لتقاء الساكنين وجوابه انه لم يكن  
 ان تعد الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف لا لتقاء الساكنين بان  
 تنقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف الياء الثانية فيصير سنجي  
 وكذا في سنجي تنقل حركة الياء الاولى الى الحاء ثم تقلب الفاعل المذكورة فيصير  
 سنجي ثم تحذف الالف للتخفيف فيصير سنجي ثم تقلب الياء الفاعل تحركها وانفتح ما  
 قبلها فيصير سنجي فثبت ان الياء حذفت للتخفيف لا لتقاء الساكنين فان قيل كلا  
 مبع على تقدير نون حذف الياء الثانية قلنا وعليه ايضا ليس الحذف لا لتقاء الساكنين

الساكنين فتأمل وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوم وانما قال يوم لانه يتم  
 ان يكون المراد بالياء في قوله حذفت الياء لا لتقاء الساكنين الياء الاولى وحذف  
 ان يقول لانها تقلب الفاعل تحركها وانفتح ما قبلها الا انه اعادها وصفا للظاهر  
 موضع المضمرة توضيحا النوع الخامس من الانواع السبعة المعتل اللام والفاء  
 اي هو الذي فاؤه ولاه حرفا علة الخ اقول قوله اللفظ واو يعنى عند البرد فان  
 الواو عند من واو ويا وواو وعند سيبويه والافش من ثلث واوات واذا خال  
 التاء في لفظه - للوحدة واما حال الوصل فتقول ق ويكتب في الوصل ايضا بالياء  
 لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير  
 الابتداء بها والوقف عليها كبين بلا تنوين لانه ينز منصرف للعلية والتأنيث  
 المعنوي وويل ومثله ونج وويس فاكسيوي ونج كلمة زحمرن وقال البروي ونج  
 بقال من دفع في هلكه لا يستحقها فيترجم بها عليه ويؤتى له وويل من يستحقها وقال بعضهم  
 ونج كلمة ترجم وويس تصغير اي اقدمنا في ذلك وقال الفراء ونج وويس بمعنى ويل روى  
 عن علي رضي الله عنه ونج باب رحمة وويل بشتاب وقيل الويل والويل - شدة من العذاب  
 اكثر الناس على ان هذا دعاء منها عليه وذم بعضهم انه دعاء منها له في معرض الدعاء  
 عليه والعرب يفعل ذلك حرفا لعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افهمهم  
 وويل ايضا كلمة عذاب واسم لصوت من اصابه المصيبة ولا يبين منه اي من هذا  
 النوع وفي بعض النسخ وقع منها اي من هذه الامثلة وما جاء في الشعر كقوله فاوال  
 ولا واح ولا واس ابرهه شاذ وقول الفاضل في تفسير سورة المرساة وويل في  
 الاصل مصدر منسوب بفعل يدل على بناء الفع من ايضا وقوله في قوله تعالى فويل  
 للذين يكتبون الكتاب بان في الاصل مصدر لا فعل يدل على عدم البناء والقسم  
 تقتضي ان يكون ستة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام واوا والثاني ان  
 يكون باوا والثالث ان يكون الفاء والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام يا والخامس  
 ان يكون الفاء واللام والعين واوا والسادس ان يكون الفاء واللام يا والعين واوا







بأن أنكسر ما قبلها إذا تكثرت نحو جاء أصله على مذهب الخليل جاءه وإيمته أصلها القريب  
أئمة بكسر الهمزة الثانية وإن لم تكسر الثانية ولا التي قبلها وجب قلب الثانية واوا نحو  
أوريم في تصغير آدم أصله يوم واو آدم أصله آدم وقد صح التسهيل عن الفراء  
بجعل الثانية بين بين وتخفيف الهمزتين في نحو أئمة والنعم في باب أكرم حذف الثانية  
وحملت عليها أخواته بل نقلت حركة الميم إليها لوقوع السكون وهما اليمان بعدها وإرادة  
الأدغام وقلبت ياء فقيلا أئمة في أنكوا شئ نغم بعضهم أن النخاة لا يجوز اجتماع هذين  
في أئمة للتشديد وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم بل لتواتره فيجب لذلك  
أن يجعل لغة العرب مستندة إلى الأصل وهو أقصر أن نقروا نغم أيضا أن من قرأ بهمزتين  
مخففتين يلزمه أن يقرأ آدم بهمزتين مخففتين وهذا لا يلزم لأن القراءة ستة متبعة فلا  
يعدل إلا ما نقل ونغم الرمحشري أن التصريح ليس بقرآن ومن صرح بإياله فني لا حسن لحرف وفيه  
نقل لأن أكثر القرآن يقرأون الهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة ولأن الزخاج قال  
في أئمة عند النخاة لغة واحدة بهمزة ويا والقرآن يقرأون بهمزة ويا وبهمزتين واعتزني  
عليه الجميع بأن معنى قوله ليس بقراءة أن أحدا من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك  
كما نقلنا من صاحب التيسير وقال الشارح في شرح الكشاف ما ذكره الرمحشري خلاف  
ذكره النخاة واقتارده في مفضل وقال أبو شام رأى النخاة أبدال الهمزة بآ في أئمة نقل  
عليه أبو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الرمحشري النخاة واختار مذهب الفراء في أنكشاف  
وما في المفضل فهو حكاية قول النخاة بل هو سهو محض والجواب أن قول المصنف نقول  
فيه همزة عند الوصل إذا انفتح ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر  
غاية أنه بين عود الثانية عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا ولا يكون  
قوله إذا انفتح قيد اقترار بالمطلع أيضا مثل هذا لأن نظام اسم امرأة بنية على أنكسر  
عند أهل الجواز لا تكون مفتوحة إلا في مواضع مودودة معينة فيه أن مودودة  
وإن استعملت في القلة وفتح همزة الوصل ليس إلا في لام التعريف وإيمن والقلة  
يصح على الواحد والاثنين إلا أن لفظ مواضع جمع كثرة لا يتناول إلا ما فوق

فوق العشرة إلا أن يقال هذا على ما قيل من أن الاثنان أقدم ما يطلق عليه الجمع  
مطلقا عند جماعة منهم صاحب الكشاف عند بعضهم وأمرأه أهلك بالصلوة  
أهل الرجل زوجته عند الأيام الأعظم رضى الله عنه لقوله تعالى وسار باهله وأنت  
عليه بأنه لم يرد في الآية الزوجية خاصة لأنه تعالى قال فلما قص موسى لأجل أن  
لاهم أمكنوا إلا يرى أنه خاطبهم بجمع الجمع فيه نظر لأنه ربما خوطبت المرأة الواحدة  
بخطاب الجماعة المذكور تقول الرجل عن أهله فلو كان كذا ما لفته في سرها فينفرد الأولاد  
والثانيات إلى الجمع والتذكير فيبعد عن الضمير لها بمرتين ومنه هذه الآية ذكره  
في شرح المنع فمر برأس التمثال أي بحور أسم في المعرب التمثال ما تصنفه وتصوره  
مشبهما بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصوره شام وكان التمثال في شريعة من  
قبلنا مبداها وجد فام دأينا لا النبي عليه السلام في عهد عمر رضى الله تعالى عنه وكان على  
فصة أسدان وبينهما رضيع بالحسان وذلك أن تحت نضرا أخذ في تتبع الصبيان  
وقتلهم وقد ولد هو الفتاة في شيفه رجاء أن يتجوسه فقبض الله سبحانه غروجلها  
بحفظه وليوة ترصعهم يتجوسه فقبض الله سبحانه أسدا يحفظه وليوة ترصعهم وهما  
بلحسانه فلما كبر صوره ذلك في فائمة حتى لا ينسج نعم الله تعالى عليه ومراى ستر محبوب  
المسلمين ومع برأس الكلاب يغتد الكلب العقور كما يقال فلان اغتق كذا وكذا رأسا  
أو تلك أو يقال امرئ حسن ما دام رأسك سالما وذكر الرأس كشاكله رأس التمثال  
والمراد القدر بضرب رأسه كونه به أسهل وفي قراءة السبعة سال سائل قال ابن  
مالك ليس بسال في قراءة من قرأ سال سائل بوزن واقع تخففا من سال وأما هو  
مثلها بوسال معتل العين مرادف سال فهو ز العين لأنهم يقولون سلت سال  
نحو هبت رهاب وقال أبو البقاء سال سالا مثل خاف وخاف ومصدر ومصدره الروية  
وهو وادى قلت لأن سالا أكثر استعمالا من أجري إجاره جري إجار من الجوار  
بمعنى الجوار يقال جارا النزارى صاحب ورف في أروى من الرأفة وهي الرحمة على ما في  
المجلد وأشد الرحمة على ما في الصحيح اجتماع الروف مع الرحيم في مواضع كثيرة



من القرآن العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثاني يبعد فالانصب فنظم القرآن  
ما نقله الرازي عن القفال من ان الراء مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع الكرم  
وازالة الضرر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل فقول القاض في سورة البقرة  
تقديم الروف على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافضة على الفواصل لا يخفى عن قصد  
الايري الى قوله تعالى في سورة النحل فان ذلك لرؤف رحيم مع ان الفواصل هناك  
نونية على ان رعاية جانب المعنى اعم وفي بعض الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب  
اسد في سدر فلا يرد السؤال وسأيسر لازم ومتعد يقال سودة فتعني مثل  
صدره فتد ويقال هو رجب سوب بالاضافة ورجد سوب بالاضافة كاضافة حمار  
سود ورجد صدق في افادة المبالغة حيث اريد ان الصدق احاطة فصار الرجل منسوبا  
اليه كانه اصله ولا يقال رجد سوب بالضم في الكثرة والكد والضعف  
من ساء الا ان المفتوح غلب في ان يضاف اليه ما يراد منه من كل شيء والسوب بالضم جار  
مجرى الشر الذي هو نقيض الخير ويتد بالفتح مصدر وبالضم البلاء والكدوه  
والذمار والهلاك ويتد بالضم اسم مصدر الزند هو ما يقدح به النار من  
العود والحديد والجمع رتار وفي بعض شروح المقامات ان زنادا مفرد مثل حمار  
وفي الكشف وهي التي تورد بها الاعراب واكثرها من المرخ والعقار وفي امثالهم  
في كل شجر نار واستجد المرح والعقار يقطع الرجل منهما غصن وهي العقار وهي التي  
والمرح وهو ذكر فينقدح النار باذن الله تعالى وهو ذكر مخالف لقول الجوهري  
والعقار الرمد وهو الاعلى والمرخ الزندة وهي الاسفل ويوافقه قول الميداني  
في مجمع الامثال والزند الاعلى يكون من العقار والاسفل من المرح ولفظة كل في  
قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسمية اذ لا نار في شجر العقار قال في الكشف وعن  
ابن عباس ليس من شجرة الا وفيها العار الا العار قالوا ولذلك يتخذ منه مدقة  
القصار بن كافي ائمة التشبيه في قلب الهمة ياء مع قطع النظر عن كسرها قبلها  
او كسرها ويرجح قول الخليل قبل المرح ابو على الفارسي هو نشأ بشير ان قرية

قرية يقال لها فسوق قال له ابو على الفسوي احد الكبراد المشهور في العربية سمي في  
ههنا الاعراب وهو امام في العربية وكلامه حجة يتمسك به صاحب الكشاف وغيره  
دخل بغداد واقام بهامدة ودخل الاهواز وحلب وغيرها من البلاد ولم يصفنا  
كثيرة الشيرازية والبغديا والجلبية والاهوازية وكتاب الشعر وكتاب النذرة  
والاغفال والافناح وفي الوقف ته كفاشارة الى ان تواق امران يكتبان بالها  
وان كانا في الوصل لان معنى الكتابة على الوقف ولكن لا يفصح اليها واوى  
ياوى ايا واويا على فقول واوا على فعال بالكسر الى كذا اي انضم اليه واوى الى  
رحم وتحقيقه جمع اليه بقلبه ذكرها الطي والماوى كلاما كان ياوى اليه شيء ليدلوا بها  
وعليه بالتدبر المرح هو اسم ففردا تدعى بنفسه كان بمعنى الدم واذا تدعى بابا  
كان بمعنى التمسك لان الباء في المفعول تقوية للمعنى كما ظنا الرضخ وكان القياس ان  
لا يقال المرح والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما قط بخلاف رويد فانه اسم في اصله  
كلمهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل اشار اليه الرضخ والتقدير  
نصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر بصره بالنظر في الدلائل كقوله الم تر ما  
لا يفتلح لفظ الم تر تقدير اى هذا المخاطب على الاقرار بما دخل النقي وتغيير اى هذا المخاطب  
على التعجب يستعمل فيا تقدم الروية وفيما لم يتقدم لانه جرى مجرى المثل في معنى التعجب  
والبرؤية يتم البصرية ذكره صاحب الكشاف وما موصولة وتاد لا يفت خطا لا عصر  
والدهر منصوب على انه معطوف على ما او على انه مفعول مع واعصر منادى في حذف  
حرف نداء ومن شرطية ويتمل بمعنى يستمع ويعيش طويل المجرور بما يقال ملاك الله  
حسبك تلبية اى متوك به واعاشك مع طويل وراد جلا الشرح مجزوم به ويستعمل ايضا  
مجزوم بالمعطف عليه وانه همة برز وكقوله ارى الى الرهات بالضم الطرق الضعفا  
غير الجادة يستعمل في واحدة برهم بتشديد الراء ونحوها فارسي معرب ثم يتم  
في ابا طراى معناه معكم واحد من ارى يرى يمينه مفعول الاول ما لم يراياه مفعول  
الثاني كلانا مبتدأ خبره بعالم بالترهات متعلق به والجملة مستأنفة وعالم من العلم



بمعنى المعرفة فلا يتعدى الى مفعولين وما اشتهر من النجاة من امتناع  
الاقتصار في افعال القلوب على احد المفعولين فقد قيل المراد به الترك  
بشيء لا ينوي ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيبويه واجازته الاخفش وذكرنا  
الكشاف في سورة النور جواز الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعولان شيئا  
واحدا في المعنى اسم ان كلا وكلتا مفردة ان لفظا بينان معنى مصفا فان ابد اللفظ  
ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين بالحقيقة والتصميم نحو واحد هما او  
كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فاننا مشترك بين الاثنين والجماعة  
او بالمجاز كقوله ان للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل فان ذلك حقيقة  
في الواحد واشتيربها الى المشي على معنى وكلا ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز  
من قوله كلا احدى خيلى واجدى مفهوما فانه ضرورة نادرة واجاز ابن البصري  
اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها وكلاك محسنه واجاز الكوفيون اضافتها الى  
الذكورة المختصة كوكلا رجلين عندك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد  
نحو كلتا الجنيتين انت اكملها ومراعاة معناها وهو قيل وقد سئل ابن هشام عن  
المعنى عن قول القائل زيد ونمر وكلا قائم وكلاهما قائمان ونمر وان قد مرستهما فلو  
والمختار الافراد وقد حذفنا الشراعية من ما فيه فقال صاحب هدايت آه  
الضريح كل ذات خلف او خلف وقرى بمعنى جمع ومنه القرية للكان الذي يجمع الخلق  
والهلاب بالكسر قبل جمع محلبة وهي ما يجلب فيه ويروى في العلاب جمع غلبة بالفهم  
وهي محلبة من جلد قول صاحب نغاري حذف حرف ندائه وزعم على سبيل الشذوذ لان اهل  
باصباحه وقد قالوا المضاف لا يرفع وتاريت خطا لصاحبه وسمعت شطيف عليه راي  
مفعول لهما على سبيل التنازع لكن في علم سبب يحتاج الى تقدير يضاهى خبر راع  
والبارزادة او باعتبار تضمين معنى الاحاطة وردة صفة راع في الضرع متعلق بورد  
فاقر خفوقه رد في الجلاب متعلق بقرى وفي عبارة جزيرة الى قوله لا بد من تقدير  
قد يصح قال ابن هشام في المعنى جواز التخصيص ومن يتوهم كونها فانما تفجرت في الجواب

الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ويرد ان ذلك يقتضيه تقدم الانفجار على الضرب  
مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الآية انه قيل ان المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار  
على ضربك وفيه بحث لان ما ذكره في الاستشنا لا يفيد في رفع الاعتراض من جهة ان  
يبين كلامه ان المانع بقدر محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا بالشرط مستقبلا يمكن  
ان يجازى عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت المانع الماض  
عليه قد التحققة للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتيب الانفجار على الضرب  
نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا مجرد وقوع  
الجزء ما ضلنا بقدر بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على  
السرقة المنسوبة الى اخ يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظه من قبل على ان لنا ان نقد  
حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت فلا يلزم وقوع الجزء فعلا ما ضلنا  
بقدر ذكره حسن الفتاوى وفيه بحث قال الشريف في شرح المفتاح الفا الجزائية لا تدخل  
على المانع المتصرف الامع قد وضمادها ضعيفه قال الشارح في شرح الكشاف في  
تفسير قوله تعالى فانفجرت في حذف قد بعض نقصان ووجه النقصان والضعف في  
حذفها وضمادها عند عدم قيام قرينة دالة عليها واما الفصيحة لا تصح قرينة لها  
لان امرها يستقيم بالعطف كالمبالغة فلا نقصان ولا ضعف في حذفها وضمادها عند  
قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما في قوله تعالى ان  
كان فيمنه قد من قبل فصدقت وفي قوله تعالى وان كان فيمنه قد من دبر فكذلك  
ولنعول ابن الخطيب عن هذا الفرق اورد النقض بما في الآيتين على ما قاله الشارح ان  
الفاضلان وذلك مري بالفتح والتسوية وانما كتب بالباء لكون اصل الالف المذمومة  
ياد وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس سيبويه  
ان يكتب بالالف في النصب بالباء في الرفع والجر وقول من قال ان تر من اتر رظا  
في فتح الباري شرح البخاري انكر النجاة بالادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطأ  
لكن نقد غيره انه مذهب الكوفيين وحكاها الصنفان في مجمع البحرين انه مقصود على السمع



ومن قراءة ابن محصين في ليلود الدين لوتن بالتشديد واما اخذ فليس من اخذ  
 قال الجوهرى الاتحاد افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية يا و  
 قلت الباء تاءم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال نحو هو آه التا اصلية فبنوا منه  
 اخذ يتخذ فصح 4 في بيان اسم الزمان والمكان اعلم ان الفصل و  
 الابواب والمقدمة المذكورة في الكتب يراد بها الالفاظ والعبادات المخصوصة وبيان  
 مدلول تلك الالفاظ وظروفها وهذا توسع شائع ولا ينافي ما اشتهر ايضا من  
 كون الالفاظ ادعية وقوابل لانفس المعاني لان المعاني لما كانت مأخوذة من الالفاظ  
 مستفادة منها كما يؤخذ المظروف من الطرف جعلت الالفاظ ظروفًا لانفس المعاني  
 ثم ان بيان المعاني قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان المعاني كما نظر  
 محبط بالالفاظ فظروف الالفاظ انفس المعاني وظروفها بيان المعاني فلا منافاة  
 باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد يعنى بشخص او زمان فاذا قلت نخرج  
 ففناه موضع الخرج المطلق او زمان الخرج المطلق ومن ثم لم يعلموا اسم الزمان  
 والمكان في مفعول ولا ظرف فلا تقول مقتر زيدا ولا يخرج اليوم للخرج من الاطلاق  
 الى التقييد كذا في شرح الشافعية للبخاري يروى هذا عند المتقديين والمتأخرين من النحاة  
 قد جاوزوا انما اسم الزمان والمكان في الطرف وعقلوه بان الطرف يكفيه لا يحتمل الفعل  
 ذكره علا الدين البساطي في حاشيته المطولة وفيه بحث لان تعليل الاطلاق منقوض  
 بالصفة الجارية على الفعل لانهم قرءوا بان الصفة موضوعة لذات مبهمة باعتبار  
 مع معين يقوم بها فيتركب مدلولها من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصيتها اهلا ومن  
 صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة وذلك المعنى المعبر فيه باسم  
 مسمى للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها لفظا او تقديرًا تقييدًا ان قام بها المعنى  
 اسم الزمان والمكان الاولى ترديد الاسم للاستعارة بوحدة صيغة مما لفظهم  
 مفعول في الكلام الاكثر ما مفعول وقد ذكرنا انه جاء مهلك وميسر ومالك بضم العين  
 ولما كان مظنة اعتراض هناك باننا نجد اسما الى اول قوله وسند السجد وهو اسم

اسم البيت للعبادة سجد فيه او لا كما سيأتي واما موضع السجد فالسجد بالفتح  
 لا غير ومنه المنح بكسر الحاء واما منح بكسر الميم والحاء ففتح على منح بفتح الميم والحاء وهو  
 الانف من المنح وهو الصوت بالانف كمنح بكسر الميم والفاء ففتح على منح بضم الميم وكسر  
 الداء وهو الرأحة الكريمة ولا ثالث لهما ومنه مفرق الرأس لوسط الرأس لانه موضع  
 فرق الشعر ومنه مسقط الرأس اي موضع سقوط الولد عن اللام من كسر مفتوح  
 العين وفي الصحاح بالضم والسكن وهو لغة اهل الحجاز وحكى الفتح في اللسان ايضا  
 في المختصر قال ابن السكيت اسمه يعقوب ومنه اطلق يعقوب في كتب اللغة يراد به  
 ابن السكيت قال ابن الينباري هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رأيت للبغديني  
 كتابا في اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحق السكيت وهذا فائدة ذكرها  
 النورى قد سره في تهذيب الاسماء قال ابن قتيبة يحذف الالف من الاسماء الانجليزية كما برأى  
 واسم عبد الحق واسماعيل وسليمان وهرون وسانر الاسماء الانجليزية الكثيرة الاستعمال وما  
 يكسر استعمالها منها كهاروت وماروت وطالوت وجالوت وماروت فلا يحذف الالف  
 في شيء منها ولا يحذف من داود وان كان كثير الاستعمال لحذف واحد الواو من منه وما  
 كان على غير كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الهاء وحذفها ان كثر استعماله والا  
 فلا تحذف كسالم وجابر وحام وحامد وما كثر استعماله وتدخل الالف واللام يكتب بغير  
 الالف مع الالف واللام فان حذفتهما اثبت الالف تقول قال الحارث وقال حارث ولا  
 يحذف الالف من عمران ويجوز حذفها واثباتها في مروان ومعاوية وعثمان وشعبان  
 فمن المعتل الفاء مكسور منها ابدا وقيد في بعض الشرح ابدا وقيد في بعض الشافعية  
 بالواو الذي حذف واو في المضارع ولم يكن لام حرف علة ثم قال لانه لو كان ياينا  
 كما كان بمنزلة الصحيح وهذا ما ذكره ابن عصفور في المعرب ثم قال لانه لو لم يكن يحذف  
 الواو منه كان بمنزلة الصحيح كالموجد وينافيه ما ذكر في مطلب المقصود من كون  
 الموجد والموسم بالفتح من علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لام حرف علة الاشارة  
 الى ان المعتل الفاء واللام كالناقص كما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب المعرب المعتل

الفاء الواو



المضاعف حكم المضاعف قال الشاعر على ما رواه الكسائي فاصبح العين ركو  
 والعين جمع العيان وهي الحديد يكون في آله النندان أي آله الثورين المحرث أو البقر  
 النجرت وهي فيعد فنقلوا الآن إليها اخف من الراو وركو وامن ركذا ما مركود سكن  
 وكل ثابت في مكان فهو راكدا والواو شارب جمع وشر بالتحريك وهو المكان المرتفع  
 وجمع الجمع اشاد وورسخ الشخ رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموصل بالي المهملة  
 من الوصل وهو الطين الرقيق واللام مقدرة في ان ولا مقدرة بعدها أي اصبحت الحديد  
 ثابتة على الواضع المرتفع لانه لا يرسخ في الموضع ذي الطين الرقيق في الصلح  
 وتختصره وبعض شروع المقصد الموصل بالفتح المصدر وبالكسر المكان ولا دليل في  
 البيت على انه سمي موطلا بالفتح للموضع وكلام الجوهري في هذا البيت محتمل قال  
 صاحب الكشاف وقد جعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج  
 أي وقت قدومه فالاستشهاد به على ان الموصل اسم مكان ليس بجيد كذا قيل وفي نفسه  
 لا يخفى ثم مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا في المصادر وعند أبي علي الفارسي ان  
 المصدر تقع في الزمان فيجوز سعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاد واويا  
 كان اويا ييا واويا حين كان والمراد التسوية بين الواوي واليائي وتقديم حين كان  
 في مثل هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم الحين لم يعلم منه التسوية بل لا بد من التقرير  
 بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح واوي يائي الابد وما في العين قال  
 الاندلسي ذكر الفراء ما في الابد وذكر غيره ما في العين قال السيرافي وذلك غلط  
 عندي لان اليم اصلية وفي الصحاح موق العين طرفها محاي إلى الأنف والحناط طرفها  
 الذي على الأذن والجمع اماق واماق مثل ابار وبار وما في العين لغة في موق العين وهو  
 فملي وليس بمفعول لان اليم من نفس الكلمة واما زيدت في آخره الباء للالحاق ولم يجدوا  
 له نظيرا يلحقونه به لان فملي بكسر اللام نادر لا اختلافا الحق بمفعول فكذلك جموعه على ما في  
 على التعم وقال ابن السكيت ليس في ذات الاربع مفعول بكسر العين الاحرفان ما في العين  
 وماوي الابد قال الفراء سمعها والكلام كله مفعول بالفتح نحو ريمته ودعوت مدعى وشروته

وغزوة

وغزوة مغزى وظاهر هذا القول ان لم يتأول على ما ذكرناه وهو الالحاق بمفعول  
 غلط لان اليم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه فايراد ما في العين من هذا القبيل  
 منطوقه ان الان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لولم يتأول على ما عرفت  
 فلم يعلم ان المعتل الفاء واللام كيف حكمه في نفي العلم وتردد مع تفرج اعلم  
 العلماء إلى حنيقة في كتابه المسمى بالمقصود ان اللينف المفعول كالمعتل الفاء وما قيل  
 ليس للامام كتب مصنف فهو كلام المعتزلة قال الامام جدد الائمة بلغت مسائل  
 أبي حنيفة رضي الله عنه خمسمائة الف مسألة مع ما اورد في كتبه من المسائل الفاضلة  
 المبينة على حقيقت النجوى وابرار العربية ودقايق الحساب وذكر الخطيب الخوارزمي مسألة  
 ذكره في الانتصار وذكر في العناية شرح الهداية قيل ما وضعها اصحابنا من المسئلة  
 الفقهية وهو الف الف ومائة الف وسبعون الف وبنيف مسألة وذكر في شرح المنزوي  
 للامام الارزنجاني ان الامام مصنف كتاب العالم والتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب  
 بعث إلى عثمان النخعي من اصحابه وكتاب الفقهاء الاكبر وكتاب المقصود في الصرف  
 في كلام المفتاح ايضا بما إلى ذلك حيث قال واسم الزمان في الثلاثي المجرد على  
 مفعول بسكون الفاء وفتح الباقي في المقصود بالبنية وبكسر العين فيه في المثال وفي  
 غيره ايضا ان كان من باب ضرب يضرب والافتحت ثم كلامه اراد بباب يضرب باب  
 الصحيح وكذا لم يقل من يفعد فيقول والافتحت شاملا للمعتلات باسمه غير المذكور  
 ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه قال صاحب  
 المظهر المعتل الفاء يفعد يفتح اليم وكسر العين ابدا والمعتل اللام مفعول يفتح اليم  
 والعين ابدا واللينف المفعول كالمعتل الفاء والمقدون كالمعتل اللام وقال  
 صاحب الاساس اسم الزمان والمكان من المفعول قيل هو كالمثال وقيل هو  
 كالتاقي وقد دخلت بعضها تاء التانيث اما اللبالبغة الح اما اللبالبغة  
 ليدل على ان لها شذانا في انفسها قال بعض الفهلاء وتحقيق كون التاقي الوصف  
 مثل سلامة اللبالبغة ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان التاقي تسمى ان يقدر موصوف

تقتضي



جماعة من على عدم الواحدة جماعة بمبالغة كانه كثره معلوم جماعة وسما التاء  
بمبالغة تسمية بالانث وقطوعا للمسافة وتقرجا بالمقصود ونظيره استعمال الجمع في  
الواحد للتعظيم والتاء في التحقيق لتأنيث الموصوف بمنزلة تارة وتثنية  
اي في كونها غير حادية على الفعل فان القارورة في اللغة لغير المايعة لكنها ضمت  
بالواجبة المخصوصة والديران فخر من بين ما يوصف بالديور بالمرز الرابع للمر  
فقد ذلك لم يذهب به بذهب الفعل اي لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل  
ومستقلة منه لثبوت مفعولها تاء بل انما مفعولها هكذا فلا يراد بها مفعول الفعل  
في زمان او مكان وجعل خرج صيغة عن صيغة الجارية على الفعل دليل على اختلاف  
معناد اي على ان المراد من صيغة المضموم المقام والثبوت دون التجدد كما انهم ارادوا  
من صيغة الجارية عليه فقام قال المحرجم الحائز النوى وهو المحراج اول هذه الفقرة  
اطربا وانت قسري والدهر بالانسان دواى الهمزة لكسها م وطربا م م م طرب  
بالكسر وهو حقة تصيب الانسا لشدة حزن او سرور ينفى اضطرب طربا وانت قسري  
وهو الشيخ الفاني والدهر الزمان او الابد والانسان من الانس عند البصريين ومن  
الانسا عند الكوفيين وفي سبب تسمية الانسان به ثلثة اقوال الاول قول ابن عباس  
رضي الله عنه انه انما سمي به لانه عهد قسري الثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره  
وادراك البصراياه من انست كذا اي ابصرت الثالث قول قوم سمي به لانه يستأ  
به ويقال لما خلق الله تعالى آدم عليه الصلوة والسلام انتم بزوجته قسري انسانا  
والدواى الدهر يدور بالانسا احوالا وفيه مبالغة من جهة تشديد الواو والياء  
بببب النسبة ولا فعل الا الدوران وهذا النسبة الى فعله فقوله والدهر دواى  
يحتاج الى التجريد في الثاني والمحرجم المجتمع والجامد بالجم المنطوقه القطيعة من  
الابد مع رعاتها والنوى حفرة حولا الجنا لئلا يدخل ماء المطر والجمع نوى على فوله  
واصله نوى يعنى الظاهر الفرح حال كونه شيخا وحال رؤيته وراى الزمان وانت  
ترى ديار الاجساد اخرية خالية بحت خلا مجتمع الابد وموضع ختام الابد وبما السهم

وبما السهم عن اهلها قوله قيل فيه مفعول ادخال التاء للدلالة على الكثرة او اارة  
البقرة لكن تجريرها بهذا التوجيه لو صح لم يصيب الحكم بالسهم منخرقة ولما كان  
هنا بحث يتسلسل اسم المكان اشار اليه بقوله واذا كثر الشئ بالمكان اقول قوله  
عابته رضى الله عنها بالهمزة كحش وحش فوط الجحش العجوز الكبيرة ولا تقدر  
عجوزة والعامة تقول والجمع عجايز والعش فوط العظيمة الذكروهي وديته اكبر  
من الوزعة يقال لها بالفارسية كدياس وما يناسب هذا المقام اسم الالة  
ففقوله واما اسم الالة اقول قوله محلب وهو اسم لما يستعان به في الحلب ان كان  
في الحصفه اسم ما يجلب فيه وكسح اسم ما يكس به الثوب وغيره ومفتاح اسم لما  
يفتح به قال صاحب المفتاح وعندى ان مفعولا هو الالهة واسواه منقوص منه  
بعض ككسح او غير عو من كسح لكن كثرة الاستعمال وكثرة التضرع بالزيادة تشبه  
ان الالهة بفعل وما عداه متضرع منها بزيادة ومعنفاة اسم لما يصنع به اللبن وغيره  
وفيدى الة متخذة من الخشب يطرح به الثوب مطربه وهي في الصحاح والفتح  
اول مسافة وهي بالفتح موضع الشرب ومن كسرها جعلها كالالة يستقى اليك  
ولما قال ان صيغ الالة هذه المذكورة وقد جاءت اسما الالات فجداى فعل اسم  
الموضع مخالفا لاسم الالة ولما قال الى قوله فاشار دخول الفاء في حوضه لما غفر جائز  
او قليل وقدمه تفصيلا السقوط وهو بالفتح دواء يصب في الانف ويخرجه  
في الصحاح هي بكسر الهمزة وفتح الداء وفي شرح الهادي انه المشهور قال ابن كسويه هذه  
الكلمات لو كسرت على الاصح حاز وفيه نظرا والجواب ان الشذوذ عند غير سيبويه  
قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ليعلم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل  
ويشتق منه كضم العين من اسمي المكان والزمان لان الاسم المشتق منه من  
الفعل لم ينج على مفعول بهم العين والهم بل على سماء موضوعه لهذه الاشياء كسائر  
الجامدة فلا يقال مذهب الالة الة جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعاء  
غيره لم يسم مذهبها وكذا غيره وهذا من الكلمات التي لا وزن للفعل وليس المراد به



المفعول وهي اربع كلمات وهما المفعول والمفعول وكلاهما بالعين المعجمة وهما  
 مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المفعول وهي ايضا بالعين المعجمة  
 نوع من الكاكة والرابعة المفعول بالعين المهملة وهي مثل المعلق وهي ما يتوقى به  
 شئ قال ابو جعد لا نظير لهذه الاربعة - تنبيه على كيفية بناء المرة وهي المصدر الذي  
 قصد به الى الواحد من مرات الفعل باعتبار خفيفه الفعلا باعتبار خصوصية نوع  
 المرة على فعل بالفتح قال في شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاث المجرد الى  
 فعد ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة لان  
 مصدر لهما الغزو والقضاء والفعل منهما الغزوة والقضية وفيه نظر يجوز ان  
 يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن فاعلة بفتح الفاء وسكون العين نقلت حركة  
 الواو والياء الى ما قبلهما فقلت الفاعلة كما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الا ان  
 يقال انهما بلا اعتلال من الاوزان المختصة بالمفعلة كما قيل قضاة وامثالها كبنغاه و  
 حفاة وزناة وسعاة وعراة وخراة والمرة مما زاد الى اذا كان للفعل مصدران احدهما  
 اشهر في الاستعمال من الآخر فالمرة انما تبني من الاشهر تقول كذبت كذبة فلا تقول  
 كذابة تاء التانيث الموقوف عليها هاء ربيعة اذا كانت في آخر الاسم المفرد ولم تكن  
 عوضا عن الاكثر للفرق بينه وبين تاء التانيث الفعيلة وقد ذهبت في الوقف الحركية  
 المحركة كان بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر دون الهاء لانها اثنى بالالف مجيئا للتانيث  
 ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل ضربت في ضربت لالتبس بهذين المفعول  
 وقيدنا بالمفرد لان في الجمع يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن علي انهم  
 يقولون كيف البنون والبنات الاخذة والافخاذ بابدالنا الجمع هاء في الوقف  
 فضعيف ويقولنا ولم تكن عندنا لانها لو كانت عوضا كذا ثبتت منه قولهم عليه السلام  
 والرحمة واقتضاهما بالتاء يقولنا على الاكثر لان بعض العرب تقف عليها بالتاء  
 منه قولهم عليه السلام والرحمة والوقف بانها في نحو الضارب بضعيف وهي ان جعل  
 مقفدا وقف عليها بالتاء والافخاذ ومثله في افعال الوجدان استاهل الله تعالى عرفا



عرفانهم بفتح التاء وكسر هاء ومن العلم وهو بفتح الطاء ما يؤدى الذوق وبضمها  
 الطعام ذكره في المختصر وقال في شرح البرزوي ذكر في المغرب وغيره ان العلم  
 بالفتح والضم مصدر علم الشئ اي كمل وذاق الا ان المفتوح هو  
 المشهور بين الجمهور والفقههاء تمت الكتاب

بسم الله الوهاب اللهم اغفر  
 لهصفحة بحمدك

ونبيك  
 آمين

م



فانهم بفتح التاء وكسر هاء ومن العلم وهو بفتح الطاء ما يؤدى الذوق وبضمها  
 الطعام ذكره في المختصر وقال في شرح البرزوي ذكر في المغرب وغيره ان العلم  
 بالفتح والضم مصدر علم الشئ اي كمل وذاق الا ان المفتوح هو  
 المشهور بين الجمهور والفقههاء تمت الكتاب  
 بسم الله الوهاب اللهم اغفر  
 لهصفحة بحمدك  
 ونبيك  
 آمين  
 م







